



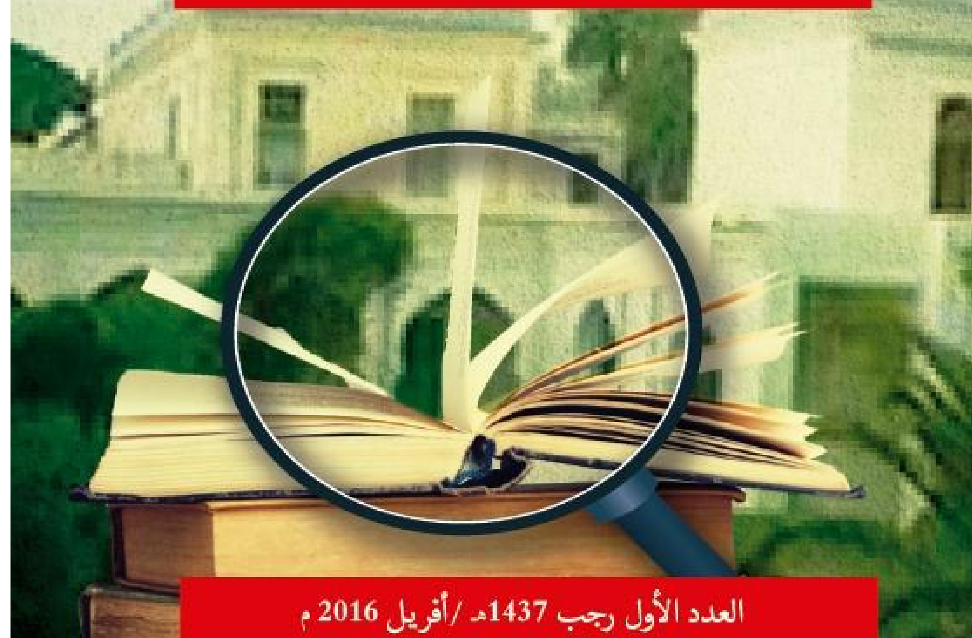
المدرسة العليا للأساتذة

بوزريعة - الجزائر



- مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بالدّراسات التّاريخية

تصدر عن مخبر الدّراسات التّاريخية المعاصرة ، بوزريعة - الجزائر -



العدد الأول رجب 1437هـ /أفريل 2016 م

ر.إ.ق: 2507-718x

قضايا تاريخية

مجلة فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الدراسات التاريخية

تصدر عن مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة

العدد 01

1437هـ /2016م



Ecole normale Supérieure de

Bouzareah- Alger



KADHAYA TARIKHIYA

Revue trimestrielle académique indexée publiant des études Historiques

Éditée par LEHC – ENS de Bouzaréah– Alger



Le premier numéro de Rajab 1437 AH / Avril 2016

I.S.S.N : 2507-718x

ISSN 2507-718X

9 772507 718009



قضايا تاريخية

مجلة فصلية أكاديمية محكمة تصدر عن

مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة

العدد الأول

رجب 1437هـ / أفريل 2016م



عنوان المراسلة :

93 ، شارع علي رملي

بوزريعة 16340 ، الجزائر

الهاتف:(00213) 021.94.18.19

(00213) 05.57.59.16.06

الفاكس : (00213) 021.94.18.67

الموقع الالكتروني للمخبر :

www.lehc.dz

البريد الالكتروني للمجلة:

revue_dz@lehc.dz

مجلة قضايا تاريخية - العدد الأول

رجب 1437هـ / أفريل 2016م

ردمد ISSN: 3707-1111

المراسلات:

توجه المراسلات والاقتراحات والمقالات الموجهة للنشر باسم مدير المجلة
الدكتور: سعيدي مزيان على البريد الإلكتروني:

smeziane68@yahoo.fr

Tarikh_meziane6822@yahoo.fr

أو على العنوان التالي: 93 شارع علي رملي - بوزريعة (الجزائر) ص.ب 16340
على أن ترفق المقالات المرسلة بملخصين باللغة العربية واللغة الفرنسية أو الإنجليزية
في حدود 250 - 300 كلمة وبالسيرة الذاتية لصاحب المقال

المواد المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مجلة قضايا تاريخية
ولا تلزم بأي حال من الأحوال القائمين عليها

قواعد النشر:

قضايا تاريخية مجلة فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر المقالات العلمية والأعمال الأكاديمية في مجال الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة، وتشترط المجلة على من يرغب بنشر أبحاثـه فيها التقييد بما يلي:

1- أن يكون الموضوع المطروق متميزا بالجدة والأصالة والموضوعية والإثراء المعرفي، ولم يسبق نشره من قبل.

2- تقبل المقالات باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، على أن لا يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 20 صفحة، وأن لا يزيد عدد الأشكال والرسوم والملاحق عن 15 بالمائة من حجم المقال.

3- أن تكون الكتابة على ورق 21-29.7 (A4) مع مراعاة التقييد بنوع الخط، فالمقالات المكتوبة باللغة العربية يجب أن تكتب بـ: (Traditionnel Arabic) حجم 16 بالنسبة للمتن وحجم 12 بالنسبة للهامش؛ أما المقالات المكتوبة باللغة الأجنبية فيجب أن تكتب بـ: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة للمتن وحجم 10 بالنسبة للهامش.

4- يجب إدراج هوامش المقال على شكل أرقام متسلسلة في نهاية المقال بصيغة أوتوماتيكية.

5- يجب أن تكون الحواشي (Mise en page - Marges) من كل الجهات 2.5 سم.

6- يجب أن يكون المقال سليما من الأخطاء اللغوية والنحوية، مع مراعاة علامات الوقف المتعارف عليها في الأسلوب العربي، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

7- ضرورة اتباع القواعد العلمية المتعارف عليها في الإحالة والتوثيق والاعتماد على المصادر والمراجع (لقب واسم المؤلف، عنوان المصدر أو المرجع، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الطبعة، الجزء، الصفحة).

8- يكتب عنوان المقال في أعلى الصفحة الأولى وسط السطر ويكون بالبنط العريض، وأسفل منه على جهة اليسار من العنوان يكتب الاسم الكامل لصاحب المقال مسبوقا بدرجتـه العلمية وأسفل منه المؤسسة التي ينتمي إليها مع صورة لصاحب المقال بخلفية بيضاء.

9- يقدم المقال إلى مكتب أمانة المجلة (مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة) في نسختين ورقيتين وقرص مضغوط قابل للفتح أو بإرساله مرفقا بملخصين باللغة العربية واللغة الفرنسية أو الإنجليزية في حدود 250 - 300 كلمة وبالسيرة الذاتية لصاحب المقال .

10 - تخضع المقالات المقدمة للنشر للتحكيم والتقييم من قبل الهيئة العلمية للمجلة، في حين يحتفظ القائمون على المجلة بحق نشر الأعمال المقبولة حسب التوقيت الذي يرونه مناسبا، وعلى هذا الأساس تقوم أمانة المجلة بإخطار الباحثين بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل، على أن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب حول الرفض وعدم النشر.

11 - يخطر صاحب المقال بترشيح مقالـه للنشر في أعداد المجلة (بعد التحكيم) وفق ضوابط معينة، في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ايداع المقال.

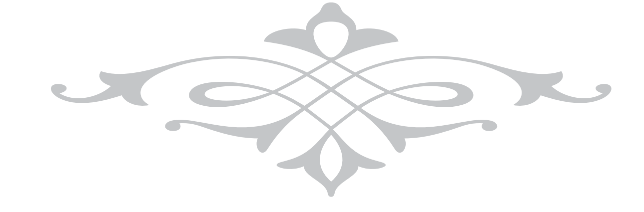
12 - تعطى الأولوية في النشر للمقالات حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى أمانة المجلة، وذلك بعد إجازتها من الهيئة العلمية ووفقا لاعتبارات علمية وفنية.

13 - ترتيب المواد المنشورة يخضع لضوابط فنية ومطبعية لا علاقة لها بالمستوى العلمي للمقال أو مكانة صاحبه الوظيفية.

14 - لا تتحمل هيئة التحرير أية مسؤولية عن الموضوعات التي يتم نشرها في المجلة، ويتحمل بالتالي صاحب المقال كامل المسؤولية عن كتاباته التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية أو حقوق الأخرين.

15 - المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

فهرس المحتويات



العدد 01 -- 1437 هـ / 2016 م

كلمة السّيد مدير المدرسة والمدير الشّرفي للمجلّة

بمناسبة صدور العدد الأوّل

إنّ مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة الممثل في مديره الدكتور سعيدي مزيان بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، يطل علينا بإنتاج تاريخي يحمل أكثر من بستان في المعرفة التاريخية وذلك بمولود جديد خرج للوجود المعرفي وفي رحاب الساحة التاريخية الواسعة سماه على بركة الله مجلة قضايا تاريخية فنتمنى أن يكون لهذا المولود أسرة كريمة لرعايته ومن دون شك أن من تكون نشأة إعداده على أيدي معلمين وأساتذة مبرزين يكون له شأن كبير في المستقبل نرجو ذلك أن يتحقق على أيدي أساطين الفكر التاريخي هذا الهدف مستقبلا فتكون مجلة وطنية بداية وتتحول إلى مجلة دولية نهاية ، ولا يتأتى هذا إلا إذا كان لها كتاب عالميون في مجال الدراسات التاريخية والإنسانية.

وللتنبيه أنّه من الخير العظيم أن تترك أثرا أدبيا ومعرفيا يحيا مع الأجيال، بل لا تنساه الذاكرة الإنسانية أيا كان طبيعة زمانها (الماضي ، والحاضر والمستقبل) خصوصا إذا كان الفعل الفكري يحمل شعار التنوير على حد تعبير كانط (كن شجاعا واستخدم عقلك) .وهذا التنوير لا نجده إلا عند أهل الفكر والتاريخ والفلسفة ، لأنّ هؤلاء جميعا هم الّذين يحملون شعار الحق و التحقيق فيه بكل ما يملكون من وسائل معرفية ومنهجية ومادية لأجل أن تكون الحقيقة نافذة في عمق البناء الحضاري ومحافظة على الهوية والأصالة وكل ما له علاقة بالإنسان المؤرخ الإنسان العالم والإنسان المفكر.

إن المجلة باكورة جديدة تنظم إلى باقي المجلات التي تصدر عن مخابر المدرسة العليا والمجلة الأم (المبرز) والتي توقفت لمدة زمنية وظهرت بعدها مجلة



أ.د. عليش لعموري

الباحث التي تصدر باسم المدرسة العليا للأساتذة فان هذه المجلّة التي يصدرها مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة وجدت لأجل البحث العلمي في التاريخ الحديث و المعاصر ، وهي مجلة للأساتذة والباحثين والطلبة في الدراسات العليا خصوصا طلبة الدكتوراه . نأمل مستقبلا أن يتحقق أمل كثير من الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم ومقالاتهم إنها بحق فاتحة خير على هؤلاء و رجاؤنا أن تكون مجلات أخرى تعمل في نفس الخط العلمي لأجل إنارة عمارة العلم وفتح أبوابها المعرفية .

وأيضا ظهور مجلة قضايا تاريخية يهدف أساسا إلى فتح فضاءات جديدة لأجل بناء الخطاب التاريخي بصورة جديدة والمساهمة في تنمية تاريخية عقلانية تكون المحرك الأساسي للجميع نحو طريق إثراء المكتبة الجزائرية والعربية والأجنبية . وبهذه المناسبة نشكر كلّ الذين أسهموا من قريب أو من بعيد في تأسيس هذه المجلة وإخراجها إلى الوجود وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور مزيان سعيدي .

الأستاذ الدكتور لعموري عليش

مدير المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة .

كلمة مدير المجلة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدّين . أما بعد :

تطلّ علينا مجلة « قضايا تاريخية » في عددها الأوّل الذي أراده الله تعالى أن تكون محتوياته مجتمعة في هذا العدد بمناسبة يوم العلم ، الذي يتزامن مع ذكرى ، لا أقول رحيل بن باديس، ولكن مع وقفة تفرض علينا ، معشر الأساتذة الأجلاّء استكمال حلقة من حلقات المشروع الحضاري الذّي أنتجه بمعية علماء أخيار و ومفكرين ومثقفين وطنيين أعلام ، ممثلة في حلقة التعريف بتاريخ الأمة الجزائرية وإسهامها الحضاري حتى يطّلع عليه أبناءها وبتفاعلاته مع العالم الآخر حتى نبرزه للآخرين في زمن العولمة هذا الذي نحياه .

ولئن كان من العسير أن نضطلع بمهمة بعث مجلة أكاديمية محكّمة تعنى بالدراسات التاريخية خاصة في جانبها الحديث والمعاصر ، إلاّ أنّ صعابا ذلّلت وأبوابا فتحت وعقولا مستنيرة تبنت الفكرة وآمنت بعظمة الحراك الفكري والثقافي الذي من الواجب أن يسود الجامعات الجزائرية ومدارس الجزائر العليا وعلى رأسها مدرستنا « المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة» فكان الميلاد وما أدراك ما فرحة الميلاد . إنّ أملنا في إدراة المدرسة الحكيمة وأساتذتها الجهابذة المستنيرين وطلبتها في الدراسات العليا المتميّزين ، أن يكونوا عونا دائما مستديما في تأقل مجلّة « قضايا تاريخية»، التي هي مجلّتهم وليست حكرا لأحد دونهم .

تضمن العدد الأوّل ، الذي نسأل الله تعالى أن يبارك لنا فيه وأن يكون فاتحة خير لدراسات أكاديمية تضيف الجديد وتنقّح القديم وتؤسّس لمجالات رحبة



د . سعيدي مزيان

جديدة، يخوض غمارها باحثين متألقين. مواضيع تاريخية عكف على إخراجها في قالب أكاديمي مجموعة أساتذة داخل الوطن وخارجه ، وأدرجنا في ثناياه عددا من الدّراسات المنجزة من قبل ثلّة من طلبة الدّراسات العليا عملا بتوصيات الوزارة الوصية « وزارة التعليم العالي والبحث العلمي » والتي ما فتئت تؤكّد على إشراك طلبة الدراسات العليا في كلّ نشاط علمي تنجزه مؤسسات البحث العلمي الأكاديمية وليس حكرا لأحد منا، فهي فضاء علمي أكاديمي جاء ليسع جميع الأقلام الجادة.

أملنا كبير ونحن نشهد ميلاد هذه المجلّة الأكاديمية أن يثريها في مستقبل قريب، كلّ الأساتذة الباحثين، على اختلاف تخصصاتهم والمهتمين بالقضايا والمسائل التاريخية، وأن يرفع من شأنها العلمي حتّى ترقى إلى مصاف المجلات المحكّمة دوليا ، وما ذلك على الله بعزيز، وهو القائل جلّ ثناؤه : ﴿ وأن ليس للانسان إلاّ ما سعى ۞ وأنّ سعيه سوف يرى ۞ ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ (النجم : 39 - 41) .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد والأمة الاسلامية جمعاء . آمين والحمد لله ربّ العالمين .

د. سعيدي مزيان

مدير المجلة .

التقديم



الأستاذ: نوار نسم
رئيس التحرير

الحمد لله العلي القدير اوالصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

يسعدنا كثيرا أن نقدم للمهتمين بالدراسات التاريخية الإصدار الأول من مجلة قضايا تاريخية، وبكل تواضع نضع بين أيديهم والمهتمين معهم بالتاريخ رؤى وتطلعات فكرية نحسبها جادة وجديدة في مختلف التخصصات التاريخية بخاصة الحديثة منها والمعاصرة.

إن القائمين على هذه المجلة الأكاديمية يأملون -إن شاء الله- أن تكون منبرا حرا ومنارة علما للشغوفين بالدراسات التاريخية، وأن تصبح مع تتابع أعدادها وتواصل صدورها عَلما أكاديميا لكل صاحب قلم رصين وفكر قويم، كما يرجون من الأساتذة الباحثين والطلبة الدارسين بخاصة من المنتمين للمدرسة العليا للأساتذة المساهمة ببحوثهم وكتاباتهم -وحتى ملاحظاتهم وانتقاداتهم- في دعم هذه المجلة الأكاديمية المتخصصة في ميدان البحث التاريخي.

لقد سعت المجلة في عددها الأول أن تكون في مستوى التطلّعات المنتظرة منها، لعلّها تقدّم علما نافعا وبحثا رائدا، فكانت البحوث والدراسات التي حوتها طياتها تأكيدا على أن القصد من بعث هذه المجلة وهو بث روح البحث الأكاديمية في الأوساط العلمية التي يعد من أهم غاياتها وأسمى أهدافها نشر العلم النافع وفق مفاهيم سليمة وقواعد قويمة.

إننا في مجلة قضايا تاريخية نرحب كما نؤكد استعدادنا لنشر كل البحوث الأكاديمية والدراسات العلمية لكل الأساتذة -بخاصة الزملاء- والباحثين -بخاصة طلبة الدراسات العليا- في داخل الوطن وخارجه، وفتحنا لمجال النشر واسعا أمام كل من حصّلَ شرائط النشر الأكاديمية والعلمية، وقدم عملا متميزا بالجدة والأصالة والموضوعية والإثراء المعرفي.

إن مجلة قضايا تاريخية بخطها العام المرسوم في إطار أهدافها وغاياتها المستمدة بالأساس من أهداف وغايات مخبر الدراسات التاريخية الذي يتشرف بإدارته الدكتور سعيدي مزيان -الذي نتمنى له كل التوفيق والنجاح- تشجّع كلّ الدراسات الأكاديمية النوعية التي تروم تحقيق أهدافها العلمية التاريخية، فتفتح المجال للدراسات التاريخية بخاصة الحديثة والمعاصرة، فضلا عن الدراسات القائمة على مسالك التمحيص والتدقيق العلميين، ولهذا لن يضيق صدر القائمين على المجلة بالنقد البناء المقدم لمختلف أعدادها في الإطار العلمي الهادئ والهادف، وستسعى على الدوام للرقي بمستوها -شكلا ومضمونا- لتتبوأ المكانة اللائقة بها بين المجلات الأكاديمية المحكمة على الصعيدين الوطني والدولي.

في حين انتهز المقام لأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعد وأعان في إخراج هذا العدد الذي نرجو أن يحقق القفزة المرجوة نحو تطوير المجلة والرقي بها، كما لا يفوتني أن أتقدم أيضا بالشكر والعرفان باسم طاقم عمل المجلة إلى كل من الأستاذ الدكتور عليش لعموري -مدير المدرسة العليا للأساتذة- على رعايته للمجلة من خلال ترحيبه وتبنيه لها، والدكتور سعيدي مزيان -مدير مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة- على جهوده الحثيثة في تحقيق هذا المشروع العلمي الهادف، كما لا أنسى أن أثمن المجهودات الكبيرة والاحترافية المتميزة للأستاذ شكيرو فريد وطاقم العامل معه فلهم كل الشكر.

والله نسأل أن يحقق أهدافنا كاملة من أجل كتابة تاريخنا بالقلم النزيه والروح النبيلة والصفة العلمية الأكاديمية الجادة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

كتب النّوازل بالمغرب العربي في العصر الوسيط، حدودها وأبعادها: النّشاط التجاري بين دار الحرب ودار الإسلام أنموذجا

بقلم : أ.د جمعة شيخة (جامعة تونس)

المقدّمة :

اهتمّ المؤرّخون - عربا وأجانب - في العصرين القديم والوسيط، وفي جلّ كتاباتهم بصاحب السّلطة وأعوانه. وأهملوا تقريبا الطبقات الأخرى من المجتمع العاملة في الحقل الاقتصادي : فلاحة وصناعة وتجارة. وكان لابدّ لسدّ هذا الفراغ من الاعتماد على مصادر أخرى، كان لها اهتمام بهذا الجانب. واتجهت الأنظار إلى المصادر الفقهيّة باعتبارها منظمة للحياة الاجتماعية على مرّ العصور. وإذا كان جانب المعتقدات والعبادات في الفقه الإسلامي قد ضُبط أو يكاد، فإنّ جانب المعاملات بقي الباب فيه مفتوحا للاجتهاد باعتبار أنّ الحياة تتطوّر من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى آخر وبتطوّرها تستجدّ قضايا لم تُعرف من قبل. فقد تحدث للنّاس أقضية - كما قال عمر بن عبد العزيز- بقدر ما أحدثوا من الفجور، ورأى الشافعي أنّ من القضايا ما لا نصّ له في كتاب اللّه ولا في سنّة رسوله. فهذه يُستنبط لها من معاني الكتاب والسنة أحكاما [1] وأكّد ابن خلدون على أنّ أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، وإنّما هو اختلاف وانتقال من حال إلى حال بالنّسبة إلى الأشخاص والمجتمعات والدّول وفي الأقطار المتعدّدة والأزمنة المختلفة والعصور المتعاقبة. والفتوى عند ابن قيّم الجوزيّة تختلف حسب تغيّر الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد، وعلى علماء الدّين أن يوجدوا لها الحلول الملائمة.[2]

وفي نظرنا كان ابن حزم أوّل من أحدث علاقة جدليّة بين المجال الفقهي من جهة والمجال التاريخي والمجال الاجتماعي من جهة أخرى، وذلك من أجل خدمة مشروع سياسي - اقتصادي- اجتماعي تُحقّق به وحدة الأندلس تحت حكم أمويّ مركزي بقرطبة كما كان الحال في القرى 4/10. وبذلك لم يعد المجال التاريخي يشتمل فقط الطبقة الخاصّة، بل نزل من برجه العاجي ليتناول الطبقة العامّة من النّاس في المساجد والأسواق وفي الأعياد والحفلات وفي العلاقات والمعاملات. وهكذا ظهرت مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها في التّأريخ ككتب الطبقات والتّراجم وكتب الحسبة والسّوق وكتب الفتاوى والنّوازل. وما يهمّنا في هذا البحث من تلك المصادر هي كتب الفتاوى والنّوازل. وهذه لم تهتمّ فقط بما استجدّ من قضايا في المجتمع العربي المغربي، أو ماصطلح على تسميته بدار الإسلام

وإنّما اهتمت كذلك بعلاقات هذا المجتمع الإسلامي بمجتمع آخر يخالفه في الدّين وهو المجتمع النّصراني أي دار الحرب. وبالتّالي نجد في كتب النّوازل لا فقط ما يتعلّق بالأحوال الشخصيّة والقانون التّجاري الدّاخلي والقانون الجزائي، وإنّما نجد كذلك ما يتعلّق بالقانون الدّولي، والعلاقات بين دول الغرب المسيحي في شمال البحر الأبيض المتوسّط ودول الغرب الإسلامي في جنوب هذا البحر. وقد شهدت هذه العلاقات تأزّما شديدا بتفاقم حركة الاسترداد المسيحيّة من شمال شبه الجزيرة الإيبيريّة وحركة الغزو المسيحي النّورماني من جنوب إيطاليا وصقليّة. ومن هنا بدأت تظهر قيمة هذا الجانب من كتب الفتاوى. وتاريخيا بدأت هذه المصادر في الظهور بعد انتشار موطّأ مالك عن طريق مدوّنة سحنون وشروحها في المغرب العربي والأندلس . وليس من باب المبالغة إذا قلنا إنّ كتب الفتاوى عالة على هذين المصدرين الأساسيين في التّشريع الفقهي السّنّي المالكي. فما هي الفتوى لغة واصطلاحا؟

الفتوى لغة واصطلاحا :

أ- الفتوى لغة :

من أفتى يُفتي إفتاء (مصدر)، والاسم منه فتوى وتُجمع على فَتَاوَى وفَتَاوٍ (وبالتعريف نقول الفَتَاوِي) أي قدّم فتوى لسائل . وترجم الإنقليز كلمة فتوى بـ : Formal and legal opinon وبـ : Ade-cree of a Mufti، وترجمها الفرنسيون بـ Fatwa أو Consultation Juridique أي استشارة قانونيّة [3].

نقول اسْتَفْتَيْتُ فلانا فأفتاني أي أجابني عن سؤالي فأنا مُستفتٍ أي سائل، والمجيب هو المفتي وجوابه هو الفتوى، وقد تُضمّ الفاء فنقول : الفُتْوى بالألف المقصورة، والفُتْيا بالألف الطويلة وجمعها : الفتاوَى والفتاوي، وبدون تعريف نقول فَتَاوَى وفَتَاوٍ. وبصيغة المشاركة نقول : فاتَيْتُ فُلانا فيما تنازعنا فيه أي رفعتُ الأمر إلى المُفتي، والمُسْتَفْتَى فيه هو المسائل المطروحة على المفتي، والفتوى والإفتاء عامّة، هما الإخبار عن طريق السّؤال والجواب.

ب/ اصطلاحا :

هو حكم شرعي في مسألة اجتهادية يمكن النّظر فيها في إطار الأدلّة الشّرعيّة. وهو حكم غير ملزم بدليل قولنا : فتوى معتمدة وفتوى ضعيفة، ومن هنا يأتي الفرق بين المفتي والقاضي في الموضوع والحكم : فمن حيث الموضوع ، الفتوى تشمل كلّ أمر ديني أو مدني له علاقة بحياة المسلم أي تشمل المعاملات والعبادات ، بينما يقتصر الثّاني على النّظر في المعاملات فقط. ومن حيث الحكم : حكم القاضي ملزم، وفتوى المفتي غير ملزمة، والمفتي يستنبط الحكم الشرعي في قضيّة عُرضت عليه انتهى فيها بالإقرار أو البيّنة وعن طريق الحجاج، إلى حكم. والمفتي هو سند للقاضي يشاوره فيما يعرض له من قضايا ليستأنس برأيه، لذا أصبحت الاستشارة خطّة في الأندلس تابعة للقضاء. وليس بمانع أن يصبح المفتي قاضيا، وأن يتولّى القاضي خطّة الإفتاء، ويمكن كذلك الجمع بينهما. فأغلب من كتب في الأحكام والفتاوي هم من القضاة .

وخطّة الإفتاء تتطلّب دراية ودُربة، وهناك شروط للوصول إليها وصفات لابدّ من التحلّي بها. وفيها وضعت كتب: ككتاب ابن الصّباح الشهرزوري (ت 643/ 1245) «أدب المفتي والمستفتي»[4] وكتاب ابن رشد الجدّ «البيان والتّحصيل»[5]. وكتاب القرافي «شرح تنقيح الفصول للقرافي»[6] وكتاب «الموافقات» للشاطبي[7]، وكتاب الشنقيطي

«نشر البنود»[8] وكتاب الخطيب البغدادي «الفقيه والمتفقّه»[9].

ويتبوّأ المرتبة الأولى في الإفتاء الرّسول (صلعم) : فهو المُسْتَفتَى والمُفتي الأوّل. قال تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ (النساء 127). وهو إمام المفتين وإن علت درجاتهم[10].

ومصطلح فتوى جمعه فتاوى يستعمل غالبا في المشرق بمفرده. ويستعمل أهل المغرب معه مصطلحات أخرى كالنّوازل والمسائل والأسئلة والأحكام والأجوبة والجوابات، ولها تقريبا نفس المعنى المحدّد سابقا. وغالبا ما نجد هذه المصطلحات في عناوين كتبهم. فقد أطلقوا عليها «كتب النّوازل» لأنّها بيّنت أحكام حوادثَ نزلت، و«كتب أجوبة» لأنّها أُجيب بها عن أسئلة وردت، و«كتب أحكام» لأنّها بيّنت أحكاما خاصّة بحوادث معيّنة، ممّا جعل المتأخّرين من المغاربة يُسمّون المفتي بالنّوازلي[11].

أنواع كتب النّوازل :

يمكن ترتيب كتب النّوازل من حيث النسبة : فهناك من دوّن فتاويه بنفسه كالقاضي عياض (ت 544/1149). وقام ابنه محمد (ت 575/ 1179) بجمعها وإكمالها. وهناك من جمع فتاوى أحد المفتين كفتاوى ابن رشد الجدّ (ت 520/1125) جمعها تلميذه ابن الوزّان (ت543/ 1148)، وجمع القاضي أبو إسحاق إبراهيم التّسولي التّازي (ت 749/1348) أجوبة المفتي الشيخ أبي الحسن الصغيّر قاضي الجماعة بفاس (ت 719/1319) . كما جمع مؤلّف مجهول نوازل ابن لب الغرناطي (ت 782/1481) تحت عنوان: «تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد»، وهناك من دوّن فتاوى مجموعة من المفتين كالبرزلي البلوي القيرواني (ت 845/1488) في كتابه «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام»، وكذلك الونشريسي التلمساني (ت 914/1505) في كتابه «المعيار المُعرب والجامع المُغرب عن فتاوى علماء إفريقيّة والأندلس والمغرب»[12]. ويشبه الكتابين السابقين كتاب نوازل المازوني (ت 883/1478) جمع فيه فتاوى المتأخرين من علماء تونس وبجاية وتلمسان والجزائر وغيرهم من المدن[13].

- من حيث المكان : هناك فتاوى تتعلّق ببلد واحد كما فعل ابن سهل (ت 486/ 1093) في كتابه «الإعلام بنوازل الأحكام» ويعتبر هذا الكتاب من أقدم المؤلّفات في النّوازل الأندلسيّة. أو بمدينة واحدة ككتاب «الحديقة المستقلّة النّضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة» لمجهول : وهي فتاوى تتعلّق بمدينة غرناطة حاضرة إمارة بني نصر[14]. وكتاب «الدّرر المكنونة في نوازل مازونة. وفيه معلومات هامّة عن عهد بني زيري وتبيان لسوء الأوضاع في ذلك العهد.

- من حيث التخصيص : نجد في بعض الكتب نازلةً واحدة يجيب عنها مفت واحد كالرّسالة المنصوريّة لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 909/1503) وعنوانها «مصباح الأرواح في أصول الفلاح»[15]، وقد أجاب عن سؤال لتوضيح ما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار وما يلزم أهل الذمّة وخاصّة يهود ناحية توات في جنوب البلاد الجزائريّة. ومن هذا النّوع فتوى الونشريسي التي أوردها في كتابه المعيار وعنوانها : «أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النّصارى ولم يهاجر وما يترتّب عليه من العقوبات والزّواجر». وكان الونشريسي في فتواه

قاسيا على المدجّنين عكس ما أفتى به المازري قبله (ت 536/1141) وكان أكثر تسامحا مع مسلمي صقليّة بعد سقوطها بيد النّورمان سنة 484/1091. وهناك أجوبة فقيه واحد عن أسئلة صدرت عن مدينة واحدة ، ككتاب أبي عبد اللّه الرّصّاع (ت 894/1489)، وعنوانه « الأجوبة التّونسيّة على الأسئلة الغرناطيّة»،[16] وللمغيلي (ت 899/ 1478) سبع أجوبة عن سبع أسئلة وجّهها إليه أحد ملوك السّودان الغربي.

- من حيث الزّمن : بدأ التأليف في النّوازل منذ القرن 4/10 بإفريقيّة والأندلس إلى موفّى القرن 9/15 مرورًا بعهد الخلافة الأمويّة بالأندلس والدّولة الصّنهاجيّة بالقيروان ودولة بني حمّاد في القلعة والدّولة المرابطيّة بمرّاكش. ولئن خفت التأليف في النّوازل في العهد الموحّدي لمقاومتهم فقه الفروع، فقد عاد في عهد بني مرين بفاس وبني زيان بتلمسان وبني حفص بتونس وخاصّة في عهد بني نصر بغرناطة بأكثر حيويّة وأغزر إنتاجا . ولئن استمرّ هذا النّوع من النشاط في المجال الدّيني إلى العصر الحديث، فإنّه لم يبلغه – من حيث التأليف- الشّأو الذي بلغه في العصر الوسيط[17].

ومن حيث التّرتيب الزّمني سنحاول ضبط قائمة في هذه الكتب لنبرز غزارتها وحيويّتها ودقّة مسائلها:

القرن 3/9 :

* نوازل سحنون : ذكرها ابن رشد في نوازله (انظر مخطوط الأسكريال رقم 957)

* أجوبة محمد بن سحنون (ت 256/870)، انظر نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 1815.

-القرن 4/ 10: * كتاب النّوادر والزّيادات لابن أبي زيد القيرواني (عهد بني زيري) (انظر أطروحة مرقونة حلقة ثالثة بمكتبة جامعة الزّيتونة حول ابن أبي زيد وكتابه النّوادر قام بها الهادي الدّرقاش سنة 1984، رقمها ح 57).

* مسائل ابن زَرْبْ : محمد بن يَبْقى قاضي قرطبة ت 381 / 991 .[18]

- القرن 5/11 :

* الإعلام بنوازل الأحكام للقاضي أبي الإصبع عيسى بن سهل الجيّاني الأندلسي المعروف بالأحكام الكبرى (ت 486/ 1093). اختصره يحيى بن عمر القرطبي (انظر نسخة من هذا الاختصار بدار الكتب الوطنيّة بتونس عدد 9448). حقّق كتاب الإعلام أنس العلاّني في جزأين سنة 1982، (بحث مرقون بمكتبة جامعة الزّيتونة رقمه : ج 32). كما طبع مجزّأ تحت العناوين التالية : وثائق في أحكام قضاء أهل الذّمة بالأندلس ، في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس، في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، في الطبّ الأندلسي ووظيفته في معاونة القضاء بالأندلس، في شؤون العمران بالأندلس، في شؤون الحسبة، (تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف / مراجعة محمود علي مكّي ومصطفى كامل إسماعيل. ط القاهرة 1980 – 1985) : وهو كتاب يعطي صورة حيّة عن الحياة الاجتماعية بالأندلس وخاصّة الطبقة الضعيفة من الأيتام والقواصر، ويبيّن أنواع السّلع بأسواق الأندلس.

* كتاب الأحكام : لأبي المطرّف عبد الرّحمان بن قاسم الشّعبي المالقي (ت 497/ 1103). وهو من القضاة الذين مدحهم الحصري عندما حطّ رحاله بالأندلس قائلا (كامل):

مَن يختلف كلُّ الورى في حبّه   فأبو المطرّف حبُّه إجماعُ

حقّق الكتاب الصادق الحلوي في نطاق أطروحة حلقة ثالثة، وبوجد البحث مرقونا في مكتبة الزّيتونة، رقمه ح 31. وطبع ببيروت، دار الغرب الإسلامي 1992.

القرن 6/ 12 :

* فتاوى ابن دبّوس الزّناتي (ت 511/ 1117هـ) وكتابه عنوانه الإعلام بالمحاضر والأحكام وما يتّصل بذلك ممّا ينزل عند القضاة والحكام».

* نوازل أبي جعفر بن بشْتَغير اللّخمي : من أهل لورقة (ت 516/1192). تُرجم له في أعلام المغرب العربي ج 3/202 رقم 896. من كتابه نسخة في الخزانة الملكيّة بالرّباط.

* فتاوى ابن زكّون وكتابه «في مسائل الأحكام وتبيين شوائع الإسلام من حلال وحرام» جمعه ورتّبه على أبواب المدوّنة» مخطوط الخزانة العامّة بالرّباط رقم 413 ف.

* فتاوى ابن رشد الجدّ (ت 520/ 1126) جمعها تلميذه ابن وزّان. (حققها د. المختار بن الطاهر التّليلي ط. دار الغرب الإسلامي 1967 في 3 أجزاء تحتوي على 656 فتوى في 1650 ص). وهناك مختصر نوازل ابن رشد لمحمد بن هارون التّونسي (ت 750/1349). حقّقته فاطمة بنت أحمد الدّعداع سنة 1986 في جزأين، بحث مرقون بمكتبة الزّيتونة رقمه ح 75.

* فتاوى ابن الحاج : فيها اهتمام بالملكية العقارية في المدن، وبالقضايا الاجتماعية في المجال القروي، قبل سنة 529/134 .

* فتاوى المازري : جمعها الطّاهر المعموري في كتابه : الإمام المازري حياته وآثاره ط. تونس 1994.

* نوازل أبي الوليد ابن بقوي (ت 530/1135).

* أجوبة ابن ورد الأندلسي (ت 540/ 1146)، وعنوانه : الحسان في السؤالات ذوات الأفنان. وفيه اهتمام بالمجالات الزّراعيّة والصّناعيّة والتّجاريّة وبالثروة الحيوانيّة وبالعادات والتّقاليد بجزيرة ميورقة في بداية القرن 6/12 أي في العهد المرابطي.

* فتاوى القاضي عياض (ت 544/1149): هي نوازل مغربيّة وأندلسيّة، وهي أصغر حجما من نوازل ابن سهل وفيها فتاوى شيخه ابن رشد الجدّ وابن الحاج.

* فتاوى ابن رشد الفيلسوف (ت 595/1198) : قيل إنّه كان يفزع إلى فتواه في الطبّ كما يفزع إلى فتواه في الفقه. ونجد هذه الفتاوى في كتابيه: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (انظر : التّرجيحات الفقهيّة عند ابن رشد من خلال بداية المجتهد ونهاية المقصد. تحقيق نجوى الختاسي سنة 1998)، وكتاب التّحصيل في اختلاف مذاهب العلماء.

- القرن 8/14 :

- جمع أبي إسحاق إبراهيم التّسولي التازي فتاوى أبي الحسن الصُّغَيِّر على بن محمد (ت 719/ 1319).

- معين الحكام في نوازل القضايا والأحكام لإبراهيم بن عبد الرّفيع التونسي ت 732/1331 (مخطوط الخزانة العامة بالرّباط رقم 8119 ورقم 4032 ورقم 5052).

- مسائل ابن قدّاح أبي علي عمر بن علي الهوّاري التونسي (ت 736/ 1335).

- نوازل أحمد بن قاسم بن عبد الرّحمان القباب قاضي جبل طارق (ت 779/1377) .

* نوازل أبي سعيد فرج بن لب (ت 782/1381) : هو شيخ الشاطبي، وإليه انتهت رئاسة الفتوى في الأندلس : توجد فتاويه في مجموع رقم 1026

بالأسكريال : في أوّل المجموع نجد فتاوى الشاطبي وفتاوى بعض علماء الأندلس، وفي قسمه الثاني نجد فتاوى ابن لب تحت عنوان : تقريب الأصل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد، التغلبي الغرناطي.

* فتاوى الشاطبي (ت 790/1388) : تحق د. محمد أبو الأجفان ط. تونس 1985.

- القرن 9/15 :

* نوازل البرزلي (ت 841/1437): من أهمّ كتب الفتاوى وأشهرها: اهتمّ فيه بالمعاملات في الحياة الاجتماعية كالميراث والأوقاف والعتق، كما اهتمّ بالجانب السّلبي في المجتمع كأهل الرّدّة وأهل الأهواء وأهل الجنايات. (انظر بحث محمد الحبيب الهيلة عن الإمام البرزلي في النشرة العلميّة لكليّة الزّيتونة العدد الأوّل السنة الأولى ص 2).

* نوازل القاضي أبي الفضل ابن طركاط ت بعد 845/1141 . وهي نوازل جمعها ابن طركاط، منها نسخة بالخزانة العامّة تحت عدد: د/ 959 مكتوبة سنة 988/1589(فيها 134 فتوى لابن لب و 19 للشاطبي والبقية لعلماء غرناطة – المجموع 266 نازلة).

* فتاوى ابن الأزرق (ت بالقدس 896/1490). نجدها في كتابه روضة الإعلام بمنزلة العربيّة من علوم الإسلام .

* أبو يحيى المغيلي المازوني (ت 899/ 1478) وعنوان فتاويه: «الدّرر المكنونة في نوازل مازونة». (طبعة حجريّة 1328 هـ/ 1910).

- القرن 10/16 :

* فتاوى الونشريسي، ويعتبر الموسوعة الكبرى في الفتاوى (ط. بيروت ، دار الغرب الإسلامي تحت إشراف محمّد حجّي في 13 جزءا)، وفيه فوائد تتعلّق بالمجال الفلاحي والبيئي والصّناعي والتّجاري، كما نجد فيه فوائد تاريخيّة تتعلّق بالمدجّنين، وحركة الاستشهاد النّصرانيّة وقضيّة الاستخفاف بالرّسول، وبصفة عامّة نجد فيه علاقة الدّول النصرانية بدول المغرب في العهد الوسيط.

- القرن 10-11 16-17 :

* فتاوى ابن عظوم (ت 1014 / 1605) وهي هامة من الناحية الاجتماعيّة والتاريخيّة. وتقدّم وجهة نظر أخرى حول علاقة الأتراك الفاتحين بأهالي إفريقيّة تختلف عن وجهة نظر المؤرّخين : كالدّباغ وابن ناجي والسّراج، فهي علاقة وفاق بين الطّرفين عندهم وهي علاقة متوتّرة في فتاوى ابن عظّوم. وقد وضّح هذا الجانب أحمد قاسم في أطروحته «أوضاع إيالة تونس على ضوء فتاوى ابن عظوم» بحث مرقون في مكتبة جامعة الزّيتونة رقم ح 117 [19].

- القرن 14/20 :

* نوازل الوزّاني : وهو القاضي أبو عيسى محمّد المهدوي ابن محمد الوزّاني الفاسي (ت 1342/ 1925). وتعرف هذه النّوازل بالمعيار الجديد أو النّوازل الجديدة الكبرى (مطبوع بفاس في 11 جزء) فهل هذا الكتاب هو نفسه «المنح السامية من النّوازل الفقهية»؟

◄ النشاط التجاري بين دار الحرب ودار الإسلام :

إنّ كتب النّوازل التي حاولنا ترتيبها وتبويبها قدر الإمكان ، آخذ بعضها برقاب بعضها الآخر. ومن الصّعب إذا أردنا التطرّق إلى إحدى القضايا فيها أن نقتصر على بعضها، بل لابدّ من النّظر في أغلبها حتّى يتسنّى لنا الإلمام بالمسألة المطروحة من جميع

جوانبها المختلفة .

والقضايا التي تطرّقت إليها كتب النّوازل يتعلّق أغلبها بالمجتمع العربي الإسلامي في المغرب من الدّاخل، وقلّت فيما يخصّ القضايا الخارجيّة ومن أبرزها العلاقات التّجاريّة بين دار الحرب ودار الإسلام حسب تعبير الفقهاء في القرون الوسطى.

وفي رأينا بالغ الباحثون عربا وأجانب في العصر الحديث في التأكيد على مظاهر التّسامح بين الهلال والصّليب بين ضفّتي البحر الأبيض المتوسّط الشّماليّة والجنوبيّة، واتّخذوا من الأندلس نموذجا لهذا التّسامح. والحقيقة التّاريخيّة أنّ هذا البحر كان محلّ صراع عنيف بين الإسلام والمسيحيّة. فكأنّ الزلزال الذي أحدثه الفتح العربي منذ نهاية القرن 1/7 عن طريق بوابات الفتح الثلاث في الشام وإفريقيّة ومضيق جبل طارق، كان له ارتداد في القرون الوسطى عن طريق نفس البوّابات الثلاث السّابقة: فكانت الحروب الصّليبيّة شرقا وحركة الاسترداد في شمال شبه الجزيرة الإيبيريّة غربا والهجوم النّورماني من صقلّية وسطا. لذا ليس من المبالغة القول: إنّ الحرب كانت السّمة البارزة للعلاقات بين الهلال والصّليب في شكل حروب صليبيّة أوّل الأمر، اعقبتها عند ضعف الخلافة العثمانية الحروب الاستعمارية.

ولئن قامت بين دول الصفّة الشّمالية والصفّة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسّط بعض فترات الهدوء إثر عقد هدنة بين هذا الطّرف أو ذاك، فغالبا ما يقع خرق هذه المعاهدات، وأسباب ذلك متعدّدة من أهمّها حركة القرصنة، فتعود الحرب لتتأجّج من جديد. والنّتيجة الحتميّة للعملتين : الحرب والقرصنة هي سقوط كثير من الأسرى، فتنشط عمليّة «الفِكاكة» بين الطّرفين، وهذه ماهي إلاّ ضرب من التّجارة مربحة. وهكذا تصبح الحرب والقرصنة من ناحية عاملا إيجابيا في الحركة التّجارية بين دار الحرب ودار الإسلام، ومن ناحية أخرى يصبحان عاملا سلبيا لأنّهما يحدّان من تنوّع البضاعة المتبادلة بين الطّرفين، ولكنّهما لا يقضيان على هذا النّشاط باعتباره ضرورة حيويّة بين البلدان.

وكتب النّوازل من خلال الفتاوى تبرز هذا الجانب بوضوح وقد تكون مساهمتها في هذا المجال أثرى من كتب التّاريخ التّقليدي. لذا جاز أن نتساءل عن كيفيّة انعكاس قضايا الحرب والقرصنة والأسر والتّجارة بصفة عامّة بين دار الحرب ودار الإسلام في كتب الفتاوى :

1 - الحرب

لم تكن قضيّة الحرب بين دار الإسلام ودار الحرب من القضايا المستحدثة في كتب النّوازل في العصر الوسيط. فالقضيّة نجدها في أقدم كتب التّشريع الإسلامي كالموطّأ والمدوّنة وما تفرّع عنهما من كتب فقهيّة. وهي كذلك موجودة في المصدرين الأساسيين المنظمين لحياة المسلمين وهما القرآن والسّنة. وفي كتب النّوازل نجد قضيّة الحرب متناولة في مسائل نظريّة أكثر منها عمليّة وأخرى عمليّة أكثر منها نظريّة .

أ- المسائل النّظريّة العمليّة :

وهذه لئن وقع تناولها نظريّا في كتب النّوازل، فإنّ إمكانية حدوثها واردة ، ففي كتاب النّوادر لابن أبي زيد القيرواني (ت 386/996). وفي نطاق الحرب بين دار الإسلام ودار الحرب وقعت الإجابة عن الأسئلة التّالية:

* هل يجوز أن يحمل المرابط زوجته إلى الرّباط معه؟

أجاز ذلك مالك، ودقّق سحنون في الأمر فالجواز عنده مرهون بحصانة الرّباط.

* هل يجوز وضع ناقوس أو جلد حيوان على ظهر الفرس؟ الجواب : يجوز ذلك لإخافة العدوّ.

* هل يجوز إحراق أو إغراق سفن العدوّ إذا كانت فيها نساء وأطفال أو حرمانهم من الماء والقوت؟ الجواب : يجوز إن لم يكن لديهم أسرى من المسلمين[20].

* مسألة الجهاد أفضل أم الحجّ؟ تعرّض ابن رشد لهذه المسألة فبيّن أنّ فريضة الجهاد أولى، بل إنّ فريضة الحجّ ساقطة عن أهل الأندلس لعدم الاستطاعة من جهة وعدم توفّر الأمن في الطريق من جهة أخرى[21].

* مسألة فرض اكتتاب على النّاس في نفقات الدّفاع وخاصّة تحصين القلاع والبروج المتاخمة لحدود العدوّ : يُجيز ابن رشد وابن لبّ ذلك على غير المسلمين المتواحدين على الثغور باعتبار أنّ جهود هؤلاء في الحرب مباشرة يبرّر إعفاءهم من ضريبة الحرب هذه[22].

* مسألة تقصير الصّلاة : أفتى ابن سهل بتقصير الصّلاة عند محاصرة العدوّ. وكما تنطبق هذه الفتوى على الجيش المرابطي أثناء محاصرته لجيش العدوّ النصراني تنطبق على الجيش الصنهاجي مع أعراب بني هلال[23].

ب- المسائل العمليّة النّظرية:

وهذه لئن كان المنطلق فيها من واقع معيش، فقد رأى المفتون التّنظير لها مطلقا، لأنّ حدوثها يتكرّر بين دار الحرب ودار الإسلام وخاصّة بالأندلس. ومن أبرزها:

* قضيّة المفقودين في الحرب: وهي قضيّة تتفرّع عنها عدّة مسائل، فالمفقود لا يعتبر ميّتا إلاّ إذا ثبت ذلك بالدّليل، والدّليل يصعب في كثير من الأحيان إثباته، والمفقود إذا كانت له زوجة وأولاد، متى يحلّ للزّوجة الطّلاق والزّواج بآخر؟ ومتى يسمح للأبناء بقسمة تركة المفقود؟ وما العمل إذا تزوّجت المرأة أو قسّمت تركته وظهر المفقود بعد ذلك؟ بل يصل الأمر إلى أنّ الزّوجة تعلم بعد فقد زوجها أنّه في مكان كذا، فتذهب إليه وتعاشره معاشرة الأزواج دون أن تعلمه بارتباطها بزوج ثان[24]. والمفقودون قد يكونون كثرة ولا يعود منهم أيّ فرد، وقد يعود أحدهم فيكون شاهدا على أسرهم أو على وفاة بعضهم[25].

* مسألة ضياع الأرزاق والممتلكات والأنعام إثر هجوم العدوّ على أرض المسلمين، ثمّ يقع التعرّف على بعض الحيوانات المفقودة في قرية أخرى. أو يقع التعرّف عليها لدى تجّار نصارى وصلوا بتجارتهم إلى أرض الإسلام، كيف يتمّ استرجاعها؟[26]

2 - القرصنة

القرصنة هي الوجه الثاني للحرب، وهي تختلف عنها باعتبار أنّ الحرب قد تقف أو أنّ المعركة تندلع وتنتهي، أمّا القرصنة فعمليّة مستمرّة بين الطرفين الإسلامي والمسيحي. وهي عامل مزدوج: فهي عامل سلبي للتّجارة مع الخارج، فالتّاجر مغامر بسلعته إذا وجّهها عن طريق البحر فقد يُستحوذ عليها، وصاحب الشفينة مغامر بسفينته لأنّها قد تؤخذ منه، والرّبان والبحّارة معه مغامرون لأنّهم قد يقعون في الأسر، ومن جهة أخرى: القرصنة عامل إيجابي بتوفير بضاعة هامّة ومربحة وهم الأسرى. ولا يُخفّف من هذا العامل السّلبي إلاّ ما يتمّ من اتفاقيات – إذا احترمت- بين الطّرفين، لأنّ القرصنة حسب ما توحي به كتب النّوازل، يقوم بها أفراد لحسابهم، وهناك قرصنة أخرى تقوم بها الدّولة . وكتب الفتاوى لا تفرّق في الحكم بين الصّنفين.

* ضمن النّوع الأوّل : ما جاء في أحد الأسئلة عن كيفيّة اقتسام الغنائم بين قراصنة لحسابهم خرجوا بأربع سفن لهم، وتمكّنوا من أخذ سفينة مسيحيّة فتركوها في حراسة إحدى سفنهم، وواصلت السّفن الثلاث القرصنة، وتمكّنت من الحصول على غنائم أخرى، فكان الجواب بالاعتماد على رأي سحنون بتقسيم الغنائم في جملتها على الجميع بالتّساوي[27].

* ومن النّوع الثاني : ما جاء في السؤال التالي : إذا وصلت بعض السّفن المسيحيّة إلى أحد الموانئ الإسلاميّة، أو كانت قريبة منه هل يجوز أسرها بمن فيها؟ وكان الجواب إذا كانت هذه السّفن للتجارة واعتادت التّعامل مع الموانئ الإسلاميّة فلا يجوز أسرها سواء أكانت قريبة من الميناء أو بعيدة عنه لأنّ العلاقات التّجاريّة بين دار الإسلام ودار الحرب لم تنقطع. وهذا يتطلّب من الجانبين بعض الضّمانات تضبط بتراتيب معيّنة[28].

3 - الأسر

الأسر هو نتيجة حتميّة لما كان يقع بين الدّارين من حروب تنتهي بانتصار أو انكسار لهذا الجانب أو ذاك، وفي كلتا الحالتين يسقط في الأسر أفراد لا من المحاربين فقط وإنّما أيضا من المدنيّين. ويتمّ ذلك بعد حصار واقتحام لقلاع وحصون ومدن وقرى، أو نتيجة حتميّة لما كان سائدا في ذلك الوقت من حرب وقرصنة. وهناك ترانين بين النّصارى والمسلمين تخوّل لكلّ طرف منهما الدّخول إلى أرض العدوّ لافتكاك الأسرى وهناك مختصّون في هذه المهنة. وهذا ابن سراج (ت 848/1444) في إحدى فتاويه يشير إلى الفكّاكين وتردّدهم إلى لورقة المدينة الحدوديّة بين غرناطة وقشتاله[29].

والأسر سواء عن طريق الحرب أو القرصنة يمثّل موردا أساسيا لبضاعة هامّة ونفيسة هي تجارة الرّقيق[30]. وقد يتمّ في نفس الوقت بيع العبيد السّود من إفريقيا والعلوج البيض من أوروبّا الشّرقيّة. ونجد في كتب النّوازل صدى لظاهرة الأسرى والعبيد من الجنسين في المسائل التالية:

مسألة العلجيات النّصرانيات : لعبت الأندلس دور الوسيط في جلب علجيات نصرانيات ويبعهنّ إلى الأسر الغنيّة بسبتة. وقد أشار إلى ذلك القاضي عياض في إحدى فتاويه[31].

* مسألة بيع الذمّي أمّ ولده : قد يضطرّ بعض التّجار من النّصارى لبيع أمّ ولده وهو في أرض الإسلام . هل يجوز ذلك؟ يبدو أنّ المسألة من النّاحية النّظرية قديمة : فهذا ابن القاسم أجاز الشراء وتصبح أمّ الولد جارية، للشّاري الحقّ في معاشرتها، ويخالفه ابن سهل الأندلسي لأنّه يرى أنّ الذّمي إذا دخل أرض الإسلام بأمان في نطاق هدنة لا يجوز أن تشتري منه أمّ ولده لأنّها تدخل في العهد بيننا وبينهم[32]. أمّا إذا عاهدناهم على أن يعطونا كلّ عام رؤوسا، فأعطونا أولادهم وعبيدهم ، فإنّه يجوز أخذ ذلك منهم. وهذا مرفوض حسب المذهب المالكي لأنّ العهد بيننا وبينهم يشمل الجميع[33].

* مسألة الجارية المرتهنة : والقضيّة تتمثّل في أنّ رجلا دخل في سريّة حرب فغنموا، ووقع في سهمه علج فسأله الفداء ففاداه بمائة دينار ورهنه بها ابنة له بكرا ، فوقع عليها المرتهن فأحبلها، ثمّ قدم العلج بالفداء، فامتنع الرّجل من تسليمه ابنته. وقال لا أعطيكها حتّى تلد لأنّه ولدي، فكان الجواب : إنّه ابن زنى ووجب قيام الحدّ عليه ولا يلحق به الولد، ولمزيد التدقيق فإنّه إن كان غلبها على نفسها (أي جامعها غصبا عنها) كان لها عليه صداق مثلها لأنّها حرّة، وإن طاوعته (أي رضيت بمعاشرته لها) فلا شيء لها. وفي الحالتين تمنع من الخروج إلى دار

الحرب حتّى تضع حملها لأنّه وإن كان ولد زنى فهو لاحق بالإسلام له ما لهم وعليه ما عليهم[34].

* مسألة افتداء الأسرى عند وجود الفدية لأسيرين، ولكن لا يجد الفكّاك إلاّ أسيرًا واحدًا[35]

* مسألة فرار الأسرى : ولنا في هذه المسألة صورتان :

- الصّورة الأولى : تتعلّق بفرار أسرى مسلمين في مركب كانوا به مصفدين، الجواب : لا يجبرون على إعادته، وما في المركب غنيمة لهم من نوع خاص. فهم غير مجبرين على دفع الخمس كما جرت العادة في قسمة الغنائم في الفقه الإسلامي[36].

* مسألة شهادة الأسرى بعضهم على بعض : يرى عياض أن هذه الشهادة مقبولة إلاّ إذا كان الشاهد مجلودا في حدّ أو مجرّبا عليه شهادة وزر[37].

* مسألة المرتدّين ينتقلون إلى دار الحرب ويتزوّجون بنصرانيات. وليس غريبا أن يلعب هؤلاء دور الجواسيس لهذا الطّرف أو ذاك، ثمّ يعودون إلى دار الإسلام بزوجاتهم. كيف تقع معاملاتهم؟ [38]

◄ التّجارة

التّجارة بين دار الإسلام ودار الحرب لم تنقطع طيلة القرون الوسطى رغم الحروب التي تكاد تكون مستمرّة بين الدّارين والتي جعلت العلاقات بينهما تتّسم بكثير من العداوة. وكان كلّ طرف يغتنم فرصة ضعف العدوّ للاستيلاء على أراضيه برّا ومراكبه بحرا. وكانت الموانى البحرية أكثر الأماكن تعرّضا لهجوم العدوّ، كما كانت التّخوم بين شمال الجزيرة الإيبيريّة وجنوبها أقلّ الأماكن أمنا واستقرار.

ولم تكن الحرب وما يتبعها من قرصنة هي العامل الوحيد السّلبي في العلاقات التجاريّة بين الطرفين، بل كانت فتاوى رجال الدّين من هذا الطرف أو ذاك لمنع التّجار في بعض الموادّ عاملا سلبيا ثانيا ولو بصفة نظريّة، ونتيجة لهذين العاملين ظهرت عدّة قضايا تتعلّق بمسائل تصدّى لها المفتون بالتّحليل والتّوضيح لإبراز موقف الشّريعة منها.

* مسألة مبدئية أساسيّة: وهي جواز الاتّجار وتحريمه بين المسلمين والنّصارى. نجد لهذه المسألة ثلاثة اتّجاهات :

أ-الاتّجاه الأوّل :

يذهب إلى منع الاتّجار معهم مطلقا اعتمادا على الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾[39]. فمالك في الموطّأ وسحنون في المدوّنة وابن حزم في المحلّى وابن رشد في المقدّمات والتّمهيدات يمنعون الاتّجار مطلقا مع النّصارى[40]. وهذا نفس ما نجده عند كبير المفتين في إفريقيّة ونعني بذلك المازري فهو لا يجيز السّفر إلى بلاد الرّوم إذا كانت أحكامهم تجري على من دخلها من المسلمين[41]. ورغم أنّه كان يحسن الظنّ بمن بقي من المسلمين في صقليّة فيقبل فتاوى علمائهم وحكم قضاتهم وشهادة عدولهم فإنّه يرفض الاتّجار مع نصارى صقليّة اعتمادا على الآية السّابقة[42].

ب-الاتّجاه الثاني :

يذهب إلى منع الاتّجار مع النّصارى في موادّ معيّنة كالخيل والأسلحة والحديد والنّحاس والشمع والطّعام. وهذا المنع لا نجده في فتاوى المسلمين فقط ، وإنّما نجده في مراسيم أصدرتها الكنيسة[43]. فكلّ مادّة ذات إمكانيّة الاستعمال الحربي كالخيل والسّلاح والمراكب ممنوع بيعها للمسلمين. وفعلا تضايقت التجارة - لكن لم تنقطع- بين بني

زيري في المغربين الأدنى والأوسط، والمرابطين في المغرب الأقصى والدّول المسيحيّة من هذه المراسيم وخاصّة بيع الخشب المعدّ لصناعة السّفن، فقد كان المسلمون بالعدوتين الإفريقيّة والأندلسيّة في أمسّ الحاجة إلى هذه المادّة لتجديد أساطيلهم[44].

قد يكون هذا التّحريم مقبولا في ظروف ليس فيها للمسلمين حاجة ضروريّة لبعض السلع كالطعام والملابس . لكن إذا دعت الحاجة لشراء المآكل والملابس هل يجوز ذلك؟ المازري والشاطبي يرفضان ذلك لأنهما ينطلقان - وخاصّة المازري- من مبدإ تحريم أن يباع لأهل الحرب ما تكون لهم به قوّة على المسلمين، وهو في ذلك يأخذ بقول سحنون "من باع لهم السّلاح فقد شارك في دماء المسلمين وبيع الطعام للعدوّ فسق، وبيع السّلاح كفر".

ج- اتجاه ثالث :

يمثله عبد الملك بن حبيب بن سليمان الأندلسي ويفرّق بين المسيحيّين المهادنين والمسيحيّين المحاربين ، فالتّعامل مع الصّنف الأوّل جائز مطلقا، والتعامل مع الصّنف الثّاني خاضع للفتاوى السابقة في الاتّجاه الأوّل والثاني، وهما إلى التّحريم أقرب، خاصّة إذا كانت دار الحرب تمثل خطرا متوقّعا على دار الإسلام.

ونجد في هذا الاتجاه فتوى ابن سراج ، فقد أخذ بمبدأ الضرورات تبيح المحضرات وأجاز للمسلمين بالأندلس ابتياع الطعام من النصارى[45].

وعمليا ومع هذه الاتّجاهات الثلاثة، البون شاسع بين التّنظير والتّطبيق، فالقمح رغم العداء بين صقلّية والمهديّة وصقليّة وعنّابة[46]، ورغم فتوى المازري يُستورد القمح من صقلّية زمن القحط وخاصّة بعد زحف بني هلال على القيروان[47]، وكان يصدّر من إفريقية إلى صقلّية قبل ذلك. ويرى المازري أنّه إذا ذهبنا إلى بلادهم (أي صقلية) ارتفعت أسعار القمح وتكون لهم أرباح كبيرة يزدادون بها قوّة في محاربة المسلمين[48].

هذا وقد حاولت الدّولتان المرابطيّة والموحّدية تنظيم التجارة الخارجيّة وخاصّة مع النّصارى مع مراعاة - نسبيّا- فتاوى العلماء، وكان لهذا التنظيم أثره في نمو البحريّة المرابطيّة من جهة وازدهار صناعة السّفن بمرسية ومالقة ودانية وسبتة من جهة أخرى، وورث الموحّدون أسطول المرابطين بعد أفول نجم الملثّمين. وهكذا ازدهرت التّجارة الخارجيّة ونشط تجار المدن الإيطالية وصقلية في تصدير الأخشاب والرّقيق إلى موانئ المغرب والأندلس. ونشط تجار هذه البلدان في تصدير الزّيتون والجلود إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسّط[49] وكان لهذه التجارة أثرها في تمويل خزانة الدّول بالعدوة الإفريقية بما كان يفرض عليها من ضريبة تعرف بالقبالة [50] **Alcabale**.

* مسألة مبدئيّة إنسانيّة تتعلّق بالسّفن التجاريّة وغيرها إذا تعرّضت لأهوال البحر واقتربت من الغرق، وكان لابدّ من تخفيف حمولتها للنجاة من الغرق. ترى الفتوى أنّه يجب إلقاء البضاعة التي تثقل وزنها وقلّ ثمنها بالتّدريج . فإذا وصل الأمر إلى إلقاء بعض الرّكاب كان الرّجال والنّساء والعبيد والمسلم وغير المسلم سواء، والقرعة هي التي تحدّد مصير كلّ واحد منهم[51]. ومع هاتين المسألتين المبدئيّتين نجد صدى قضايا أخرى في كتب النّوازل منها :

* مسألة كراء السّفن الحاملة للبضاعة : كثيرة هي القضايا المنجرّة عن كراء السّفن وتستدعي تدخّل المفتين لفضّ النّزاع بين المختصمين. ونجد عدّة أطراف في هذه الفتاوى: صاحب السّفينة

أو ربّانها[52] ، المكتري (فرد أو أكثر)، الشركاء في المال وبالتّالي في البضاعة، الوكلاء. وتاريخيا أوّل من ذكر فتوى كري السّفن هو ابن أبي فراس في كتاب كري السّفن. ونبّه السّرقسطي في كتابه "الفقيه" إلى وجوب الانتباه إلى تحيّل الوكلاء وخداعهم، وأشار إلى ذلك بالنّسبة إلى الوكلاء بمدينة مالقة في أواخر القرن 7/13. ومن هذه المشاكل:

– تلك التي تنجم عندما لا يكون هناك عقد بين هذه الأطراف يحدّد حقوق كلّ طرف وخاصّة تحديد الأجر لصاحب السّفينة[53] وأجر ربّانها[54]، وأجر الوكيل الذي يصل به الأمر على إنكار تسلّم أي شيء من المُوكل[55].

- وقد تنجم هذه المشاكل عن عدم الإشارة في العقد إلى المكان الذي تكون فيه نهاية الرّحلة، ففي المعيار نجد مسألة تتعلّق بمركب قادم من صقليّة يحمل قمحا إلى المهديّة، ولكن الظّروف المناخيّة أجبرته على التوجّه إلى ميناء تونس. وطالب المكترون الذّهاب بهم إلى ميناء المهديّة حسب الاتّفاق المبدئي والشّفوي بينهما، وبما أنّ المركب يملكه إثنان فقد اعترف أحدهما بهذا الاتّفاق وأنكر الآخر[56]. وفي فتوى أخرى نجد مُكترين لسفينة جلبا الأقوات من صقلّية ولكنّهما اختلفا في المكان الذي ستتجه إليه السّفينة أهو ميناء المهديّة أم ميناء قابس[57].

- وتحديد أجر السّفينة وربّانها مُرتبط بالطّريق الذي ستسلكه السّفينة : هل طريق شاطئي أي تتبع فيه السّفينة موانئ الضفّة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسّط، أو طريق في عرض البحر وتسير فيه السّفينة عبر موانئ الضفة الجنوبيّة إلى الشماليّة للبحر الأبيض المتوسّط. وهذا الطّريق الثاني أكثر خطرا وبالتّالي أكثر كلفة[58].

- وتعدّد المشاكل بعد كراء السّفينة إذا كان المكترون متعدّدين والبضاعة أنواع (قمح جيّد قمح متوسّط)، وحصة بعضهم عند قسمة المرابيح إذا حضر بعضهم وغاب آخرون[59]. وقد يشترك أحدهم في كراء السّفينة ولكن لم يشترك معهم في العمليّة التّجارية. قال عياض " يأخذ حصّته في كراء السّفينة فقط[60]". ورغم كلّ هذه الصّعوبات والتّعقيدات تسلّم المرأة حليها لبعض قرابتها لشراء القمح من صقليّة[61].

* مسألة تغليث السكّة في دار الحرب : نظرا إلى ارتباط السّكّة بكثير من الحدود، كان الغشّ فيها أمرا محرّما، وكانت درا السكّة من الخطط السلطانيّة حسب ابن خلدون في المقدّمة، وكان لا يُوكل أمرها إلاّ لمن عرف بعفافه وتقواه، ومع ذلك تجب مراقبته مراقبة دقيقة. لذا كان النّصارى يثقون في العملة الإسلامية المسكوكة في العدوة الإفريقيّة. وكان الدّينار المرابطي من أشهر العملات خلال القرنين 5 - 6/ 11 – 12. ولم يكن يتعامل به في المغرب والأندلس فقط وإنّما نجده في المدن التّجاريّة النصرانيّة كبيزا والبندقيّة وجنوة وفلورنسا في إيطاليا ومرسيلية في جنوب فرنسا، وبرشلونة في إسبانيا، وفي إحدى الفتاوى[62] نجد صاحب السّكّة في صقليّة يقوم بتغليث الدّينار المرابطي الذي يأتي به تجّار المغرب، وهو من الذّهب الخالص فيخلطه بـ 25 % من وزنه بالفضّة. وعند سكّه ثانية يرسمون فوقه صليبانا، لذا رفض المازري التعامل به[63]. وهناك إشارات في هذه الفتاوى إلى طرق الذّهب في العدوة الإفريقية : ففي المغرب الأقصى يأتي الذّهب عبر سجلماسة[64] وفي المغرب الأوسط عن طريق وارقلة (وارجلان) وفي المغرب الأدنى عبر الجريد مرورا بغدامس[65].

* مسألة موانئ المغرب والأندلس : وتقدّم لنا

كتب النّوازل معلومات قد لا نجدها في كتب التّاريخ حول موانئ المغرب العربي والأندلس.

- فميناء تبسّة مثلا بشمال المغرب الأقصى كان لاستيراد القمح من موانئ هذا البلد على المحيط الأطلسي كمرسى مازيغن (المرسى الجديد)[66]. أمّا المغرب الأوسط فكانت مدينة الجزائر بمرفئها مخصّصة للتجارة مع المغربين الأدنى والأقصى وبلاد الأندلس والضفّة الشماليّة للبحر الأبيض المتوسط. هذا وقد عوّض ميناء بجاية مرفأ مدينة المهديّة بعد ضعف الدّولة الصنهاجيّة بها، وكان مرفأ تنّس بالأندلس يتعامل مع ميناء طبرقة في الاستيراد والتّصدير، وكان مرسى الخزر – ويعرف بالقالة- كرا للقرصنة.

وكانت هذه الموانئ محلّ تنافس في العمليّات التّجاريّة بين مدن الجمهوريات الإيطالية كجنوة وبيزة، والمدن بجنوب فرنسا كمرسيلية، وكانت كذلك محلّ صراع بين دار الحرب ودار الإسلام مع بعض موانئ الضفة الشماليّة للبحر الأبيض المتوسّط : فقد هاجم القائد المرابطي محمّد ابن ميمون على سرقوسة سنة 521/1122 وأحرقها فشنّت سفينة جنويّة هجوما على ميناء بجاية سنة 530/1134، واستولى رعايا من بيزة على طبرقة سنة 534/1141-5، وقام النّورمان بالهجوم على المهديّة سنة 480/1083 فنُهبت زويلة وأحرقت محلاّت التجار فضاعت الوثائق التي تضبط الدّيون وعمليات الرّهن بين التجّار فأفتى المازري بتصديق النّاس في دعاويهم وأوجب غيره الإثبات بالبيّنة[67].

* مسألة التاجر يطول غيابه في دار الحرب أو دار الإسلام وقد تصل مدّة غيابه إلى ثلاث سنوات : هذه المسألة بها شبه بغياب الأسير في دار الحرب، وفيها تفصيلات عديدة وفتاوى مختلفة في خصوص طلاق زوجته وقسمته تركته، وما الحلّ إذا ظهر ثانية[68].

الخاتمة :

نختم هذا البحث بملاحظتين وباقتراحين:

- الملاحظة الأولى : هو أنّ كتب الفتاوى بالمغرب العربي هي كتب تتنزّل في نطاق المذهب المالكي الأشعري في نسخته الإفريقيّة والأندلسيّة.

- الملاحظة الثانية : كما تخضع في تطوّرها واختلافها إلى حالتي القوّة والضّعف لدار الإسلام وهي تواجه دار الحرب.

- أمّا المقترحان فنقدّمهما على شكل فكرتين أساسيّتين :

- الفكرة الأولى : إنّ كتب الفتاوى، لئن تعدّدت على طول فترات القرون الوسطى بالمغرب العربي والأندلس، تكرّر نفسها ويأخذ بعضها برقاب بعضها الآخر. ولهذا فإنّ التّفكير في بعث موسوعة لها في نطاق أقطار المغرب العربي السّتة[69] تجمع شتاتها وتبوّب موضوعاتها وترتّب مختلف أحكامها، وتحذف ما تكرّر منها، وتضع معجما لمصطلحاتها[70] ليسهل الاستفادة منها مع فهارس منهجيّة مفصّلة ومتنوّعة لأصحابها وأماكنها، لجدير بالعناية: وذلك برصد ميزانيّة من لدن دول المنطقة، لها، وحفز همم الباحثين للعمل فيها وليس ذلك بعزيز على الإخوة الجزائريّين بجامعاتهم المختلفة ومراكز وحدات البحث العديدة عندهم، فهم الجوهرة الوسطى في عقد هذا المغرب العربي الكبير. إنّ هذه الموسوعة ستكون نموذجا لوحدة ثقافية وفكريّة بين أقطار المغرب، تمهّد، ولِمَ لا ؟ لوحدة أخرى أعَمّ وأشمل كثيرا ما حَلُمت بها شعوبها.

- الفكرة الثانية: والاعتناء بكتب النّوازل ووضع موسوعة لها قد تحفّز مراكز البحث للاعتناء بنوع آخر من الكتب لا يقلّ قيمة في دراسة المجتمع المغاربي اجتماعيا وسياسيّا، وهي كتب الوثائق وتهتمّ بضبط أمور النّاس على القوانين الشّرعيّة وبالإخبار عن مجالس الملوك والاطّلاع على أمورهم وأحوالهم. ولنا من هذه الكتب عديد المؤلّفات بعضها مخطوط يترقّب الباحثين المختصّين للعناية به وتحقيقه. ونودّ أن نشير في خاتمة الخاتمة إلى ثلاثة منها تحفيزا للهمم وشحذا للعزائم وهي:

أ-الفائق في معرفة الأحكام والوثائق لابن راشد القفصي (ت 736/1336) : وهو من صنف سجلات المحاكم الشرعيّة ويمثل موسوعة وثائقيّة للدّولة الحفصيّة من الجانبين الاجتماعي – الثقافي والسّياسي- العسكري. وأبرز مثال على ذلك معاهدة الصّلح بين المستنصر الحفصي والصّليبيين (مخطوط في 8 أجزاء).

ب- مختصر النّهاية والالتحام في معرفة الوثائق والأحكام لابن هارون الكناني (ت 750/1350). ويعرف بمختصر المتيطيّة : وهو عبارة عن وثائق سياسية واجتماعية من القرن 8/14 (مخطوط دار الكتب الوطنيّة بتونس رقم 08686)[71].

ج- المنهج الفائق والمعنى اللاّئق في آداب الموثق وعلم الوثائق للونشريسي (القرن 10/16) (مخطوط دار الكتب الوطنيّة بتونس رقم 2813).

◄ الهوامش:

1 - مختصر نوازل ابن رشد، تحقيق مرقون بمكتبة جامعة الزّيتونة رقمه ح 75، المقدّمة ص 3.

2 - نفس المصدر ص 2.*

3 - فلعجبي : معجم لغة الفقهاء، ط. بيروت 1994 ص 308.

4 - منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 1968.

5 - منه نسخة بنفس المكتبة السابقة رقم 12105. وهو مطبوع

6 - انظر الجزء 2/190.

7 - انظر الجزء 4/105.

8 - انظر الجزء 2/316.

9 - انظر الجزء 2/156.

10 - فتاوى الشاطبي، جمع وتحقيق د. محمد أبو الأجفان ط II تونس 1985 ص 68، والتعليق رقم 19.

11 - محمّد الحبيب الهيلة : مناهج كتب النّوازل الأندلسيّة المغربيّة في مجلّة دراسات أندلسيّة العدد 9 سنة 1993 ص 24.

12 - رتب كلّ من البرزلي والونشريسي كتابه حسب أبواب الفقه. وركّز الونشريسي خاصّة على فتاوى الأندلس.

13 - شجرة النّور الزّكيّة لمخلوف ص 261. وهناك بحث لِجاك بارك عنوانه : جوانب اجتماعية للمغرب في عصر نوازل المازوني في ستوديا إسلامكا العدد 32 / 1970. ص 31.

14 - وضعه بعد سنة 838/ 1434 وهي السّنة التي توفي فيها ابن سراج الغرناطي آخر المفتين الذين جاء ذكرهم في هذا المجموع : توجد منه نسخة في أوّل مجموع بمكتبة الأسكريال رقم 1096، نسخة II بالخزانة العامّة بالرّباط عدد : د / 6447 من ص 202 إلى ص 217.

15 - محمد الحبيب الهيلة : منهاج كتب النّوازل في دراسات أندلسيّة العدد 9/1993، ص 30 تعليق 36.

16 - المرجع السّابق ص 67.

17 - وقد استقطبت هذا النّوع من النشاط الفكري الدّيني قنوات عديدة في المشرق العربي. ومع الأسف اختلط الحابل بالنّابل فيها، وتصدّى للفتوى من لا تتوفّر فيه شروط الإفتاء.

18 - الأعلام : 7/135.

19 - الأجوبة العظّومية، مخطوط بدار الكتب الوطنية تونس رقم 4854.

20 - محمد الطالبي : دراسات في تاريخ إفرقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، ط. تونس 1982. ص 105 بالفرنسيّة .

21 - مختصر فتاوى ابن رشد تحق الدّعداع ص 62-61، ص -71.

22 - الطالبي : دراسات ص 1

23 - سعد غراب : الحوليّات عدد 16 / 1978/ ص 84.

24 - المعيار 4/240، بنشريفَة : نوازل غرناطيّة لابن عاصم الابن ص 223.

25 - محمّد بنشريفة : نوازل غرناطيّة لابن عاصم الابن رقم 13 ورقم 19. ص ص 230-223 (انظر : التراث الحضاري المشترك. ط. الرّباط 1992 ص 230، ص 233).

26 - مذاهب الحكام لعياض ص 269-53 فتاوى ابن رشد : المسألة 507، ص 1396، مختصر فتاوى ابن رشد ص 277، المسألة رقم 264.

27 - الطالبي: دراسات إفريقية ص 106 على اليمين بالفرنسيّة.

28 - المرجع السّابق ص 107.

29 - بنشريفة : نوازل غرناطيّة : ص 223، ص 230.

30 - روجي إدريس : الدّولة الصنهاجيّة، تعريب حمّادي السّاحلي، ط. بيروت 1992، ج II ص 277.

31 - مذاهب الحكام ص 241، ص 247، ص 248.

32 - الشعبي : الأحكام، تحق الحلوى، المسألة 721 في ص 342

33 - المصدر السّابق، المسألة 722 ص 350

34 - المصدر السّابق، المسألة 724 ص 350.

35 - مختصر فتاوى ابن رشد، المسألة 357.

36 - بنشريفة : نوازل غرناطيّة : ص 221 ، ص 225. وهناك قضية تشبه السّابقة سُئل فيها أبو القاسم بن سراج وتتمثل في «مسلمين مأسورين بأيدي النّصارى هربوا من الحفن الذي كانوا به وهُو راس بمرسى من مراسي المسلمين. فأجاب : لا يجب غرمهم ولا ردّهم لأنّ المراكب اليوم بالعادة تُتنزّل منزلة بلادهم».

37 - نفس المصدر ص 187.

38 - فتاوى الشاطبي ص 175.

39 - التّوبة 28 .

40 - المعيار للونشريسي 8/ ص 90، 204، 443.

41 - فتاوى المازري تحق د. الطاهر المعموري، ط. تونس 1994. ص 29.

42 - الونشريسي 2/103، فتاوى المازري ص 10.

43 - نميل إلى أنّ التّحريم في هذه المواد يتعلّق ببيع المسلم للنّصراني هذه المواد، أمّا شراؤها فجائز، وعكس ذلك صحيح لدى النّصارى.

44 - روجي إدريس : دولة بني زيري ج II ص 276.

45 - فتاوى الشاطبي ص 28.

46 - دولة بني زيري ج II ص 290.

47 - نفس المرجع ص 284.

48 - نفس المرجع والصفحة.

49 - مذاهب الحكام ص 243.

50 - الونشريسي 8/443.

51 - مذاهب الحكام ص 235.

52 - كرّاسات تونسيّة العدد 3/ 1983، ص 28.

53 - فتاوى الشاطبي ص 28، المعيار : 8/197، 29

54 - ن.م : 8/132.

55 - ن.م ص 131 .

5 - ن.م : 3/97.

57 - فتاوى المازري ص 230.

58 - المعيار : 8/310.

59 - فتاوى المازري ص 22.

60 - مذاهب الحكام ص 235.

61 - فتاوى المازري ص 252.

62 - المعيار : 6/ 212-213، 220-222، 8/ ص 116.

63 - فتاوى المازري ص 29.

64 - استولى عليها المرابطون 453/1062.

65 - روجي إدريس : الدّولة الزيرية 2/ 393.

66 - مذاهب الحكام ص 128.

67 - فتاوى المازري ص 82.

68 - الشعبي : الأحكام، المسألة 970 ص 439.

69 - الأقطار الستة هي ما اطلع على تسميته اليوم : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الأندلس (سابقا)، موريطانيا.

70 - من هذه المصطلحات : عقد شرنبل : عقد كراء

سفينة، صاحب لوح: صاحب سفينة ، دنانير رباعيّة « أي 25 % منها فضّة.

71 - ومن هذه الكتب المخطوطة في علم الوثائق : مغني الموثّقين عن كتب الأقدمين لمجهول (مخطوط دار الكتب الوطنيّة بتونس رقم 06545). وكتاب علم التّوثيق لأبي عبد الله القشتالي، (مخطوط بنفس الدّار، رقم 04760).

التجارة البحرية
بين المغرب العربي المتوسطي
من خلال كتب النوازل



د . محفوظ الغديقي
(المعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية جامعة تونس)

مقدمة:

عرفت التجارة البحرية في المغرب الاسلامي تطورا ملحوظا إثر تمكّن المسلمين من السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط عندما بسطوا نفوذهم على جزيرة صقلية ومالطة وقوصرة ولنبدوشة[1]. وكان العرب قد افتتحوا الأندلس منذ نهاية القرن الأوّل الهجري/بداية القرن 8 ميلادي (95-92 هـ /-711 714م)[2] وسيطروا على معظم الجزيرة الايبيرية وجزر الباليار(جزر ميورقة ومنورقة ويابسة)

والجزائر الخالدات[3] (Canaries). وتطورّت أثناء ذلك الأساطيل في الأندلس وإفريقية خلال العهدين الأغلبي والفاطمي ممّا دعّم مكانة التجارة البحرية.

مع نهاية القرن 3هـ/IXم «لأن الحوض العربي للمتوسط أصبح بحيرة إسلامية» [4] .وسنتركز بحثنا عن أهم المواد المتبادلة بين موانئ ومراسي ضفتي البحر المتوسط وظروف النقل البحري وأهمّ الفاعلين في التجارة البحرية والعملة المتداولة من خلال كتب النوازل[5] التي سنعتمدها لدراسة التجارة البحرية لبلدان المغرب الاسلامي خلال العصر الوسيط التي قامت بدور الوساطة التجارية بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء والمشرق إضافة إلى المبادلات فيما بينها[6]. وقد عرفت التجارة البحرية فترات ازدهار وتراجع في ارتباط بالأوضاع السياسية ويمكن أن نميّز بين فترتين رئيسيتين:

- عصر الازدهار مرتبط بالسيطرة على الحوض الغربي للمتوسط ويقابل القرون 5-4-3هـ/IX-X-IXم وهو العصر الوسيط المتقدّم.

- عصر تراجع واضطراب نتيجة خروج المسلمين من صقلية في آخر القرن 5هـ/XIم[7] مع استثناء عصر القوة المؤحدية (منتصف القرن السادس الهجري وبداية القرن 7هـ/XIII-XII م(8) وهو ما يقابل العصر الوسيط المتأخر 9-6 هـ/XV-XI م.

وقد كانت دول المغرب الإسلامي في حاجة إلى مواد ضرورية وأخرى كمالية استوردتها مقابل فائض في حاجياتها من منتوجاتها أو ما تجلبه من إفريقيا والمشرق من بضائع ثمينة في تلك العصور.

I /المواد المتبادلة:

1) الأطعمة والمواد المرتبطة بالغذاء:

ذكرت كتب النوازل استيراد الطعام من صقلية إلى إفريقية. وجاءت كلمة طعام عامة لكن المعروف أنه يتم استيراد القمح خاصة لأنّه أغلب قوت الناس في المغرب العربي وقد أوردت بعض الفتاوى كلمة قمح دون غيره من الأطعمة[9].

واستوردت دول المغرب الزرع والمقصود به القمح والشعير[10]. كما استوردت افريقية السكر من صقلية[11]. وبعض الفواكه الجافة مثل الجوز واللوز والقسطل والفستق والبندق[12] وكذلك التوابل والأبزرة[13].

وصدرت إفريقية القمح إلى صقلية في سنوات الخصب[14] وصدرت خاصة الزيت[15].

2)المنسوجات :

الأنسجة الصوفية والقطنية والحريرية:

صدرت دول المغرب الإسلامي الثياب والأقمشة[16] وصدرت القطن والكتان والحرر[17]واستوردت النيلة [18] والفراء [19]. كما استوردت افريقية ودول المغرب الإسلامي الثياب والأقمشة من صقلية والمدن الإيطالية الأخرى وأوروبا وخاصة أمالفي Amalfi [20]وصدّرت إليهم منسوجاتها .كما صدّرت الجلود والأصواف[21].

3) الخشب والحديد والنحاس:

أ-الخشب: لتلبية حاجياتها من الأثاث ولصناعة السفن استوردت دول المغرب الإسلامي المفتقرة إلى الغابات الخشب من صقلية «المزود الأول لإفريقية»[22]. كما استوردت الخشب من قوصرة[23].

ب-الحديد: ناقشت بعض النوازل مسألة استيراد السلاح[24] ومعدّات الحرب كالخيل والنحاس وقد رفض مالك وتلامذته بيع ما« يعلم أنّه قوّة في الحرب من نحاس أو غيره »[25].

وقد أورد الونشريسي كلمة «شحنة» دون تحديد نوع البضاعة فهل تكون من الأطعمة والمنسوجات والخشب أم بضاعة أخرى[26].

4)المرجان:

قامت إفريقية بتصدير هذه البضاعة الثمينة إلى دول المشرق[27]. ويوجد المرجان «بمرسى الخرز ومدينة تنس وبمدينة سبته المحاذية من الاندلس لمدينة جبل طارق[28]» وبسبب المرجان كانت طبرقة ومرسى الخرز «مطمعا للسفن الجنوية وعرضة لهجومات القراصنة... وفي مرسى الخرز اشتغل الجنويون في استخراج المرجان مقابل كراء يدفع للمخزن الحفصي»[29].

5) الشمع :

رفض الشاطبي بيعه للمحاربين إذ سئل: «هل يباح لأهل الأندلس بيع الأشياء التي منع العلماء بيعها من أهل الحرب كالسلاح وغيره لكونهم محتاجين إلى النصارى في أشياء أخرى من المأكول والملبوس وغير ذلك؟ أم لا فرق بين أهل الأندلس وغيرهم من أرض الإسلام؟ وهل يتنزل الشمع منزلة ما ذكر إن قلتم بالمنع من بيعه منهم أم لا؟ وهل يصنع الشمع ويبيعه من عطار يعلم أنه يبيعه من كافر وشارب خمر مسلم أم لا؟ فأجاب: «أن هذه الجزيرة جارية مجرى غيرها اذ لم يفرق العلماء في المسألة بين قطر وقطر ولا فرقوا أيضا بين هادن أو كان حربيا لنا»[30].

ومن المعروف أن مدينة تونس احتوت على سوق للشماعين قرب جامع الزيتونة وبنيت في هذه السوق أقدم مدرسة بتونس «المدرسة الشماعية»

وهي سوق تخصصت في صناعة الشمع للسوق الداخلية والتصدير الخارجي. وكانت شموع بجاية ذائعة الصيت لدى الأوروبيين في تلك الحقبة وغالبا ما تولت ميورقة توزيعها في البلاد الأوروبية[31].

6)الحلي (الذهب والفضة):

وسئل المازري «عمن بعثت حليا مع بعض قرابتها، فادّعى بعض الورثة أنها أمرته بتصريفها وجعلها قراضا، وقد اشترى بأثمانها وهو نحو أحد عشر دينارا غير رباعي قمحا وأنه باعه، وادعى وكيله أنه قراض، ووافقته على الرسالة، وأنه بضاعة ورسالة كعادة القرابة للإقراض فأجاب إن كان يعمل مثله القراض، ويأخذ على البضاعة أجرا فإن كان نصيبه من الربح مقدار الأجر فأقل صح له الأقل، ولا يمين، إن كان أكثر حلفت المرأة أنها ما قارضته، وله أجره مثله، ممن لا يعمل بالقراض، والأجر له هنا في هذا أيسر من القراض، وحلفت له هنا»[32]. كما سئل نفس الفقيه عمن دفع له حليا وخاتم ذهب ودبلج فضة، يسافر بها لصقلية ويبيعها ويشتري بثمنها طعاما، ويأتي به فيبيعه بالمهدية ويأخذ نصف الربح، فقام من ناب عن صاحب الحلي، وزعم أنها ما أعطته ذلك إلا لأنها بضاعة لما بين القرابة من الموالاة، وهي قريبة، فهل يكون القول قوله أم قولها؟

فأجاب بأن القول قول المرأة، أنها بضاعتها وينظر إلى مال العامل، فإن كان مثله ممن يعمل للناس بالقراض، ويأخذ الأجرة على البضاعة فينظر إلى الأقلّ منهما، فهو له، فإن كانت الأجرة في الأقل، حلفت المرأة على ذلك، وإلا فلا يمين عليها[33] وسئل الغبريني (ت 813 هـ/1410م) عمن دفع فضة قراضا، فهل له أن يأخذ عنها عند المفاصلة ذهبا أم لا فأجاب يجوز أن يأخذ عن الفضة ذهبا برضاها وبالعكس[34].

وسئل ابن رشد (ت 520 هـ/1126م) عن أهل سفينة هاج عليهم البحر فافترقوا إلى التخفيف فخففوا فأرادوا أن يفضوا فرموا على من عنده الذهب والورق ملكا كان أو بضاعة. فأجاب: لا يجب شيء فيما عند الركوب من الناض عموما، وإنما يجب ذلك على من يثقل المركب من الأمتعة ويخشى الغرق بسببه، هذا هو الصحيح من الأقوال[35].

7)مواد مختلفة:

ذكرت مسألة عرضت على المازري القرنفل[36] وذكرت مسألة أخرى أن رجلا سافر إلى المشرق واشترى «بضاعة وحملها في المركب، فلما وصلا لانبدوشة انفتح المركب وخشي عليه الغرق ورد سالما إلى المهدية»[37]. ولا نعرف نوع البضاعة لأن كتب النوازل لا تورد إلاّ ما طرح على الفقهاء بينما نعرف من المصادر الأخرى تبادل دول المغرب الإسلامي لبضائع كثيرة مع أوروبا والمشرق وفيما بينها[38].

II-النقل البحري:

1)أهم الموانئ:

أوردت كتب النوازل أسماء الموانئ في الضفة الجنوبية للمتوسط وبعض موانئ مصر وموانئ الضفة الشمالية للمتوسط. فقد تواترت أسماء موانئ المهدية[39] وسوسة[40] وتونس[41] وقابس[42] وصفاقس[43] وطرابلس[44]. كما ذكرت كتب النوازل موانئ الإسكندرية[45] وإشبيلية[46] وصقلية (ربما موانئ مازرة، بلرم، اطرابنش....)[47] ولنبدوشة[48] وقوصرة[49] والأندلس (دون تحديد الموانئ التي قد تكون المرية إشبيلية، بلنسية، لقنت وغيرها...)[50] ومصر (دون

تحديد الموانئ :الإسكندرية خاصة وربّما عيذاب والفرما وغيرها....)[51] ولم تذكر موانئ سواحل أوروبا المسيحية ولكن نعلم من المصادر الأخرى أن الأكثر تعاملا مع دول المغرب الإسلامي هي أمالفي[52] البندقية، بيزة، جنوة ومرسيليا[53].

2)أكرية السفن:

ناقشت بعض النوازل النزاعات بين أصحاب السفن والقوارب والمكترين[54]. وأجابت إحدى الفتاوى عن عدم جواز صاحب رأس المال مطالبة شريكه صاحب السفينة اقتسام الأرباح معه دون اعتبار أجرة السفينة الملقاة على عاتقه ولو بصورة جزئية [55]. بينما يجوز أن يملك صاحب السفينة قسما من الشحنة[56].

وقد أشارت بعض النصوص الفقهية (فتاوى ابن شبلون وأبي سعيد ابن أخي هشام) (ت 371 هـ أو 373هـ/981 أو 983 م) إلى استئجار مركبا من صقلية إلى الأندلس فردتهم الريح إلى برقة وقد ضاق الوقت فأراد رب المركب الفسخ وعكس الباقون أو بالعكس[57].

كما تناولت إحدى النوازل ظهور عائق حال دون تنفيذ عقد كراء مركب حتى هجم عليهم الشتاء ففرغوا الوسق في المخازن ولم يذكروا فسخا حتى أتى السفر من قابل فأراد التجار التمام وأراد صاحب المركب الفسخ ما زاد الكراء مَن القول قولُه ؟ وهل يفسخ الشتاء الكراء أم لا؟ فأجاب أحد فقهاء القيروان: «إذا دخل الشتاء والمركب مشحون ففرغ في المخازن ثم تمكن السفر فهو على العقد الأول، لأن الفسخ لا يكون إلا لعذر، والشتاء عذر على أحد أقاويل أصحابنا..[58] «وسئل نفس الفقيه عمن «أكرى على رحله سفينة على أنه كيف خرج الكراء يؤدي،... وتعذر صاحب المركب أنه تحت رحال غيره.... فأجاب أما الكراء على مثل كراء الناس فهو فاسد»[59]. وطرحت مسألة العطب على يحي بن عمر (ت289 هـ/902م) وقد «بلغ المركب الغاية ولم يمكنهم التفريغ وذهب ما فيه فأجاب بأنه كالوسط لا كراء لربه»[60]. وإذا تجاوز المركب المكان المقصود بسبب الريح زيد عليهم من الكراء بقدر انتفاعهم في ذلك[61]، واذا ردّت الريح مركبا إلى جهة البر الذي ركبوا منه فلا كراء لصاحب المركب على الركاب» إن كان كراؤهم على أن يقطعوا البحر مثل الكراء إلى صقلية من إفريقية أو الأندلس...

وإن كان كراؤهم مع الريف مثل أن يكروا إلى مصر من إفريقية وأشباه ذلك فجرى المركب بعض المجرى ثم عطب فلصاحب المركب من الكراء بحسب ما جرى من المسافة [62]. وتناولت نازلة ضمان «المشتري ما سقط من السلعة في البحر عند نقل النواتية لها للبر»[63]، وكان جواب ابن أبي زيد «عمن دفع قراضا لصاحب مركب على أن يحمل سلعة بغير كراء الربح بينهما» بأن «القراض فاسد للزيادة المشترطة على العامل، وله إجارة مثله في عمله وكراء مركبه، ولرب المال ربحه وخسارته»[64].

وعموما حاول الفقهاء إيجاد الحلول الفقهية وضمان حقوق أصحاب المراكب والتجار حسب المتفق عليه من علماء مذهب مالك.

3)العاملون في النقل البحري :

أ-أرباب السفن أو أصحاب السفن: امتلك بعض الأفراد المراكب والسفن، وقد تكون ملكا لغير شخص وهم يشتركون في العمل فيها مع إمكانية ملكية شخص واحد[65].

وهناك أعراف يتعامل بها التجار مع أرباب السفن: الدفع يكتب في رقاع وصاحب السفينة عليه أن ينزل السلع في المكان المتفق عليه، وإذا

ما اضطر لإنزالها في غيرها وأغرم السلطان التاجر، «فالذي دوّر المركب بغير إذن التجار ضامن لما أغرمهم السلطان»[66]. وعموما يرد ذكر أصحاب المراكب بكثرة في كتب النوازل [67]. كما أوردت كتب النوازل ذكر النوتية أو النواتية الذين تسميهم المصادر أيضا البحريين وأجراء المراكب[68] ولم تذكر قائد السفينة أو الربان أوالرائس الذي أعطاه أحد الرحالة أهمية كبيرة لما أنقذهم عدة مرات من الغرق.[69] كما ذكرت نازلة وردت على المازري، مفتي الدولة الزيرية، وكيل في مركب زعم جماعة من الركاب أنهم اكتروا منه، وأنهم دفعوا إليه ومعهم رقاع بذلك زعموا أنها بخطه ، فأنكر هو جميع ما ذكر من عقد وقبض...[70] فهل أن ظاهرة الوكالة والوكلاء في السفن كانت منتشرة أم أنها حالات نادرة؟

4)مصاعب النقل البحري في العصر الوسيط :

تتمثل في أهوال البحر واعتراض العدوّ أو اللصوص.

أ-أهوال البحر:[71] بسبب هذه الأهوال تتم المبادلات عادة في فصل استقرار البحر(الصيف) ولكن يمكن أن تتأخر بعض الرحلات فتصيبها أهوال البحر. وقد أوردت كتب النوازل فتاوى كثيرة حول هذه المصاعب .إذ هناك مراكب رمتها الريح بناحية[72] إذ أن البحر كثير التقلب وكثير ما يجري فيه العدول عن الطريق إلى موضع[73] ويصيب الناس الهول فيخافون الغرق[74] أو يفسد الماء البضاعة في السفينة وهو ما يبطل الكراء[75].

ب-اعتراض العدو أو القرصنة أو اللصوصية: تتعدد في كتب النوازل الاعتداءات التي يتعرض لها أصحاب المراكب والتجار فقد ذكر الونشريسي «من سافر بمال القراض» في البر لقابس فسافر فيه ثم رجع في البحر فأخذه العدو وجميع ما معه [76] «وذكرت بعض النوازل اعتراض «لصوص في البحر فأخذوا المتاع وتركوا المركب وكيف لو كان الروم أخذوا المتاع والمركب»[77].

◄III- العقود البحرية والعملة المتداولة وأصناف التجار:

1)العقود البحرية:

وتتمثل في القرض البحري والشركة البحريّة والشركة التجارية. وهي عقود تعامل بها التجار النصارى مع إفريقية[78].

أ-القرض البحري : يتمثل في تسليم صاحب رأس مال إلى تاجر مبلغ مالي أو أغلب الأحيان بضائع ويتحصل ربّ المال على ثلاثة أرباع الأرباح والتاجر على الربع مقابل عمله.[79]

ب-الشركة البحرية: يوفر التاجر لا عمله فحسب بل أيضا ثلث راس المال، ويتحصّل ربّ المال على ثلثي حصّة رأس المال التي هي ثلاثة أرباع أي نصف مجموع الأرباح ويتحصل التاجر على النصف الآخر، أي ربع مقابل عمله وربع مقابل رأسماله.[80]

ج-الشركة التجارية : هي شركة توصية وكانت في أول الأمر تجمعا عائليا للمصالح،[81] أما شركة التوصية الإسلامية أو «القراض» فتتمثل في تقديم مبلغ مالي من طرف صاحب رأس المال

إلى شخص مكلف باستثماره في التجارة واستغلال الأرباح بالتساوي بين الطرفين حسب نسب محددة من قبل.[82]

وقد خصصت كتب النوازل صفحات كثيرة[83] حاول الفقهاء فيها توضيح المسائل المطروحة اعتمادا على المذهب المالكي «الذي جوّز القراض بالدنانير والدراهم، مع التسامح في استعمال قطع غير مضروبة من الذهب والفضة. وكان القراض بالعروض معمولا به على نطاق واسع، على الأقل منذ القرن العاشر ميلادي (4هـ)، وذلك حسب صيغة بارعة اعتنى ابن أبي زيد بتوضيحها في«رسالته».[84] وقد تناول بعض الفقهاء مسألة اجتماع الجعل والإجارة وهي مسألة» نزلت زمن الشيوخ بالقيروان، وهي من دفع عروضا فقال بعها ولك إجارة كذا واعمل بثمنه، فذكر عن أبي محمد جوازه... قال التونسي هذا على أحد القولين في اجتماع الجعل والإجارة، وعلى القول الآخر لا يجوز . وقال المازري: «يحتمل أن يكون فيه تفصيل...»[85] وعموما وردت مسائل كثيرة أجاب فيها الفقهاء عما اختلف فيه التجار واصحاب رأس المال[86].

2) العملة المتداولة :

لقد كره مالك اشتراء الأغنام والعسل والسمن بالدنانير والدراهم المنقوشة.[87] وقد أجاب الإمام المازري عن مسألة «السفر إلى صقلية، وبعض الناس يبعث إليها الدنانير الطرابلسية والمرابطية للأوقات، فيدخل بها هناك، ويزيد عليها صاحب السكة من عنده مثل ربع وزنها فضة، ليرجع مثل جائز سكتهم، فإذا أخرجها لهم، أخذ منها ثمن مازاد... إن السفر إليها لا يجوز... وقال شيخنا عبد الحميد الصائغ (ت 486هـ1093 /م)أما إذا سافرنا إليهم، وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة، تقووا بها على حرابة المسلمين، وغزو بلادهم... وأما ضرب السكة عندهم، فإنها إذا كان فيها الصلبان، ومالا يجوز أن يكتب، وأن المسلم لا ينبغي له أن يعين على فعل ما لا يجوز...

وأما الفصل الثاني: وهي زيادة الفضة لصاحب السكة فهذا فيه من الربا نوعان : النسا... وبيع الذهب بفضة مؤخر، وذلك لا يجوز، والنوع الثاني: التفاضل في ذلك»...[88]

كما سئل المازري عن تاجر دفع إلى بحري دنانير مرابطية قراضا يسافر بها إلى صقلية...»89. ومن النازلة الأولى نفهم اعتراض الفقهاء على نزيف «الذهب الجيد» لأنه يقوّي العدو على حرابة المسلمين، و»أن إفريقية... كان لديها مدّخرات هامة من الذهب».[90]

وإذا كانت المقايضة إحدى أدوات التعامل في القرون الوسطى، وقد استفادت منها دول المغرب الإسلامي وخاصة في تجارتها مع بلاد السودان الذي كان مصدر الذهب الأساسي بالنسبة للمغرب فإن تجارتها مع المشرق والبلاد الأوروبية كانت قائمة على العملة الذهبية [91]. وكان صرف الدينار الذهبي في العصر الصنهاجي «ثمانية دراهم فضة... ويتجزأ الدينار أو مثقال الذهب إلى نصف دينار وربع دينار(أو رباعي)، وثمن دينار(أو ثماني)» .[92] وتختلف أسعار العملة باختلاف أسعار الذهب والفضة من وقت لآخر حسب العرض والطلب.... ولأن عملتهم(المغاربة) كانت نازلة عن سكك معاصريهم باستثناء صقلية.... وقد كان الدينار المرابطي أقل من الفاطمي... وضرب نصارى إسبانيا دينارا يساوي دينارين مرابطيين، وكان الدينار المؤمني الموحدي يعادل نصف دينار مصري من ضرب صلاح الدين... ولضعف الدينار الموحدي... ضاعف المنصور في

581هـ1158/ م وزن الدينار الموحدي..»[93].

وكان الدينار الذهبي في العهد الحفصي يزن «4.72 غرام والدرهم الفضي1.5 غرام، والدينار والدرهم، من حيث الشكل والوزن هما من التراث الموحدي الذي حافظ عليه الحفصيون بكل أمانة»...[94]

3)أصناف التجار:

يمكن تصنيف التجار إلى صنفين : صغار التجار وكبار التجار، وقد ذكرت المصادر بعض المتاجرين بأموال وحلي اقربائهم[95]ومن يتاجر بدنانير قليلة.[96] كما ذكرت من تاجر بعشرات ومئات الدنانير. [97]وقد فصل الدمشقي اصناف التجار إلى ثلاثة اصناف وهم الخزان الذي يشتري الشيء في إبّانه وتواتر حمله وكثرة البائعين له وقلة الطالبين ثم إحكام حفظه والتربص به إلى أضداد هذا الأشياء، والركاض الذي يخاف الطريق أو تعذر الرياح إن كان سفره في البحر والمجهز الذي «ينصب له في الموضع الذي يجهز إليه من يقبض البضائع التي يصدرها إليه... »[98] وكتب الجاحظ كتاب «التبصر في التجارة» ونصح المتعاملين بالذهب والفضة وغيرها من الجواهر النفيسة كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد. وعرّف بأصناف الطيب والعطر وأحسن المنسوجات وطرائف السلع والأمتعة...[99] كما ألف محمد بن عمر (ت297 هـ/910 م) كتاب في أكرية السفن.[100]

وقد احتلت فئة التجار مكانة بارزة في مجتمع تجاري مثل مجتمع المدن الإسلامية في العصر الوسيط [101]

ونتساءل عن دور التجارة البحرية في تراكم ثروات كبار التجار.

◄ الخاتمة:

أمدتنا كتب النوازل، إضافة إلى المواد المتبادلة وأهم الموانئ في حوض المتوسط الغربي وأكرية السفن وظروف النقل البحري والعقود التجارية والعملة المتداولة بمصطلحات تهمّ عالم البحر مثل النوتية أو النواتية أو البحريين أو أهل الأساطيل وقائد هؤلاء (الرائس أو الرّبان) أو رئيس البحريين أو رئيس المركب) والإنزال (التفريغ) والشحن أو الوسق والشحنة وجوف المركب وعلق الرحال والمجرى (المرحلة البحرية) والريف (ساحل البحر أو شاطئه)والقنية (ج قنى : ما يقتنى لغير التجارة) والبرطيل (أجرة النوتية أو مكافآتهم) والمرسى والحفرة (المرّجح أنها الميناء الذي يقيمه الناس أو السلطان عكس المرسى وهو طبيعي). كما وصفت لنا وضعية الأندلس في آخر عهودها واثناء الحصار الاقتصادي من طرف مسيحي إسبانيا إذ سئل قاضي الجماعة في غرناطة أبو القاسم بن سراج «عن مسالة دفع عليها أهل الأساطيل، وذلك أنه يتعذر عليهم تسفيرها بالإجارة المعلومة... كيف والقطر الأندلسي الآن لا يخفى حاله والحاجة فيه إلى الطعام، وجل طعامه الآن من البحر. وكثير من أهل الفضل يروم السبب في إنشاء سفينة والمشاركة في ذلك والحال في الوطن لا يخفى والضرورة فيه ظاهرة»...[102]

◄ الهوامش:

1 - بدأ الهجوم على جزر المتوسط بعد سقوط قرطاج سنة 79 هـ /698م وتشييد دار الصناعة بتونس وتواصلت محاولات السيطرة على هذه الجزر خلال عهد الولاة الأمويين والعباسيين الى ان تمكن أسد بن الفرات من دخول صقلية سنة 212 هـ /827م.إذ نزل جنود إفريقية بمازرة التي استولوا عليها وعلى عدّة حصون ثم حاصروا سرسوقة واستولوا على بلرم سنة 216 هـ /831م ومتين سنة229 هـ /842م... وسيطروا على صقلية بعد سقوط كل من قصريانة سنة 244 هـ /858م ثم سرقسطة سنة 264 هـ /877م فأصبحت صقلية تابعة للدولة الأغلبية يحكمها وال يعينه الأمير الأغلبي.

كما أنّ الأغالبة أغاروا على مالطة ودخلوها في أيام محمد بن الأغلب سنة 261 هـ /874م .وقام ابراهيم بن أحمد الأغلبي (261-289 هـ /875م-902م) بالهجوم على صقلية سنة 289 هـ /902م وعبر مجاز مستين وغزا قلورية Calabre.وكان الأغالبة قد اتخذوا جزيرة قوصرة Pantel-laria في فتحهم لصقلية محطة وسطى لأساطيلهم في الغدو والرواح .كما سيطروا على لنبدوشة lampedusa.

أنظر البكري ،أبوعبيد ،المسالك والممالك، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب،تونس 1992 ،ج Iص488-482 وعبد الوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار،تونس 1981، جII، ص303-281.

2 - ابن عذاري، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب تحقيق ج.س.كولان وإ.ليفي بروفنسال ،الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة ،تونس 1983 ،ج I ،ص43 وقد عرفت الأندلس بعد الفتح عدة مراحل (عهد الولاة 95-138 هـ /714-755م عهد الإمارة التي أسّسها عبد الرحمان الداخل وتواصلت في عقبه 138-316 هـ /755/928م والتي تحولت إلى خلافة في عهد عبد الرحمان الناصر (316-350 هـ /961-928م) واستمرت إلى 422ه/1031م ليعقبها ملوك الطوائف (422-484 هـ /1031-1091م) ثم عهد المرابطين والموحدين 622-484 هـ /1091-1223م ثم تبقت مملكة غرناطة 891-622 هـ /1223-1492م أنظر ليفي بروفنسال ،حضارة العرب في الأندلس، مكتبة الحياة، بيروت د.ت، ص 133-115، أنظر إضافة إلى المصادر السابقة ابن خلدون ،عبد الرحمان كتاب العبر، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت 1988 ،ج IV، ص 236-154 ،ابن الأثير، علي بن أبي الكرم ،الكامل في التاريخ ،دار الكتاب العربي ، بيروت1980

3 - البكري ،المسالك، المصدر السابق ج IIص788

4 - Pirenne,Henri,MAHOMET ET CHARLEMAGNE ,P.U.F ,Paris 1970 ,P.119

5 - كتب النوازل: مصدر أساسي لدراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب الإسلامي وتتكوّن بنية النازلة أو الفتوى من قسمين: سؤال يطرح القضية كما وقعت في زمان ومكان معيّنين وجواب يقدم حكما شرعيا .وقدبدأت كتب النوازل تلقى الاهتمام منذ نبّه بعض المستشرقين والباحثين العرب إلى أهميّتها وسأكتفي بذكر البعض منها روبار برنشفيك، نشر أطروحته بلاد البربر الشرقية في العهد الحفصي في جزئين: الأوّل سنة 1940 والثاني سنة 1947 وقال عنها «تعتبر من أكبر خصائص الإسلام. فما أكثر الحالات الملموسة المثارة في تلك الكتب الفقهية»، تاريخ إفريقية في عهد الحفصي، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ج I، ص 14.

الهادي روجي إدريس أصدر أطروحته بلاد البربر الشرقية في عهد بني زيري بالجزائر سنة 1962 معهد الدراسات الشرقية، ويقول «كما أن الفتاوى العديدة الصادرة في العصر الصنهاجي والتي نقلها لنا كل من البرزلي والونشريسي وابن الشباط قد تضمنت معلومات واضحة كل الوضوح حول حقيقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية »

الدولة الصنهاجية ،تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1992، جI ،ص27-26.

محمد الطالبي، نشر أطروحته «الإمارة الأغلبية» سنة 1966 بباريس الذي يقول «ينبغي لفت الباحثين إلى الأهمية الرئيسية لكتب الفقه التي لا يؤبه بها غالبا، وهذا حيف في شأنها»، الدولة الأغلبية، تعريب المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985، ص 19 .وسنعتمد كتب المعيار المعرب لأحمد بن يحي الونشريسي (ت 914 هـ) دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990 تبصرة اللخمي، علي الربعي (ت 478 هـ 1086 م) ميكرو فيلم عن مخطوط الزاوية الحمزية ، الخزانة العامة الرباط، فتاوى المازري، محمد بن علي (ت 536هـ/1142م) تحقيق الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس 1994 فتاوى الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ/1388 م) تحقيق محمد أبوالأجفان تونس 1985 الدرر المكنونة في نوازل مازونة ليحي المغيلي المازوني (ت883هـ/1437 م) الجزائر 2004، فتاوى القاضي ابن زرب القرطبي (ت 381 هـ/991 م) دار اللطائف، القاهرة 2011

6 - لومبار، موريس، الإسلام في عظمته الأولى ترجمة ياسين الحافظ ،دار الطليعة ،بيروت 1977

أنظر كذلك موسى ،عز الدين، النشاط الاقتصادي خلال القرن السادس الهجري ،دار الشروق ،بيروت 1983

7 - ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، جIII ،ص 157-159

8 - ابن عذاري، المراكشي ،البيان المغرب ،مصدر سابق، قسم الموحدّين دار الثقافة، الدار البيضاء 1985

9 - نازلة أحباب عنها المازري ،المعيار، مصدر سابق، جVIII ،ص306 ، وكذلك ص 307و309 نازلة وردت علي ابن أبي زيد (ت386ه/996م) وابي سعيد ابن أخي هشام (ت373ه/983م) أنظر كذلك الشاطبي، فتاوى مصدر سابق ،ص145 إجابة ابن حبيب (عبد الملك ت238ه/852م)

10 - المعيار ،المصدر سابق، ج VIII ،ص 224 : نازلة أجاب عنها أبو القاسم بن سراج قاضي الجماعة بغرناطة

11 - رفض المسي (عباس بن عيسى ت 333ه/944م) أكل الكعك لأنّه يصنع من سكر صقلية ،المالكي، أبوبكر عبد الله ،رياض النفوس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981،ج II ،ص 295

12 - الزهري، محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية ،حققه محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة د.ت ص133

13 - السويسي،محمد، أنماط العمران البشري بإفريقية وجزيرة المغرب حتى العهد الحفصي ،مركز النشر الجامعي، تونس 2001 ،ص 96

14 - المعيار، المصدر السابق ،جIX ، ص77

15 - ابن حوقل ،أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض ، مكتبة الحياة، بيروت 1979 ، ص 73

16 - البكري، المسالك ،مصدر سابق، ج II ص 691، أنظر كذلك إدريس، مرجع سابق ،ج II ،ص 295

17 - المازري ،الفتاوى، مصدر سابق ،ص 281و282 وأيضا البكري، المصدر السابق ،ص 895

18 - الفتاوى ،المصدر سابق، ص 281و282

19 - ابن بطوطة ،محمد بن إبراهيم اللواتي ،رحلة ابن بطوطة، دار صادر، بيروت 1964 ص 339

أنظر كذلك ،موسى ،النشاط الاقتصادي، مرجع سابق ،ص 328

20 - EMANUELE RIVERSO, AMALFI ET LA TUNISIE AU MOYEN AGE CAHIERS DE TUNISIE, N°178, 3ème trimestre 1997,p.18

21 - موسى، المرجع السابق ،ص 326و327

22 - الحجري ،آمال، «الخشب والملاحة البحرية في العهد الأغلبي «من كتاب العلوم والتقنيات بإفريقية في العهدين القديم والوسيط ،جامعة تونس ،2012 ص172

23 - البكري ،المصدر سابق، جI، ص 488

24 - الشاطبي، الفتاوى، المصدر سابق، ص 144

25 - المصدر سابق ،ص 146 ،مالك بن أنس (رواية سحنون عن ابن القاسم) المدونة الكبرى دار الفكر، بيروت 1991 ج III ص 278 : التجارة في أرض العدو

26 - الونشريسي ،المعيار ، مصدر سابق،ج VIII ،ص 305

27 - المازري ،الفتاوى، مصدر سابق، ص281

28 - ابن حوقل، صورة الأرض، مصدر سابق، ص 76 والمرجان نبات ينبت كالشجر في الماء ثم يستحجر في نفس الماء بين جبلين عظيمين، نفس المصدر، ص 77

29 - حسن ،محمد المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، جامعة تونس الأولى، تونس 1999 ،ج I ،ص 204، أنظر كذلك برنشفيك ،العهد الحفصي، مرجع سابق، ج II، ص 238

30 - الشاطبي ،الفتاوى، مصدر سابق، ص 144-145

31 - حسن، المدينة والبادية، مرجع سابق،ج I، ص 493

32 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 252.

33 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 284

34 - الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 201

35 - المصدر السابق، ج VIII، ص 298 والناض (من المال ما كان ذهبا او فضة)

36 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 282

37 - الونشريسي، المعيار، ج VIII، ص 206

38 - موسى، النشاط، مرجع سابق ص 326-331 حيث يذكر إضافة إلى ما ذكرنا كصادرات :التين واللوز والتمر والفستق والماشية والأواني الفخارية وبعض المعادن... ويستورد العطور والتوابل والسيوف والعاج والكحل والحديد و النحاس والذهب من السودان والرقيق

39 - المعيار، المصدر السابق، ج VIII، ص 206، 300، 305 والفتاوى ،المصدر السابق ص 253 و 273

40 - المعيار، المصدر السابق، ص 300، 308 و 310

41 - المصدر السابق، ص 300، 306 و 310

42 - المصدر السابق، ص 305، 306

43 - إدريس، الدولة الصنهاجية، مرجع سابق، جII، ص 284

44 - المعيار، المصدر السابق، ج VIII ص 308

45 - المصدر السابق، ص 302، 306 و 308 وكذلك المازري،الفتاوى، المصدر السابق ص 253، 282، 283، 284

46 - المصدر السابق، ص 309

47 - المصدر السابق، ص 206، 305، 310، 311 وكذلك المازري، الفتاوى، المصدر السابق ص 230،252 263و 284.

48 - الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، جIII، ص 206.

49 - البكري، المسالك والممالك، مصدر سابق، ج I، ص 488 ”ويلي مدينة مازر من جزيرة صقلية جزيرة قوصرة بينهما مجرى واحد وكذلك من قوصرة إلى برّ إفريقية مجرى وجزيرة قوصرة ترى من مدينة مازر وترى أيضا من إقليبية من بر إفريقية... وهي مقطع للخشب الجيد ويحمل منها إلى صقلية... والمجرى يساوي تقريبا 60 كلم (يقارب مرحلة)

50 - المعيار، المصدر السابق، ج III، ص 311.

51 - المصدر السابق، ص 311، أنظر كذلك المسالك، المصدر السابق، ج II ص 619 و 624

52 - Amalfi, op.cit, p.18.

53 - إدريس، الدولة الصنهاجية، مرجع سابق، جII ، ص 276، موسى، النشاط، مرجع سابق، ص 328، 329.

54 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 230 : مكترين لقارب من صقلية وصلوا المهدية، وهو بين شريكين،ادعى الركاب أن الكراء إلى قابس وصدقهم أحد الشريكين...

55 - المعيار، المصدر السابق، ج VIII، ص 205 (فتوى ابن أبي زيد القيرواني)

56 - إدريس، الدولة الصنهاجية، مرجع سابق، ص 279، (فتوى أبي حفص عمر بن العطار والتونسي)

57 - المعيار، المصدر السابق، ج VIII، ص 299

58 - الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 300

59 - المصدر السابق، ص 301

60 - المصدر نفسه، ص 306

61 - نفس المصدر، ص 310 علما وأن المواضع المذكورة هي من صقلية إلى سوسة فوقعت بتونس

62 - الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 310و311 مع العلم أن المقصود بالريف هي الملاحة الشاطئية أو المساحلة والمجرى مرحلة بحرية

63 - المصدر السابق، ج VI، ص 278، والنواتية :أو النوتية (لا تينيّة معربة) :الملاّح في البحر

64 - المصدر السابق، ج VIII، ص 205

65 - المصدر السابق، ص 205

66 - المصدر السابق، ص 300.

67 - الونشريسي، المعيار، ج VIII، ص 205، ص 298، 299، 300، 304...

68 - المصدر السابق، ص 207، 297، 300.

69 - ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، موفم للنشر، الجزائر 1988، ص 286، 295

70 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 238

71 - الهَوْل : المخافة من الأمر لا يدري ما يهجم عليه منه كهول الليل وهول البحر، والجمع أهوال وهؤول، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الجيل، بيروت 1988، ج VI، ص 845.

72 - المعيار، المصدر السابق، ج VIII ص 297 (فتوى أحمد بن نصر الداودي ت402 هـ/1011 م) وكذلك فتوى ابن رشد (ت 520 هـ/1112م) (أهل سفينة هاج عليهم البحر فخففوا وكذلك ابن القاسم وأبي محمد، ص 298 و 299 وغيرها من النوازل ص 300، 304 و 306

73 - المصدر السابق، ص 304.

74 - المصدر، السابق، ص 307 و 309 و 310

75 - الونشريسي، المعيار، مصدر سابق ،ج VIII، ص 308

76 - مصدر السابق، ص 204، كما ذكرت نازلة سئل فيها ابن عمران "عمن وسق مركبا من الإسكندرية وسافر مع جملة مراكب من المهدية فلقيهم العدو بجبل برقة فقاتلوهم وحكم عليهم الروم بعد موت من مات منهم... فلقيهم مراكب من صقلية فاستنقذوهم من العدو.." وص 298 "وهو أن تاجرا اشترى مركبا واكترى له أجراء ودفع لهم الكراء وشحن ثم أخذه الروم وهو في حفرتها (تونس)

77 - المصدر السابق ، ص 302

78 - إدريس، الدولة الصنهاجية، مرجع سابق، ج II، ص 277

79 - المصدر السابق، ج VIII، ص 209، أنظر أيضا ابن أبي زيد، الرسالة، دار الفكر، بيروت 1993، ص 216

80 - إدريس، الدولة الصنهاجية، مرجع سابق، ص 277، هامش 6

81 - المرجع السابق، ص 278، هامش 6 أنظر كذلك برنشفيك، العهد الحفصي، مرجع سابق جII، ص 257.

82 - المرجع السابق، نفس الصفحة، أنظر أيضا مالك بن أنس، الموطأ، برواية يحي بن كثير الليثي، دار الفكر، بيروت 1989، ص 456-446

83 -الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 200-220، المازوني، نوازل مازونة، مصدر سابق، ج III، ص 175-173، المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 281-286

84 - إدريس، المرجع السابق، ص 278، ويقول ابن أبي زيد "والقراض جائز بالدنانير والدراهم، وقد أرخص فيه بنقار الذهب والفضة، ولا يجوز بالعروض ويكون إن نزل أجيرا في بيعها وعلى قراض مثله في الثمن، وللعامل كسوته وطعامه إذا سافر في المال الذي له بال وإنما يكتسي في السفر البعيد، ولا يقتسمان الرّبح حتى ينض رأس المال" الرسالة، مصدر سابق، ص 216.

85 - المعيار،المصدر السابق، ج VIII، ص 203

86 -الونشريسي،المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 201 : دفع الفضة قراضا، ص 202، مقارض ادعى صرة من مال كانت وسط صرر بضاعته، ص 203، إذا مات رب مال القراض، ص 204 : من سافر بمال القراض بعلم ربه فضاع، ص 205 الاختلاف هل قراض أم سلف، من قراض لصاحب مركب: قراض فاسد : ص 209 : العامل في القراض، ص 306 : رجل دفع إلى رجل مالا قراضا وهو صاحب سفينة...

87 - مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مصدر سابق، ج III ص 279-278

88 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 209-207

89 - المصدر السابق، ص 285

90 - إدريس، الدولة الصنهاجية، ج II، سابق، ص 282

91 - موسى، النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 302-303

92 - الدولة الصنهاجية، المرجع السابق، ص 257 و 261

93) النشاط، المرجع السابق، ص 298، 303 و 304

94 - برنشفيك، العهد الحفصي، ج II، ص73

95 - المازري، الفتاوى، مصدر سابق، ص 252 و 284

96)الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII ص 207 و 219

97)المصدر السابق، ص 204 و 205 و 206

98)الدمشقي، أبو الفضل، في محاسن التجارة، ميدياكوم، تونس 1995، ص 39، 41 و 42

99)الجاحظ، كتاب التبصر بالتجارة، مخطوط، د.ك.و. رقم 672 الأوراق 172 ظ إلى 183 ظ

100)الطالبي، محمد، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، الجامعة التونسية، تونس 1968، ص 271

101)الجنحاني، الحبيب، المغرب الاسلامي،الدار التونسية للنشر، تونس 1978،ص 85

102)الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج VIII، ص 224

أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبة الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية




الأستاذ : بن موسى فيصل
جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

عمرت الدولة العثمانية قرابة ستة قرون ، شهدت أثناءها ازدهارا كبيرا في شتى المجالات وبلغت أوج عظمتها في القرن السادس عشر . وخلال هذا المسار التاريخي الحافل بالإنجازات الهامة ، تعددت الكتابات التاريخية بشأنها، إلا أن هذه الأخيرة كان اهتمامها منصبا بشكل كبير على الأحداث السياسية والوقائع العسكرية ، في حين أهملت الجوانب الحضارية المهتمة بدور المــؤسسات والهيئات الإدارية والعلمية الثقافية والاجتماعية التي بنيت عليها ركائز الدولة ومنها الهيئة الدينية ومؤسساتها .

وتعد الهيئة الديـــنية من بين المؤسسات الهامة التي يجب على الدارس للتاريخ العثماني معرفتها لما لها من أهمية كبيرة في فهم التطور التاريخي للدولة العثمانية فقد كانت تشكل إحدى الدعامات الأساسية في نجاح و تشكل المشروع الإسلامي العثماني .

لقد جعلت الدولة العثمانية من الشريعة الإسلامية القانون الفعلي لها ، وعملت عبر سلطة شيخ الإسلام والعلماء على توثيق هذا الجانب بمختلف القوانين الوضعية التي يصدرها السلاطين بين الحين والآخر والمعروفة بقوانين نامة . وحرصت الهيئة الدينية الإسلامية على أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية موضع الإحترام والتنفيذ الدقيق سواء من جانب الحكام أو المحكومين ،كما حرص السلاطين أنفسهم على أن تكون قراراتهم وأحكامهم السلطانية متوافقة مع ضوابط الشرع الشريف . وفي هذا السياق كان للعلماء والفقهاء دور كبير من خلال تقديم التوجيهات والإستشارات للسلاطين ، فكان للهيئة الدينية إنطلاقا من موقع شيخ الإسلام في الدولة تأثير فاعل على رجال السياسة والسلطة ، وحتى التوجهات الكبرى للدولة.

ومن هذا المنظور نود في هذه الدراسة ان نتعرف على طبيعة النظريات المرجعية لتنظيم الحكم في الدولة العثمانية وعلى أي أساس قامت الدولة العثمانية ؟ وما مدى تقيد العثمانيون بضوابط الشريعة الإسلامية ؟وما طبيعة تركيبة مؤسسة الهيئة الدينية العثمانية بمختلف تشكيلاتها ومراتبها وموظفيها؟ وهل هناك توافق او تعارض فكري بين السلطة الحاكمة والهيئة الدينية ؟ كل هذه الإشكاليات وغيرها سنحاول معالجتها في ثنايا هذه الدراسة .

أولا:المرجعيات النظرية لتنظيم الحكم في الدولة العثمانية :

تنتظم الدّولة العثمانية في سلسلة الدّول التي قامت على قاعدة التغلب أو مفهوم « إمارة الإستلاء » التي نجد لدى المفكرين المسلمين القدامى تبريرا شرعيا لها . فقد استمدت النظريات العثمانية أصولها وتفسيراتها في مفهومها للدولة أو السلطة السياسية الحاكمة من النصوص التراثية الإسلامية ، والتي يجمع أصحابها على اعتبار الحاكم ممثلا للإرادة الإلاهية . وأصبحت نظريات « الماوردي والغزالي وابن تيمية » وآراء « نظام الملك» في قبول السلطان على المستوى الشرعي وتحديد مهمات الحكم وأساليبه على المستوى السياسي هي التعبير السائد بشأن الدول القائمة وقبول الجماعة لها [1].

فقد ذهب الماوردي(991 - 1031 م) إلى القول بأن القرآن الكريم فرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرون علينا بإعتبار الحاكم خليفة لرسول الله عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : ﴿..يأأيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم ... ﴾[2]. ويجب على الخليفة أن يحافظ على غايات الشريعة وأساس الخلافة [3]، فنظريات « الماوردي» في الدفاع عن الخلافة كمؤسسة تاريخية ضرورية لاستمرار وحدة الأمة وفي عقلنة الإمارة « السلطنة الجديدة » لاستيعاب مشروعيتها الواقعية في شرعية إسلامية[4]

ويقر كل من ابن تيمية(661- 728هـ) والغزالي (450- 505هـ / 1058- 1111م) بحق الحاكم في فرض الطاعة على رعاياه ، وعلى الرعية أن تطيع السلطان وإن كان ظالما لأن ذلك من طاعة الله ورسوله وخير من الفتنة وإنحلال الأمة إلا أن يأمر الحاكم بمعصية الله ، فإن أمر بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق[5]. من دون نسيان الواجب في النصيحة الحسنة والأمر بالمعروف الذي هو واجب كل فقيه ، فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع [6] .أما « نظام الملك» [7] الذي عنى بدراسة المسائل السياسية والتنظيمات الإدارية لدولة مثلى ، فإن نظرياته التي تحدد واجبات السلطان وموظفي الحكومة فإنها تهدف إلى إستمرارية سيادة الخلافة في ظل سلطة الأمر الواقع نتيجة التطورات التاريخية التي شهدها العالم الإسلامي [8] . ويقول جب و باوون: « ولما كان الشرع ملزما لكل المسلمين دون أي نقاش أو إعتبار فكذلك كان الولاء للخليفة وإطاعة أوامره إلا إذا تعارضت مع الشرع» [9] .

ووفق هذا الأساس من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت بفعل التجربة والتبرير الفقهي السني صفة « الثوابت» تصبح السلطنة العثمانية إمتدادا للسلطنة السلجوقية أو بديلا لإستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ، ونظرية فقهية ذلك أنها نشأت على أنقاضها [10] .

يضاف إلى كل هذا أنه في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وأوائل القرن السادس عشر وفي كنف الدور الذي قام به العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب وضمهم لبلاد الشام ومصر ، وبروز بوادر الصراع مع الدولة الصفوية في إيران بات فقهاء السنة يرون في هذه القوة الإسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي . فالدولة العثمانية بضمها شيئا فشيئا لكل البلاد العربية التي كانت في الماضي من أملاك الخلافة الإسلامية قد ازدادت قربا وتمشيا مع المثل العليا للدولة الإسلامية. وفي الواقع فإن المشرعين النظريين من أهل السنة لم يولوا اهتماما كبيرا لمسألة استيلاء حاكم مسلم على أراضي حاكم

مسلم آخر مادام الحكام القائمون بالحكم هم من أهل السنة [11] . فالمطلوب هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .

ومن هذا المنطلق فإنّ السلطان في القانون العثماني يعتبر الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح الإسلام والمسلمين ، فكانت تُضرب السكة باسمه ويُخطب له في منابر المساجد، فهو يُدافع عن دولة الإسلام ويحمي الأماكن المقدسة ويُنظم الحجّ بعنايته وإشرافه .

كل هذا في إطار التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت وحدها القانون المكتوب إلى جانب بعض التقاليد والأعراف التي كانت سائدة في أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية قبل الفتح العثماني لها، والتي أخذ بها العثمانيون ثم أصدروها فيما بعد في صيغة قوانين تتماشى مع تعاليم الشريعة وهي لا تعدوا أن تكون تنظيمات تتناول شؤون لم تحددها الشريعة [12]. وقد اعتبر المشرعون العثمانيون أن الشريعة ذاتها تتناول الأمور التي تضمنتها «القوانين» وذلك لسماحها للحاكم بحرية العمل لمصلحة المجموع على أن تكون متمشية مع أحكام الشريعة وعلى أي حال لم يذهب أحد إلى القول بأن قوانين السلاطين تشكل قانونا علمانيا يناظر الشريعة الإسلامية السمحة [13].

وهذه النظرة لشخص السلطان نجدها بشكل أكثر وضوح في مقدمة كتاب تفسير القرآن لشيخ الإسلام أبو السعود أفندي الذي أهداه للسلطان سليمان القانوني [14] ، حيث يلاحظ فيها تلازم معاني التقديس والتدين جنبا إلى جنب وتوافقها مع معاني التعظيم والتفخيم التي إنفرد بها السلطان العثماني عن سائر الملوك والسلاطين . وتشير هذه الألقاب إلى إرادة علماء السنة إضفاء طابع الشرعية والهيبة على مؤسسة السلطنة التي يرأسها السلطان العثماني .

ويؤكد برنارد لويس أن السلاطين العثمانيين سبقوا جميع أسلافهم في جعل الشريعة الإسلامية القانون الفعلي للبلاد، ويظهر سلوك أحسنهم شعورا عميقا بالواجب نحو أمانة دينية مقدسة [15]. فالسلطان خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي وقوانينه ونظمه تقوم باسم الشريعة الإسلامية كتطبيق عملي لها [16].

ومما يلاحظ على السلاطين العثمانيين كثرة الألقاب التي تميزوا بها عن سائر أسلافهم أو المعاصرين لهم فمن أشهر الألقاب التي أطلقت عليهم نجد : الخنكار ، بادشاه الإسلام أو بادشاه آل عثمان ، خليفة الله سلطان البرين والبحرين وحامي الحرمين الشريفين ، وكان السلاطين العثمانيين يولون أهمية كبيرة للقب الأخير لأنه يؤكد ويدعم زعامتهم للعالم الإسلامي [17]. سواء أكان ذلك في عهد السلاطين العشرة الأوائل العظام أو في عهد من جاء بعدهم من السلاطين الضعاف [18].

والمتتبع لمسار تاريخ الدولة العثمانية يلاحظ أنه خلال قرنين من الزمن، أن مؤسسات السيادة العثمانية قد مرت بثلاث مراحل : مرحلة أمراء الثغور والتي أطلق فيها لقب «الغازي» على أمرائها الأوائل وهذا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، ثم أُستبدل هذا اللقب «بسلطان الروم» وكان أول من إتخذ هذا اللقب هو السلطان بازيد الأول الملقب بالصاعقة « يلدرم» الذي إتخذ لقب سلطان الروم بدعوى أنه خلف السلاجقة وأنه الحاكم الأعلى لإمبراطورية إسلامية تمييزا له عن جيرانه المسلمين سلطاني فارس ومصر، كما لقب السلطان سليمان القانوني نفسه بسلطان « العرب والعجم و الروم [19]».

أما لقب الخليفة فإن السلاطين العثمانيين لم يتلقبو بلقب الخلافة إلا في القرن الثامن عشر لأغراض سياسية، ليكون لهم شيء من النفوذ الديني على العالم الإسلامي [20].ففي معاهدة «كوجك قينارجة» عام 1774م المبرمة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية إقترن إسم السلطان «عبد الحميد الاول»(1774 - 1789م) بلقب إمام أو خليفة . ومنحت هذه المعاهدة السلطان العثماني السلطة الدينية على المسلمين في شبه جزيرة القرم . كما أستعمل هذا اللقب أيضا في القرن التاسع عشر في عهد السلطان «عبد الحميد الثاني»(1876 - 1909م) ، فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية في دستور مدحت باشا عام 1876م حيث نصت الفقرة الثالثة منه على « أن السلطة العثمانية العظمى التي آلت إليها الخلافة الإسلامية العظمى سوف تؤول إلى أكبر أبناء البيت المالك « كما نصت الفقرة الرابعة أيضا « على أن صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين أصبح حامي الدين الإسلامي» [21] .

بالنسبة لنظام وراثة العرش فإنه منذ بداية القرن الرابع عشر إلى غاية القرن السابع عشر الميلاديين انتقلت السلطة من الأب إلى الابن في ثلاثة عشر جيلا ، كما كان للسلطان الحق في اختيار من يخلفه من أبنائه وإخوته دون أن يتقيد بالابن الأكبر [22]. وبما أنه لا يوجد قانون ينظم وراثة العرش فقد أقر السلطان محمد الفاتح (1451 - 1481م) قانونا خوّل بمقتضاه السلطان الجديد الذي يتولى العرش أن يقوم بقتل إخوته تأمينا لسلامة الدولة وأمنها . وجاء في هذا القانون : «إن تيسرت السلطنة لأحد من أبنائنا فمن المناسب أن يقتل إخوته من أجل نظام العالم وقد جوز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به» [23].

وقد استمر «بني عثمان « في السير وفق هذا القانون لمدة قرن ونصف قرن من الزمن وبعدها وضع نظام آخر يقضي بنفي أمراء الأسرة الحاكمة وتحديد إقامة كل واحد منهم في مقصورة داخل القصر لها حديقة تحيط بها جدران عالية، ولذلك أطلق على كل مقصورة بالقفص. وقد كانت عزلة أولئك الأمراء في أقفاصهم عزلة مدمرة لحياتهم الفكرية والنفسية والصّحية . وفي أوائل القرن السابع عشر الميلادي صدر قانون آخر ينصّ على أن تكون وراثة العرش لأكبر أمراء الأسرة الذكور بصرف النظر عن العلاقة بين الوارث والمورث وقد أدى تنفيذ هذا القانون إلى اعتلاء الإخوة أو أولاد الأعمام العرش [24].

ومهما كان الأمر ؛ فإن الوجه السلبي لهذه القوانين أنها أسهمت في ظهور سلاطين ضعاف لم يعودوا قادرين على تسيير زمام الأمور في الإمبراطورية إذ تحكم في الدولة سلاطين كان أغلبهم ضعيف الفكر والجسم والعقل ، وفي بعض الأحيان فاسدين خطرين [25]. وربما ذلك يرجع لطبيعة النشأة الاجتماعية التي نشأوا عليها واللّحظات القاسية التي مروا بها طيلة فترة حياتهم بعيدين عن البيئة الخصبة التي نشأ فيها آباؤهم الأولون .

بناءا على ما تقدم يمكننا القول : أن المجتمع العثماني اتبع خطى أسلافه من الدول الإسلامية السابقة ، فقد عمد السلاطين العثمانيون إلى تعزيز مكانتهم في شتى أرجاء العالم الإسلامي ، بإعتبارهم حماة الأماكن الإسلامية المقدسة والأمة الإسلامية ككل ؛ فكان الدين الإسلامي هو المرتكز الفعلي الذي استند عليه الساسة العثمانيون، فالقانون العثماني كان محصورا بالتشريع الإسلامي، كما أن رجال الدين الإسلامي بشكل عام كانوا يشكلون جزءا أساسيا من الدولة العثمانية [26]. يضاف إلى ذلك أن ظهور

الدولة العثمانية على مسرح الأحداث السياسية وحملها راية الجهاد ضد الكفار المعتدين وتصديها للغزو الصليبي ونشرها لتعاليم الدين الإسلامي ؛ كل ذلك جعل النزعة الدينية تطغى على العثمانيين حتى صبغوا كل مظاهر الدولة بالصبغة الدينية . وخصوا العلماء والفقهاء بكثير من ولائهم فكان لهذه العناية الفائقة بالدين والفقه والفقهاء وعلماء الدين الإسلامي والقضاء الشرعي أوضح الأثر في مسألة ترسخ الظاهرة الدينية وتجذرها في المجتمع العثماني، وبالنتيجة فإن أساس التفكير العثماني مستند على الدين الإسلامي والسلطان [27].

هذا بخصوص أصول التشريع العثماني والمرتكزات التي استند عليها والأسس التي بنيت عليها قواعد الدولة والنظم التي انتهجتها والسبل التي سلكتها لوضع خريطة توجهها .

ثانيا:الهيئة الدينية الإسلامية :

الدولة العثمانية ضمت بين رعاياها فريقين من المسلمين ؛ الفريق الأول يسمى «القولار» وهم عبيد السلطان ، وخصصّت لهم الدولة تكوينا عسكريا ومدنيا موجهين بشكل خاص إما للحرب أو الحكم وبذلك فإن وضعهم القانوني والاجتماعي والديني مسلمون عبيد ، والفريق الثاني يضم رعايا الدولة المسلمين الأحرار بما في ذلك من إنضم إليهم من المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام طواعية فأصبحوا بدورهم مسلمين أحرار .

لقد ساندت الدولة العثمانية الهيئة الدينية ومبادئها بأن شجعت نشاطها الديني وهيأت مبدأ تكافؤ الفرص لأفرادها ، فقد ضمّت الهيئة الدينية في صفوفها من حصل على قسط وافر من علوم الشريعة وأصول الدين ، ويشغل أعضاؤها مناصب القضاء والإفتاء والتدريس ، وكانوا يتدرجون في هذه المناصب حتى يرتقوا إلى أعلاها ، وكان من بينها منصب المفتي الذي أطلق على شاغله فيما بعد اسم « شيخ الإسلام» [28].

كما تضّم الهيئة الدينية أيضا القضاة والمفتون وأساتذة الشريعة وأصول الدين وهيئات التدريس في المدارس الإسلامية ، ويلحق بها الإداريون في القطاع الديني . أما الأفراد الذين لم يصلوا في تعليمهم إلى نهاية الشوط ، فكانوا يشغلون المناصب الصغرى في القطاع الديني في وظائفه الإدارية التي تتفق مع حجم التعليم الذي تحصلوا عليه . فالباب مفتوح للجميع ولا يشترط سوى معيار الكفاءة والكفاية المتمثل في مدى تحصيله للعلوم [29].

وبذلك يمكن القول حسب رأينا أن هيكل المؤسسة بني على أساس منهجي منتظم و متوازن للجميع ، وأطلق على أفراد الهيئة الإسلامية الذين تلقوا تعليما دينيا وشغلوا منصبا في القطاع الديني اسم الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة . فهي من المؤسسات الضرورية التي ينبغي على الباحث معرفتها إن أراد فهم التطور التاريخي للدولة العثمانية، لما لها من أهمية تاريخية وحضارية في تشكل المشروع العثماني الإسلامي .

لقد كانت الهيئة الدينية الإسلامية إحدى الهيئات العليا التي أسهمت في شؤون الحكم في الدولة العثمانية . وقد اختلفت في طبيعتها التكوينية عن جميع الهيئات الدينية المسيحية ، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ الأمريكي «ليبير» (Lybyer) «...إحتوت الهيئة الدينية الإسلامية كل المسلمين في الدولة العثمانية بما فيهم أولئك المترفعين عن الدين الإسلامي ، ويعتقدون بديانات أخرى

كالمسيحية واليهودية ؛ ويرون في أنفسهم بأنّهم أعلى مقاما من المسلمين ، فالإسلام لا يعترف بالأرستقراطية الدينية أو الرهبانية أو طبقة دينية مثل الكرادلة والأساقفة ، ومع ذلك فإن الهيئة الدينية العثمانية إحتوتهم جميعا»[30]، وبذلك فهي تعد نموذجا فريدا من نوعه فيما يخص استقلالية قراراتها وتميزها عن بقية الأجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى الخاضعة لإرادة السلطان أو الصدر الأعظم [31].

وكانت هذه الهيئة تتمتع بصلاحيات واسعة من أبرزها تنظيم الحياة الدينية الإسلامية في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية في البلاد المفتوحة ومراقبة القانون ومدى تطابقه مع الشريعة والتعليم بدون أي تدخل من الحكومة . كما تتمتع أيضا بالاستقلال المالي فلم يكن أفرادها يتلقون أية رواتب من الحكومة وإنما من إيرادات الأوقاف الخيرية التي تؤخذ من الاعتمادات المالية للإنفاق على جميع أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة[32].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن القضاة مستثنون من ذلك فلم يكونوا يتلقون رواتب من إيرادات الأوقاف الخيرية، وإنما قدمت لهم الدولة رواتب معينة وسمحت للقاضي أن يتقاضى ما قيمته (2.5) بالمائة من قيمة ما يقضي فيه . كما أعطته حق جميع الرسوم على المبيعات والمنقولات وحق تسجيل العقود والإشراف على أموال اليتامى ومختلف الوثائق التي كانوا يصادقون عليها كما له الحق في إصدار الفتاوى لرجال الحكم سواء في الإدارة المركزية أو في حكومات الولايات [33].

2-1- موظفو وأعضاء الهيئة الدينية :

إذا كان من الناحية النظرية أن السلطان هو رئيس الهيئة الدينية الإسلامية بحكم مركزه في قمة هرم الدولة ، فإنه من الناحية الفعلية يعتبر «شيخ الإسلام» الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الإسلامية والمسؤول عليها . ومن أهم موظفيها وأبرز أعضائها نذكر :

أ/– شيخ الإسلام :

كان يطلق عليه في أول الأمر مفتي العاصمة الذي أصبح فيما بعد المفتي الأكبر ، و يتمتع بمركز مرموق للغاية ؛ ويقول عنه «بول ريكو» (Paul Ricaut) : « أن المفتي هو القديس الأعظم وفي الوقت نفسه المرجع الديني والمفسر للقانون « [34] . وقد كان يجسد رأس السلطة الدينية في الدولة العثمانية . وقد خضعت جميع الهيئات القضائية والدينية إلى سلطة مفتي إستانبول بوصفه شيخ الإسلام، ومن مهامه تثبيت الموظفين الدينيين في مدينة إستانبول ، في حين كان تعيين القضاة في الولايات من اختصاص قاضي العسكر[35].

كما أن الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان يلتمسون رأيه في بعض المسائل المهمة ويعرضون عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية للتثبت من مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية . كما كانت تحال إليه القضايا التي يحكم فيها بالإعدام قبل صدور الحكم بالتنفيذ . وفي نفس الوقت هناك نوع آخر من الإختصاصات التي ينبغي على شيخ الإسلام البث فيها وذات أهمية كبيرة ، وهي الفتاوى التي لها صلة وثيقة بالجانب السياسي وتتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة [36] . فكان السلطان لا يقدم على حرب حتى يصدر فتوى من شيخ الإسلام

يقر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية « الدين» ، وأيضا الفتاوى التي تجيز تنازل الدولة عن أقاليم عثـمانية لـصالح دول أجنبـية وكـذا الفـتاوى التي يتم الإعلان فيها عن ضرورة عزل السلطان الحاكم لسبب أو لآخر[37] .

وبشكل عام فإنّ القرارات والأحكام التي يصدرها السلطان يجب أن تخضع لمراقبة المفتي الذي له السلطة التقديرية على تكييفها لإرادة ورغبة السلطان قبل أن تصدر بصيغة مرسوم أو أمر شرعي ديني . وإذا كان القرار مناقضا للشرع فإنه سوف يلغى ويجرد من مضمونه ويفقد صفته ويوضع بداله قرار آخر يكون سليما[38].

وتقديرا للمسؤوليات الجسام التي كان يقوم بها مفتي العاصمة أو المفتي الأكبر ، رأت الدولة أن تميزه عن سائر زملائه من رجال الإفتاء ، الذين كانوا يعملون في معظم الأقاليم والمدن الكبرى في أنحاء الإمبراطورية فأطلقت على مفتي العاصمة لقب «شيخ الإسلام» وبذلك أصبح الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة ، وإن ظل السلطان هو الرئيس لهذه الهيئة من الناحية النظرية [39] . ويمكن تفسير وجود هذه الوظيفة الدينية في الدولة العثمانية للأسباب التالية:

1- تأثُر العثمانيون بالمماليك من حيث الفصل بين السلطة العسكرية والسياسية وبين السلطة الدينية والثقافية من جهة أخرى .

2- الضرورة الداخلية والخارجية ، فعندما كثرت الفتن والصراعات ، وكذلك كثرت الفتاوى وبلا مرجعية تم تأسيس هذه الهيئة على يد السلطان «مراد الثاني» [40].

3- تأثر العثمانيون بما وجدوه عند رجال الدين المسيحيين في الإمبراطورية البيزنطية الذي كان يرأسهم بطريرك يشرف على شؤون النصارى جميعا[41].

كان شيخ الإسلام « رئيس العلماء « يعين في منصبه بناءا على مرسوم سلطاني ويتم اختياره من بني المدرسين المشهورين بعلمهم وتقواهم . وقد وقع جدل كبير بين المؤرخين والباحثين حول الفترة التي أطلق فيها على مفتي العاصمة لقب « شيخ الإسلام» ، فمنهم من يرجئ ذلك إلى فترة السلطان مراد الثاني (1421-1451م) الذي أطلق هذا اللقب على مفتي أدرنة عاصمة الدولة العثمانية وقتذاك ، وأغلب الظن أن المولى «شمس الدين الفناري» هو الذي تولى وظيفة مفتي الأنام في عهده [42].

بينما يرى البعض الأخر ، ومنهم « ليبير »(Lybyer) أن السلطان محمد الفاتح(1451-1481م) هو الذي أطـلـق لقب شـيــخ الإسـلام على مفـتي القسطنطـيـنية بعــد أن فتـحها [43].في حين يرى فريق آخر من الباحثين أن السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) هو الذي أطلق هذه التسمية وتفسير ذلك هو كثرة التشريعات والقوانين التي صدرت في عهده [44].

ويرى «عبد العزيز محمد الشناوي» أن الرأي الراجح من بين كل هذه الآراء بعد أن فند بقية الآراء أن السلطان محمد الفاتح هو الذي إستحدث لقب شيخ الإسلام في تاريخ الدولة العثمانية بعد أن فتح القسطنطينية [45] . إضافة إلى كل هذا فقد كان « لشيخ الإسلام» عدة ألقاب أقدمها إستعمالا لقب «مفتي الأنام» ثم « أعلم العلماء» و « بحر علوم شتى» . أما الألقاب التي يخاطب بها فهي «سلطان العلماء العالم» و « مربي أفاضل الأمم» ، « مالك الشرع و التقوى» «مرشد الملوك و السلاطين»[46] .

أما عن الأسباب التي حملت الدولة العثمانية على تغيير لقب المفتي إلى شيخ الإسلام فذلك يرجع إلى رغبة الدولة في إضفاء مزيد من الأهمية والتبجيل على مفتي العاصمة في مواجهة رؤساء الطوائف الدينية غير الإسلامية [47]، على سبيل المثال بطريك اليونان وبطريك الأرمن وحاخام اليهود . فقد كان شيخ الإسلام و هؤلاء الرؤساء يباشرون إختصاصاتهم الدينية من مدينة واحدة هي «استانبول» [48].

أما عن السبب الثاني الذي حمل الدولة على تغيير لقب المفتي إلى شيخ الإسلام فيرجع إلى رغبتها في إيجاد نوع من التوازن بين الوظائف الدينية في تلكما الهيئتين الحاكمتين الرئيسيتين وهما طبقة القولار والهيئة الدينية . فكما كان الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان في السلطة التنفيذية ، فقد أصبح أيضا شيخ الإسلام الممثل المطلق للسلطان في السلطة الدينية [49]. وقد ورد في قانون نامة محمد الفاتح : « أن شيخ الإسلام رئيس العلماء ، والمعلم السلطاني قائد العلماء ويليق بالصدر الأعظم أن يقدمهما رعاية لهما عن نفسه وأن المفتي (أي شيخ الإسلام) والخواجة (أي معلم السلطان) أرفع رتبة من باقي الوزراء بدرجات ولهما عليهم الصدارة في كل الأوقات» [50] .

ورغم كونه ليس عضوا في الديوان إلا أنه يحضى بإمتيازات استثنائية فقد أضفت الدولة على شخصية شيخ الإسلام الكثير من الإمتيازات سواء في حياته الخاصة أو العامة . وأحد أكبر تلك الإمتيازات التي يتمتع بها هو استقباله من طرف السلطان في المراسيم وقوفا على قدميه ، كما أنه بإمكان شيخ الإسلام إمساك يدي أو كتفي السلطان بكلا يديه وتقبيل كتف الحاكم وعدم تقبيل يده أبدا. وبذلك يكون السلطان قد احترم الدين والعلم والعدالة في شخص شيخ الإسلام الذي يمثلها [51] . كما أن ثروته «ممتلكاته» معفاة من المصادرة المالية « الضرائب» ، وكل ممتلكاته السابقة لا تؤول على الإطلاق للسلطان أو للدولة [52] . وبالنسبة لراتبه فقد كانت أجرة شيخ الإسلام حوالي 750 أقجة يوميا [53] .

لقد عين لهذا المقام من عام (1425 - 1922م) حوالي مائة وواحد وثلاثون شيخ إسلام ومتوسط المدة لشيخ الإسلام الواحد ثلاث سنوات وعشرة أشهر . وكان أكثرية شيوخ الإسلام من عائلات إستانبولية ساكنة الأناضول الغربية ، تسعة منهم فقط من أصل غير تركي (عربي بشناق، كرجي، تركي، ألباني)، ولا يتم إعتلائهم لمقام المشيخة إلا بعد مسار علمي طويل [54].

كان شيوخ الإسلام الذين هم بدرجة قاضي عسكر روماليي يعينون من قبل السلطان ، وقد أدى طلب السلاطين فتاوى من شيوخ الإسلام في بعض المسائل الشخصية ومنها معرفة ما إذا كان وضعهم متماشيا مع الشرع الشريف أم لا إلى زيادة نفوذهم ؛ ويمكن تفسير ذلك أن السلطان كان خليفة رمزا للوحدة والأخوة الإسلامية وموحدها وأكبر شخصية و زعيم يمثل الدين . ولكنه ليس رجل دين ولا عالم دني ولـيس معــصوما من الخطأ كالبابـا (بطبيعة الحال حسب اعتقاد المسيحيين)، كما لا يمكـنه البت في الأحكام الديـنـية شخـصيا كالبابا بل يستفتي في أعماله شيخ الإسلام [55] .

لقد برز في الهيئة الدينية نماذج من شيوخ الإسلام تركوا بصماتهم في سجل التاريخ العثماني الحافل بالأحداث الهامة ، فقد صدرت منهم العديد من الفتاوى التي غطت شتى مجالات الحياة سواء من الناحية السياسية أو الإجتماعية أو الثقافية أو

الدينية، كان فيها بعض شيوخ الإسلام ذوي شخصية قوية وصارمة جاهروا السلاطين برأيهم في تصرفاتهم ، ولم تصدر عنهم فتاوى إلا ما كان متماشيا مع مبادئ الشرع الحنيف. وبلغ بالبعض منهم إلى تحدي السلطان بعدم قبول شهادته ؛ فقد رفض «المولى شمس الدين الفناري» الذي شغل منصب الإفتاء أيام السلطان « بايزيد الأول» شهادة هذا الأخير [56] . والبعض الأخر رفض استصدار فتوى تتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما حدث مع شيخ الإسلام « الشيخ جمالي» والسلطان «سليم الأول» [57]. وفي الوقت ذاته يوجد شيوخ إسلام كانوا أداة طيعة في يد السلطان الحاكم ، أو في أيدي أصحاب مراكز القوى الفاعلة في الدولة الذين يطلبون من شيخ الإسلام إصدار فتوى لتبرير إجراء معين، فما كان من شيوخ الإسلام إلا الإذعان لما أمروا به .

ومن كبار الموظفين الذين ينتمون إلى الهيئة الدينية أيضا نذكر :

ب/- القضـــاة :

عرف القضاء في الشرع الإسلامي بأنه الفصل بين الناس في الخصومات والإختلافات الناشئة بينهم ويتم ذلك وفق الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادر الشرع الشريف. والقاضي هو الذي يتولى مهمة الفصل بين المتخاصمين بموجب هذه الأحكام وقد إختلف الفقهاء على أهلية القاضي فلم يتفقوا إلا على أن يكون القاضي بالغا عاقلا عادلا حرا مسلما مجتهدا سليم الحواس، مع شروط أخرى ذكروها [58].

وفي الدولة العثمانية عُدّ القضاة من أعضاء الهيئة الدينية الإسلامية، فهم يمثلون الدعامة الأساسية في البنية الإدارية العثمانية، وهم بمثابة العمود الفقري للإدارة المحلية العثمانية . وقد نظرت الدولة العثمانية إلى هذا المرفق الحساس نظرة موضوعية، فلم تسمح لغير المؤهلين علميا بتولي مناصبه فوضعت نظاما دقيقا لتعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومتابعة أعمالهم.

والقضاة تختلف درجاتهم من حيث محل قضائهم ، وكان يأتي في المقدمة « شيخ الإسلام» ومقامه بمثابة قاضي القضاة في الدولة العثمانية وكان يشرف على تعيين القضاة والمدرسين وتبديلهم على أن يطلب القاضي بعدها براءة [59]. ويأتي في الدرجة الثانية « قضاة العسكر» وكان هؤلاء مستقلين بمناصبهم حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، وأصبح للأقاليم الأوروبية « قاضي عسكر» ولباقي الأقاليم العثمانية « قاضي عسكر ثان» ؛ على أن الأول كان أعلى مرتبة من الثاني ثم يأتي بعد ذلك قاضي إستانبول [60] .

وقد عرفت هذه الوظيفة في الدولة العثمانية منذ عصر السلطان « أورخان» حيث أنه لما قام هذا الأخير للحرب طلب من «علاء الدين الأسودي» [61] أن ينتخب قاضيا للفصل في القضايا الشرعية فعين الشيخ « خليل الجندرلي» في وظيفة قاضي العسكر وألحقه بمعية السلطان ثم أنعم عليه برتبة الوزارة [62] .

وقد اهتم السلطان «محمد الفاتح» برجال القضاء اهتماما خاصا فكان يحرص على أن يكونوا من المتضلعين في الفقه والشريعة ، والإتصاف بالنزاهة والإستقامة وأن يكونوا موضع إحترام الناس ، وأن تكفي مؤونتهم المادية كفاية تامة سدا لسبيل الإغراء والرشوة . وكانت الأولوية بين القضاة في الزمن العثماني للقاضي الحنفي ، فقد اهتم السلاطين العثمانيون بجعل هذا المذهب مذهبا رسميا في الأقاليم الإسلامية التي فتحتها القوات العثمانية . والقاضي الحنفي يعين في مركز الولاية العربية من

قبل قاضي عسكر الأناضول ؛ ذلك أن القاضي في العصور العثمانية القديمة كان يمثل إلى جانب رجل العدل والقضاء رجل الإدارة فبالإضافة إلى تسجيله القضايا العدلية كان يقوم بتسجيل المسائل الإدارية كما كان يكاتب الديوان من أطراف الإمبراطورية [63] .

يتميز القضاة العثمانيون عن قضاة النظم الإسلامية الأخرى بالطابع المنظم ، كما يتميزون بالمكانة الأساسية التي يحتلونها في سير عمل الدولة . ففي إطار دوائر اختصاصهم « القضاءات» التي تشكل أقساما فرعية للسناجق يتمتعون باحتكار ممارسة القضاء حيث يحق لهم تقييم جميع الشؤون العامة أو الخاصة [64].

ويجدر بنا القول ؛ بأن الدولة العثمانية كانت تنقسم إداريا إلى إيالات والإيالات إلى ألوية واللواء إلى أقضية والقضاء إلى نواح والناحية إلى قرى فما عدا القرى والنواحي ؛ كل مركز إداري كان مركز قضائي أيضا وفيه قاض . وإذا اعتبرنا القضاء بصفته وحدة قضائية نجد أن أكبر مسؤول فيه هو « القاضي» لاسيما في الأقضية الواقعة خارج مركز اللواء، إلا أن مهام القاضي كانت تتجاوز الجانب الإداري ، والمهمة الأساسية للقاضي كما هو معروف النظر في جميع المعاملات الشرعية والقانونية وحل الخلافات الناشئة بين الأهالي، إلا أنه كان مفوضا من قبل السلطان للنظر في الأمور الإدارية والمالية والعسكرية داخل القضاء وبهذا إجتمعت السلطتان القضائية والتنفيذية في يد القاضي [65].

فوضت الدولة العثمانية للقاضي صلاحيات واسعة لإجراء القضاء في المحاكم الشرعية فهو مخول للبت في المنازعات وفقا للأحكام الشرعية . فمن جملة الوظائف التي يجب على القاضي الإضطلاع بها كما يبينها أحد المؤرخين : « فالقضاة يجرون الأحكام الشرعية ويتحرون عن أصح أقوال الأئمة الأحناف فيما إختلفوا من المسائل فيعملون به ، ويتصرفون في كتابة السجلات والصكوك» السندات والحجج « وتزويج الصغار وقسمة مواريث الرعايا وضبط أموال الأيتام والغائب ، وعزل وتنصيب الوالي والنائب ، وعقود النكاح وتنفيذ الوصايا والقضايا الشرعية كافة» [66].

من خلال هذه الوظائف يتبين لنا أن صلاحيات القاضي مكنته من إنصاف الناس من جور الولاة وتعسف الإدارة ، فقد استطاع القاضي أحيانا أن يشجب تصرفات بعض الولاة بل إلى إلغاء بعض القرارات التي يصدرها الولاة في حق الرعية ، كما إستطاع أحيانا أخرى نقل أو عزل أمثال هؤلاء الولاة ، ومن ثمّ تدّخل القاضي في النزاعات الداخلية بين القوى الرئيسية التي تتنازع على السلطة يمكن أن يكون حاسما .

لقد أنشأ السلاطين العثمانيون خلال القرن الرابع عشر الميلادي وبعده محاكم إسلامية في كل البلاد العربية، للنظر في كل القضايا المطروحة سواء داخل المدينة أو خارجها على أطرافها . وبإمكان رعايا الدولة إختيار المذهب الخاص بهم . وهنا يظهر لنا تسامح الدولة العثمانية في الناحية القضائية ، فرغم أن المذهب الرسمي للدولة العثمانية كان المذهب الحنفي إلا أنها سمحت لرعاياها الشافعيين أو الحنابلة أو المالكيين أو الدروز بإختيار قضاة يحكمون إعتمادا على مذاهبهم الخاصة بهم . كما اتسمت معالجة المحاكم الإسلامية لهذه القضايا بالعدل وبالفعالية في تطبيق الأحكام الشرعية لذلك كان يلجأ إليها المسلمون وغير المسلمين على حد سواء [67]. صحيح أن نشاط القاضي في المحاكم العثمانية يتعلق أساسا بالمسلمين ؛ حيث أن الدولة تعترف للطوائف غير المسلمة باستقلال

قضائي معين في المجال المدني ومجال العقوبات ، إلا أنه يظل من المباح لكل ذمي اللجوء إلى القاضي المسلم ، خاصة عندما ينشأ خلاف بين إثنين غير مسلمين ينتميان إلى طائفتين مختلفتين . وعلاوة على ذلك فإن هذا اللجوء إلى القاضي المسلم يكون وجوبا في كل قضية طائفية يكون أحد المسلمين طرفا فيها [68].

لقد أودع العديد من غير المسلمين قضايا لدى المحاكم الإسلامية حتى لو تعارضت مع تعاليم دينهم ، فعلى سبيل المثال فقد إستفادت النساء اليهوديات من حق المطالبة بالإرث من خلال المحاكم الإسلامية بدل المحاكم اليهودية . ولكن على النقيض من ذلك فإنه لا يمكن للمسلم اللجوء إلى المحاكم غير الإسلامية فقد إعتبرت المحاكم الإسلامية المتواجدة في الإمبراطورية مفتوحة للجميع بغض النظر عن الدين والجنس والعرق [69].

وللهيئة القضائية مراتب أعلاها مرتبة قاضي إستانبول ، ويليه بالتتابع كل من قاضي مكة والمدينة المنورة والقاهرة وبورصة وأدرنة ودمشق والقدس وأزمير ثم حلب ، على أن أهم شيء في حياة الناس بأي إقليم أو ولاية وجود قاض ومحكمة لمباشرة أمور الشريعة و القانون [70] .

وبما أن القاضي الواحد قد يعجز عن التعامل مع كل القضايا في دائرته لكون الدائرة القضائية الواحدة كانت تقسم إلى عدة نواحي قضائية حيث يعين القاضي نائبا له في كل ناحية فإن وظائف القضاة بمجموعها تقسم إلى خمس طبقات تختلف فيما بينها من حيث المرتبة والتسمية وهي على النحو التالي :

1/ الملا الكبار « السادة» وهم قضاة العسكر أو المدن الكبيرة .

2/ الملا الصغار .

3/ المفتشون .

4/ القضاة « قضاة المدن الصغيرة».

5/ نواب ومبعوثو القضاة الموظفين .

1- قاضي العسكر :أنشأت الدولة على رأس النظام القضائي منصب « قاض القضاة» أو «رئيس القضاة» وكان يوجد مقره في العاصمة وهو يعتبر أعلى مرجع شرعي وقضائي في الدولة العثمانية بعد شيخ الإسلام [71] . كما كان يطلق عليه قاضي الجيش وله العديد من الألقاب التشريفية [72]. وكان قاضي العسكر يشرف على أعمال القضاة في سائر أنحاء الدولة، ويقوم بترشيح من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاء على إختلاف فئاتهم ويراقب أعمالهم ، ويعد حركات تنقلاتهم وترقياتهم وتعرض عليه التقارير والمذكرات التي يبعث بها إلى قضاة الأقاليم . ويعتبر « قره خليل حندرلي أفندي» الذي عين لهذه الوظيفة عندما كان قاضيا على بورصة من بين مؤسسي تشكيلات الدولة العثمانية [73].

وكانت تقوم بالقرب من مكتب قاضي العسكر أجهزة فنية وإدارية يعمل فيها موظفون بمثابة مساعدين له ، وأطلقت عليهم شتى التسميات نذكر منها على سبيل المثال : المطلبجي والتطبيقجي والمكتوبجي . وحتى أواخر عهد السلطان محمد الفاتح لم يكن في الدولة أكثر من قاضي عسكر واحد إلا أنه عقب اتساع فتوح الدولة في الروم أيلي والأناضول قسم هذا المنصب إلى قسمين «قاضي عسكر الروم أيلي » و « قاضي عسكر الأناضول» . ويعزى انشاء المنصب الثاني إلى خشية أحد الصدور العظام من كثرة إختصاصات قاضي القضاة و ما تضفيه عليه من هيبة ونفوذ أدبي كبيرين لم يظفر به أي قاضي قضاة من قبل في أي بلد إسلامي .

لذلك إقترح الصدر الأعظم على السلطان «محمد الفاتح» استحداث منصب ثان لوظيفة قاضي عسكر ، وهو الإقتراح الذي وافق عليه السلطان. غير أن الدافع الخفي والرئيسي الذي دفع بالصدر الأعظم للإقتراح على السلطان هو رغبته في كسر النفوذ الذي كان يتمتع به قاضي عسكر فقد كان هو الرئيس المباشر لقضاة الدولة [74].

وحتى تواجه الدولة زيادة الأعباء الناجمة عن التوسع الإقليمي العثماني في العالم الإسلامي في عهد السلطانين « سليم الأول وسليمان القانوني» تم استحداث منصب قاضي عسكر «العرب والعجم» وكان مكانهم في التشريفات بعد الوزراء مباشرة ويجلسون في صدر الديوان عند إنعقاده [75]. وأثناء دخولهم على السلطان في أيام المناسبات الدينية يقف السلطان لإستقبالهم . أما في أوقات الحرب فإن لهم الحق في الدخول على السلطان من دون إذن [76] . وكان قاضي الروم أيلي والأناضول يختارون في الغالب من العلماء الكبار فقد كانا معاونين فعليين لشيخ الإسلام فهما يليانه في المرتبة ، وكان قاضي عسكر الروم أيلي في الغالب ما يكون مرشحا لتولي مقام المشيخة الإسلامية .

وينفرد قاضي العسكر عن غيره من القضاة في الأقاليم العثمانية بإمتيازات خاصة ، حيث يقام عند تعيينهما في منصبهما حفل رئيسي يحضره الصدر الأعظم شخصيا من باب الاحترام والتقدير و كذا كبار رجال الدولة [77] .

ويلي قضاة العسكر في الدرجة والمركز ، قاضي إستانبول ويطلق عليه «إستانبول أفنديسي» والقضاة الثلاثة لضواحيها ؛ فقد كانت مدينة إستانبول مقسمة إلى أربع وحدات للأغراض الإدارية وهي إستانبول الرئيسية والمدن الثلاث : غلطة ، وأيوب ، وأسكدار . ولا يمكن لأي شخص أن يشغل مقام قاضي عسكر الأناضول بصورة فعلية ما لم يكن قد زاول وظيفة قاضي إستانبول. وكان قضاة هذه المدن الثلاث يتمتعون بإستقلال قضائي عن قاضي إستانبول ، و هؤلاء القضاة الأربعة كانوا يحضرون جلسات الديوان الهمايوني يوما واحدا في الأسبوع يحلون محل قاضي العسكر ، ويقدمون مساعدة للصدر الأعظم بالنظر في القضايا ، ويطلق على هؤلاء القضاة الأربعة اسم «قضاة التخت» لأنهم على مقربة من العرش السلطاني الذي يطلق عليه التخت ولإقامتهم بصفة دائمة في العاصمة [78] ويتقاضى كل واحد منهم ماقيمته 120 أقجة يوميا وقد أعطي بعضهم 200 أقجة يوميا [79] .

2- الملا الصغار :

أما القضاة من فئة الملا الصغار فكانوا يعملون في عشر مدن من مدن الصف الثاني وهي « مرعش ، بغداد ، بوسنا سراي ، صوفيا ، بلغراد ، عنتاب كوتاهية ، قونية ، ديار بكر و فيلوبوليس[80].

3- المفتشون :

يعتبرون أيضا من رجال القضاء التابعين للهيئة الدينية لكن عددهم قليل جدا ، وجميعهم قضاة من درجة الملا الكبار ، وتسند لهم أعمال تتعلق بمراقبة إدارة الأوقاف الخيرية خاصة التابعة لشيخ الإسلام والصدر الأعظم ورئيس الخصيان « الحرم السلطاني» . وكان يوجد خمس دوائر حكومية للتفتيش ثلاث منها في استانبول ، وواحدة في أدرنة وواحدة في بورصة [81].

4- قضاة المدن الصغيرة أو القضاة العاديون:

يشكلون الغالبية العظمى من قضاة الهيئة الدينية الإسلامية لكون اختصاصات القضاء في العصر

العثماني كانت متعددة ، وتشمل وجوه مختلفة منها : القضاء المدني والجنائي والأحوال الشخصية والإشراف على موظفي الإدارة في الأقاليم . ويمكن القول أن القضاء يمثل في ذلك العهد ما يشبه اليوم وزارة العدل أو وزارة الأوقاف [28]. ويتم تعيينهم من قبل قاضيي عسكر الأناضول ، ويباشرون وظيفة القضاء في المدن الصغيرة سواء في إفريقيا أو أوروبا أو آسيا وكان عددهم في أواخر القرن الثامن عشر حوالي (450) قاضيا ويساعد القاضي في كل ولاية قضاة من المذاهب السنية الأربعة وهم بمثابة نواب القاضي ويمثلون أدنى درجات السلم الوظيفي القضائي ويباشرون إختصاصاتهم القضائية في المدن الصغيرة أو في القرى الكبيرة[38].

5- المفتـون :

من بين الشخصيات الهامة أيضا في نظام القضاء العثماني والمساهمة في إرساء دعائم النظام العثماني شخصية المفتي لما يتمتع به من ثقل في هرم السلطة العثمانية فقد عُدّ المفتي المرجع الرئيسي فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الفقهية والقانونية ، حيث شكل المفتون قطاعا هاما في الهيئة الإسلامية . ويختارون من بين رجال الدين في مناطقهم ، ويقومون بمهام مناصبهم بجانب القضاة خاصة في المدن المهمة لكنهم كانوا أقل رتبة من المفتي في إستانبول وأقل مركزا من القضاة في الأقالم[84] .

يعين «المفتي» من قبل شيخ الإسلام في إستانبول ، ويبقى في منصبه مدى الحياة دون التقيد ببلوغهم سنا معينة إلا إذا أراد المفتي الإستعفاء ، أو عزل من منصبه وله أعوان يساعدونه في تأدية مهامه التي تتمثل أساسا في إصدار الرأي القانوني في المسائل التي يطلب منه بحثها على ضوء المذهب الحنفي[85]. وكان من مهامه أيضا مراقبة القرارات التي تتخذها المحاكم العثمانية على مستوى الولايات [86].فقد كان المفتي في مختلف الولايات العثمانية يمثل مفتي إستانبول في الرد على المشكلات التي تطرأ إذا لم تكن ذا شأن كبير ، أما إذا كانت المشكلات كبيرة وتتطلب توضيح دقيق ويحتاج فيها المفتش إلى القوة اللازمة لإنفاذ فتواهم فإن ذلك يحتاج إلى إفتاء من إستانبول [87].

وقد بلغ عدد المفتين في أنحاء الإمبراطورية العثمانية حوالي مائتا مفتي ، يعمل معظمهم في المدن المهمة كما أسلفنا الذكر ، وكذا في السناجق فكان إذا طلب حاكم الولاية أو السنجق من المفتي توضيحا فيما يخص حكم الشريعة من مسألة ما أو قضية قانونية معلقة ، فإن الفتوى التي تصدر منه يؤخذ بها جملة وتفصيلا وتنهي الجدل القائم في القضية المطروحة [88] .

وقد أسدى المفتون للدولة العثمانية أعظم الخدمات لكونهم يمثلون حراس الشريعة الشريفة وبذلك أضفوا لها قوة الإسلام ، وهي أعظم قوة روحية عملت في هدوء ومثابرة وإستمرار على تماسك الدولة ومجتمعاتها الإسلامية . وساهم المفتون أيضا في المحافظة على بقاء كيان الدولة العثمانية قويا سليما ومتماسكا ضد أي خطر يحدق بها أو يتربص بها السوء [89].

ويوجد نوع آخر من كبار الموظفين ينتمون أيضا إلى هيئة العلماء ويعملون على مقربة من السلطان ، وكانوا يمثلون الهيئة الدينية الإسلامية داخل القصور السلطانية ونذكر في مقدمتهم:

ج- خوجة السلطان :

وتعني « معلم السلطان « ويعتبر بمثابة مستشار السلطان في المسائل الدينية وغيرها ، ويحظى بتقدير عظيم ومركز مرموق بين أفراد حاشية السلطان وفي

دوائر الحكومة . وكانت هذه الوظيفة تسند فيما مضى إلى العلماء الذين يتوصلون فيما بعد إلى المراكز الأولى في الحكم وبعد إنهزام السلطان « بايزيد الاول» أمام تيمورلنك سنة 1402م كُوفِئ معلم ابنه محمد الأول على خدماته بأن عُيّن قاضي عسكر لأنه اشترك بصفة فعالة في إعادة بناء السلطنة بنصائحه التي قدمها للسلطان [90] .

إن خوجة السلطان كان يتقدم في المراسيم على القضاة العسكريين فهو يجمع في شخصه الصفتين « المعلم السلطاني» و « شيخ الإسلام»ولهذا يسمى بـ» جامع الرئاستين «[91]. وكان في درجة المولى الكبير ولذلك كان يرقى من هذا المنصب المرموق إلى الوظائف العليا في الدولة وإذا إمتد به الأجل يصل إلى أعلاها. و تمتع بنفوذ كبير وذلك لطبيعة وظيفته التي تتطلب منه أن يكون على إتصال دائم بالسلطان [92].

د-الإمامان :

ويسميا أيضا بـــ « إمامي السلطان « يقومان بالأعمال الدينية في السراي ويمنحان عند تعيينهما رتبة مدرس ، ولهما الحق في النيابة عن السلطان في العيدين إذ أنه يجب على السلطان أن يترأس تمثلا بالنبي عليه الصلاة والسلام جماعات المؤمنين ويصلي بهم . ويتناوبان في الوظيفة إما في جامع القصر أو في الجامع الذي يؤدي فيه السلطان صلاة الجمعة ويلحق بالإمامين عدد من المؤذنين ، يؤذنون للصلاة سواء في مساجد القصور أو المساجد التي تؤدى فيها صلاة الجمعة ، ولهم رئيس خاص بهم يدعى» المؤذن باشيئ» أي كبير المؤذنين [93].

وقد كان كل من « خوجة السلطان « و «الإمامان» من الهيئة الإسلامية يتمتعون بنفوذ كبير جدا في الدولة ، لأن طبيعة وظائفهم تقتضي منهم الملازمة الدائمة للسلطان . وكان لثقافتهم والثقة الكبيرة التي أولاها إياهم السلطان أن تسلط عليهم الأضواء ، وكان السلطان يقدم آراءهم على أساس أنها منزهة عن الأغراض والأهواء الشخصية ولذلك أطلق على هؤلاء الثلاثة « أذن السلطان»[94].

هـ- الأطبـاء :

لم يكن علماء الدني وحدهم الذين ينتمون إلى هيئة العلماء ، بل شملت هذه الهيئة أيضا الأطباء والجراحني ويطلق على رئيس الأطباء إسم « حكيم باشيئ « ويمنح رتبة مدرس . فأطباء القصر وجراحوه وأطباء العيون والصيادلة كلهم تابعون له ، ويخضع لرقابته كل من يمتهن مثل هذه الأعمال في سائر أنحاء الدولة[95].

و-رئيس الفلكيين والمنجمين :

لم يُفرق بني المنجم والفلكي إلا في القرن التاسع عشر، ومع أن الدين الإسلامي يمنع كل ما يتعلق بالعرافة ، فإن العثمانيني على جميع طبقاتهم يعتقدون بالتنجيم . وكانت مهمة المنجم تعيين « الطالع» سواء بالنسبة للفرد أو الشعب أو المدينة أو الدولة ، وما يتبع ذلك من وقوع حوادث مفرحة أم مقرحة [96] .

ن- نقيب الأشراف :

من بين ما إحتوته الهيئة الدينية الإسلامية أيضا الأسژاف ، وهم الذين ينحدرون من نسل النبي عليه الصلاة والسلام ، سواء أكان ذلك عن طريق الأب أو الأم ، ويطلق على الأشراف كذلك اسم آخر هو « الأسياد» ، فيذكر إسم الشريف مسبوقا بكلمة سيد ولكنهم لا يعدون أعضاء في هيئة العلماء إلا إذا تلقوا في المؤسسات التعليمية دراسات في مستوى الدراسات التي يتعلمها العلماء .

وكان بعض «الأسژاف» يفتخرون بإنتسابهم إلى أسرة النبي عليه الصلاة والسلام ، وكان عدد

الأشراف بوجه عام كبير وتسلل إلى صفوفهم عدد من المدعين لهذا النسب الشريف [97]. وحتى تراقب الدولة هذه الجماعة وتمنع الناس من إدعاء النسب الشريف أوجد العباسيون ثم المماليك بعدهم رئيسا لهم أطلقوا عليه إسم « نقيب الأشراف ». وسارت الدولة العثمانية على نفس النهج فأوجدت هذا المنصب في عهد السلطان بايزيد الثاني [98].

يعتبر نقيب الأشراف المسؤول عن شؤون الأشراف ومقره الرئيسي إستانبول ، إذ يعين من قبل السلطان مباشرة بإصدار فرمان التعيين . ويكون إختياره من كبار المفتين أو العلماء أو القضاة كما وجد نقيب للأشراف في مركز الولاية يُعين من قبل نقيب الأشراف في إستانبول وكان يعين في منصبه لمدى الحياة ، وهو يرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف وله سلطة مطلقة عليهم. وكان له جهاز فني وإداري يعمل تحت إدارته ، ويوفد بعضا منهم إلى الولايات العثمانية الإسلامية لتقصي الحقائق عن الأشراف وأوضاعهم [99].

كما أن من بين الواجبات التي يضطلع بها نقيب الأشراف إمساك دفتر ويسجل فيه أسماء وشجرة نسب الأشراف ويسجل الأعضاء الجدد لدى مولدهم ورغم ذلك فإن عددهم كان في تزايد مستمر [100].

لم يقتصر الأشراف على مذهب معين ، أو طبقة اجتماعية معينة ؛ إذ وجد بينهم أناس من مختلف المهن والمراتب فليس بالضرورة أن يكون الأشراف رجال دين فقط ، وإنما كان منهم التاجر والصانع ...إلخ . الأمر الذي أفاد الأشراف بين الحرفيين ودعم هؤلاء الحرفيين لهم وكانوا جميعا موضع إحترام وتقدير خاص من طرف الشعب [101].

كما أنه يوجد من هؤلاء الأشراف من أصل محلي وكذلك نقيبهم ، فقد حدث نوع من التحالف الإقليمي الإمبراطوري بين أشراف مكة والعثمانيين منذ 1517م بهدف بناء مصالح مشتركة ، حيث إستفاد الأشراف من القوة السياسية العثمانية وعاشوا في أمان وإستقرار على الصعيدين الإقليمي والمحلي ، وفي المقابل فإن العثمانيين إستفادوا من المنزلة الدينية المقدسة التي تمتع بها الأشراف لغرض كسب ولاء العالم الإسلامي [102]. والملاحظ أن علاقة الأشرف مع السكان المحليين كانت جيدة وأن إحترام السكان لهم كان مؤيدا أيضا بقوانين عثمانية تفرض العقوبات الصارمة بحق كل من يتعرض لهم بالشتائم [103].

ي- الدراويش :

ويلحق بالهيئة الدينية الإسلامية أيضا طوائف الدراويش ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في هيئة العلماء لأنهم لم يتلقوا دراسات علمية منتظمة ومعمقة . والمعروف عن العثمانيين أنهم يحبون التصوف [104] وقد ظهرت الكثير من الطرق الصوفية في الدولة العثمانية ؛ بعضها أسس على أيدي أولياء مستقلين وبعضها تفرع من طرق قديمة ومعروفة . وأشهر هذه الطرق : النقشبندية ، المولوية ، البكتاشية القدرية والرفاعية والخلوتية ...إلخ [105]. وسوف نتعرض لهذه الطرق الصوفية وصلتها بالدولة العثمانية في فصل آخر .

هذا بشكل عام عن تركيبة الهيئة الدينية ومختلف تشكيلاتها وأهم الوظائف المنوطة بموظفيها وصلاحياتهم، و الإمتيازات الممنوحة لهم .

◄ الهوامش :

1 - وجيه كوثراني : الفقيه والسلطان « جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية- القجارية والدولة العثمانية »، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2 ، 2001 ، ص 22.

2 - سورة النساء : الآية 59.

3 - تتمثل غايات الشريعة حسب ما يراه الماوردي في حراسة الدين و سياسة الدنيا و تنفيذ الأحكام الشرعية ، فإذا قام الإمام بحقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم ووجب عليهم حقان «الطاعة و النصرة» ما لم يتغير حاله . للتوسع أكثر أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص ص55 ، 57، 63 .

4 - وجيه كوثراني : المرجع السابق ، ص 30 .

5 - ابن تيمية : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، ط1 ، بيروت ، 1983 ، ص ص 5 ، 28.

6 - أبو حامد الغزالي : الإقتصاد في الاعتقاد ، الحكمة للطباعة والنشر ، ط1، 1994 ، ص 200.

7 - نظام الملك الحسن بن علي : (408 – 485 هجري / 1018 – 1092 م) وزير إيراني عمل لإثنين من السلاطين المشهورين في أوج عهد السلالة السلجوقية ، وبرز كرجل دولة متميز ، أصله من طوس في خراسان ، وأصبح حاكما بعد دخول الأتراك الغز إليها منتصرين ، وكان قد تلقى ثقافة دينية وحصل فيما بعد على لقب شرفي هو «نظام الملك» ، ثم أصبح وزيرا «لألب أرسلان و احتفظ بهذا المنصب في عهد ابن ألب أرسلان و وريثه «ملكشاه » ، إلى أن أغتيل بدوره قبل وفاة السلطان نفسه وطوال هذه الحقبة نهض نظام الملك بأعباء إدارة الدولة السلجوقية ، فكان هو الحاكم الفعلي والمعنوي ، ينسب إليه بحث سياسي باللغة الفارسية يشدد فيه على فكرة التداخل بين الدين والدولة ، وإذا كان طالب بطاعة غير مشروطة لإرادة السلاطين الجدد الذين تضمن لقبهم عبارة « ظل الله على الأرض » فإنه يعيد هذا المجد إلى التولية التي كان يمنحهم إياها الخلفاء السنة العباسيون الذين لم يتنكر قط لأولويتهم . من أهم إنجازاته زيادة عدد المدارس المعتمدة على الأوقاف لتدريس الفقه ، مع تأمين سكن الأساتذة و رواتبهم و حاجات الطلاب . و أنشأ مدرسة في بغداد بقيت مشهورة باسم النظامية . للتوسع أكثر أنظر جنين ودومنيك سورديل : معجم الإسلام التاريخي ، ترجمة أ. الحكيم و آخرون ، الدار اللبنانية للنشر الجامعي ، لبنان2009 ص ص 976-977.

8 - عبد الهادي محمد رضا محبوبة : نظام الملك – دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال إستيزاره – الدار المصرية اللبنانية ط1 ، 1999 ، ص ص 451 ، 478 .

9 - جب و باوون : المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، ترجمة أحمد مصطفى عبد الرحيم، دار المعارف بمصر،1971، ص 43.

10 - الدولة العثمانية وفق هذا المفهوم تندرج ضمن المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على الإستلاء على حد تعبير الماوردي ، أو على التغلب على حد تعبير ابن خلدون و شأنها في ذلك شأن الدولة الأموية و العباسية و السلجوقية التي إكتسبت الشرعية في نظر الفقهاء السنة بحكم الضرورة والأمر الواقع . للتوسع أنظر، وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 بيروت ، 1988، ص ص 40،41.

11- جب و باوون : نفس المرجع ، ج1، ص 38 .

12 - جب وباوون : نفس المرجع ، ص 36.

13 - جب وباوون : نفس المرجع ، ص 37 .

14- ورد في مقدمة تفسير القرآن لأبو السعود أفندي قوله : « ... وأهديها إلى الخزانة العامرة ، الغامرة للبحار الزاخرة لجناب من خصه الله تعالى بخلافة الأرض ، واصطفاه لسلطنتها في الطول والعرض ، ألا وهو السلطان الأسعد الأعظم والخاقان الأمجد الأفخم ، مالك الإمامة العظمى ، والسلطان الباهر ، وارث الخلافة الكبرى كابر عن كابر ، رافع رايات الدين الأزهر موضح = رايات الشرع الأنور ، مرغم أنوف الفراعنة والجبابرة ، معفر جباه القياصرة والأكاسرة ، فاتح بلاد المشارق والمغارب بنصر الله ...» للتوسع أكثر أنظر ، تفسير القرآن الكريم المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، ج1 ص ص 4 –5 .

15 - بارنارد لويس : اسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة سيد علي رضوان ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ط2، 1982، ص ص69-70.

16 - نيقولاي إيفانوف : الفتح العثماني للأقطار العربية « 1516- 1574 »، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1982 ، ص21 .

17 - للإطلاع على أشهر هذه الألقاب أنظر، تفسير أبو السعود أفندي : المصدر السابق ، ص 5.

18 - الشيء المتفق عليه لدى المؤرخين أن سلاطين الدولة العثمانية ينقسمون إلى مجموعتين ؛ المجموعة الأولى : وهم سلاطين الفترة الأولى وعددهم عشرة سلاطين بدءا من المؤسس « عثمان الغازي » إلى غاية السلطان « سليمان القانوني » ، وحكموا من (1299 إلى 1566م) . وقد بلغت الدولة في عهدهم مرحلة العظمة من حيث التوسع الإقليمي في القارات الثلاث آسيا ، أوروبا وإفريقيا ، و كذا من حيث الأنظمة السياسية والعسكرية والإدارية والدينية التي أرسوا قواعدها . وقد كان هؤلاء السلاطين مركز الثقل في الإمبراطورية التي أقاموها . أما المجموعة الثانية : فيطلق عليهم سلاطين الفترة الثانية وحكموا من (1566 إلى 1922م) بدءا من السلطان سليم الثاني ابن السلطان سليمان القانوني وإنتهاءا بالسلطان محمد السادس ، وعلى عهد هؤلاء السلاطين توقفت حركة التوسع الإقليمي ولم يعودوا يمسكون بزمام الحكم في الدولة على نحو ما كان يفعل آباؤهم النشطون وذلك بإستثناء سلطان أو سلطانين ، وأصبح هـــم معظمهم بصورة أو بأخرى التوفر على الملذات أو على العبادات كل بحسب ميوله ، فتركوا مسائل الدولة العليا في أيدي الوزراء الذين لم يصلوا إلى مناصبهم عن جدارة . للتوسع أكثر أنظر ، جب وباوون : المرجع السابق ، ج1 ، ص 54 . و أيضا ، محمد عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأبخلو مصرية، القاهرة،2004. ص 270 .

19 - بارنارد لويس : المرجع السابق ، ص 70.

20 - حسن إبراهيم حسن و علي إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط3 ، 1962 ، ص 110 .

21 - مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517 -1924 ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000 ص 31.

22 - تذكر الدراسات التاريخية أنه حينما توفى السلطان « أحمد الأول» عام 1617م لم يكن من بين أبنائه من بلغ سن الرشد، فقدم أخوه مصطفى الأول على أولاده . وكان السلاطني العثمانيني خاصة الأوائل يميلون إلى إسناد حكومة الولايات إلى أمراء البيت المالك ، ولكن بدلا من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع أطماع الأمراء نجده يشجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة والتمرد ، حتى أصبح السلاطين غير آمنين على أنفسهم من خطط أبنائهم ، ناهيك عن الإخوة وأبناء الأعمام لأن العرش كان هدف الجميع . ولكنه من جانب آخر فإن هذا الإجراء كانت له فائدته فقد أكسب الأبناء خبرات إدارية أفادتهم في الحكم واستطاع السلطان مراقبة سيرة وكفاءة أبنائه الذين سوف يختار واحد منهم ليكون وريثا له في الملك . للتوسع أكثر أنظر، جب و باوون : المرجع السابق ، ص 54 .

23 - أنظر قانون نامة محمد الفاتح ، الباب الثاني ، في بيان المراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة ، من كتاب من خليل ساحلي أوغلي : من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني «بحوث وقوانين »، أرسيكا، اسطنبول،2000، ص 544 . إلا أن هذه المادة أثارت كثيرا من التساؤلات ، ووقف الباحثون منها مواقف مختلفة . فمنهم من أنكر وجود هذه المادة أصلا ولم يعترف بها متحججا في ذلك بأن هذا القانون يعتبر مدسوسا على السلطان محمد الفاتح لأنه وجد بعد أكثر من مائة وخمسين سنة في مكتبة إمبراطور النمسا ، ولو لم يكن القانون ملفقا ومختلقا لكان محفوظا في خزانة الدولة العثمانية وقصر السلطان . ومنهم من أيد وجودها مع تأويلهم لها . للإطلاع على هذه الأراء أنظر ؛ محمد زكي البرواري : الكورد والدولة العثمانية « موقف علماء كوردستان من الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، دار الزمان للطباعة و النشر ، ط1 ، دمشق، 2009 ، ص 123.

24 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 274 .

25 - الغالي غربي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي « 1288- 1916»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007 ، ص 30 .

26- أحمد صدقي شقيرات مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني «1425-1922» ، دراسة تاريخية –وثائقية حول مؤسسة وسلسلة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية مج1 ، 2002 ، الأردن ، ص 85 .

27 - يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مج2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، اسطنبول، 1990.، ص 464 .

28 28- محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 309.

29 – محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص309.

30 - Lybyer Albert Howe : The government of the Ottoman empire in the time of Suleiman the Magnificent , Harvard univ ,press , 1913, p 199 .

31-الغالي غربي: المرجع السابق، ص 33.

32-جب وباوون: المرجع السابق، ج1، ص 187.

33-ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،1973، ص 126.

34 - Ricaut Sir Paul : The present state of the Ottoman empire , Harvard univ , library ,1958, p 110 .

35 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : نزهة الخاطر و بهجة الناظر ، ج1 ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، 1991 ، ص 43 .

36 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 311 .

37 - من بين الدلائل الدالة على ذلك نذكر على سبيل المثال : طلب السلطان سليم الأول فتوى لإعلان الحرب على مصر سنة 1516م من زنبيلي علي جمالي ، و السبب الظاهري لهذه الحرب تمثل في مساعدة مصر إيران الشيعية ضد سليم الأول ، وبعد طرح السلطان لسؤال الفتوى ، أجابه شيخ الإسلام بالإيجاب « نعم » . للإطلاع أكثر أنظر، أكرم كيدو : مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم الأيوبي ، منشورات جروس برس ، ط1 ، لبنان ، 1992 ، ص 110 . و نذكر أيضا مثال آخر : أراد السلطان سليمان القانوني إصدار قانون جديد للأراضي في البلقان ، فطلب من شيخ الإسلام « أبو السعود » أن يعد هذا القانون بصيغة فتوى ، و بذلك يٌتقبل هذا القانون شرعيا ، و رغم أن الدولة كانت قد بلغت أوج عظمتها ، فقد رأى السلطان أن هذا الإجراء ضروري لمنع أي رد فعل ممكن ، و لتسهيل تنفيذ القانون ، للتوسع أكثر أنظر ، أكرم كيدو : نفس المرجع ، ص 114 .

38 - Ricaut Sir Paul : op.cit , p 110 .

39 - عبود العسكري : الوظائف الدينية في الدولة العثمانية « مؤسسة شيخ الإسلام نموذجا « د. ت . ن ، ص 2 .

40 - نفس المقال ، ص 2.

41 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 31 .

42 - نجم الدين الغزي : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، ج1 ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، الناشر محمد أمين دمج و شركائه ، بيروت ، 1945 ، ص 31.

43 - Lybyer A H : op.cit , p 208.

44 - ليلى الصباغ :المجتمع العربي السوري ، ص 121.

45 - عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص ص 313-312 .

46 - هذه الألقاب أكثر للإطلاع أنظر ، مصطفى بركات : المرجع السابق ، ص ص 129-130.

47 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 31 .

48 - للتوسع أكثر أنظر ، محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 315.

49 - محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص315.

50 - أنظر قانون نامة محمد الفاتح ، الباب الأول في بيان مراتب الأكابر والأعيان ، من كتاب خليل ساحلي أوغلى : المرجع السابق ، ص 533 .

51 - يلماز أوزتونا : المرجع السابق ، مج2، ص 475 .

52 - Ricaut Paul : op.cit , p 113 .

53 - أنظر رسالة عين علي في التيار ، في كتاب خليل ساحلي أوغلى : المرجع السابق ، ص 680 .

54 - يلماز أوزتونا : موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية « السياسي والعسكري والحضاري « ، تر، عدنان محمود سلمان ، مج4 الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، 2010 ، ص ص 473.

55 - يلماز أوزتونا : موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية « السياسي والعسكري والحضاري ، ص 474.

56 - للإطلاع أكثر أنظر ، طاشكبري زاده : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975 ، ص 19 .

57 - تذكر الروايات التاريخية أن السلطان « سليم الأول» طلب من شيخ الإسلام « الشيخ جمالي» إصدار فتوى توجب على رعايا الدولة المسيحيين إعتناق الإسلام وقتل من يرفض منهم هذا الأمر . وقد عرض السلطان طلبه بشكل فيه لبس ، فلما تبين لشيخ الإسلام حقيقة الأمر وسوء نية السلطان أصدر فتوى يؤكد فيها وجوب الالتزام بمبادئ الشرع والإمتثال لأوامره لما منحه من حقوق لرعايا غير المسلمين المسالمين . للتوسع أكثر انظر محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص323.

58 - زيدان عبد الكريم : نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1989، ص 25 .

59 - البراءة : هي شهادة أو الحكم « الفرمان « الذي كان يسجل فيه تقليد القاضي منصبه و الوالي ولايته . للإطلاع أكثر أنظر خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 187.

60 – خليل ساحلي أوغلي : نفس المرجع ، ص 187 .

61 - علاء الدين الأسودي : المشهور عند العثمانيين بـ « قره خواجة « رحل إلى بلاد العجم وقرأ على علمائها وبعد عودته منحه السلطان « أورخان « مدرسة أزنيق بعد وفاة تاج الدين الكردي . للتوسع أكثر أنظر طاشكبري زاده : المصدر السابق ، ص9.

62 - مصطفى بركات : المرجع السابق ص ص 133-134.

63 - خليل ساحلي أوغلى : المرجع السابق ، ص 186.

64 - روبير مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1، 1992 ج1 ، ص 315 .

65 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي " دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا "، مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007. ص 64 .

66 - أحمد أق كوندوز ، وسعيد أوز تورك : الدولة العثمانية المجهولة «303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية» وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008 ، ص 630 .

67 - Colin Imber : The Ottoman Empire 1300-1650 ,the stucture of power , palgrave Macmillan , 2002 , p 217 .

68 - روبير مانتران ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 351 .

69 - Colin Imber : op.cit , p 217 .

70 - بيتر شوجر : أوروبا العثمانية « 1354- 1804 « في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1998 ص 57 .

71 - سيد محمود السيد : مصر في العهد العثماني في القرن السادس عشر « دراسة في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية» مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة 1997 ، ص 47 .

72 - من أبرز الألقاب التي كانت تطلق على قاضي العسكر نذكر: « أعلم العلماء المتبحرين « و» أفضل الفضلاء المتورعين « «ينبوع الفضل واليقين « « كشاف المشكلات الدينية « « حلال المعضلات اليقينية « «مصباح رموز الحق « « مفتاح كنوز الدقايق» «المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى» وغيرها من الألقاب التشريفية . للتوسع أكثر أنظر ، فيصل عبد الله الكندري

الفرمانات السلطانية « دراسة في نظم الفرمانات الهمايونية ورسومها « حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت الرسالة 151 ، العدد 21 ، 2000، ص 45 .

73 - يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ص ص 477-478.

74- محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 329.

75 - كان قضاة العسكر أعضاء في الديوان الهمايوني ، فهم يشتركون اشتراكا فعليا مع رئيسه «الصدر الأعظم» في النظر في القضايا التي تعرض على محكمة الديوان و يخصص لهم مساعدون ، ويشتركون في مناقشات الأمور الدينية التي كانت تعقد في الباب العالي وترتب لهم العلوفات (المرتبات) فكان قاضي عسكر الروم أيلي يتقاضى 572 أقجة يوميا ، أما قاضي عسكر الأناضول فيتقاضى 563 أقجة يوميا ، وعند تقاعدهما يتقاضى كل واحد منهما 100 أقجة يوميا . للتوسع أكثر أنظر، رسالة عين علي في التيار ، من كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 670 .

76 - أحمد مرسي الصفصافي : الدولة العثمانية والولايات العربية ، مجلة الدارة السعودية ، د.ت.ن ، ص 91 .

77 - للإطلاع أكثر على هذه الإمتيازات أنظر ، محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 330.

78- عبد العزيز محمد الشناوي : نفس المرجع ، ص 332.

79 - للإطلاع أكثر أنظر ، رسالة عين علي في التيار ، في كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 681 .

80 - أكرم كيدو : المرجع السابق ،ص 12.

81 - نفس المرجع ، ص 13 .

82 - عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم : فصول من تآريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، 1990 ، ص 337 .

83 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .

84 - يحي جلال : العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، د. ت. ن، ص ص581.

85 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .

86 - كانت بعض المدن الكبيرة مثل القاهرة والجزائر تضم أكثر من مفت واحد وأحيانا على أربعة من المذاهب السنية الأربعة . أنظر، يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ص 481 .

87- شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : نزهة الخاطر وبهجة الناظر، ج1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991، ص44

88 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .

89 – محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص 336.

90 - مرادجة دوسون : نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، تر فيصل شيخ الأرض ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، 1942، ص 14 .

91 - من أشهر شيوخ الإسلام الذين أطلق عليهم هذا اللقب نذكر : الخواجة سعد الدني أفندي ، والأرضروملي سيد فيض الله أفندي وحسن فهمي أفندي . للتوسع أكثر أنظر ، يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، مج2 ، ص477 .

92 – يلماز اوزتونا : نفس المرجع ، ص 477 .

93 - مرادجة دوسون : المصدر السابق ، ص 14 .

94 - نفس المصدر ، ص 14.

95 - نفس المصدر ، ص 15.

96 – نفس المصدر ، ص 16.

97 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 341 .

98 - ليلى الصباغ :المجتمع العربي السوري : ص 23.

99 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص341 .

100 - أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص 67.

101 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : المصدر السابق ، ص 63 .

102- العرب الحديث جميل سيار : تكوين ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص ، 152 .

103 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : المصدر السابق ، ص 63.

104 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 342 .

105 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 24 .

الواقع الإقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني
(1830 - 1519)



بقلم : الأستاذ أمير يوسف
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

إنّ دراسة الوقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، والذي قامت عليه أيالة الجزائر لمدة ثلاثة قرون، والأساس الذي بنيت عليه العلاقات العامة لما له من آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحياة الاجتماعية، يجعلنا نصفه بالعصب الحيوي.

فقد كان للجانب الاقتصادي دور في توجيه العلاقات الخارجية مع أروبا والعالم والداخلية بين الحكومة والسكان أو بين فئات المجتمع، ومن هنا يمكن طرح عدة تساؤلات حول طبيعة مصادر التمويل الاقتصادي والعوامل المتحكمة في ذلك، من خلال معرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للجزائر، ومدى تأثير الجانب الاقتصادي على الجانبين السياسي والاجتماعي وكيف أثروا فيه؟

لقد أقامت الحكومة التركية بالجزائر خلال العهد العثماني عدة مؤسسات اقتصادية أو مالية كانت تشكل مصدر دخل الخزينة، تسير وفق نظم وقوانين، تمثلت بالدرجة الأولى في نشاط البحرية الجزائرية في حوض المتوسط، التي كانت تدر فوائد وأرباحا كبيرة على خزينة الدولة، بالإضافة إلى المصدر الثاني الهام المتمثل في الزراعة والصناعة والتجارة، دون أن ننسى ما يدخل إلى خزينة الدولة عن طريق الضرائب والهدايا وغيرها من العوائد والالتزامات التي كانت تقدم سنويا للجزائر.

◄موارد نشاط البحرية الجزائرية:

كان لتطور البحرية الجزائرية وتفوقها فيعالم البحر الأبيض المتوسط، أثر إيجابي في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وذلك من خلال الفوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط الذي لقي تشجيعا من طرف الحكومة التركية منذ البداية[1] حيث كانت هذه العملية تدرّ أموالا طائلة، بالإضافة إلى الغنائم البحرية التي تعتبر من الرصيد الهام في خزانة الدولة[2].

لقد كانت الجزائر تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية، مقابل سلامة سفنها في حوض المتوسط، على شكل ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا أو هدايا يقدمها القناصل في المناسبات والأعياد وعند تعيينهم لتمثيل بلادهم في الجزائر[3].

كما كانت أيضا عملية افتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة[4]، ضف إلى ذلك ثمن عقد معاهدة أو تجديدها الذي كان مرتفعا جدا ولاسيما بالنسبة للدول الضعيفة[5]، فخلال القرن الثامن عشر كانت جميع الدول الأوروبية التي تمارس الملاحة في حوض المتوسط، تدفع ضرائب سنوية للجزائر تتراوح قيمتها ما بين 30 ألف دولار و100 ألف دولار سنويا[6] وهذا دليل على القوة والهيبة التي كانت تتمتع بها الجزائر في هذه الفترة، وما قاله شالر في هذا الصدد يؤكد ما قلناه، نصه:

«أنّ الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم... وساعد على ذلك ضعف الدول المسيحية البحرية الأوروبية... فإن هذه الدول قد أمدت الأتراك بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 5181م»[7].

لكن هذه الموارد بدأت تتناقص وتشح بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عسر[8] نتيجة تدهور وضعف البحرية الجزائرية لعدة أسباب وعوامل، منها التقنية التي حالت دون تطوير التجهيزات البحرية[9]، والاجتماعية كالانهيار الديمغرافي للسكان الذي كان سببه دائمًا الأوبئة والمجاعات وتردي الأوضاع الصحية[10]، وأخيرا التحالفات الأوروبية التي تسببت في خسائر كبيرة للأسطول الجزائري والذي توجته حملة اللورد إكسموث سنة 1816م[11] فكانت بمثابة ضربة موجعة لم تستطع الجزائر معالجتها، إلى أن تدخلت فرنسا بحصار السواحل الجزائرية عام 1827م، وأنتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830م.

◄الزراعة والحرف والتجارة:

يعد الإنتاج الزراعي والحرفي، والنشاط التجاري، من الموارد الاقتصادية الهامة لخزينة الدولة، حيث لم يكتف حكام الجزائر خلال العهد العثماني بما كان موجودا من قبل بل سعوا لتقويته، كما كان للوضع القائم أثر في تطور الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني.

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا، وقد ذكر ذلك بعض الرحالين الذين تعرفوا على الجزائر أو أقاموا بها فنجد حسن الوزان الذي زار الجزائر في بداية القرن السادس عشر، يقول: «بأنها كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية ، بالإضافة إلى قيام الصناعة بنوعيها الحديدية والنسيجية، والتجارة الخارجية مع دول أروبا والداخلية مع الصحراء، التي كانت تشكل موردا هاما للبلاد»[12].

هذا، وبعد الالتحاق بالدولة العثمانية سنة 1519م، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا أثار إعجاب العديد من الكتاب الذين زاروا الجزائر في هذه الفترة، منهم المغربي التمغروطي الذي زار الجزائر في أواخر القرن السادس عشر، وأقام مدة شهرين في مدينة الجزائر بعد عودته من سفارته من إسطمبول (1589 - 1590م)[13]، حيث أعجب بنظام أسواقها ووفرة سلعها وكثرة السفن بمرساها وكثرة التجار بها حتى قال: «إنهم يسمونها إسطمبول الصغرى»[14] إضافة إلى العديد من الأوروبيين الذين زاروا الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعطوا انطباعهم هم الآخرون حول ما شاهدوه، من بينهم الرحالة الإنجليزي شاو (Shaw) الذي تحدث كثيرا عن تنوع المحاصيل الزراعية، ويرجع سبب ذلك إلى خصوبة الأراضي الزراعية والمناخ الملائم لذلك[15]، وهذا ما تذكره ابنة القنصل الإنجليزي بلانكلي (1806-1816م) إليزابات بروتن (-ELISA

BETH BROUGHTON)[16] التي أعجبت كثيرا بتنوع المنتوجات الزراعية خاصة الخضر والفواكه حتى أنها قالت وجدت بعض المنتجات غير معروفة لا في فرنسا ولا في إنجلترا[17].

من خلال ما سبق، نستنتج بأن النظام الذي كان سائدا شجع على الزراعة والصناعة وذلك بمنح أراضٍ للأشخاص والجماعات، مقابل مقدار من المنتوج يؤخذ منهم كإيجار للأرض، حيث منح لكل جماعة امتيازات معينة وأعطاها الحرية في ممارسة العمل مقابل بعض الضرائب المفروضة عليهم، كما سمح هذا النظام بتوافد أعداد كبيرة ومختلفة من الأجناس على مدينة الجزائر من الداخل والخارج كان لهم دور فعّال في خلق نسيج اجتماعي بمساهماتهم العملية والعلمية وبخبرتهم المهنية.

كانت الجزائر خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، تصدر كميات وافرة من الحبوب إلى الخارج وفي مقدمتها القمح والشعير، والمنتجات الأخرى كالزيت والشمع والصوف والجلود ، التي تخرج من مراسي الجزائر إلى أروبا والأقاليم الشرقية للدولة العثمانية[18]، كما كانت تستورد مجموعة متنوعة من منتجات الخارج كالقطن والأقمشة الدمشقية والمواد الأخرى[19].

أما النشاط الحرفي فيتمثل أساسا في صناعة الحرير والصوف والجلود ومواد أخرى بالإضافة إلى المنتجات الأخرى التي كانت تصنع بمدينة الجزائر كالأقمشة التي كانت تستخدم في صناعة تفصيل ملابس النساء والرجال كالبرانس والأحزمة والعمائم والصدريات والحياك والشاشية الدزيرية[20].

ورغم ما سبق ذكره، فإن تدهور الوضع السياسي للجزائر أثّر على النشاط الاقتصادي فالفلاحة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كانت تعاني من صعوبات بسبب الآثار السلبية التي نتجت عن اهتمام الحكام بالقرصنة على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطوير الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة السياسة الجبائية المفروضة في هذه الفترة.

كما كان العائق الأساسي لتوسيع تجارة الجزائر فرض الاحتكار من طرف الدولة بهدف جمع مداخيل مضمونة[21]، خاصة بعد استحواذ اليهود على تجارة الجزائر في عهد الدايات[22] الشيء الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وآفاقها.

النظام الضريبي:

رغم وجود موارد دخل متعددة لخزينة الدولة خلال العهد العثماني، إلا أن الضرائب المحلية شكلت موردا كبيرا لهذه الأخيرة، وازدادت أهميتها مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر خاصة بعد أن قلّت الغنائم البحرية التي كانت تشكل موردا هاما لخزينة الدولة بسبب ضعف البحرية الجزائرية وتراجعها.

فبالإضافة إلى الدنوش التي يقدمها البايات كل ثلاث سنوات[23]، هناك الضرائب الأساسية أو الاعتيادية كالعشور والزكاة التي نص عليها الشرع، والغير الاعتيادية المستحدثة مثل اللزمة والغرامة والخطية، والضرائب الخاصة مثلا التويزة والمعونة، والضرائب ذات الطابع الإداري والصبغة الاقتصادية كحقوق التولية ورسوم الأسواق، وحق العسة وحكور الأراضي بالأرياف[24] فكانت هذه الضرائب تعود بأموال طائلة على خزينة الدولة حيث تذكر غطاس أنه تحصل بيد شيوخ البلد من

الضرائب سنة 1699م ما قدره 14948ريال[25]، بينما يخبرنا سبنسر أنه خلال سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بلغ المدخول السنوي للضرائب المختلفة ثلاثمائة ألف دولار[26].

لكن هذه السياسة الجبائية كانت شدّتها ووطأتها كبيرة على الرعية بالأرياف، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، التي عرفت تزايد طلب السلطة على هذه الضرائب لتعويض النقص في خزينة الدولة الذي نتج عن قلة مداخيل البحرية، حيث فرضت عليها ضرائب إضافية أثقلت كاهلها[27]،في الوقت الذي كان يعاني فيه الريف الجزائري من الأوبئة والأمراض التي شهدتها الجزائر خلال القرن الثامن عشر والتاسع عسر[28]، بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات والجراد[29].

ونتيجة لهذه السياسة الجبائية الجديدة، كانت تحدث تجاوزات من طرف المكلفين بجمع هذه الضرائب أمام تغاضي الحكام عن هذه الأعمال، إذ يخبرنا الزهار: «بأن الأوائل وضعوا الجباية على المنهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون بالمحلات لاستخلاص المغارم والظلامات ونهب أموال الرعية»[30]، ويؤكد ذلك حمدان خوجة بقوله: «أن جباة الضرائب كانوا يجمعون أكثر من اللازم»[31].

وقد ترتب عن هذه السياسة آثار سلبية، منها هجر الفلاحين لأراضيهم الزراعية ولجوئهم إلى الجبال وأطراف الصحراء، حيث لا يستطيع الأتراك وأعوانهم الوصول إليهم[32]، أو استعمال طرق وحيل أخرى مثل ما فعل سكان منطقة القبائل ، حيث قاموا بصنع نقود مزيفة من أجل مواجهة السياسة الضريبية

المفروضة عليهم مقارنة مع إمكانياتهم المحدودة جدا[33]، وهذه العملية أضرت كثيرا بالاقتصاد، والتقرير الذي أعده وليام شالر سنة 1822م يؤكد ما ذهبنا إليه، حيث بيّن الاختلال في الميزانية السنوية للحكومة، وذلك بارتفاع مصاريف النفقات ونقص مداخيل الخزينة[34].

وقد أثارت هذه السياسة سخط الرعية على الحكام، ما دفعهم إلى القيام بعدة ثورات وانتفاضات، والتي ازدادت وأشتدّ عزمها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، حيث استغل بعض الطرقيين الظرف لنشر دعوتهم وإعلان الحرب ضد الإدارة العثمانية، ومن أبرز تلك الثورات التي قادها الطرقيون في مطلع القرن 19م، نذكر منها ثورة الدرقاويين في شرق البلاد سنة 1804م بقيادة الشريف محمد بن الأحرش الدرقاوي، وفي الغرب الجزائري سنة 1805م التي تزعمها عبد القادر بن الشريف الدرقاوي، حيث أظهرا الزهد والصلاح فأجتمع حولهما الناس وكانوا يشتكون إليهما من أضرار المخزن ، فكانا يعدانهم بالفرج القريب[35] وأيضا الثورة التيجانية في عين ماضي عام 1826م بقيادة محمد التيجاني التي قامت لنفس السبب[36]، فكان لهذه الثورات المتتالية والمتعددة الأسباب أثر في إنهاك قوى البلاد التي أخذت تتراجع تدريجيا إلى أن انتهت نهائيا بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

ورغم كل ما أشرنا إليه، وما قيل عن اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، يمكن أن نخلص إلى أن الحالة الاقتصادية كانت ضعيفة، إذ أنها تقوم في الأساس على نشاط البحرية بالدرجة الأولى وما تجلبه هذه الأخيرة من غنائم مادية وبشرية وأهملت الزراعة والتجارة بسنّهم لنظام الاحتكارات وفرضهم ضرائب جديدة وكثيرة على الشعب، ما أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض، وأصبح الإنتاج

الفلاحي موجها للاستهلاك العائلي فقط، ما تسبب في اضطراب اقتصاد الجزائر مع أواخر العهد العثماني فبدأ دخل الخزينة يضعف ويقل سنة بعد أخرى وبهذا يمكن القول بأن الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني، كانت تتأثر بالأحوال الداخلية والخارجية للبلاد، وانعكاساتها المتعددة الآثار على البنية الاقتصادية لإيالة الجزائر.

الهوامش:

1 - خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 80.

2 - VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIIIème siècle, 2eme éd, Bouslama Tunis, 1998, p.108.

3- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 40. وأيضا:

- VENTURE DE PARADIS, Op.cit., p.145.

4 - LAUGIER DE TASSY, Histoire de Royaume d'Alger, Hollande, 1724, p.87.

5 - أوري راين، العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 32.

6 - لمزيد من المعلومات حول ما كانت تدفعه الدول الأوروبية للجزائر خلال القرن الثامن عشر أنظر:

- أوري راين، المرجع السابق، ص 34. وأيضا:

VENTURE DE PARADIS, Op.cit., pp.140 .-141

7 - شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 58 .

8 - جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، أعيد نشره من طرف الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 371 .

9 - سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 199.

10 - لمزيد من المعلومات حول الأوضاع الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أنظر:

- موساوي القشاعي فلة، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871م) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004.

11 - لقد تزعمت إنجلترا التحالف البحري الأوربي للحد من النشاط البحري الجزائري بهدف حماية الأوروبيين المسيحيين في حوض البحر الأبيض المتوسط ومحاربة الرقيق في المنطقة، وذلك عملا بمذكرة سيدناي سميث (Sidney Smith) التي لقيت صدى في المؤتمرات الدولية (فيينا Vienne ، ولندن London، وأكس لاشابيل - Aix la chapelle) حيث جردت لذلك حملتي اللورد اكسموث (lord Exmouth) عام 1816م، وهاري نيل (Harry Neal) سنة 1824م لمزيد من المعلومات أنظر:

- زهرة زكية، التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997 ، ص ص 94 – 116 .

12 - الطبي أمين، «لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري 10هـ/16م من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان وعلي بن محمد التمغروطي»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39 – 40 ديسمبر1985، ص ص 484-489.

13 - لقد أوفد أحمد المنصور (1587-1603م) ملك

المغرب الأقصى، سفارة إلى السلطان العثماني مراد الثالث وكان يريد من ورائها ربط علاقة مباشرة معه دون وساطة جزائرية، لأنه لم تكن لديه علاقات حسنة مع باشوات الجزائر فضمت هذه السفارة وزيره وكاتبه عبد العزيز الفشتالي والفقيه محمد بن علي التمغروطي، استغرقت سفارتهما عام ونصف من ماي 1589م إلى ديسمبر 1590م.

14 - التمغروطي علي أبو الحسن، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتعليق سليمان الصيد، ط1، دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس، 1988 ، ص 90.

15 - SHAW. T., Voyage dans la Régence d>Alger par le docteur Shaw traduit de l>anglais par J.MAC Carthy, 2eme éd, bouslama, Tunis, 1980, pp.11-19.

16 - هنري ستانيفوردبلانكلي (Henry stanyford-blanckley)، عسكري عمل بأمريكا وجبل طارق وجزر البليار عين قنصلا عاما في الجزائر سنة 1806م، حاول منذ البداية تسوية العلاقات الجزائرية البريطانية، وكان هدفه كسب وِد وثقة الداي، وإعطاء صورة جديدة وحسنة للمثل الدبلوماسي الإنجليزي بالجزائر، أنظر:

- زهرة زكية، «مهمة القنصل بلانكلي في الجزائر (1806-1812)»، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107-108 جوان 2002 ، ص ص 49 -58 .

17 - ZAHRA.Z.,» Alger vu par la fille d'un consul Anglais au début de 19 siècle : ELISABETH BROUGHTON « , in The Movement of people and ideabetweenBritain and the Maghreb Actes du 2eme congrès du dialogue Britano - Maghrébin ,14 -17 septembre 2002 , p.176 .

18 - نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، 1965، ص 41 .

19 - سبنسر وليم، الجزائر فيعهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبدالقادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 145.

20 - VENTURE DE PARADIS, Op.cit., pp.16-17.

21 - سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 146.

22 - نفسه، ص ص 100 – 101.

23 - الدنوش هو التقرير المالي والأدبي الذي يقدمه البايات وخلفاؤهم، وهناك نوعان من الدنوش:

- الدّنوش الصغير يقدمه خليفة الباي مرتين في السنة، أما الدنّوش الكبير يقدمه الباي مرة كل ثلاث سنوات، وكان حضوره شخصيا مطلوبا لدفع محصول الضرائب ولتقديم فروض الولاء للباشا، وبالمقابل استلام الخلعة ونيل تجديد التعيين لمزيد من المعلومات أنظر:

- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754- 1830، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص 35 – 47. وأيضا:

- غطاس عائشة، «بايلك الغرب موظفو الإدارة المحلية في الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها»، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 234- 236.

24 - حول الضرائب المستحدثة أنظر:

TACHRIFAT, Recueil des notes historiques- sur l>administration de l>ancienne Régence d>Alger par ALBERT Devoulx, Imp du gouvernement Alger, 1852, pp .43- 45.

25 - غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، منشورات ANEP الجزائر، 2007، ص 188.

26 - سبنسر، المرجع السابق، ص 150.

27 - كانت القبائل الحليفة والمتعاونة مع حكومة الأتراك معفاة من الضرائب الإضافية، وتكتفي بدفع الزكاة والعشور خاصة قبائل المخزن، أما قبائل الرعية فهي تدفع الضرائب الإضافية مع أداء رسوم الزكاة والعشور، لمزيد من المعلومات حول السياسة الجبائية في الريف الجزائري خلال العهد العثماني، أنظر: - موساوي، النظام الضريبي، المرجع السابق.

28 - سعيدوني ناصر الدين، «الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزار أثناء العهد العثماني»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39- 40، ديسمبر 1985، ص ص 432- 434 .

29 - نفسه، ص 436.

30 - الزهار، المصدر السابق، ص 35.

31 - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 106.

32 - شالر، المصدر السابق، ص 59.

33 - MOUSSAOUI - EL KECHAI - F., «La fabrication de la fausse monnaie en Kabylie dans l'Algérie ottomane (1515-1830) «, in Arab-historicalreview for ottoman studies, n° 34 Tunis, octobre 2006, p.105.

34 - شالر، المصدر السابق، ص ص 61-59.

35 - لمزيد من المعلومات حول أسباب ثورة الدرقاويتين، أنظر:

- العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 29 - 39.

- مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 ، ص ص 50 - 56.

- ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، 1973 ، ص ص 38 - 48.

- المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1990، ص ص 299 312-.

36 - المزاري، المصدر السابق، ص ص 353 – 360.

الشيخ عبد القادر المجاوي وإسهاماته في نهضة الجزائر الحديثة (1848 م - 1914م)

بقلم : الأستاذ سليم أوفة
جامعة الدكتور يحي فارس المدية

الملخص:

يعدّ الشيخ عبد القادر المجاوي (1848 - 1914) علم من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية فيها، ورمز من رموز الصمود أمام الاستعمار الفرنسي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن العلماء المصلحين الذين كان لهم الفضل السبق في شّق الدرب الذي سار عليه زعماء الحركة الإصلاحية في الجزائر دون الخوض في المنابر السياسية المباشرة والتي غالبا ما تؤدي بأصحابها إلى السجون أو النفي، كما يعد الشيخ جامعا بين ثنائية الأصالة والمعاصرة فهو «محافظ مجدد» في آن واحد، ولغزارة علمه وأهمية نشاطه استطاع أن ينتزع لقب «شيخ الجماعة»، وأن يحظى بلقب «أب النهضة الجزائرية الحديثة» بتركيزه على ثلاثية العلم والدين والوطن، ومن المفارقات التاريخية هي أنّ السنة التي ولد فيها المجاوي 1848 هي سنة نهاية مقاومة الأمير عبد القادر ونفيه، والسنة التي توفي فيها 1914 هي نفسها السنة التي ابتدأ فيها الشيخ عبد الحميد ابن باديس حركته التعليمية، فكان بحق حلقة التواصل بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية

المجاوي، شيخ الجماعة، التعليم، التأليف، الكتابة الصحفية، النهضة الثقافية، الاصلاح .

الملخص باللغة الانجليزية

Sheih Abdulakder Elmajawi (1914-1848) is one of Algeria's most celebrated historical figures who left a decisive imprint on cultural life and the reform movement. He is a symbol of resistance against French colonialism at the turn of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century, and also one of the earliest reformists who pioneered to pave the way for the reform movement in Algeria without being explicitly involved in the then political debates and wrangling, which would often lead to imprisonment or exile. Abdulakder Elmajawi is both a conservative and progressive who succeeded to bring together the dichotomy of traditionalism and modernity. Thanks to his knowledge and dynamism, he earned the title "Sheikh Eljamaa" i.e. leader of the group and the father of the "Modern Algerian Renaissance" with his focus on knowledge, religion and motherland. Ironically, his birth date in 1848 coincided with the termination of Amir Abdulkader resistance and his exile. Thus, the date of his death was the very same year where Abdulhamid Ibn Badis launched his educational movement, representing therefore the lasting continuity between generations. Key words: .Elmajawi, Sheikh Eljamaa publication, news writing, cultural renaissance, reform



مقدمة:

يعدّ عبد القادر المجاوي علم من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية، وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية فيها، ورمز من رموز الصمود أمام الاستعمار الفرنسي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن العلماء المصلحين الذين كان لهم الفضل السبق في شّق الدرب الذي سار عليه زعماء الحركة الإصلاحية في الجزائر لاحقا وعليه: من يكون عبد القادر المجاوي؟ وما نسبه؟ وكيف كانت نشأته وتكوينه؟ وفيما تجلت جهوده ونشاطاته الاصلاحية؟ وماهي أهم تأثيرات وتجليات أعماله على مسار الحركة الوطنية؟.

نشأته وتكوينه:

هو الشيخ عبد القادر ابن أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن عبد الرحمان المجاوي، نسبة لقبيلة مجاوة[1]، ولد بتلمسان عام 1266هـ/ 1848م من أسرة تلمسانية عريقة[2]، وتلقى بها دروسه الأولى وعلى رأسها حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم تابع مساره الدراسي متنقلا بين المدن المغربية (تطوان، طنجة وفاس) وغيرها للتحصيل العلمي ما بين سنتي (1855-1868م)

ولعلّ سبب هجرة عائلته إلى المغرب راجعٌ للسياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين خاصة «التعليمية والقضائية»، وختم رحلته التَعلُمية تلك بجامع القرويين أحد القلاع العلمية الرائدة بالمغرب الأقصى وأقدم جامعة إسلامية واستزاد خلال مساره ذاك بآداب اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية من فقه وفرائض وحديث وتفسير، بالإضافة إلى المنطق والتصوف والتاريخ والحساب والفلك.. الخ[3]، فأجيز للتدريس لقوة شخصيته وفصاحته وتواضعه وقدرته على الصبر والمثابرة[4]، ومن شيوخه نجد الفقيه محمد العلوي الفاسي والشيخ محمد قنون والعلامة محمد بن سودة ومحمد بن جعفر الكتاني والشيخ أحمد بن الحاج.. وغيرهم[5]، وذكرت بعض الكتابات أنه بعد انتهاء دراسته قد قصد البيت الحرام لأداء فريضة الحج ويكون قد أثار انتباهه الحراك الثقافي والإصلاحي بالمشرق العربي وثراء الحياة الأدبية هناك فعاد إلى بلاده وكله عزم وأمل للمساهمة في نهضة وطنه[6].

هكذا وبعد مرحلة من التكوين والإعداد الجيد، قرر الشاب عبد القادر العودة لوطنه من أجل خدمته والتدريس به لإعادة اللغة العربية لمكانتها الطبيعية بعدما أصبحت شبه أجنبية[7]، واستقر بقسنطينة سنة 1869م مدرسا بمساجدها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا اختار عاصمة الشرق الجزائري كوجهة له رغم أنه تلمساني[8]، ونجد أجوبة غير مقنعة عند «الحفناوي» الذي ذكر بأنَّه تلقى دعوة من أهلها دون توضيح مصدرها[9]، أمّا «محمد علي دبوز» فيقدم إجابة تبدو أقرب للواقع وهي أنه رآها أكثر استعدادا للنهضة الثقافية[10].

وفي سنة 1877وبعدما بلغ المجاوي سن 39 من عمره، تولى تدريس العلوم الشرعية واللغة العربية

في المدرسة الكتانية[11]، وأصبح مشهورا لحَجِّ إلى دروسه طلاب العلم، وكان أشهر تلامذته حمدان لونيسي[12]، ومولود بن موهوب[13]، ويصف لنا «أبو القاسم سعد الله» حالة حاضرة الشرق قبل وصول الشيخ المجاوي إليها قائلا: «وهكذا جفت ينابيع العلم الحر، وغاصت بحور الفكر، وكاد هذا الليل الطويل ألا ينجلي لولا نفحة هبت من الغرب..» ونعني بذلك حلول عبد القادر المجاوي للتدريس في أحد مساجدها[14]، كما عينته الإدارة الاستعمارية مدرسا في المدرسة الفرنسية الشرعية بنفس المدينة سنة 1878 لعزله عن الناس من جهة، ولإنجاح مشروع المدارس الإسلامية باستقطاب أكبر عدد من الجزائريين النافرين منها، وقد أسندت له الدروس الشرعية واللغوية فيها[15]، لينتقل بعدها الشيخ عبد القادر من قسنطينة إلى عاصمة البلاد مدينة الجزائر سنة 1898، وكان قد بلغ سن الخمسين من عمره، فازدادت مسؤولياته فيها، وتنوع نشاطه الإصلاحي بها مواصلا مهمته دون كلل أو ملل، وتوزعت جهوده العلمية والفكرية في عدة ميادين وهي التربية والتعليم والصحافة والتأليف وغيرهما.

◄جهوده في ميدان التربية والتعليم.

انتقل الشيخ المجاوي إلى العاصمة للتدريس بالمدرسة الثعالبية[16] بطلب من الإدارة الاستعمارية، وقد يكون ذلك بهدف وضعه تحت رقابتها المباشرة من جهة، ولتشتيت جهوده وتحجيم دوره التربوي الذي بدأ يعطي ثماره في قسنطينة من جهة أخرى[17] وواصل عبد القادر نشاطه فيها وساهم في تدعيم الجو الثقافي بها، إلى جانب كوكبة من الأساتذة أمثال: عبد الحميد بن سماية، والمفتي السعيد ابن زكري، والشيخ الحفناوي...وكانت العاصمة في هذه الفترة تعاني من الجهل وآثاره والفساد المنتشر بها بدرجة كبيرة، فكان عليه مضاعفة جهوده الإصلاحية فاهتم بالتربية الدينية والخلقية، وغرس العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس تلامذته[18].

كما أثر على الحياة الثقافية في العاصمة عن طريق المؤسسات والنوادي والجمعيات، فازداد نشاطه وإشعاعه في مجال الإصلاح والتربية، فدرّس طلبة القسم العالي «الدراسات العليا»، واستطاع أن يقيم توازنا خفيا في المدرسة ضد التيار الاستشراقي الضارب بقوة فيها، والمدعَّم من الإدارة الاستعمارية بحكم قرب المدرسة من دوائر السلطة الحاكمة في مدينة الجزائر[19]، وإضافة إلى مهنة التدريس أوكلت إلى الشيخ المجاوي مهمة الإمامة والوعظ بمسجد سيدي رمضان وسيدي محمد الشريف ابتداء من سنة 1908م.

ترك الشيخ المجاوي عددا مهما ومميزا من التلاميذ والمقربين والمتأثرين بفكره وشخصيته الأصيلة المتفتحة في الجزائر والذين اجتمعوا حوله ينهلون من فيض علمه ويستفيدون من حسن وعظه، فأصبح لدروسه صدى واسع وكبير تعدى محيط الثعالبية إلى مجالس أخرى تداول العاصميون عليها بكثرة وأبرز من تخرج على يديه نذكر: الشيخ عمر بن دراجي قاضي الحنفية بالجزائر، والشيخ السعيد بن زكري المدرس بالثعالبية ومديرها بعد ذلك، والشيخ محمود بن دالي المعروف بمحمود كحول وصاحب جريدتي كوكب إفريقيا والتقويم الجزائري.[20]، كما حضر مجلسه مؤقتا المصلح الشيخ إبراهيم الطفيش في عام1910م والذي أشاد به كثيرا[21]، ويذكر الأستاذ «محمد علي دبوز» أن الشيخ «القطب اطفيش» قد أرسل عددا من طلبته النجباء في ميزاب للدراسة على يد الشيخ المجاوي، وأصبحوا فيما بعد رموز الإصلاح الإباضي الإسلامي[22].

ولعل أكبر مجال تصدى له الشيخ المجاوي هو محاربة التجنيس والتفرنج والاندماج والإلحاد رغم قوة تياره وتبني الإدارة الاستعمارية له، فقد كان معتزا بالحضارة العربية الإسلامية والهوية الجزائرية محافظ على لباسه التقليدي الأصيل، رغم عمله في الأوساط الفرنسية، ودعا إلى الاعتزاز بالماضي والنهوض والتقدم مع الاهتمام باللغة العربية، وفي ذلك يقول «أعلم أنّ اللغة العربية هي أقدم لغات العلم المستعملة الآن فهي أفصح اللغات منطقا وبيانا وأكثرها استعمالا في أساليب الكلام وتفننا في النثر والنظام ..»[23].

كما دعا إلى طلب العلم وألحّ على ذلك بقوله «..ولقد ساءني ما رأيت في هذا الزمان من فتور المعلمين والمتعلمين، حتى أنَّ أهل قطرنا من إخواننا المسلمين القسنطينيين والجزائريين والوهرانيين قد تراكم عليهم الجهل..»[24]، وقد ربط طلب العلم بطاعة الله، وصنفه من الفرائض التي تلزم الجميع، كما طلب من المتعلم أن يتعلم ما يفيده من علوم الدين والدنيا بداية بالقرآن الكريم والعربية ثم الطب، الحساب، الهندسة، الزراعة، السباحة، والفروسية ..وغير ذلك من العلوم[25]، وقد استفادت الجمعيات كالرشيدية والتوفيقية في العاصمة من نشاط ومحاضرات الشيخ المجاوي التي كان يلقيها بها، والمتمحورة حول طلب العلم والأخذ بالتقدم والاعتزاز باللغة العربية..، كما كان يرى أنَّ العالم الإسلامي محكوم عليه بالبقاء في دائرة التخلف مكبَّلا بأغلال الجهل والأمية إن لم يول أهمية بالتعليم الجاد المقرون بالعمل المتقن حيث يقول «..هيهات أن يستقيم حال المسلمين إلا بالرجوع إلى التربية وتعلم العلم اليقيني على قانون الشرع المتكفل بترجيح الأعمال واشراب العقول وحب المسابقة إلى الفضيلة التي هي العدل في سائر أعمال الإنسان..»[26]

ونظرا لتجربته الكبيرة في ميدان التربية والتعليم فقد وقف على الكثير من النقائص والسلبيات التي كانت تعاني منها المنظومة التربوية، ومن ذلك نقده لطرق التعليم في عصره حيث ذكر «أن التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه إذ أن تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلم ولا أباه فلابدَّ من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا..»27، ويرجع المجاوي ذلك إلى نقص وقلة كفاءة المدرسين ممّا أثر سلبيا على التحصيل التربوي، وأدى بالتالي إلى التخلف الدراسي، ودعا شيخ الجماعة معشر المدرسين إلى وجوب دراسة علم الأخلاق والنفس في المدارس وذلك في سبيل إصلاح جذري لتعليم الناشئة تعليما عصريا سليما، لذا كان منهجه التعليمي سويا محكما ومضبوطا وهذا بشهادة العلامة «محمد الخضر حسين» الذي زار مدينة الجزائر سنة 1903م[28]وحضر أحد دروسه حيث أشاد بطريقة درسه قائلا «يستحسن من دروس هذا الشيخ اقتصاره في كل فن على تقرير مسائل موضوعه وعدم خلط بعضها ببعض..»[29]، واعترف كذلك أنه استلهم منه الطريقة والمنهجية في التدريس[30].

الظاهر أنّ حرص الشيخ المجاوي على إبراز قيمة العلوم الطبيعية في حياة المسلمين تؤكد حقيقة عمق ثقافته وشموليتها وانفتاحه على علوم العصر ودعوته لتعلمها، والاستفادة من منطق الحكمة- ضالة المؤمن حيث ما وجدها-، واتفق عدد كبير من الذين حضروا دروسه على أنها قائمة ومفيدة لا يسأم مستمعها ولا يمل متتبعها كما أنها لا تخلوا من النكت البريئة التي تترك المستمع يطلب المزيد منها[31]، حتى وصفه مديره في الثعالبية بأنه «العقل الأكثر دقة والأكثر أصالة وربما الأكثر تحررا من بين مواطنيه المسلمين»[32]، كما أشاد المفتش الفرنسي

بعمله التربوي بالمدرسة الثعالبية وذلك بتاريخ 30 جوان 1906 فوصف عبد القادر بالأستاذ اللامع واليقظ والصارم عند الضرورة فرغم أنَّ طريقة تدريسه تقليدية وليست أبدا حديثة إلا أنَّ المعارف التي يعطيها للتلاميذ والمتعلقة بالقرآن والعقيدة تخص المستقبل أكثر من الماضي، فهو ذو فكر منفتح جدا قادر على إيصال المعلومات للتلاميذ بطريقة مميزة جدا أكسبته حبهم واحترامهم وتعلقهم بدروسه[33].

◄نشاطه الصحفي.

سعى المجاوي إلى نشر أفكاره الإصلاحية الهادئة عبر الصحافة العربية، وقد تجنب النشر في جريدة المبشر -لسان حال الإدارة الاستعمارية- رغم صدورها باللغة العربية، كما سبق له أن نشر في جريدة المنتخب القسنطينية سنة 1882م[34].

الجريدة	عنوان المقال	العدد	التاريخ	الصفحة
المغرب	مشاهير العرب الذين تضرب بهم الأمثال	1	10 أفريل 1903	3
//	//	2	13 أفريل 1903	3
//	//	3	17 أفريل 1903	3
//	//	4	21 أفريل 1903	3
//	//	5	24 أفريل 1903	3
//	المعاش 6	6	28 أفريل 1903	3
//	//	8	5 ماي 1903	3
//	الافتخار بالنفس والنسب	9	8 ماي 1903	3
//	العلم	12	19 ماي 1903	3
//	طب العرب قبل الإسلام وبعده	17	5 جوان 1903	3
//	العادة	19	12 جوان 1903	3
//	الحلم	31	24 جويلية 1903	3
كوكب افريقيا	التربية	31	03 جانفي 1908	2
//	نظرة في الأخلاق: الكبر والإعجاب	84	11ديسمبر 1908	3
//	نظرة في الأخلاق: سماحة النفس	86	25 ديسمير 1908	2
//	ملاك الشيمة والأدب	97	12 مارس 1909	2
//	نظرة في الأخلاق: سلامة الإنسان في حفظ اللسان	132	12 نوفمر1909	3

وفي مدينة الجزائر كتب الشيخ المجاوي في بعض العناوين الصحفية العربية الجزائرية الصادرة بها منها صحيفة المغرب»1903»، وكوكب افريقيا «1907 -1914م»، حيث نشر 12 مقالا في الأولى، و15 في الثانية، وكانت معظم كتاباته الصحفية موجهة ضد مشاكل الساعة كمكافحة الاندماج والتجنيس، والبدع والخرافات، والعادات القديمة التي غرق فيها مجتمع مدينة الجزائر، كما كان ينادي بالإصلاح الاجتماعي، والتعليم واليقظة بعيدا عن المواضيع السياسية والجدول التالي يوضح أهم مقالاته في جريدتي «المغرب وكوكب إفريقيا» العاصمية.

◄انتاجه العلمي والمعرفي.

لقد ألف الشيخ عبد القادر المجاوي عدة كتب في شتى المجالات وهي في غالبيتها كتب مدرسية صغيرة الحجم موجهة لطلاب العلم فمنها ما طبع ومنها ما بقي مخطوطا لم يطبع بعد، ويبلغ عددها حسب الدكتور سعد الدين بن أبي شنب ثلاثة عشر كتابا ورسالة، ضاعت العديد منها من المكتبات العامة والجامعية[35]، وبذلك يُعد الشيخ المجاوي من القلائل الذين جمعوا بين التعليم والتأليف فقد ألف في أغراض متنوعة وبأسلوب متين متخصص، وأغلب مؤلفاته موجهة بالأساس إلى تلامذته في المدرسة الفرنسية الإسلامية في مجال العلوم الشرعية واللغوية فيبدوا وكأنه يضع مقررات وكتب مدرسية، وقد تلقى تلامذته وزملاؤه هذه الكتب بالمدح والتقريظ أمثال الشيخ محمود كحول وابن الموهوب... خاصة وأنها امتازت باللغة المتينة والأفكار الجريئة، وقد وصف «الدكتور سعد الله» المجاوي من خلال كتاباته بأنه كان ضليعا في فنون النثر بعامة لابتعاده عن السجع والتكلف في المبنى على حساب المعنى[36]، وأبرزها مؤلفاته نذكر كتاب إرشاد المتعلمين الذي نشر سنة 1872 بالقاهرة وليس كما ورد في عديد الدراسات سنة 1877، [37]وطبع في مصر لأن الطباعة العربية في الجزائر في تلك الفترة كانت قليلة جدا وكانت محصورة في الإدارة الاستعمارية العسكرية والمدنية، والكتاب هو ثمرة السنوات التي قضاها في التدريس في جامع سيدي الكتاني بحاضرة الشرق قسنطينة، وصدر في ظرف تاريخي حساس حيث خسرت فرنسا الحرب مع ألمانيا الناشئة آنذاك في الحرب البروسية الفرنسية سنة 1871، فالمجاوي امتلك الجرأة لدعوة المتعلمين الجزائريين للسير في مسلك جديد للنماء العقلي والبدني وان لم يقصد الشيخ أي هدف سياسي أو تحرري فان الإدارة الاستعمارية الجريحة كان لها رأي آخر حول أشهر كتبه وأطلقت عليه «كتاب الشر»[38]، حيث رأت فيه دعوة لليقظة والإصلاح وكشف مباشر لفشل السياسة التعليمية الفرنسية في الجزار[39]، وللإشارة فإن هذا الكتاب يحتوي على 20 صفحة من الحجم الصغير ومحتواه يتضمن أفكار تجديدية وتوجيهات تربوية مركزة يجعل منه مصدرا ذات قيمة علمية، وذلك عبر مقدمة وأربعة فصول وسبق وأن نشرت جريدة المغرب العاصمية الفصل الرابع منه حول المعاش «التكوين المهنى اليوم»[40] حيث شرح في مقدمة الكتاب دوافع الكتابة ومنها انتشار الجهل في الأوساط الأهلية ورغبة تلامذته في الحصول على كتاب توجيهي في العلوم الشرعية والأدبية وتحدث أيضا عن فضل العلم والتعلم، وختم مقدمته بتذكير المتعلم بشروط تحصيل العلم وهي ملخصة في نظره في هذين البيتين:

ألا تنال العلم إلا بستة

سأنبئك عن مجموعها ببيان

عنوان الكتاب	سنة الطبع
القواعد الكلامية	1911
نصيحة المريدين	
تحفة الأخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار	1905
منظومة في التوحيد	
الفريدة السنية في الأعمال الجيبية	1904
شرح منظومة ابن غازي في الوقت	
للُمَع في نظام البدع	
الإفادة لمن يطلب الاستفادة	1901
شرح شواهد القَطر في النحو	1901
شرح لامية المجرادية في المسائل النحوية	1894
الدرر النحوية في شرح الشبراوية	1907
نزهة الطرف في المعاني والصرف	
المرصاد في مبادئ الاقتصاد	1904

ذكاء وحرص واصطبار وبلغة

وإرشاد أستاذ ذو طول زمان[41].

ولا ننسى أن نذكر بأنّ هذا الكتاب ظهر قبل بزوغ تيار الجامعة الإسلامية، وصيحة جمال الدين الأفغاني والحركة الإصلاحية العبدوية فنال حظوة لدى الطلبة الجزائريين الذين كانوا يبحثون عن مناهج جديدة وطرق تدريس حديثة في قسنطينة ثم في العاصمة التي عرفت بقية تآليفه مستفيدا من ظهور الطباعة بها خاصة مطبعة فونطانة لصاحبها تلميذه محمود كحول وأبرزها.

الظاهر أنّ هذه المؤلفات جاءت في حقبة حساسة كانت توصف فيها الجزائر بأنها مقبرة العلوم الإسلامية واللغة العربية، ومدينة الجزائر بالمدينة الأوروبية الغربية، والأكثر من ذلك كان بعضها سابقة في نوعية وطبيعة المؤلفات العربية الإسلامية وعلى سبيل المثال كتاب «تحفة الأخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار»[43] «وكتاب «المرصاد في مسائل الاقتصاد» الذي ألفه المجاوي مع الشيخ عمر بن بريهمات سنة 1904 بعاصمة البلاد، وهو أول كتاب أُلف من منظور إسلامي في المسائل الاقتصادية في القرن العشرين يجمع بين النظريات الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية[44]، وكان لهذا الكتاب تأثير على مريديه وعلى سبيل المثال كتب تلميذه الشيخ عمر بن قدور مقالا بعنوان «التعليم والاقتصاد» نشره في صفحات جريدة الصديق لاحقا يدعو فيه التجار المسلمين الجزائريين إلى الاتحاد لمواجهة السماسرة الأجانب[45].

◄مكانته العظمى في عيون معاصري والمهتمين بحركته الإصلاحية:

لقد تمتع الشيخ عبد القادر المجاوي بحسن الصيت، وبإعجاب واحترام وتقدير كثير من العلماء والمصلحين ورجال الأدب، فالإضافة إلى استفادة عدد كبير منهم من كتبه لم يستطيعوا حبس تقديرهم له ولجهاده الطويل، فتركوا كلمات خالدة بعد وفاته يوم 6 أكتوبر1914 بقسنطينة[46] حيث أمَّ صلاته تلميذه أحمد الحبيباتي ثم أبّنه تلميذه وزميله الشيخ المولود بن الموهوب في خطبة مؤثرة قائلا «..هذا هو عبد القادر الذي أكرمنا الله بقدومه من تلمسان منذ خمس وأربعين من السنين فأحيا القلوب كالغيث بعد القحط... هذا عبد القادر النصوح الذي زيَّن الوطن الجزائري تلامذته، وعمَّت بعلمه كل جهة ببركته، هذا هو أستاذ الجميع عبد القادر الذي ما من عالم وإلا وله فضل عليه»[47] وهذا إقرار بشهادة المجاهد والمصلح الليبي سليمان الباروني (المتوفى سنة 1905) برسوخ المجاوي في علوم التربية واعتناءه بحفظ السند شأن المحققين بقوله :

سبويه العصر من هذبه

أدب العلم فأروي من ورد

ذاك عبد القادر الطود الذي

لا يقول القول إلا بسند.

وبعد وفاته دعت جريدة الفاروق في مدينة الجزائر كل الكتاب والشعراء للكتابة النثرية والشعرية عن الشيخ المجاوي فجاءت مساهمات شعرية من مختلف أرجاء القطر الجزائري ونشرتها تحت عنوان «دموع الشعر والشعراء على فقيد العلم والإسلام أستاذ الجماعة المقدس -الأستاذ عبد القادر المجاوي -»وتناولت هذه المنظومات الشعرية حياة الشيخ بالتفصيل، وأثنت على جهوده الفكرية في مجالات التربية والتعليم والإرشاد وهي من تأليف «محمد الميلي بن الشريف، سعد الدين بلقاسم بن الخمار، أحمد بن العمري، عاشور حمودة، حمودة الجنيدي، محمد بن جلواح ..»[48]، وبعد دفن الشيخ المجاوي ألقى الشيخ عبد الحميد بن باديس خطبة كان لها وقع شديد في القلوب جاء فيها «أيها الإمام الذي ببزوغ شمسه تمزقت سحب الجهل وبدت غُرَّة القلم المعين، أنت الذي عانيت في سبيل إصلاحنا أتعابا طويلة... كنت مثالا لحسن الأخلاق وكرم الطبع ولباب الفضيلة... نبكيك بالدموع السحيقة ويبكيك القرطاس والقلم، نبكيك وتبكيك المنابر ودروس العلم والحكم ،نبكيك ويبكيك هذا القطر الحزين الذي غمرته بيض أياديك وغرر فضائلك الحسان وقد حان أن أودعك -وعزيز علي وداعك- وداعا يعقبه اللقاء إن شاء الله في جنان الرضوان ..»وختم ابن باديس خطبته بقصيدة طويلة نكتفي بذكر أبياتها الأولى:

ألا إن الدهر ذو فتكات

وإنا لنا في طيه لعضات

له عصبيات في النفوس فلو رمى

بها الراسيات صرن منخفضات

وكم قد رماها فاصطبرنا لرميه

إلى أن رمى بأعظم النكبات[49].

وكان الفرنسيون الذين يديرون المدرسة الثعالبية يتعجبون من غزارة علمه وبراعته في التربية والتعليم، ونتائجه الباهرة وسط مريديه، فتتوجع قلوبهم لما يرون، وقد تحصل الشيخ جراء جهاده العلمي ومساهماته الجسيمة من أجل إحياء الأمة بالعلم وتنويرها على أوسمة عديدة كرمته بها سلطة العدو رغم ما قيل بشأنها ومراميها، منها وسام المعارف الذهبي سنة 1898، ووسام الاحترام سنة 1906، ووسام الافتخار التونسي من درجة التطويق سنة 1910م[50]، ودافعت حفيدته»سمية ولمان» في حوارها مع أحد الجرائد الوطنية[51]، عنه مفندة أنه كان متعاونا مع الاستعمار، واعتبرت الأوسمة كاعتراف من العدو قبل الصديق بقيمة أداءه لوظيفة التربية والتعليم.

ما لاشكَّ فيه أنَّ تعامل الإدارة الاستعمارية مع المجاوي تؤكد وتحمل خبث وذكاء مُبَيت في التعامل مع الشخصيات الفذّة المثقفة من الجزائريين والذين يصعب الإيقاع بهم، فكانت تحاول التقرب إليهم ومحاصرتهم بكل الوسائل الممكنة من أجل جحب

تأثيرهم عن الحفاظ على المقومات اللغوية والدينية التي أضحت بالفعل مهددة بالزوال بسبب السياسة الاستعمارية التغريبية المطبقة على الجزائر.

لكن في المقابل ولّد نجاحه غيرة وخصومة من بعض أبناء جلدته الموالين للاستعمار، وكنموذج عن بعض أعدائه في المجال العلمي والتربوي نستشهد بخلافه الشهير مع الشيخ عاشور الحنفي الذي كتب ديوانا كاملا في ذم الشيخ المجاوي سماه «الديوان الباري في هجو المجاوي» وقد ذكر بعضهم أنه يقع في أكثر من ألف بيت، وقد يعود سبب العداوة بينهم إلى تعيين المجاوي في مراتب التدريس العليا على حساب الشيخ عاشور الحنفي، ومن أمثلة ما جاء في القصيدة تشبيه بن عاشور لدروس المجاوي بأنها مثل مجالس الأسواق بقوله:

كأن حلقته سوق ببادية

وعلى بغلة عرجاء سنسار[52].

ومن شهادات المهتمين بحركته الإصلاحية نذكر ما ذكره «محمد علي دبوز» بقوله «..لقد كان من أفصح أهل زمانه، وكان تلامذته يتمنون أن لا ينتهي درسه إعجابا بفصاحته وبراعته في التدريس..»[53] لأنّ الشيخ كان شخصية دينية عربية جزائرية بأتّم معنى الكلمة، وكان ورِعا متمسكا بدينه كل التمسك معتزا بشخصيته الإسلاميّة لا يرضى منها بديلا يلبس القشابية المغربية وفوقها البرنوس الجزائري ويتعمم على الطريقة الجزائرية يلُف اللحاف على رأسه ويتعمم بطرفه في المدارس الفرنسية الحكومية، وهذا ما زاده إجلالا من الجميع[54] وقد وصفه الأستاذ «سعد الدين بن أبي شنب» بصاحب المعارف الواسعة بقوله «كان ريانا فقيها متضلعا مشاركا في كثير من العلوم منها علم الكلام، والاقتصاد السياسي والعلم التربوي.. وعكف على التدريس فتخرج على يديه طلبة أصبحوا بدورهم أساتذة، كما أسهم إسهاما جيدا في حدود إمكانياته من أجل نهضة ثقافية بقوله «لقد شارك في إحياء اللغة العربية والعلوم الإسلامية وبذل جهدا في سبيل ارتقاء مستوى الجزائر الثقافي..» [55].

ويصفه «سعد الله» «بأنه أحد قادة الإصلاح في الكتلة المحافظة، وكان يتمتع بشعبية واحترام كبيرين بين الجزائريين في وقته، فقد كان أستاذا للعربية والقانون الإسلامي في المدرسة الجزائرية الفرنسية بالعاصمة سنوات كثيرة»[56]، وواصل الكتابة عنه قائلا «كثير الاطلاع، مثقف باللغتين، تخرج على يديه جيل من المثقفين حتى سماه البعض بشيخ الجماعة وبعضهم بأبي النهضة العلمية.. فهو قد بدأ الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والديني قبل تأثير المدرسة العبدوية في الجزائر وقد تصدى لها الخائفون من الفرنسيين والمحافظون من الجزائريين فحاربوه، ولكنه ثبت على موقفه ..»[57]، وأضاف «.. نظرا لشعبيته وشخصيته المحترمة كعالم ومثقف ديني، فإن نداءه بالإصلاح كان غالبا موضع ترحيب حتى من جماعة النخبة التي كان أعضاؤها خصوما للمحافظين»[58]، كما شهد له «عادل نويهض» صاحب المعجم بالفضل والأسبقية قائلا «عبد القادر مصلح تقليدي سلفي، خطيب من كبار العلماء، خرّج أفواجا من القضاة والمترجمين والمدرسين والأئمة والوعاظ فلا نجد أحدا من هؤلاء في الربع الأول من القرن العشرين إلا وهو من تلامذته»[59]، واعتبره «عمار هلال» من أهم علماء الجزائر الذين تبنوا الفكر السلفي حسب مذهب الشيخ عبده، فتخرج على يديه كثير من القضاة والمترجمين والأئمة والوعاظ «[60].

◄ الخلاصة:

مما سبق ذكره يمكننا القول أنَّ المجاوي يعتبر من أساتذة الجزائر العظماء الذين يجب أن تسمى بهم أكبر المعاهد والشوارع في عاصمة البلاد وغيرها إحياءً لذكراهم ووفاءً لأعمالهم الجليلة فقد حقق السبق والمكانة دون الخوض في المنابر السياسية المباشرة والتي غالبا ما تؤدي بأصحابها إلى السجون أو النفي وتعيق عملهم فلا نجد له موقفا صريحا من قضية الساعة التجنيد الإجباري أو غيرها من القضايا السياسية، كما يعد الشيخ جامعا بين ثنائية الأصالة والمعاصرة فهو «محافظ مجدد» في آن واحد..، ولغزارة علمه وأهمية نشاطه استطاع أن ينتزع لقب «شيخ الجماعة، وأن يحظى بلقب «أب النهضة الجزائرية الحديثة» بتركيزه على ثلاثية العلم والدين والوطن.

وخلاصة القول أن المجاوي قد بذل جهودا جبارة وإيجابية في مجال التربية والتعليم فعمل على إحياء التراث العربي الإسلامي دون أن يعتريه الفتور والتخاذل، أو النكوص والتراجع، فأسهم المجاوي في تنشيط الحركة التعليمية في الجزائر، ومن حسن حظ مدينة الجزائر أن الأستاذ التلمساني قد جعلها محطة لقمة نشاطه لأكثر من 15 سنة(1914-1898) بين تدريس في الثعالبية، ووعظ في المساجد، وتأليف للكتب وطبعها في مطبعة فونطانة، وتحرير للمقالات الهادفة في الجرائد العاصمية، وإلقاء للمحاضرات النافعة في الرشيدية والتوفيقية...وقد أطلق البعض على وجوده في المدينة بـ»الدور المجاوي» لشهرته ودوره فهو من العلماء الأجلاء، ومن أبطال ولادتها ونهضتها الجديدة ومن الذين أحيوا الجزائر بعلمهم الغزير، وخطبهم البليغة، ومؤلفاتهم المفيدة، وأفواج طلبته الكثيرة، فيكفي أنّه بذر بذور الإصلاح، وكتب صفحاته الأولى في أهم الحواضر السباقة في النهضة والإصلاح، ومن المفارقات التاريخية هي أنّ السنة التي ولد فيها المجاوي 1848 هي سنة نهاية مقاومة الأمير عبد القادر ونفيه، والسنة التي توفي فيها 1914 هي نفسها السنة التي ابتدأ فيها الشيخ عبد الحميد ابن باديس حركته التعليمية، فكان بحق حلقة التواصل بين الأجيال.

الهوامش:

1 - هي قبيلة تتمركز في الشمال الغربي للمغرب الأقصى، استوطنت الجهة الغربية من المنطقة الحدودية الجزائرية -المغربية وتحديدا تلمسان.

2 - ساهمت عائلته في نشر العلم وممارسة القضاء، حيث كان جده من العلماء الصالحين، ووالده الشيخ أبو عبد الله محمد المجاوي الحسني عين قاضيا هناك بمدينة طنجة، كما تولى القضاء لمدة 25 سنة بتلمسان، وتضلّع في علوم شتى أهلته للتدريس أيضا، وتخرج على يديه علماء كثر، وتم اختياره من قبل جامع القرويين للتدريس به، كما كانت له ميول في التصوف، وكثير المطالعة والحفظ، فريد من نوعه وفي عصره وأعجوبة دهره كما قال عنه الحفناوي للمزيد أنظر: أبو القاسم الحفناوي، ، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، موفم للنشر ،الجزائر،1991، ص 446.

3 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،28-27 نوفمبر 2011، ص13.

4 -حمزة بوكوشة، «شيخ الجماعة عبد القادر المجاوي»، الثقافة، العدد10، أوت –سبتمبر 1972، ص12.

5 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي ،المرجع السابق، ص14.

6 - عمر بن قينة، «المجاوي حياته وأثاره 1913-1848 »،الثقافة ،العدد48 ،ديسمبر 1978،ص114.

7 -جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة الجزائرية « 1850– 1950 »،تر: عمر المعراجي، منشورات anep، الجزائر، 2007، ص32.

8 -آلان كريستلو،»حول بداية النهضة الجزائرية.كتيب للمجاوي»، الثقافة، العدد46، وزارة الثقافة، الجزائر، 1978، ص58.

9 -أبو القاسم الحفناوي، المصدر السابق، ج1، ص86 .

10 -محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص88.

11 -المدرسة الكتانية هي مدرسة أسسها صالح باي عا م1778م.

12 -يعد حمدان لونيسي أحد أبرز أساتذة المصلح الكبير عبد الحميد بن باديس مجدد الأمة الجزائرية في القرن العشرين.

13 -أصبح مولود بن موهوب فيما بعد مدرسا بنفس المدرسة، ويعد أستاذ المفكر الكبير مالك بن نبي الذي تحدث عنه كثيرا في مذكراته، ولازم مولود ابن موهوب الشيخ المجاوي 12 عاما حتى أجازه، وكان أحسن تلامذته.

14 -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 دار البصائر، الجزائر، 2007، ص128.

15 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي، المرجع السابق، ص26.

16 –الثعالبية: تأخر قرار انجازها بثلاث سنوات إلى غاية 1901 ،وهي مدرسة فتحت للمسلمين في القصبة بجوار زاوية عبد الرحمن الثعالبي ويتم تدريس الثقافة الإسلامية والفقه والشَّريعة مع بعض المبادئ الأوَّلية للعلوم الأوروبية للطُّلاب الجزائريين الذين يشغلون فيما بعد المناصب القضائية والدِّينية " قضاة وأئمة " وكانت مكتبتها تضم ألفين من المخطوطات العربية والتُّركية والبربرية.

17 -محمد دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر (1921-1975)، ج3، ط1،مطبعة البعث، قسنطينة، 1978،

ص53.

18 - أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي، المرجع السابق، ص27.

19 - مولود عويمر، «الشيخ المجاوي أستاذ الجماعة»، مجلة الوعي، العدد المزدوج3 -4 افريل.ماي2011، الجزائر،ص149.

20 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص 154.

21 - محمد ناصر، الشيخ إبراهيم اطفيش في جهاده الإسلامي، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، ص15.

22 - محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المرجع السابق، ص ص 86-82.

23 - عبد القادر المجاوي، إرشاد المتعلمين، القاهرة ، 1877، ص 33.

24 – نفسه، ص29.

25 - عبد القادر المجاوي، اللُمع في نظام البدع، شرح منظومة البدع للمولود بن الموهوب، مطبعة فونطانة، الجزائر، 1912، ص19.

26 - عبد الحميد ساحل، أصول الحركة الإصلاحية من خلال الصحافة الجزائرية 1923-1903، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص99.

27 -عمار طالبي، ابن باديس حياته وأثاره، ج1، ط1، الشركة الوطنية لصاحبها بوداود، الجزائر، 1997، ص21.

28 – زار الشيخ اطفيش الجامع الجديد والتقى بالشيخ بوقندورة المفتي الحنفي، ثم زار الجامع الكبير والتقى الشيخ ابن سماية والمجاوي، وفي زاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي التقى بالحاج بن موسى للمزيد أنظر: خالد بوهند، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر العام، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 171-170.

29 -محمد موعدة، محمد الخضر حسين حياته وأثاره، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص ص 46-45.

30 -محمد الخضر الحسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر، بيروت، 2010 ، ص5460.

31 -حمزة بوكوشة، المقال السابق، ص 14.

32 -حميدة دريادي، الشيخ عبد القادر المجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1914-1848، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د:عبد المجيد بن عدة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر 2012-2011، ص ص79-78.

33 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي، المرجع السابق، ص86.

34 -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، المرجع السابق، ص248.

35 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان، المرجع السابق، ص73.

(35) -سعد الدين بن أبي شنب ،)،»النهضة العربية بالجزائر من القرن الأول من القرن الرابع عشر للهجرة» ، مجلة كلية الآداب ،العدد ١، جامعة الجزائر ،السنة الأولى ،1964، ص 83.

36 - أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج8 ،المرجع السابق ، ص 66.

37 - آلان كريستلو، المقال السابق، ص ص60-61.-

38 – جريدة المبشر، العدد46 ،20 ديسمبر 1877.

39 -مولود عويمر، «الشيخ عبد القادر المجاوي وكتابه إرشاد المتعلمين»،جريدة البصائر،العدد600، 20ماي 2012، الجزائر، ص16.

40 -عبد القادر المجاوي، «المعاش »، جريدة المغرب، العددين:8-6، 28 افريل5-1903 ماي 1903.

41 -عبد القادر المجاوي، إرشاد المتعلمين، المصدر السابق، ص 3.

42 -أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص 279.

43 -طبع بمطبعة فونطانة بمدينة الجزائر سنة 1905 وجاء في 41 صفحة و6 فصول للمزيد أنظر :عبد القادر بن عبد الله المجاوي ، تحفة الأخيار فيا يتعلق بالكسب والاختيار،ط1، مطبعة فونطانة ،الجزائر ،1905،ص ص 1-41.

44 -أعمال ملتقى وطني بتلمسان ،الشيخ عبد القادر المجاوي، المرجع السابق ،ص87.

45 - محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها وتطورها أعلامها(1903-1931)، ج2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1978، ص88.نقلا عن جريدة الصديق، العدد3، 19 أوت 1920.

45 - توفي أثناء قيامه بزيارة قصيرة لأقاربه بقسنطينة وبحسب بعض الروايات توفي مسموما على يد اعو الإدارة الاستعمارية ،وكان دفنه مشهودا حضرته حشود من الطلبة والعلماء والعامة: محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المرجع السابق، ج1، ص 82.

47– مولود عويمر ،»الشيخ المجاوي أستاذ الجماعة « ، المقال السابق ، ص 150 .

48 - عمار الطالبي ،المرجع السابق ،ج1،ص25.

49 - مولود عويمر ،»الشيخ المجاوي أستاذ الجماعة «،المقال السابق ،ص 153.

50 - محمود كحول، التقويم الجزائري، العدد1، فونتانة، الجزائر، 1911، ص ص99-91.

51 - سمية ولمان-حفيدة عبد القادر المجاوي-،»المجاوي ألف في الاقتصاد الإسلامي وتلميذه ابن باديس أبنه بكلمات خالدة»،الخبر،الجزائر،حاورها نورالدين بلهواري، العدد 6525، 3 نوفمبر 2011 .ص17..أعيد نشره في كتاب :أعمال ملتقى وطني بتلمسان حول الشيخ عبد القادر المجاوي ،ص، ص 157-155.

52 -محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، المرجع السابق، ص 99.

53 –نفسه، ص 32.

54 - سعد الدين بن أبي شنب، المقال السابق، ص ص 50-51.

56 -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص172.

57 - أبو القاسم سعد الله، «المدارس الثقافية العربية في المغرب العربي 1830 1954-»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد9، القاهرة، مصر، 1978، ص ص 76-75.

58 -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج1، ص ص149-148.

59 -عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ط3، مؤسسة

نويهض الثقافية، بيروت، 1983، ص ص287-286.

60 - عمار هلال، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنيين (3ه14ه)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1995،ص178.

البيبليوغرافيا:

1 –المصادر:

(الحفناوي)أبو القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، موفم للنشر، الجزائر،1991.

(الخضر الحسين) محمد، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر، بيروت، 2010.

(المجاوي) عبد القادر بن عبد الله، تحفة الأخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار، ط1، مطبعة فونطانة ،الجزائر ،1905،

(المجاوي)عبد القادر، اللُمع في نظام البدع، شرح منظومة البدع للمولود بن الموهوب، مطبعة فونطانة، الجزائر، 1912.

(كحول) محمود، التقويم الجزائري، العدد1، فونتانة، الجزائر، 1911.

جريدة المبشر، العدد46 ،20 ديسمبر 1877.

2 –المراجع:

(بوهند) خالد، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر العام، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

(دبوز) محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

(دبوز) محمد، أعلام الإصلاح في الجزائر (1921-1975)، ج3، ط1،مطبعة البعث، قسنطينة، 1978.

(سعد الله) أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

(سعد الله) أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3،ج7، ج8، دار البصائر، الجزائر، 2007.

(صارى) جيلالي، بروز النخبة المثقفة الجزائرية «1850– 1950 »،تر: عمر المعراجي، منشورات anep، الجزائر، 2007.

(طالبي) عمار، ابن باديس حياته وأثاره، ج1، ط1، الشركة الوطنية لصاحبها بوداود، الجزائر، 1997.

(موعدة) محمد، محمد الخضر حسين حياته وأثاره، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

(ناصر) محمد، الشيخ إبراهيم اطفيش في جهاده الإسلامي، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.

(ناصر) محمد، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها وتطورها أعلامها(1903-1931). ج2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1978، ص88.نقلا عن جريدة الصديق، العدد3، 19 أوت 1920

(نويهض) عادل، معجم أعلام الجزائر، ط3، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1983.

(هلال) عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنيين (3ه14ه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

أعمال ملتقى وطني بتلمسان، الشيخ عبد القادر المجاوي، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،28-27 نوفمبر 2011.

3 –المقالات:

(المجاوي)عبد القادر، «المعاش »، جريدة المغرب،

العددين:8-6، 28 افريل5-1903 ماي 1903.

(بن أبي شنب) سعد الدين، «النهضة العربية بالجزائر من القرن الأول من القرن الرابع عشر للهجرة» ، مجلة كلية الآداب ،العدد 1، جامعة الجزائر ،السنة الأولى ،1964.

(بن قينة)عمر، «المجاوي حياته وأثاره 1848-1913 »،الثقافة ،العدد48 ،ديسمبر 1978.

(بوكوشة) حمزة، «شيخ الجماعة عبد القادر المجاوي»، الثقافة، العدد10، أوت –سبتمبر 1972.

(سعد الله)أبو القاسم، «المدارس الثقافية العربية في المغرب العربي 1830 1954-»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد9، القاهرة، مصر، 1978.

(عويمر) مولود، «الشيخ المجاوي أستاذ الجماعة»، مجلة الوعي، العدد المزدوج3 4- أفريل .ماي 2011، الجزائر.

(عويمر) مولود، «الشيخ عبد القادر المجاوي وكتابه إرشاد المتعلمين»، جريدة البصائر، العدد600، 20ماي 2012، الجزائر.

(كريستلو) آلان، «حول بداية النهضة الجزائرية.كتيب للمجاوي»، الثقافة، العدد46، وزارة الثقافة، الجزائر، 1978.

(ولمان) سمية -حفيدة عبد القادر المجاوي-،»المجاوي ألف في الاقتصاد الإسلامي وتلميذه ابن باديس أبنه بكلمات خالدة»، الخبر، الجزائر، حاورها نورالدين بلهواري، العدد 6525، 3نوفمبر 2011.

4 - الرسائل الجامعية.

(دريادي) حميدة، الشيخ عبد القادر المجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1848-1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د:عبد المجيد بن عدة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2011-2012.

(ساحل)عبد الحميد، أصول الحركة الإصلاحية من خلال الصحافة الجزائرية 1903-1923، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992.

الغزو الفرنسي لمنطقة الأطلس المتوسط
قراءة في الإستراتيجية العسكرية
للإحتلال وردود فعل المقاومة المحلية



بقلم : قاسم الحادك
جامعة شعيب الدكالي الجديدة
المملكة المغربية

مقدمة:

نجحت قوات الاحتلال الفرنسي في وقف المقاومة العنيفة التي قامت بها حركات المقاومة المغربية في منطقة الأطلس المتوسط، لكن هذا الأمر لم يتم بسهولة ويسر، وإنما تطلب منها اللجوء في إطار استراتيجياتها العسكرية إلى استعمال وسائل حربية جد متطورة، وأسلحة حديثة وفتاكة إضافة إلى القصف المكثف بسلاحي المدفعية الثقيلة والطيران، ما ضمن لهم التفوق في جل المعارك وأدخل الرعب واليأس إلى قلوب المقاومين الذين كانوا يعيشون في قلق نفسي، بسبب عدم تمكنهم من التصدي لهذا الأسلحة القاتلة. وهو ما يكشف زيف المزاعم الفرنسية التي كانت تخفي حقيقة حربها الاستعمارية وما تقوم به من مجازر وجرائم باسم الحضارة والإنسانية. ولا يدع مجالا للشك للقول أيضا بأننا لسنا أمام تهدئة أو دوريات شرطة كا ادعت المؤسسة العسكرية الفرنسية، بل أمام حرب حقيقية حشد لها الفرنسيون كل ترسانتهم العسكرية واستعانوا فيها بكامل خبراتهم الحربية والتكتيكية.

فما هي إذن المكانة التي احتلتها منطقة الأطلس المتوسط ضمن المخططات الاستراتيجية الفرنسية في غزو المغرب؟ وكيف وظفت قوات الغزو وسائلها العسكرية والسياسية ميدانيا في سبيل خدمة هذه المخططات؟ وما هي المراحل التي قطعتها القوات الفرنسية في غزو المنطقة؟ وكيف تجسدت ردود أفعال حركات المقاومة المحلية تجاه اختراق مجال استقرارها؟

I - مجال الأطلس المتوسط: خصوصياته ومكانته في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية

أجمعت مختلف الكتابات التي أرخت للعمليات العسكرية الفرنسية بالأطلس المتوسط[1] على أهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الفرنسية بالمغرب، لما لها من خصوصيات طبيعية وبشرية واستراتيجية تميزها عن غيرها من مناطق المغرب فالأطلس المتوسط يشكل الممر الذي لا بد للقوات الفرنسية من احتلاله إن هي أرادت الربط بين شمال المغرب وجنوبه وشرقه وغربه، ومراقبة الطريق الهام الممتد من فاس إلى مراكش من

جهة، وربط المغرب بالجزائر من جهة أخرى. وقد ذهب القادة العسكريون الفرنسيون إلى حد الربط بين استقرار الامبراطورية الاستعمارية في إفريقيا الشمالية والاستحواذ على الأطلس المتوسط وإخضاع قبائله[2].

من هنا إذن تأتي الأهمية الجغرافية لمجال آيت سخمان على طول واد العبيد باعتبارها حلقة وصل بين شرق الأطلس وغربه، ومنطقة ضرورية للإخضاع النهائي لمجموع واد العبيد.

وقد كانت المؤسسة العسكرية الفرنسية تدرك جيدا صعوبة إخضاع هذه الأوساط القبلية من خلال عمليات واسعة النطاق، لذا تبنت خطة تعتمد التطويق والاختراق التدريجي للمجال الترابي لاتحادية آيت سخمان، وترتكز على فرض حصار خانق على هذه الاتحادية من جميع الجهات، والسيطرة على أهم مراكزها الدينية والاقتصادية الاستراتيجية ومنع قبائلها من ارتياد الأسواق والمناطق السهلية، وعزلها في المرتفعات عن طريق إنشاء سلسلة من المراكز العسكرية، وبالتالي إجبارها على الخضوع والاستسلام عوض الموت من شدة الجوع والبرد[3].

وهكذا مر الغزو العسكري الفرنسي لقبائل آيت سخمان والأوساط القبلية المتحالفة معها بثلاث مراحل أساسية تراوحت بين التطويق والحصار من جهة والغزو والاختراق من جهة أخرى، غير أن ما ميز التدخل الفرنسي في بلاد آيت سخمان هو طول فترة الحصار الناتجة بالأساس عن المقاومة الشديدة التي أبدتها هذه الجماعات المقاومة بتأطير من الزعامات الدينية الدرقاوية ورفضها لكل محاولات الخضوع.

اعتبر القائد الأعلى لجيش الاحتلال الجنرال ليوطي سنة 1920م مرحلة جديدة في تاريخ غزو منطقة الأطلس المتوسط، فقد شكل نجاح النشاط السياسي والعسكري الفرنسي في احتواء كتلة المقاومة الزيانية[4] وإخضاع قبائلها عاملا حاسما في الانتقال إلى محاولة اختراق المراكز الدينية والاقتصادية في المنطقة مثل القصيبة وتنتغالين والقباب...، حيث كانت تتحصن قبائل آيت سخمان والجماعات المقاومة المتحالفة معها والهاربة من الغزو العسكري، وفرض حصار خانق عليها بتطويقها بسلسلة من المراكز العسكرية، وجعلها تعاني خلال موسم الأمطار والثلوج بحرمانها من كل مورد أو إمكانيات العيش بهدف الضغط عليها لإرغامها على الخضوع الاضطراري عند حلول فصل الشتاء[5].

ولم تخرج عمليات قوات الاحتلال في هذه المنطقة عن التصور العام الذي ميز الاستراتيجية العسكرية الفرنسية والمبنية على النهج الدفاعي وتفادي الاصطدام المباشر مع الجماعات القبلية المقاومة. وبموجب هذه الاستراتيجية الدفاعية أصبح قادة جيش الاحتلال يعولون كثيرا على النشاط السياسي لمصالح الشؤون الأهلية، وعلى عامل الوقت للتعجيل بإخضاع القبائل المقاومة المتحصنة بالمرتفعات، خصوصا وأنهم كانوا يظنون أنه بإمكانهم النفاذ إلى داخل هذه الأوساط القبلية واختراق جبهة مقاومتها بدعوى "وجود زعامات عاجزة عن تنظيم المقاومة عسكريا وغير قادرة على الحفاظ على صمود الجبهة الداخلية بعد رحيل الزعماء الكبار"[6].

وقد جاء هذا التوجه التكتيكي الجديد الذي

تبنته القيادة العسكرية الفرنسية ـ والذي أصبحت تتحفظ بموجبه كثيرا في شأن القيام بعمليات واسعة النطاق، وتقرر اللجوء إلى عمليات متدرجة تعتمد التسلسل البطيء بالموازاة مع العمل السياسي الهادف إلى تفكيك كتلة المقاومة عبر بث النزاعات والخصومات بين مكوناتها ـ كنتيجة منطقية للصدمة التي خلفتها المواجهات الأولى لجيش الاحتلال مع الأوساط القبلية للأطلس المتوسط والخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدتها خلال هذه المواجهات.

وبغية التقليل من الخسائر في صفوف قواتها النظامية، اعتمدت القيادة العسكرية الفرنسية في عملياتها في المنطقة بشكل كبير على مقاتلي العشائر والقبائل الخاضعة[7]، حيث أصبحت فرق الكوم والبرطيزة والمخازنية تتقدم الطوابير والقوافل الفرنسية وتحيط بالمراكز والمعسكرات والوحدات المتنقلة[8]، خصوصا بعد خضوع القبائل الزيانية سنة 1920م الذي شكل نقطة تحول حاسمة، فانطلاقا من هذا التاريخ شكل مقاتلو هذه القبيلة ركيزة أساسية اعتمد عليها جيش الاحتلال في المنطقة بصفة خاصة وفي مجموع الجبهات المغربية النشيطة بصفة عامة لدعم ومساندة القوات النظامية[9]، حيث استطاع حوالي 2000 من الخيالة الزيانيين يتمتعون بحركية كبيرة بقيادة ثلاثة من أبناء موحا أوحمو[10] تقديم إضافة نوعية جعلت العسكريين الفرنسيين يعترفون بأن "كل النجاحات التي تحققت في هذه الفترة يعود الفضل فيها لهؤلاء الفرسان الزيانيين"[11].

إن اعتماد قادة جيش الاحتلال على العنصر الأهلي المختار والمنتقى بطريقة جيدة كدعامة أساسية لكل لعملياتهم في المنطقة، يرجع بالدرجة الأولى إلى اقتناعهم بالخصال الحربية التي يتمتع بها هؤلاء المحاربون المغاربة ومعرفتهم الدقيقة بالميدان الذي تجري فيه المعارك والمواجهات العسكرية[12] بالإضافة إلى رغبتهم في إخضاع هذه القبائل بقوات محدودة وبخسائر قليلة في صفوف القوات النظامية[13].

وهكذا شكلت مرتفعات الأطلس المتوسط بقسميه الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي مع بداية سنة 1920م جبهة نشيطة أو "منطقة الثورة الكبرى" كما أسماها العسكريون الفرنسيون ، لكن وبسبب محدودية القوات لم يستطع القائد الأعلى لقوات الغزو الجنرال ليوطي المخاطرة بهجوم متزامن على كل الجبهة الواسعة خصوصا وأنها تضم جماعات مقاومة جيدة التسليح متحصنة بالمرتفعات الجبلية الوعرة[15]، واكتفى ببرنامج للعمليات يهدف إلى إحكام السيطرة على المجال الممتد بين واد العبيد وأم الربيع، واتخاذه نقطة انطلاق لغزو أعالي واد العبيد ومراقبة تحركات قبائل الأطلس الكبير وقد ارتكز هذا المخطط على شن هجمات متتابعة ومحدودة في الزمان والمكان مع ضمان التفوق العددي والنوعي بمشاركة فعالة لمقاتلي القبائل الخاضعة خاصة الزيانيين[16].

◄ II - الاحتلال الفرنسي لأهم المراكز الدينية والاقتصادية سنة 1922 وتحركات جماعات المقاومة:

انطلقت هذه الحملة العسكرية سنة 1920م بالتهدئة النهائية لبلاد زيان واحتلال مجرى أم الربيع من خلال قيام الوحدتين المتنقلتين لمكناس وتادلة باحتلال زاوية آيت إسحاق ودشر الواد

وزاوية الشيخ[17] ،بعد نشاط سياسي مكثف دام سنتين. وقد زاوجت القوات الفرنسية خلال هذه العمليات بين عمليات قامت بها القوات النظامية التابعة للوحدات المتنقلة، وأخرى اعتمدت خلالها على "الخدمات التي قدمها الزعماء الزيانيون الخاضعون منذ أقل من سنتين خاصة بوعزة وحسن..."[18].

ورغم نجاح القوات الفرنسية في احتلال كل مجرى أم الربيع[19] وتمكنها من إخضاع حوالي 2500 خيمة[20]، فإن أغلب الجماعات المقاومة رفضت إعلان خضوعها[12] ولجأت إلى المرتفعات الجبلية المجاورة جنوبا "مترددة بين الخضوع والاستمرار في المقاومة خاصة بعد خضوع العديد من الأعيان، ورغم تعهدها بعدم القيام بأي عمل عسكري فإنها لا تزال تخضع للدعاية المكثفة للزعيم الدرقاوي سيدي محمد بن الطيبي "[22].

وانطلاقا من سنة 1922م سعت القوات الفرنسية إلى ترسيخ تواجدها في الأطلس المتوسط الأوسط، وتأمين المكتسبات السياسية والعسكرية التي حققتها في المجال الزياني[23]، عبر إخضاع المنطقة الواقعة بين أعالي أم الربيع وأعالي ملوية ومنابع وادي العبيد[24]، وقد جاء توغل القوات الفرنسية في هذه المرتفعات الجبلية في إطار مخططها الرامي إلى محاصرة جماعات المقاومة عبر احتلالها كل من القصيبة وتينتغالين والقباب وواويزغت[25]، وبالتالي شل كل تحركاتها والحيلولة دون تحالفها مع باقي القوى القبلية التي لا زالت تتبنى نهج المقاومة، وتفادي قيامهم "بأنشطة معادية" مشتركة[26]. وأسندت قيادة هذه الحملة العسكرية إلى الجنرال بوييرو Poey-mirau الذي حشد حوالي 15 كتيبة مدعمة بسبع فرق من الكوم و3000 من البرطيزة[27].

وبما أن الفرنسيين كانوا يدركون صعوبة هذه المنطقة الجبلية والغابوية من الناحية التضاريسية[28] والظروف المناخية القاسية التي تجعل أي عمل عسكري قبل شهر ماي يكتسي صعوبة كبيرة، فقد ارتأوا أن تقوم فرقة المناورة لتادلة وحدها بالتوغل في المنحدر الشمالي للأطلس المتوسط ابتداء من شهر أبريل بهدف توسيع ودعم تغطية الضفة اليسرى لأم الربيع وتوفير الحماية الضرورية للعمليات العسكرية المتنقلة.

ويوم 9 أبريل تمكنت الوحدة المتنقلة لتادلة بقيادة الكولونيل فريدنبرك Freydenberg بمساندة ثلاث فرق من الكوم والخيالة الزيانيين من الاستيلاء على القصيبة بعد أن خاضت سلسلة من المعارك العنيفة ضد جماعات المقاومة، ثم غادرت المنطقة يوم 11 ماي وشنت هجوما على قبائل إيشقرن وتمكنت من السيطرة على تنتغالين يوم 16 ماي بعد أن فقدت حوالي ضابطين و 13 من القوات غير النظامية وجرح أكثر من 22 من الأهالي[29]، وبذلك تكون هذه الوحدة المتنقلة قد دعمت السيطرة الفرنسية على كل سهل تادلة شمالا وجنوبا[30].

وفي الوقت نفسه احتشدت فرقتا المناورة لأعالي ملوية بقيادة الجنرال تيفني Theveny والكولونيل دوشمبران De Chambrun شمال بودرعة وآيت مولي[13]، وتمكنتا من احتلال أغبالو نسردون وأزرزو وصولا إلى بوخديجة يوم 23 ماي، حيث قامتا بالسيطرة على المرتفعات المجاورة[32].

أما فرقة فريدنبركفريدنبرك فقد تمركزت في زاوية الشيخ على مجرى أم الربيع، وواجهت منذ انطلاق عملياتها بموازاة واد سرو معارك عنيفة ضد جماعات المقاومة غير بعيد عن القباب وقرب تينتغالين يوم 16 ماي اضطرت خلالها هذه الأخيرة إلى الانسحاب واللجوء إلى المرتفعات[33].

بعد نجاح العمليات الفرنسية في السيطرة على هذه المرتفعات، وتمكنها بالتالي من من فتح طريق عبر الأطلس المتوسط بين خنيفرة في أم الربيع وأزرزو في ملوية، وتصديها للهجمات العنيفة لرجال المقاومة المتحصنين في المرتفعات الجنوبية لملوية، قرر الجنرال بوييرو بوييروالتوجه نحو أغبالة والسيطرة على هذا المركز الديني الدرقاوي المهم[34].

وابتداء من منتصف شهر يونيو، استأنفت الوحدات المتنقلة زحفها العسكري عبر الوادي والجبل بالتوازي، حيث انطلق الكولونيل فريدنبرك فريدنبركفي عملياته العسكرية من تنتغالين، وتمكن من الاستيلاء على مرتفعات تاسفيلالت التي كانت تتحصن فيها قبائل إيشقرن التي انسحبت بعد أن تكبدت خسائر كبيرة[35]. أما قوات مكناس فتمكنت من الاستيلاء على تاكنزة لتجتمع كل الطوابير العسكرية يوم 19 يونيو بألمسيد، حيث قام الجنرال بوييرو بوييروبتشييد مركز يضمن الاحتلال النهائي لملوية العليا. وقد حاولت جماعات المقاومة المنتمية إلى آيت سخمان وآيت يحيى وبني مكيلد وإيشقرن التصدي لهذا الغزو العسكري يوم 20 يونيو في معركة تافساست التي استمرت لأكثر من خمس ساعات، نجح خلالها حوالي 3000 من رجال المقاومة في الالتحام بالقوات الفرنسية بقيادة مارتي Marty[36]، وشن هجوم على جناح حراستها الخلفي في مكان يطلق عليه "الكركور"، ورغم المقاومة الشديدة التي أبانوا عنها، فإن نيران سلاح المدفعية التابع للقوات الفرنسية استطاعت ردهم على أعقابهم، بعد أن كبدتهم خسائر كبيرة فاقت المائة قتيل من بينهم إثنان من أبناء سيدي علي أمهاوش، في حين بلغت خسائر القوات الفرنسية حوالي 17 قتيل و 27 جريح[37].

شكلت هزيمة المقاومين في معركة تافساست ضربة موجعة للدعاية الدينية والسياسية التي كانت تقوم بها الزعامات الدرقاوية والمرتكزة أساسا على التنبؤات التي كانت تعتبر موقع معركة تافساست مجالا مقدسا لا يمكن لقوات الاحتلال اختراقه[38] الأمر الذي أدى إلى تراجع المكانة الروحية لهؤلاء الزعماء وسط جماعات المقاومين الذين أصيبوا بخيبة الأمل وهم يرون القوات الفرنسية تنتهك مجالهم الترابي أمام أعين زعمائهم الدينيين.

وقد تمكنت القوات الفرنسية خلال هذه العمليات من الاستيلاء على كل مجرى ملوية ومنحدري الأطلس المتوسط وصولا إلى السفح الذي يفصل منابع ملوية عن منابع واد العبيد ونجحت بذلك في السيطرة النهائية على هذه المنطقة، وإحداث مراكز جديدة في تافساست وألمسيد وتاسفلالت. أي إن الوحدة المتنقلة لتادلة استطاعت احتلال معاقل قبائل آيت ويرا وإيشقرن التي انسحبت معظم فخداتها واضطرت للجوء إلى المرتفعات المجاورة، واكتفت بتبني مواقف دفاعية "ما سيضطرها إلى الخضوع الحتميحسب التقارير العسكرية الفرنسية بسبب محدودية ظروف العيش في الجبال"[39].

وحسب العسكرين الفرنسيين فإن الفضل في هذه الإنجازات المهمة يعود بالدرجة الأولى إلى الدور الكبير الذي قام به رجال القبائل الخاضعة سواء بزعامة أبناء موحا أوحمو الزياني أو أحد أبناء موحا أوسعيد الذين حاربوا إلى جانب القوات العسكرية الفرنسة طيلة سنتين وعملوا جاهدين لتفكيك كتلة هذه المقاومة[40].

غير أن قوات الغزو ورغم نجاحها في التصدي للهجمات المتكررة التي قامت بها جماعات المقاومين وتكبيدهم خسائر مهمة، وإرغامهم على الانسحاب واللجوء إلى منحدرات الأطلس الكبير، فإن العسكريين الفرنسيين أشاروا مرارا إلى استمرار وجود "تكتل معاد مهم وجدي يشمل الجماعات والفخدات التي لجأت إلى هذه المنطقة فرارا من الزحف العسكري الفرنسي، والتي لم تبد أي مؤشر على الخضوع، إنهم كثر ومسلحين جيدا، متجمعين حول مراكز للدعاية الدينية خاصة في تونفيت وسيدي يحيى أويوسف"[14]، لكنهم أي قادة جيش الاحتلال كانوا متيقنين من حتمية خضوع رجال المقاومة، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم "لن يتمكنوا من العيش لمدة طويلة في هذه الكهوف العميقة والضيقة مع أسرهم وقطعانهم... لاسيما بعد تأكدهم من الاستقرار النهائي للقوات الفرنسية، ومعاينتهم لعمليات بناء وتشييد المراكز العسكرية وشق الطرق ونصب خطوط التلغراف"[24]، فراهنوا على عامل الوقت لجعل هذه الجماعات المقاومة تغير من موقفها.

وفي شتنبر 1922 قررت القيادة العسكرية احتلال واويزغت، وقد اكتست هذه العمليات صعوبة كبيرة بسبب "وعورة المنطقة واستماتة مقاوميها وحماستهم العالية الناتجة عن التحريض المستمر لشيوخ زاوية أحنصالة"[34]. وقد أسندت قيادتها إلى الجنرال دوكان Daugan قائد جهة مراكش، الذي قرر شن هجوم متزامن عبر واجهتين بتنسيق بين الوحدتين المتنقلتين لتادلة ومراكش وذلك بهدف عزل الجماعات المقاومة وتطويقها من جهات متعددة وتشتيت جهودها عبر دفعها إلى التحرك عبر عدة جبهات، وبالتالي الحيلولة دون قيامها بعمل عسكري مشترك. الشيء الذي يعكس عنف المقاومة التي ووجهت بها القوات الفرنسية من قبل الأوساط القبلية السخمانية والجماعات القبلية المتحالفة معها والمؤطرة من طرف الزعامات الدينية الدرقاوية.

وابتداء من شتنبر 1922م، انطلقت الوحدة المتنقلة لتادلة بقيادة الكولونيل فريدنبرك فريدنبركمن مركز سيدي يحيى، الذي اعتبر نقطة انطلاق العمليات[44] بالتنسيق مع قوات الوحدة المتنقلة لمراكش بقيادة الجنرال دوكان دوكان[54] المكونة من التشكيلات العسكرية التالية:

11 كتيبة، 5 فيالق، 8 بطاريات، 3 فرق الكوم و3000 من رجال الباشا الحاج التهامي الكلاوي[46].

ونظر لخطورة طريق المخزن التي كان رجال المقاومة متحصنين بالمرتفعات المطلة عليها، فقد ارتأت الوحدة المتنقلة لتادلة سلوك طريق أخرى تمر عبر سلسلة مرتفعات تيموليلت التي تمكنت من احتلالها دون مقاومة تذكر[47]، بعد أن نجحت مصالح الاستعلامات في إقناع هذه القبائل بالخضوع. وبعد ذلك قررت التوجه نحو كتلة تاكنزة التي تعد محطة ضرورية للوصول إلى واويزغت[48].

وقد كانت القوات الفرنسية تدرك صعوبة المهمة التي تنتظرها، خصوصا وأنها ستواجه أكثر من ألفي مقاتل من آيت إسحاق وآيت سخمان وآيت عطانومالو بقيادة الزعامات الدينية الدرقاوية التي لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التوغلات العسكرية لقوات الاحتلال، بل أعلنت حالة الاستنفار العامة، حيث عم المنطقة شعور بضرورة الاتحاد بين هذه الجماعات المقاومة التي قررت انتخاب زعيم حرب مشترك[49]، وحاولت تنظيم العديد من الحركات لكنها انكسرت أمام كثافة القصف المدفعي والجوي الذي أجبرها على الانسحاب بعد أن فقدت أكثر من مائتي قتيل وجرح[50]. أما الوحدة المتنقلة لمراكش والمتجهة نحو واويزغت فقد اصطدمت بمقاومة شرسة من قبل حركات المقاومة في المنطقة بزعامة سيدي حسين أوتمكا الذي شن هجمات متعددة على القوات الفرنسية، اضطرت معها هذه الأخيرة إلى خوض سلسلة من المعارك الشرسة تكبدت خلالها خسائر مهمة تمثلت في سقوط 96 قتيل و140 جريح في صفوف القوات النظامية و72 قتيل و175 جريح في صفوف رجال باشا مراكش[51]. ورغم هذا الصمود الكبير الذي أبدته حركات المقاومة، فإنها اضطرت إلى الانسحاب والتراجع أمام القصف الشديد لسلاحي المدفعية والطيران. الشيء الذي جعل العسكريين الفرنسيين يقررون المضي قدما في مخططهم الهادف إلى التوغل في قلب هذه المرتفعات وعزل آيت سخمان وحصارهم، قبل أن يتمكنوا يوم 26 شتنبر من الاستيلاء على واويزغت وإخضاع حوالي 1950 خيمة[52]. وتتجلى أهمية هذا الإنجاز الذي حققته القوات الفرنسية في "كون إخضاع واويزغت مكنها من السيطرة على كل مجرى واد العبيد، وقادها أيضا نحو زاوية أحنصالة التي تعد بوابة للوصول إلى دادس عبر الطريق الذي تسلكه القوافل القادمة من وسط المغرب وغربه والمتوجهة نحو الصحراء متبعة مسار فاس وخنيفرة وتادلة وبني ملال وواويزغت وصولا إلى تودغة، وبالتالي نجاح قوات الاحتلال في الربط النهائي بين مراكش وبوذنيب"[53].

وحسب بيروني، فقد نجحت هذه العمليات التي دامت حوالي ثلاث سنوات في تشييد جميع المراكز العسكرية التي تم التخطيط لها سنة 1919 وهي القباب، تيمدغاس، القصيبة، واويزغت أغبالة وأزرزو. وقد قام الفرنسيون ببناء شبكة من المسالك الطرقية مكنتهم من السيطرة على الحاجز الأوسط للسلسلة الجبلية بين أم الربيع وملوية وواد العبيد[54]. لكن ورغم نجاح قوات الاحتلال في عزل آيت سخمان عن باقي القوى القبلية المقاومة وخصوصا آيت عطا نومالو وحصارها من جهات متعددة، وبالتالي حرمان زعاماتها الدرقاوية من مجال خصب لترويج دعايتهم الدينية والسياسية والبحث عن حلفاء، فإن عملياتها قد فشلت في التأثير على هذه القبائل المقاومة التي رفضت الخضوع وبقيت متحصنة في مرتفعاتها الجبلية رفقة بعض الجماعات اللاجئة خصوصا بعض لفخذات إيشقرن وآيت إسحاق[55].

◄ III – الغزو العسكري الفرنسي لمجال الأطلس المتوسط بعد حرب الريف وتراجع نشاط حركات المقاومة الدرقاوية بالمنطقة (1926 - 1931)

بعد نجاح المؤسسة العسكرية الفرنسية في القضاء على حركة المقاومة الريفية وإخضاع بقعة تازة، توفرت لديها قوات مهمة مكنتها خلال ربيع

سنة 1926م من القيام بعمليات واسعة النطاق بهدف استكمال السيطرة على منطقة واد العبيد[56].

وفي هذا الإطار اقترح الكولونيل دولوستال De-loustal في يوليوز 1926م على الجنرال فريدنبرك فريدنبركقائد جهة مكناس مخططا لعمليات عسكرية محدودة، تهدف إلى احتلال بعض المواقع المهمة مثل بوطاس وأغبالة التي ستمكن القوات الفرنسية من عزل قبائل آيت سخمان عن آيت يحيى، وتأكيد سيطرتها على المنطقة من جهة وإيجاد قاعدة لانطلاق العمليات المستقبلية الرامية إلى إخضاع واد العبيد بكامله من جهة ثانية[57].

وقد توقع الكولونيل دولوستال مقاومة عنيفة من القبائل المقيمة في هذه المراكز الدينية والاقتصادية بتأطير من الزعامات الدرقاوية التي "تستطيع تعبئة أكثر من 4000 رجل من آيت سخمان"[58]. خصوصا بعد فشل كل محاولات النشاط السياسي لضباط الاستعلامات في استمالة هذه الجماعات المقاومة. ومما زاد من صعوبة هذه العمليات جهل القوات الفرنسية بالمعطيات الجغرافية والطبوغرافية للمنطقة[59]، الشيء الذي دفعها إلى تبني خطة تقتضي السرية التامة وتتوخى تحقيق المفاجأة.

وبتاريخ 31 غشت بدأت القوات الفرنسية تحركها ليلا بشكل مفاجئ عبر غابات شرق ألمسيد، تتقدمها القوات الإضافية التي نجحت في مباغتة المقاومين الذين لم يهتموا سوى بإنقاذ عائلاتهم وأملاكهم[60]. وقد تمكن الكولونيل دولوستالدولوستالخلال هذه العمليات من احتلال أعالي تاكوزالت ومحاصرة بوطاس واحتلال قمة باب بومشون وتطويق كتلة أغبالة التي سقطت يوم 1 شتنبر دون أية مواجهة[61] بعدما نجح في تكبيد رجال المقاومة خسائر ثقيلة بمساعدة البرطيزة الزيانيين، الذين واصلوا مطاردتهم لرجال المقاومة بعدما أرغموهم على مغادرة أراضيهم وترك حوالي مائتي قتيل[62]. وقد أثرت هذه الخسائر بشكل كبير على معنويات القبائل المقاومة وجعلتها تتردد كثيرا قبل الإقدام على أي عمل عسكري آخر.

تمكنت القوات الفرنسية بعد احتلالها لبوطاس وأغبالة من اختراق المجال الترابي لآيت سخمان[63] ما اعتبر نجاحا كبيرا وخطوة مهمة لإخضاع كل واد العبيد. ورغم الغليان الكبير الذي أحدثته هذه العمليات داخل الأوساط القبلية والمقاومة الشديدة التي أبداها زعماؤها[64]، فإن وقع هذه الهزائم كان قويا على هذه الجماعات المقاومة التي انكسرت معنوياتها وأدركت عجزها وعدم قدرتها على المواجهة، ولم تجد من حل أمامها سوى الهروب واللجوء إلى المرتفعات المجاورة لجعل عائلاتها وممتلكاتها في مأمن من هجومات القوات الفرنسية وضربات مدفعيتها[65].

ومع بداية سنة 1927م ترسخت لدى القادة العسكريين الميدانيين معرفة عميقة بالمنطقة ووقع إدراك عميق باحتمالات ردود فعل الجماعات المقاومة، ما مكنهم من مباشرة عملياتهم في المنطقة بأقل الخسائر[66].

لكن وفي الوقت الذي بدأ فيه الكولونيل دولوستال تنفيذ برنامجه العسكري للإخضاع النهائي لواد العبيد، اتخذ قادة جيش الاحتلال قرارا يقضي بإبعاده عن المنطقة وإرساله إلى منطقة وزان وهكذا تم وقف كل العمليات في المنطقة وبالتالي تأجيل الحسم العسكري مع جبهة واد العبيد[67].

91
قضايا تاريخية

وبعد انتهائها من حرب الريف وإخضاعها لبقعة تازة، وجهت القيادة العسكرية الفرنسية سنة 1928م جميع جهودها لاستكمال إخضاع منطقة واد العبيد، لكن وبالنظر إلى احتكاكها المباشر والمتواصل مع القبائل المقاومة في المنطقة والخسائر التي تكبدتها خلال المواجهات السابقة قررت تبني استراتيجية ترتكز على إعطاء الأولوية للنشاط السياسي، وبالتالي القيام بـ"التهدئة" بأقل التكاليف من خلال عمليات بطيئة ومدروسة يقوم بها المقاتلون الزيانيون، وتفادي القيام بعمليات كبيرة واسعة النطاق تتطلب قوات مهمة[68].

وهكذا تمكنت بعد فترة طويلة من الاستعدادات السياسية من القيام بضغط متواصل على الجماعات المقاومة وإرغامها على التراجع إلى تاغزيت غرب أغبالة، حيث تمت إقامة مراكز جديدة في هذه النقط التي تتحكم في أهم الأراضي الفلاحية للقبائل المقاومة[69]. وقد ساعد هذا النشاط السياسي على إنجاح العمليات المقبلة، و"كشف عن النوايا الحقيقية للزعامات الدينية للمنطقة، خصوصا الشريف سيدي محمد بن الطيبي الذي بدا أكثر نشاطا وصلابة رغم الصعوبات والعراقيل التي يصادفها في محولاته لتشكيل حركة لمهاجمة القوات الفرنسية..."[70].

من جهة أخرى كثفت الزعامات الدينية الدرقاوية من دعايتها المعادية تأهبا لتقدم القوات الفرنسية. كما لم تتردد في إنزال أشد العقوبات بالجماعات الخاضعة أو تلك التي دخلت في هدنات مع الفرنسيين[71]باعتبارها تتحمل مسؤولية كبرى في إنجاح الغزو الفرنسي، وهكذا نجح الزعيم الدرقاوي سيدي محمد بن الطيبي في تشكيل تجمع معاد حقيقي شكل تهديدا جديا للقبائل الخاضعة[72].

كما ازدادت حدة النشاط السياسي لمصالح الاستعلامات الفرنسية بعدما نجحت في اختراق العائلة الأمهاوشية التي عرفت عدة عمليات للخضوع، خصوصا بعد وصول الدرقاوي بواسيدي ولد مولاي التقي الذي قدم خصيصا من قصر السوق إلى أغبالة للتأثير على آيت سيدي علي أمهاوش وإقناعهم بالخضوع[73].

وهكذا تمكنت القوات الفرنسية سنة 1928م من تحقيق التقدم على محوري تاغزيت يوم 11 يونيو وغرب أغبالة يوم 17 يونيو بعدما نجحت في احتلال أدربو، بواملال وتيفرت...

وقد سجلت التقارير الشهرية للحماية الفرنسية لسنة 1929م استمرار نشاط جماعات المقاومة بتأطير من الزعيمين الدرقاويين سيدي محمد بن الطيبي وسيدي الحسين أوتمكا وقيامها بالعديد من العمليات[74]، حيث "تم تسجيل أكثر من ثلاثين هجوما على قوات الاحتلال خلال الفترة الممتدة من 19 فبراير إلى 28 مارس 1929، أسفرت عن جرح اثنين من القوات النظامية ومصرع 14 شخصا في صفوف البرطيزة، في حين فقد رجال المقاومة حوالي 30 شخصا"[75]. كما نقض آيت اسحا تعهداتهم السابقة لقوات الاحتلال بشكل مفاجئ، وقاموا بمهاجمة واويزغت وتيمسيكت بإشراف من الزعيم الدرقاوي سيدي الحسين أوتمكا، لكنهم انسحبوا إلى المرتفعات بعد أن تكبدوا خسائر كبيرة[76]. وفي غشت 1929م تزعم سيدي محمد بن الطيبي آيت سري للدفاع عن أزغار جنوب غرب ألمسيد وشن "عشرات الهجومات على القوات الفرنسية وصلت حصيلتها خلال هذا الشهر فقط إلى حوالي

العدد 01 -- 1437 هـ / 2016 م

12 قتيلا و8 جرحى في صفوف القوات النظامية و40 قتيلا و14 جريحا من البرطيزة"[77]. غير أن ما ميز هذه الفترة هو تدهور العلاقات بين أتباع سيدي الحسين أوتمكا وأتباع سيدي محمد بن الطيبي، فبعد تخوف هذا الأخير من فقدان نفوذه بفعل التقدم المستمر للقوات الفرنسية أمام أغبالة، طلب مساعدة سيدي الحسين أوتمكا الذي جمع أعدادا هامة من أنصاره بسوق أربعاء آيت أوقبلي وقرر إرسالها يوم 7 شتنبر إلى آيت ويرا للالتحاق بقوات سيدي محمد بن الطيبي[78]. لكن مصالح الاستعلامات الفرنسية وكعادتها أدركت خطورة هذه المبادرة، فتدخلت بواسطة سلاح الطيران الذي شن يوم 4 شتنبر غارات جوية على الحركات المتجمعة في سوق أربعاء آيت أوقبلي مخلفة أكثر من 15 قتيلا من أتباع سيدي الحسين أوتمكا[79]. وبغية تسميم العلاقات بين الزعيمين الدرقاويين قام رجال من قبيلة آيت محاند التابعة لسيدي محمد بن الطيبي بإيعاز من الاستعلامات الفرنسية بقتل رجلين من عرب أولوح بزاوية نايت سيدي عزيز التابعة لسيدي الحسين أوتمكا[80]. وقد كان هذا الحدث كافيا لتنطلق عمليات الثأر والانتقام بين الجانبين والصراع حول الدية والتعويضات. ورغم محاولات الصلح العديدة التي تمت بين الطرفين، فإنها كانت تفشل دائما بسبب تدخلات مصالح الاستعلامات الفرنسية لتأجيج الصراع والحيلولة دون الوصول إلى اتفاق، أو بسبب الغارات الجوية لسلاح الطيران الذي كان يعمد دائما إلى قصف مقر تجمعات المقاومة لتفكيكها وتشتيتها، أو بسبب شدة التنافس بين الزعيمين الدرقاويين ورغبة كل واحد منهما في مد نفوذه على حساب الآخر[81].

ورغم نجاح هذه الاستراتيجية المتبعة من قبل القيادة العسكرية الفرنسية في المنطقة طيلة سنة 1928م وبداية 1929م، والمرتكزة على العمل الاستخباراتي، من خلال القيام بنشاط سياسي داخل الأوساط القبلية المقاومة يهدف إلى إذكاء روح التفرقة والنزاعات بين الزعامات المقاومة والعمل على إضعاف وتفكيك التحالفات بينها، فإن أدركت أن محاولاتها لاستمالة الأوساط القبلية المقاومة لن تنجح بالاعتماد على النشاط السياسي وحده، لذا ارتأت أن الوقت قد حان لتبني استراتيجية نشيطة ترتكز على نشاط عسكري موجه يعتمد مبدأ الدفاع الهجومي سيقود قواتها عبر مراحل متدرجة إلى الاحتلال التام لهذه المنطقة غير الخاضعة[82].

ومع نهاية سنة 1928م، قدم الجنرال فريدنبرك فريدنبر كقائد منطقة مكناس برنامجا عسكريا يهدف إلى الإخضاع التام لمنطقة واد العبيد، ويشمل تعبئة إمكانات عسكرية هامة. وقد توقع هذا المخطط وقوع خسائر بشرية مرتفعة في صفوف القوات الفرنسية قدرت بأكثر من ألف قتيل[83] وهو ما رفضته القيادة العليا لجيش الاحتلال التي كانت ملزمة بالتعليمات الحكومية التي تفرض القيام بعمليات عسكرية محدودة وبأقل الخسائر.

وأمام هذه الوضعية، وجدت القيادة الفرنسية بالمغرب نفسها مجبرة على تبني المخطط الذي كان قد اقترحه الكولونيل دولوستال، والقاضي بتحقيق الربط بين القصيبة وأغبالة، وبالتالي استكمال عزل آيت سخمان وفصلهم عن آيت سري بوسائل عسكرية محدودة وبخسائر قليلة في صفوف القوات النظامية[84].

وبموجب هذا التصور تمت إعادة تنظيم منطقة

تادلة التي أصبحت منطقة مستقلة تحت قيادة الكولونيل دولوستالدولوستال، الذي أسندت إليه مهمة قيادة العمليات شريطة الاقتصار على الإمكانيات والوسائل المتواجدة بالمغرب وعدم طلب قوات إضافية، والعمل على تفادي الخسائر البشرية في صفوف القوات النظامية خصوصا وأنها ـ أي قوات الاحتلال ـ ستواجه خصما بتسليح أقل لكنه يتميز بالمرونة والحركية، وهو ما لا يتطلب توفير عتاد عسكري ثقيل.

وقد ارتكزت هذه الخطة التي أبانت عن فعاليتها سنتي 1925م و1926م خلال حرب الريف وفي بقعة تازة على الاقتصاد في الطاقات والإمكانيات، رغم الصعوبات التي يفرضها ميدان العمليات المتسم بالصعوبة والوعورة، بالإضافة إلى سرعة المقاومين وحركيتهم العالية من خلال:

ـ اعتماد عنصر المفاجأة ومراعاة السرية التامة عن طريق جمع المعلومات التي يوفرها العمل الاستخباراتي والمعرفة الدقيقة بميدان العمليات[85] والتقدم على طول جبهة واسعة، وبالتالي إرغام الجماعات المقاومة على الانتشار وتوزيع قواتها وتشتيت جهودها بفعل الوجود المباغث لقوات الاحتلال على محاور عدة.

ـ التنظيم الدفاعي للمراكز العسكرية الذي يتم مباشرة بعد عمليات الاحتلال، حيث يتم بناء الأسوار وحفر الخنادق ما يشكل قاعدة متقدمة لقيادة الهجوم الدفاعي[86].

ـ أخذ الاحتياطات اللازمة الكفيلة بتفادي الخسائر البشرية في صفوف القوات النظامية، من خلال الاعتماد على حوالي 2500 مقاتل زياني أغلبهم من الخيالة[87].

وقد تمكنت قوات الاحتلال خلال هذه الفترة بعد احتلالها مواكين في الشرق و سكات في الغرب من مباشرة تقدمها عبر أودية أغزيف وعتاب من جهة، وعبر المنحدر الجنوبي لتاسيمي من جهة أخرى، كما تميز شهر يونيو من سنة 1930م بتقدم مهم للقوات الفرنسية غرب الأزغارفال وفي أعالي درنة، حيث نجحت بفضل هذا التقدم التدريجي من تحقيق الربط بين القصيبة وأغبالة عبر تيزي نسردون وتاوريرت تنتيني دون اصطدامات تذكر[88]. وكان الزعيم الدرقاوي سيدي محمد بن الطيبي قد حاول خلال شهر ماي 1930م تعبئة الجماعات المقاومة في القبائل غير الخاضعة من آيت أومالو وآيت سخمان وآيت ويرا وآيت محاند بهدف عرقلة كل تقدم للقوات الفرنسية على جبهة القصيبةأغبالة. ورغم أن بعض التجمعات قد تمت فعلا، فإن هذه الحركات بدت في مجملها أقل تنظيما واستعدادا للقيام بعمل عسكري جدي[89]، فمثلا استهدف هجوم مضاد ليلي عنيف يوم 20 يونيو موقع تامراشت شنه 300 مقاوم من آيت محاند، لكنه مني بالفشل واندحر المقاومون بعد أن خلفوا وراءهم حوالي 15 قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى[90]. لكن رغم هذا التفوق العسكري لقوات الاحتلال، فقد استمرت مختلف قبائل اتحادية آيت سخمان في مقاومتها «ولم تتخل عن موقفها العدائي، ما جعل القوات الفرنسية تقتنع بأن تكثيف الضربات الجوية لسلاح الطيران هو السبيل الوحيد لتدعيم وضعيتها والوصول إلى حل نهائي لهذا المشكل»[91].

من جهة أخرى أتاحت العمليات التي تم تنفيذها مع بداية سنة 1931م إمكانية إجبار آيت

سري وآيت سعيد أوعلي وآيت داوود أوعلي على الاختيار بين الخضوع أو إخلاء أراضيها واللجوء إلى المرتفعات المجاورة[92]. وقد سجلت المصادر العسكرية الفرنسية استمرار الدعاية التي تقوم بها الزعامات الدينية الدرقاوية وخصوصا سيدي محمد بن الطيبي وسيدي المكي في محاولة منهما لعرقلة تقدم قوات الاحتلال، لكن مقاومتهم ظلت غير منظمة وتميزت بغياب الوحدة والتنسيق[93].

وقد كان لنجاح هذه العمليات الفرنسية صدى إيجابيا من الناحية السياسية، إذ مكن القيادة الفرنسية من مباشرة نشاطها السياسي داخل قبيلة آيت ويرا وربط الاتصال بالعديد من الفخذات غير الخاضعة[94]. أما من الناحية العسكرية فقد مكن هذا التقدم المحقق من التحكم في المرتفعات الشرقية لقبيلة آيت ويرا، وبالتالي تدعيم النظام الدفاعي لقواتها في أعالي واد العبيد، وجعله قاعدة متميزة لانطلاق العمليات المستقبلية[95].

◄ خاتمة:

استفادت حركات المقاومة في منطقة الأطلس المتوسط من الظروف الجغرافية والمناخية والأساليب القتالية والحماسة الدينية التي شكلت امتيازا لصالحا، مما ساهم في تعزيز صمودها في وجه الغزو الفرنسي، واستطاعت تعويض النقص المادي الذي كانت تعانيه عن طريق الاستغلال الذكي للتضاريس الصعبة للمناطق الجبلية التي كانت تنشط فيها. ورغم أنها لم تتمكن من إحداث تغيير كبير وحاسم في ساحة العمليات، فإنها نجحت في إلحاق خسائر مهمة بالقوات الفرنسية بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وفي غياب التسليح الجيد والتنظيم المحكم، واستطاعت أن تفشل خططها وتعرقل مخططاتها العسكرية والسياسية، وأخرت مشروعها الاستعماري.

◄ الهوامش:

Peyronnet R, Tadla, Pays Zaian, moyen .Atlas, Al 1 ger,1923, p.224

2 Guillaume A, les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933), Rene Julliard, Paris, 1946, p.208.

Tarrit Commandant, Etude Sur 3 le Front Chleuh: Le Pays des Ait Seri et M, 2er et 3er Tri-.G.S.des Ait Chokhman, B .mestre, T Ш, 1923 , p.528

4 Bernard M Lieutenantcolonel, Les Etapes de la Pacification Marocaine, la Pacification de Maroc 19071934, Publications Du Comité De L'Afrique Française, Paris, 1936, p.31.

5 Tarrit Commandant, op,cit, p.528.

6 - Guillaume A, op. cit, p.208.

7 De Lacroix Général, La Situation Militaire Du Maroc, B.C.A.F, №3, Mars 1922, p.156.

8 Caid Mia, Avec le Groupe Mobile en opération dans le moyen Atlas, B.C.A.F, №11, novembre 1922, p.486487.

De Lacroix Général, La Situation Militaire Du Maroc, op. cit, p.156.

9 Bernard M Lieutenantcolonel, op.cit, p.31.

10 مباشرة بعد انضمامه إلى الفرنسيين، قام بوعزة بشن هجومات عنيفة على القبائل المقاومة ونهبها بوحشية، كي يعبر لقادة جيش الاحتلال عن نواياه الحسنة. كما أن هذا التصرف يدخل أيضا في إطار سعي الجانب الفرنسي إلى استغلال الصراعات القديمة التي كانت بين قبائل المنطقة، والعمل على إحيائها من خلال إشاعة روح الانتقام، انظر:

R.M.P, Janvier 1918, p.3.

11 La Pacification du Maroc Français, R.C, №9, septembre 1922, p.245.

12 Caid Mia, Avec le Groupe Mobile en opération dans le moyen Atlas, op.cit,p.486.

13 De Lacroix Général, La Situation Militaire Du Maroc, op.cit, p.156.

14 Les Progrès de la Pacification Du Maroc En 1920, B.C.A.F, №7 et 8, 1920. p.240.

15 Ibidem.

16 Ibid, pp.240241.

17 - Peyronnet, p.224.

R.M.E.P, Mai 1920, p1.

18 - Peyronnet R , op. cit, p.225.

19 - Guillaume A, op. cit, p.206.

20 R.M.E.P, Mai 1920, p.1.

21 أشارت التقارير الشهرية للحماية الفرنسية إلى أن نجاح هذه العمليات العسكرية قد دفع بالقبائل المقاومة مثل آيت سخمان، آيت عطا نومالو وآيت إسحا... إلى التخلي عن أي عمل هجومي ضد القوات والمراكز العسكرية الفرنسية. لكن وبالرجوع إلى التقاليد الحربية لهذه الجماعات القبلية يتضح أنها فضلت عدم مواجهة القوات العسكرية الفرنسية وقررت اللجوء إلى المرتفعات المجاورة، انظر:

R.M.E.P, Juin 1920, p.10

22 Ibid, p.3.

23 Voinot Louis, op.cit, p.357.

24 Les Operations Militaires au Maroc En 1922, R.C, №12, décembre 1922, p.340.

25 Les opérations de 1922 dans la région d Ouaouizerth, R.C, N°1, janvier 1923, p.5.

26 Théveney G, Souvenirs de L'épopée Marocaine, B.S.G.A.A, 1er trimestre, №133, 1933, p.2.

27 - Peyronnet R , op. cit, p.224

- Guillaume A, op. cit, p.206.

28 Ibidem.

- Ibid, p.208.

29 Voinot Louis, op.cit, p357.

30 - Peyronnet, op.cit, p.229.

31 Guillaume A, op. cit, p.208.

32 Voinot Louis, op.cit, p.358.

33 Ibidem.

34 Tarrit Commandant, op,cit, p.537538.

35 Les Operations Militaires au Maroc En 1922, op.cit, p.342.

36 Guillaume A, op. cit, p.222.

37 Ibidem.

38- تعتبر هذه النبوءات أن المسلمين لم يتبعوا الرسول جيدا، لذلك عاقبهم الله بالغزو المسيحي، لكن الله أشار إلى حدود لن يستطيعوا تجاوزها، وذكرها لسيدي بوبكر أمهاوش الذي خطها بنفسه وهي عبارة عن أحجار متراصة(كركور) سوف تسقط فيها كل أسلحة الكفار والخونة وبذلك ستحين ساعة العفو والنصر، انظر:

Guillaume A, les Berbères marocains…,op. cit, p.219.

39 La Pacification du Maroc Français, op.cit, p.245.

40 Caid Mia, Avec le Groupe Mobile en opération dans le moyen Atlas, op.cit, p.486.

41 Les Operations Militaires au Maroc En 1922, op.cit, p.342.

42 Ibidem.

43 Ibidem.

44 - Peyronnet, op.cit, p.231.

45 Les opérations de 1922 dans la région d Ouaouizerth, op.cit, p.5.

46 Les Operations Militaires au Maroc En 1922, op.cit, p.342.

47 R.M.E.P, septembre 1922, p.10.

R.C, Mars 1923, p.157.

48 - Peyronnet, op.cit, p.231.

49 R.C, Mars 1923, p.157.

يتم انتخاب الأمغار أو زعيم الحرب المشترك بصفة مؤقتة من طرف الجماعات القبلية بهدف القيام بعمل عسكري مشترك خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر عملية الانتخاب تجسيدا لرغبة هذه القبائل في التنسيق والوحدة. ويعتبر الأمغار الشخصية الوحيدة المخولة بالتفاوض مع باقي القوى القبلية المجاورة، كما يسهر على اتخاذ كافة الإجراءات لضمان قوة القبائل المتحدة وجعلها على استعداد كامل ومستمر للحرب من خلال القيام بعمليات شراء الخيول والأسلحة والذخائر وتنظيم دفاعات القبيلة وتحديد مساهمة كل لخذة أو مجموعة قبلية في كل عمل عسكري، كما تتجلى المهمة الأساسية للأمغار في قيادة هذه القبائل في المعارك، انظر:

Guennoun S, Choses du Moyen Atlas, Pacification du Pays Aït Oumalou, Publication du Comité de l'Afrique française, TVIII, Paris 1929, p.3335.

50 Ibidem.

51 Les Operations Militaires au Maroc En 1922, op.cit, p.342.

52 Ibidem.

R.C, Mars 1923, p.159.

53 Catherine Henri, Ouaouizert, R.F.M, 7eme Année, №70, 1922, p.250.

54 - Peyronnet, op.cit, p.232.

55 Ibid, p233.

56 - Guillaume A, op. cit, p.236.

57 - Ibidem.

Voinot Louis, op.cit, p. 360.

- Saulay J, Histoire des Goums Marocains, Tome I, La Koumia, Paris, p.215.

58 - Guillaume A, op. cit, p.237.

59 - Saulay J, op.cit, p.215.

60 - Guillaume A, op. cit, p.238.

61 - Ibidem.

62 - Ladreit de Lacharriére J, op.cit, p.454.

63 Voinot Louis, op.cit, p .360.

64 - R.M.E.P, December 1926, p.4.

65 - Guillaume A, op. cit, p.241.

66 - Ibid, p.244.

67 - Ibidem.

68 - Ladreit de Lacharriére J, op.cit, p.454.[89]

69 - R.M.E.P, Juin1928, p.1.

70 - Ibid, p.2.

71 - R.M.E.P, MarsAvril 1928, p.3.

72 - Ibidem.

73 - Ibidem.

74 - R.M.P, Octobre 1929, p.1.

- R.M.P, Novembre 1929, p.1.

- L'Armée d'Afrique, №54, 6Année, Avril 1929, p.134.

75 Ibidem.

76 - Ladreit de Lacharriére J, op.cit, p.456.

77 - L'Armée d'Afrique, №57, 6Année, Juillet Aout 1929, p.242.

78 - R.M.E.P, septembre 1929, p.1.

79 - Ibidem.

80 - Ibid, p.2.

81 - Ibidem.

82 Ladreit de Lacharrière J, op.cit, p.456.

83 - Ibidem.

84 - Ibidem.

85 Théveney G, op.cit, p.5.

86 - Ladreit de Lacharrière J, op.cit, p.456.

87 - Ibid, p.457.

88 - R.M.E.P, MaiJuin, 1930, p.3.

89 - Ibidem .

90 - Ibidem.

91 - Ladreit de Lacharrière J, op.cit, p.461.

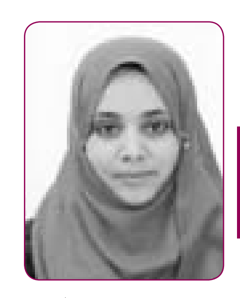
92 - Guillaume A, op. cit, p.289.

93 - R.M.E ;P, Juinjuillet, 1931, p.3.

94 - R.M.E.P, MaiJuin, 1930, p.1.

95 - R.M.E.P, JuilletAout, 1930, p.1.

شخصية العربي التبسي
قراءة في التنشئة والمسار
(1891-1957م)



بقلم: د. دويدة نفيسة
(المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة)

تمهيد :

يبحث هذا المقال مسار حياة احدى الشخصيات الجزائرية المجاهدة والثائرة والمصلحة في آن واحد، هي شخصية الشيخ العربي التبسي: مجاهد القلم، وشهيد السلاح. ونحاول من خلال تتبع هذا المسار الحافل ان نتلمس واقع الجزائر المستعمرة، وتفاعلاتها الاجتماعية والثقافية وسط محيط متحول ينحو بطيئاً باتجاهات عدة. واذا كان الفرد لا يمثل سوى نفسه في هذا التحول؛ فإننا امام نموذج ايجابي يجذب اليه فئات المجتمع، ويحيطها باهتمامه على مدار يقارب الستين سنة هو الكوكب التبسي.

◄المولد والنشأة:

هو التبسي الجزائري الزيتوني الازهري السلفي المصلح الثائر الشهيد، الملقب نفسه بالكوكب التبسي، وصاحب الامضاء. وهو العربي بن بلقاسم بن مبارك بن فرحات الجدري الملقب التبسي اصوله الاسرية تنتمي إلى قبيلة النامشة العريقة ولد (حسب شهادة الميلاد المستخرجة له بتاريخ 20/10/1927م والمسجلة تحت رقم 239/1927م) في الفاتح جويلية 1891م[1] بقرية اسطح الواقعة جنوب غرب مدينة تبسة، من عائلة فلاحية فقيرة لكنها متدينة، فأبوه وجده من حفاظ كتاب الله ومدرسيه، عالمين بالدين واللغة العربية.

حفظ العربي القرآن الكريم على يد والده (ت 1320هـ/1903م)، والتحق سنة (1324هـ/1907م) بزاوية سيدي ناجي بالاوراس[2]

ومنها انتقل بتوصية من شيوخه فيها إلى زاوية مصطفى بن عزوز بنفطة سنة (1327هـ/ 1910م) والتي كانت ذائعة الصيت؛ خاصة أن خريجيها كان بإمكانهم الالتحاق مباشرة بالزيتونة وبغيره، وهو ما حدث للعربي؛ فبعدما اتم تكوينه بالزاوية في مختلف العلوم من فقه ومنطق واصول، وفنون اللغة العربية، والادب، وعلم الكلام..[3]

التحق بعدها بالزيتونة سنة (1331هـ/ 1914م)، ونال شهادة الاهلية بعد بضع سنوات من الاجتهاد والمثابرة والتحصيل، ورحل إلى القاهرة في حدود سنة (1339هـ/ 1920م)، حيث انضم لطلبة الازهر الشريف، وحصل على شهادة العالمية، واستغل فرصة وجوده بمصر ليحضر حلقات العلم، ويزور المكتبات، وذلك إلى غاية سنة 1347هـ/ 1927م حيث عاد فيها إلى تونس للحصول على شهادة التطويع المؤهلة لمباشرة مهنة التدريس[4].

◄ عودته للجزائر ونشاطه بها:

قضى العربي التبسي حوالي سبعة عسر (17) سنة خارج الجزائر، وهبها لتحصيل العلم وتوسيع المدارك والتفقه في مختلف الفنون والعلوم لاسيما الشرعية منها، وكأنه ابتغى بناء قاعدة فكرية وروحية في نفسه؛ أولا من اجل مهمة شاقة ونبيلة يحققها لوطنه لاحقا. وهو ما حدث فعلا بعودته للجزائر سنة 1347هـ/ 1927م، حيث شرع في الوعظ والتدريس للكبار والصغار في مسجد صغير (ابن سعيد) بمسقط رأسه، ولما ضاق بالناس انتقل الى مسجد المدينة (العتيق) الذي تشرف عليه الادارة الاستعمارية؛ فضايقته واوقفته فعاد ثانية إلى المسجد الأول.

واشتملت دروسه تلك على مختلف علوم الفقه والسيرة والتاريخ الاسلامي....الخ، وجمع بين الحديث في امور الدين والدنيا، لكنه سرعان ما تعرض مرة اخرى للمضايقة من قبل اعداء الدعوة الاصلاحية من طرقيين، واعوان للإدارة الاستعمارية؛ خاصة لماكثر عدد المواطنين على حضور دروسه، والمتأثرين بأفكاره.

ولما ضاق به الحال عمل بنصيحة الشيخ ابن باديس له، وانتقل إلى مدينة سيق بالغرب الجزائري ابتداءً من سنة 1930م مديرا لا حدى مدارسها الابتدائية، ومدرسا بها، وكان له أكبر الاثر في بث روح الاصلاح في تلك الجهة من الوطن[5]. وكان قد انضم إلى مجموعة العلماء الرواد؛ في اطار مساعي تكوين جمعية دينية اصلاحية.

وقد لفت الشيخ التبسي الأنظار إلى نشاطه الحثيث قبل وبعد ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كان له دور ومساعي في تأسيسها، وكان نائبا لكاتبها العام وقد طلب اليه أهل تبسة بالرجوع إليهم فعاد سنة 1933م، وشرع في التحضير لافتتاح مدرسة «التهذيب» للبنين والبنات في السنة الموالية (1934م)[6].

ولم يلبث الشيخ التبسي أن اختير لتقلد منصب الكاتب العام للجمعية خلفا للشيخ الامين العمودي وذلك سنة 1935م، وتولى أيضًا رئاسة لجنة الافتاء نظرًا لزاده الفقهي والعلمي، واستمر على ذلك إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وبعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1940م انتخب الشيخ التبسي نائبًا للشيخ البشير الابراهيمي، وكانت له مساعي كبيرة باسم الجمعية داخل ائتلاف حركة احباب البيان والحرية (AML)؛ ما عرضه للسجن بتهمة التآمر مع الالمان ضد الدولة الفرنسية، وسجن لمدة ستة اشهر، وتكرر اتهامه بالتحريض على التمرد في ماي 1945م فاعتقل، ولم يفرج عنه الا مع صدور قانون العفو العام سنة 1946م[7].

عاد الشيخ بعد اطلاق سراحه إلى التدريس بالجامع الاخضر بقسنطينة، كما انه تولى الاشراف على جمعية التربية والتعليم التابعة للجمعية، والتي تم نقل مقرها مؤقتا إلى تبسة، وبعد افتتاح معهد الشيخ ابن باديس سنة 1947م عين التبسي مديرا له، ومما قال في الكلمة الافتتاحية ما يلي:

« أيها الإخوان إن التعليم بوطنكم هذا في أمتكم هذه ميدان تضحية وجهاد، لا مسرح راحة ونعيم فلنكن جنود العلم في هذه السنة الأولى، ولنسكن في المعهد كأبنائنا، ولنعش عيشهم، عيش الاغتراب عن الأهل فانسوا الأهل والعشيرة، ولا تزوروهم إلا لماما، أنا أضيقكم ذرعا بالعيال وعدم وجود الكافي ومع ذلك فها أنا فاعل فاعلوا وها أنا ذا بادئ

فاتبعوا»[8].

وقد اعترض أهل تبسة على ذلك إلى أن خاطبهم الشيخ الابراهيمي، وقال هذا الأخير عن ذلك: «ارضينا سكان تبسة الكرام الذين كانوا يعدون انتقال الاستاذ التبسي عنهم كبيرة يرتكبها من يتسبب فيها، وأقنعناهم بأن الشيخ العربي رجل أمة كاملة؛ لا بلدة واحدة، ورجل الأعمال العظيمة لا الأعمال الصغيرة فاقتنعوا، وأمنا لهم مشاريعهم العلمية والدينية بإيجاد من يخلف الأستاذ فيها فرضوا مخلصين...» (وبقي مديرا للمعهد حتى أغلاقه أواخر سنة 1956م من طرف الادارة الاستعمارية)[9].

ورغم انه قد جمع مسؤوليات عدة في آن واحد ابتداءً من سنة 1952م حين تولى رئاسة الجمعية نيابة عن الشيخ الإبراهيمي الذي كان في المشرق فانه استمر أيضا في متابعة شؤون التعليم بالعاصمة واشرف على جريدة «البصائر»، بالإضافة إلى ادارة المعهد الباديسي كما سبق، وذلك إلى غاية اختطافه[10].

◄ موقفه من الثورة:

تجب الاشارة إلى استجابة الشيخ التبسي السريعة لنداء الثورة، وفي هذا الشأن تذكر المصادر حدوث اتصالات بينه وبين قادة الثورة لاسيما انه شخصيا دعا اليها منذ امد بعيد، وقد دعا إلى تلبية نداء الجهاد الذي رفعه الثوار المجاهدون وقد رصد التبسي احداث اول نوفمبر 1954م على لسان الجمعية في مقال «حوادث الليلة الليلاء» حيث كتب قائلا: «فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر، وهو عيد ذكرى الاموات، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران، الا ان عمالة قسنطينة؛ وخاصة جهتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الاول فيها، وكادت تتركز الحوادث في جهات جبال اوراس في خط يسير من باتنة إلى خنشلة ثم يشمل الجنوب.. اننا لحد هذه الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث واسبابها، وليس بين ايدينا الا ما تناقلته الصحف وشركات الاخبار؛ فلا نستطيع ان نعلق عليها ادنى تعليق إلى ان تتبين لنا طريق الصواب، فليس من شأن «البصائر» ان تتسرع في مثل هذه المواطن.. لكننا من جهة اخرى رأينا أنه لا يمكن ان يخلو هذا العدد من جريدتنا من ذكر هذه الحوادث التي تناقلت صحف العالم بأسره تفاصيلها، فقرننا الاكتفاء بذكر اهمها، ولسوف نتتبع ذلك بغاية الدقة والاهتمام..»[11].

وفعلا تابع الشيخ التبسي باهتمام مستجدات الساحة السياسية بالجزائر، وكتب في نهاية نوفمبر 1954م ما يلي: «...ما هذا أيها القوم؟، ان الساعة ساعة جد، وليست ساعة هزل، إنني لا أدافع عن مذياع القاهرة، ولا عن مذياع واشنطن؛ لكنني أقول وأؤكد أنه لا يوجد مذياع في الدنيا بلغت قوته ما بلغت أن يحدث حركة انتفاض في أي أمة من الأمم وفي أي بقعة من بقاع الأرض؛ فإذا ما أردت أن تعرف سبب وقوع الحوادث ففتش عن تلك الاسباب بكل دقة، وبكل حكمة، وبكل نزاهة فوق أديم الأض التي وقعت عليها، وبين ما تنطوي عليه جوانح أهلها من آلام الحرمان والبؤس»[12].

وكتب مقالا بعنوان «كتاب الادغال» نشر على صفحات «البصائر» بتاريخ 18 فيفري 1955م ما قال فيه: «...وتململوا وتحركوا، ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم كل معترض مهما كان قويا عاتيا، وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة

الحياة، وقد حملوا أرواحهم فوق أيديهم؛ فيزحفون إلى الأمام، ولا يتقهقرون أبدا إلى خلف، وقد علموا ان حياة لا عزة، ولا شرف، ولا علم فيها، ولا عمل، ولا حكم فيها ولبنيها، ولا سلطان فيها لذويها، إنما هي حياة خسة ومذلة افضل منها الموت العزيز والفناء الشريف»[13].

◄ اغتياله:

لقد أثار نشاط الشيخ التبسي منذ عودته إلى الجزائر سخطًا عظيمًا لدى السلطات الاستعمارية؛ التي رأت فيه شخصًا عنيدًا لا يلين في الدفاع عن قضيته، خاصة أنها لمست آثار دعوته الاصلاحية وفي إنارة الوعي الجزائري في كل المناطق التي زارها أو درّس بها؛ الأمر الذي جعل الشيخ محل متابعة ومضايقة وترصد، وما زاد الأمر تعقيدًا فشل محاولات الترغيب والوعيد التي قامت بها، فوجدت نفسها امام شخصيته الصلبة المؤيدة لرفع راية الجهاد، ودعم الثورة.

وهكذا لجأت الادارة الاستعمارية إلى تدبير حادث اختطافه مساء يوم الخميس 04 أفريل 1957م، ومن ثمة اغتياله بوحشية بعد أيام من التعذيب والتنكيل، وبقي قبره مجهولًا. وقد نقلت «البصائر» عن تفاصيل الحادث ما يلي: «في مساء يوم الخميس 04 رمضان 1376هـ الموافق 04 أفريل 1957م، وعلى الساعة الحادية عشر ليلا اقتحم جماعة من الجند الفرنسيين التابعين لفرق المظلات... سكنى فضيلة الأستاذ الجليل العربي التبسي؛ الرئيس الثاني لجمعية العلماء والمباشر لتسيير شؤونها، وأكبر الشخصيات الدينية الإسلامية بالجزائر؛ بعد أن حطموا نوافذ الأقسام المدرسية الموجودة تحت الشقة التي يسكن بها بحي بلكور طريق التوت...، وكانوا يرتدون اللباس العسكري الرسمي للجيش الفرنسي...، وقد وجدوا فضيلة الشيخ في فراش المرض الملازم له، وقد اشتد عليه منذ أوائل شهر مارس، فلم يراعوا حرمته الدينية، ولا سنه العالية، ولا مرضه الشديد، وازعجوه من فراش المرض بكل وحشية وفظاظة، ثم أخذوا في التفتيش الدقيق للسكن...، ثم أخرجوه حاسر الرأس حافي القدمين... ولكن المفاجأة كانت تامة عندما سئل عنه في اليوم الموالي بعده في الادارات الحكومية المدنية والعسكرية والشرطية والعدلية؛ فتبرأت كل ادارة من وجوده عندها أو مسؤوليتها عن اعتقاله أو من العلم بمكانه»[14].

◄ آثاره:

تنوعت اثار الشيخ التبسي المكتوبة، وتناولت اجمالا محورين هامين في بناء الإنسان الجزائري المعاصر؛ هما: الجانب الفكري الخاص بتقويم الاخلاق والسلوكيات، وطلب العلم، وتصحيح العقيدة من الشوائب والبدع المستحدثة، والتفطن للمكائد المدبرة من طرف اعداء الدين والوطن. والجانب العملي تضمن كل ما يتعلق بالإخلاص في اداء الواجبات، وتحمل المسؤوليات، ومحاربة الآفات الاجتماعية، والسعي للتغيير الايجابي والاقتداء بالعلماء الصالحين، والاتقياء الزاهدين وغيرهم. ورغم ذلك فان الرصيد التراثي للشيخ التبسي لم يكن غزيرا؛ نظرا لالتزامه بالتدريس وانتهاجه اسلوب التلقين الشفهي.

وعلى العموم نجده كتب على صفحات مجلة «الشهاب» في الفترة ما بين سنتي 1926 و1933م، وبلغت مقالاته بها 15. وكتب في جريدة «النجاح»، وفي «البصائر»[15].

وقيل أنه من أصدر جريدة «السنة النبوية» التي صدرت في الثلاثينات باسم الجمعية، والتي سرعان ما عطلت بسبب هجومها الشفوي على أهل الطرقية الضالين وأعوانهم[16].

◄ الملاحظات:

تجدر الاشارة إلى بعض الملامح الهامة في حياة ومسار الشيخ التبسي نذكر منها ما يلي:

1- انه تلقى العلوم الدينية من كل منابعها: من الكتاب بمسقط رأسه بتبسة. من الزوايا: سيدي ناجي، مصطفى بن عزوز بنفطة وربما من غيرها. من الجامع المعمور: الزيتونة بتونس. من الازهر الشريف بمصر.

2- كان التبسي اجتماعيا متواصلا ومتصالحا مع محيطه، من خلال اللقاءات والخطب والصحف مهتما ومنشغلا برصد مواطن الفساد في العقول والابدان، داعيا إلى تقويمها بالإصلاح حينا وبالثورة احيانا اخرى، ولم تعرف عنه عداوة لشخص ما.

3- اصر على البقاء داخل الجزائر حتى حين اشتداد الحصار عليه، ولم يطب له موطنا غير الجزائر، ولم يرتحل الا في سبيل طلب العلم، او في مهام ظرفية محددة.

4- قيل انه صاحب الفتوى الشهيرة التي نصت صراحة على ان المتجنس مرتد، وهي الفتوى الصادرة عن لجنة الافتاء التابعة للجمعية في جانفي 1938م (البصائر عدد 25، 14/01/1938م). بالإضافة لفتاوى اخرى كتحريم الزواج بالأجنبيات: «فمن يتزوج فرنسية يدخل الاستعمار بيته».

5- كان مفسرا، وقيل انه درس التفسير مدة اثنين وعشرين سنة.

6- هو من اجاز نشر كتاب «رسالة الشرك ومظاهره» للشيخ مبارك الميلي، وذلك سنة 1937م باسم المجلس الاداري للجمعية، وقال عن الكتاب: «ان ما اشتملت عليه رسالة الشرك ومظاهره.. هو عين السنة، وان هذه الرسالة تعد من الكتب المؤلفة في نشر وردع البدع، ولذلك قرر المجلس الاداري بالجماع احقية ما اشتملت عليه هذه الرسالة العلمية المفيدة، ويوافق المجلس مؤلفها على ما فيها، ويدعو المسلمين إلى دراستها، والعمل بها».

7- لم يكن سياسيا محترفا، لكنه اقتحم عالم السياسة وتمرس فيه، واستطاع الوصول (مع اخوانه الاخرين) بالجمعية إلى بر الامان خلال الثورة التحريرية.

8- لم يرد للجزائر ان تنفصل او تنعزل عن محيطها، وعما يدور فيه، فكان كثير النقد والتوجيه، ولم يسلم من قلمه حتى غير الجزائريين، ومن ذلك مثلا انتقاده لسياسة الاخوان المسلمين مع السلطة، واصطدامهم بها في كثير من الاحيان؛ بدل المهادنة والمحاورة.

9- وصف بأنه المجسد «للنزعة المحافظة البالية» وربما «المثالية في افكاره» على حد قول الباحث علي مراد، وبأنه «افتقر لحرية التحرك والهيبة الضروريتين لبلورة مذهب شخصي»، «وكان عليه بوجه خاص ان يتولى وظائف الداعية والمعيد المكرر للمذهب الكلاسيكي دون كل».

10- من اقواله: في مخاطبة اعضاء الجمعية قال: «.. فلتكن الاخوة رائدنا، وليكن الاخلاص رابطنا، ولتكن النزاهة شعارنا، وليكن نكران الذات القاسم المشترك الاعظم بيننا، فلننس من

ماضي الاباء والاجداد كل ما يدعو إلى الفتور والى الموت، ولنأخذ من ماضيهم كل ما هو مدعاة قوة واتحاد». وقال في جنازة الشيخ ابن باديس: «لقد كان الاستاذ عبد الحميد الجزائر، فلتحاول الجزائر بعد اليوم ان تكون عبد الحميد».

◄ الهوامش:

1 - اختلفت المصادر بشأن تاريخ ميلاده؛ حيث ذكر محمد علي دبوز انه ولد سنة 1895م. انظر: اعلام الاصلاح في الجزائر، ش و ط ن، الجزائر، ج1، ط1، ص 42. وهناك من ذكر انه ولد سنة 1888م، ومنهم الشقيق الاصغر للفقيد المدعو الحفصي، وفسر تأخر تسجيله بالرغبة في التخلص من التجنيد. انظر: احمد عيساوي: منارات من شهاب البصائر للشيخ العربي بن بلقاسم التبسي (1891 - 1957م)، د.ت، ص 87.

2 - ومن شيوخه بالزاوية الرحمانية نذكر الشيخين: سيدي حامد مدرس الفقه واللغة العربية، وسيدي سالم مدرس القراءات.

3 -وكان من شيوخه فيها: ابراهيم بن الحداد، محمد بن احمد النفزاوي، محمد بن ابراهيم وغيرهم.

4 - خلال تلك المدة بالزيتونة برز العربي كوجه طلابي نشيط؛ من خلال انتخابه كاتبا عاما لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين في الفترة ما بين سنتي 1914 و1919م. وكان من زملائه بالزيتونة: مبارك الميلي، ومحمد السعيد الزاهري السنوسي.. انظر ايضا: الطيب بن نادر: الشهيد العلامة الشيخ العربي التبسي ومن علماء منطقة ام البواقي، دار الهدى، الجزائر، 2008.

5 - بشير كاشه: امام المجاهدين الشيخ العربي التبسي، دار افاق، الجزائر، 2006، ص 12.

6 - انظر: مالك بن نبي: مذكرات شاهد القرن، دار الفكر، دمشق، 2009، ط6، ص 262.

7 - انظر: كاشه، المرجع السابق، ص 12.

8 - نقلا عن: الرفاعي، المرجع السابق، ص 132.

10 - هذا إلى جانب استمراره في القاء الخطب المسجدية، والمواظبة على تنشيط حلقات العلم في المدارس والمعاهد.

11 - «حوادث الليلة الليلاء»، البصار، العدد 292، (05/ 11/ 1954م)، ص 1 وص2.

12 - «لنجابه الحقائق بالحكمة والعقل»، البصار، العدد، 293، (19/ 11/ 1954م)، ص1 وص4.

13 - البصائر، العدد 306، (18/02/ 1955م)، ص01.

14 - انظر عدد البصائر. ومن الاقوال الرائجة بشأن الجهة المدبرة لحادث اختطافه هي المنظمة الارهابية المعروفة باسم «اليد الحمراء La main rouge» بايعاز من الادارة الاستعمارية ربما.

15 - جمعت اثار الشيخ التبسي في: احمد الرفاعي الشرفي: مقالات في الدعوة إلى النهضة الاسلامية في الجزار، دار الشهاب، باتنة، 1984م، ط1، ج1، ج2.

16 - انظر افتتاحية الشيخ التبسي مثلا في: العدد 02، 17/ 04/ 1933م.

مسألة إشـــراك الحركـــة الوطنيـــة الجزائريـــة (MNA) في المفاوضات الفرنسيـة الجزائريـة



بقلم : أ . عبد الستار حسين
أستاذ مساعد أ بالمدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة .



مقدمـــة :

شكلت سنتا 1958 ـ 1959 منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائريـــة المصاليـــة الّتي فشلت عسكريا في اعتماد حركة بلونيس المسلحة لتحقيق توازن القوة العسكرية مع جبهة التحرير الوطني ، وخسرت رهانها في الاحتفاظ بدعم مناضليها في فرنسا .

ومع بدايـة المفاوضات الفرنسيـــة الجزائريـة سنة 1960 عرفت الحركة المصاليـــة انهيارا وتفككا وفقدت ما تبقى لديها من توازن وتجانس في تنظيمها السياسي ، وتعرضت لأزمات أوقعت كسورا داخلية في صفوفها أدت إلى انشقاق أغلب أعضائها القياديين المشكلين للمكتب السياسي للحركة اختلفوا مع مصالي الحاج الرافض لكل أشكال المناورات الديغولية الرامية لاستعمال الحركة كبيدق للضغط على جبهة التحرير الوطني في التفاوض .

ورغم أن مصالي رفض كل محاولة لإشراكه الصوري في التفاوض إلا أن أغلب قادة مكتبه المنشقين وعددهم ثمانية(08) من أمثال : خليفة بن عمار ، لامين بلهادي ، العيد خفاش ، عيسى عبدلي ، عبد الرحمن بن سيد ...أعلنوا بالتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة عن تأسيس الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في محاولة يائسة لتكسير جبهة التحرير وجيشها الوطنيين ومن أجل التعتيم على مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جولات المفاوضات للتسوية النهائية للقضية الجزائرية ، قبل أن تتحول هذه المناورة والمؤامرة إلى فضيحة استخباراتية بعد انتصار جهاز استخبارات الثورة على عملاء الإستعمار .

1 - المفاوضات وإشراك الحركة الوطنية الجزائرية :

منذ مطلع سنة 1959م بذلت السلطات الفرنسية ومختلف أجهزة مخابراتها جهدا كبيرا في إعادة بعث الحركة الوطنية الجزائرية المصالية ودعمها في تجديد هيكلتها لإشراكها في المفاوضات بهدف دفع جبهة التحرير الوطني على تقديم تنازلات خلال التفاوض [1]

وفي هذا السياق ذكر مصالي الحاج أثناء إقامته في شانتني * أنّه : « كانت لدينا عدة اتصالات مع صحفيين وشخصيات سياسية ونقابية ،ومن الأوساط الحكومية الفرنسية وأجرينا معهم عدة مقابلات تعرضنا خلالها إلى مضايقات وضغوطات ، ومنعنا من الإدلاء باقتراحاتنا لحلّ المسألة الجزائرية ، كما كانت لدينا اتصالات مع أعوان ووكلاء للإدارة الفرنسية الّذين طرحوا لنا نفس الأسئلة » [2]

وأضاف قائلا :« لقد تداولت مختلف الأطراف على عصرنا كحبة الليمون، وتعرضنا لمضايقات ومناورات ومساومات رفضناها بكل استياء » ليركز على محاولة السلطات الفرنسية استعمال حركته ضد جبهة التحرير الوطني دون مقابل جدّي والحصول على تنازلات من جانبه ، حيث أضاف قائلا: « في هذه اللعبة خسرنا الكثير من الوقت في المقابلات والسفر والتنّقل » [3].

ويمكن الإشارة إلى أنّ هذه الاتصالات اقتصرت على محافظي الشرطة و زيارات سرّية لأشخاص مقربين من دوائر الحكومة، سارعوا إلى تنبيه مستقبليهم أنّ الزيارة تكتسي طابعا شخصيا ، وفي هذا الصدد قال مصالي : «بعض الشخصيات القريبة من الأوساط الحكومية أرادت زيارتنا في سرّية شرط عدم الكشف عن اسمها ، في كثير من الأحيان كانت تقول لنا جئنا لمقابلتكم باسمنا ونأمل أن تحافظوا على سرّية الزيارة لتفادي أي طيش " وبعيدا عن هذه الاتصالات والمقابلات صرّح مصالي أيضا : « لم تكن لدينا أبدا مناقشات مع مبعوث رسمي مخوّل من الحكومة الفرنسية »[4].

بعد محادثات مولان بين الوفد الفرنسي ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية _ والّتي انتهت بالفشل _ عقدت الحركة الوطنية الجزائرية مؤتمرا في روما في شهر أوت 1960 ، حاولت شرح سياستها والتعريف بها، وعبّرت عن عدم رضاها فيما يخص موضوع محادثات مولان ، وفي هذا الشأن صرّح مصالي قائلا : «رفعنا تهديدات وصعدنا اللّهجة ولكن كل هذا لم يعطينا أيّة نتائج ، لأن الضّرر كان في مكان آخر» [5].

خلال هذه الفترة ، أضحى مصالي معزولا على نحو متزايد ، وكان يعتقد أنه بإمكانه توجيه مستقبل الصراع في الجزائر ، لكن الحقيقة أنّ آماله استندت على اتصالات بسيطة ، والّتي في الواقع لم تكن سوى مضيعة للوقت ، وهي محسوبة بعناية ومسيرّة بحكمة من قبل الفرنسيين ،كما بقي على أمل أن يجلس في يوم ما حول طاولة مستديرة للتفاوض حول مستقبل الجزائر [6].

وفي مطلع عام 1961 جرت لقاءات استطلاعية سرّية مهدت لبدء المفاوضات في سويسرا بمدينة لوسارن يوم 20 فيفري ، وفي نيوشاتيل يوم 05 مارس بين الوفدين الفرنسي والجزائري ،واتّضح من خلالها أن الطرف الفرنسي طرح فكرة إشراك تيارات أخرى في التفاوض [7].

وقد ذكر المناضل رضا مالك في كتابه الجزائر في إيفيان أنّه خلال اللقاء الّذي جمع أحمد بومنجل والطيب بولحروف بجورج بومبيدو في لوسارن صرّح هذا الأخير قائلا :» نحن لا نخاف من الإستقلال بما أن الأمور كما هي عليه ،يجب أن نتصور أنّ الإستقلال هو أفضل حل ..إنّ بحث ضمانات تقرير المصير مسألة ثانوية على كل حال، ليست جبهة التحرير بمفردها ، والإتجاهات الأخرى يجب أن تستشار ..، وإذا كان هناك اتفاق مسبق مع وبين الاتجاهات فهذا سيسمح بحل مقبول للجميع»[8].

وفي لقاء نيو شاتيل صرّح أيضا ملمحا إلى إشراك الحركة لوطنية الجزائرية في التفاوض قائلا: «فيما يتعلق بتعدد الاتجاهات فأنا أوضح ، نحن نتفاوض بشكل خاص معكم ،بالإضافة لذلك فإنّ الحكومة ستتناقش مع آخرين »[9] ، وقبل هذا اللقاء بأيام كان وزير الإعلام لويس تيرنوار قد أصدر بيانا مؤرخا يوم 02 مارس 1961، ذكر فيه أن الرئيس ديغول كان ولا يزال مستعدا ليتباحث مع الاتجاهات الجزائرية المختلفة، خاصة جبهة التحرير حول شروط تقرير

المصر[10].

فكان رد الحكومة المؤقتة على لسان ممثلها في نيو شاتيل أحمد بومنجل الّذي صرح مخاطبا الحكومة الفرنسية قائلا : « عليكم أن تحسبوا حسابا لمبادئنا ولنظرتنا إلى الأمور، وتقلعوا عن المقالب والمناورات ،إذا اعتقد ديغول أنّه مسيّطر على الوضع فهو مخطئ ، إزالة الاستعمار ليست مجرد كلام، فهي تفرض مواجهة اللقاءات بدون خلفيات، في أفق من التعايش والتعاون »[11].

وقد خشيت الحكومة المؤقتة - الّتي استخلصت العبر من هذا التوجه الفرنسي منذ محادثات مولان - احتمال مناورة واسعة النطاق بعد استدراجها إلى ايفيان[12]، فمن باريس صرّح ديغول يوم 08 مارس 1961م أنّه بالإمكان قيام مفاوضات علنية[13].

فردّ عليه فرحات عباس يوم 23 مارس قائلا « إنّ المفاوضات ستنطلق قريبا والتفاوض ليس معناه السلام وأنّ الحرب يمكن أن تستمر طويلا»[14].

بعدها بأسبوع نشر في باريس وتونس بيانان[15] أعلن فيهما الجانبان بدء المفاوضات في ايفيان يوم 07 أفريل ، وقد شهد اليوم الموالي مجموعة من الأحداث على اتصال مباشر بهذا الإعلان ، حيث أقدم المتطرفون الفرنسيون على اغتيال رئيس بلدية ايفيان إلى جانب ذلك وقعت في اليوم نفسه حادثتان نجم عنهما قيام الحكومة المؤقتة بإلغاء موعد المفاوضات ليوم 07 أفريل ، فرئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري ألقى خطابا استفزازيا تحدث فيه الطابع الفرنسي للصحراء ، من جهة أخرى كان مصالي قد تحدث في العدد 29 من جريدة لاناسيون سوسياليست عن وجود اتصالات ومفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية[16]،ومن وهران أعلن لويس جوكس الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية يوم 30 مارس 1961 أنّه سيلتقي بالحركة الوطنية الجزائرية كما سيلتقي مع جبهة التحرير الوطني على حدّ سواء ، وأنّه سيفاوض الطرفان[17].

لم يكن أمام الحكومة المؤقتة سوى تأجيل اللقاء لاسيما وأنّه لم يكن هناك شيء يثير حفيظة جبهة التحرير الوطني كما تثيره احتمالات إشراك مصالي وأصحابه في المفاوضات[18]، وقد ظهرت تفسيرات ظرفية مفادها أنّ ديغول إنما قام بتلك المناورة لوضع الجبهة أمام الأمر الواقع اعتقادا منه أنّ رغبتها في التفاوض لن تسمح لها بإلغاء موعد أعلنته هي بنفسها ، وأنّ الفرنسيين أرادوا من خلالها تهدئة المتطرفين الّذين كانوا قد عبروا عن معارضتهم في اليوم نفسه باغتيال رئيس بلدية ايفيان ، غير أنّه تبين فيما بعد أن الحكومة الفرنسية هي الّتي كانت تريد تحقيق هدفين عن طريق المناورة.[19]

الأول هو التصفية النهائية لمصالي لأنّ المقصود بالحركة الوطنية الجزائرية كان في الواقع هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي المسماة (الفاداDAAF) وليس الحركة المصالية الّتي اكتفى الفرنسيون بإطلاع زعيمها على موضوع المفاوضات مع الجبهة، دون إشعاره برغبتهم في أن يكون طرفا فيها ، أما الهدف الثاني فكان الحطّ من جبهة التحرير وإهانتها لأنّها لو قبلت بما أعلنه لويس جوكس لوجدت نفسها على قدم المساواة مع مخبرين وعملاء المخابرات الفرنسية من المنشقين من الحركة المصالية[20].

لقد بقي المصاليون يطالبون بضرورة إشراكهم في أيّة مفاوضات حول الجزائر، لكن يبدو أنّ الكثير منهم قد اقتنعوا أنّ التفاوض سيكون حتما مع جبهة التحرير ، وأنّ ديغول نفسه اقتنع بأنّ حركتهم ليس

لها أي وزن يذكر لإشراكها في المفاوضات، وهي في الحقيقة مجرد أداة يستخدمها للضغط على جبهة التحرير الوطني ، وفي هذا الإطار فقط يدخل رفض مصالي لدعوة ديغول إشراكه في التفاوض ، بعدما وصلت تلك المفاوضات إلى مأزق ، وقد اعترف مصالي نفسه بمحاولات ديغول[21].

◄2 - موقف مصالي من المفاوضات الفرنسية الجزائرية :

الحقيقة أنّ الجنرال ديغول خلال الفترة (1958 - 1960) لم يتحدث عن التفاوض مع التيارات الأخرى لأنّه أصلا لم يكن مستعدا لذلك وكان يطالب الجبهة أن تمتثل مشروعه المتضمن التخلي عن العمل المسلح في إطار ما سماه «سلم الشجعان»، لكن بمجرد الشروع في اللقاءات السرّية منذ شهر جوان 1960 ، اعتمد موقفا جديدا تضمن التفاوض حول الهدنة مع جبهة التحرير الوطني أما بالنسبة للحل السياسي ، فيمكن إشراك كل التيارات السياسية [22].

وقد اتضح من مصطلح التيارات أنّه يقصد الحركة الوطنية الجزائرية [23]، رغم أنه كان على علم أنّها أضحت دون أي وزن سياسي، لكنّه راهن على بعثها من جديد ،وتمكينها من أن تكون قوة مناوئة لجبهة التحرير الوطني ،مناورة منه لإضعاف موقف هذه الأخيرة ، وإرغامها على قبول الشروط الفرنسية في التفاوض ، أيضا تجاه الرأي العام الفرنسي لاسيما أمام تصاعد الأصوات المعادية للتفاوض مع جبهة التحرير لوحدها[24] ، وهو ما كشفت عنه المساعي الّتي تمّ ذكرها ، لذلك أجرى الفرنسيون عدة اتصالات مع رئيس الحركة مصالي الحاج بواسطة ناطقه الرسمي محمد لامين بلهادي ، إلا أنّها فشلت في إقناعه[25].

وكان مصالي الحاج قد تحدث في العدد 29 مارس1961 من صحيفة لاناسيون سوسياليست عن وجود اتصالات ومفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية[26] ، ومع اقتراب موعد افتتاح المفاوضات الرسمية والعلنية المقرّرة في ايفيان بتاريخ 07 أفريل 1961[27]، أدلى لويس جوكس الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية في 30 مارس 1961 في حديث صحفي بوهران بأنّه سيلتقي بالطرفان الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، حيث تكون المفاوضات مع الكل دون إقصاء[28] .

عقب هذا التصريح كان على الحكومة المؤقتة أن تأخذ هذه المناورة محمل الجد، حيث أعلنت بتاريخ 31 مارس 1961 موقفها الداعي لإرجاء المفاوضات ودعوة الطرف الفرنسي إلى مفاوضات واضحة وصريحة تكون فيها الممثل الوحيد الشرعي والمقبول للشعب الجزائري [29].

لقد جاءت ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية متباينة ، فباسم الحركة صدر بيان أعلنت فيه أنّ هناك مفاوضات متوقعة في ناحية باريس، لكن أفضلياتها تميل نحو إيفيان، و أعلنت أنّها اقترحت على جبهة التحرير لقاء قبل ايفيان، وفي مقابلة أجراها مصالي الحاج مع جريدة لاناسيون سوسياليست بتاريخ 29 مارس 1961 دعا فيها الحسن الثاني وبورقيبة و جمال عبد الناصر إلى التوسط بينه وبين جبهة التحرير الوطني [30].

وقبلها بتاريخ 11 مارس 1961 تمّ توزيع العدد 41 من نفس الجريدة على نطاق واسع بالجزائر، جاء فيه أنّ هناك تيار داخل الحركة الوطنية الجزائرية يسعى للتقارب مع جبهة التحرير، وفي مقابل ذلك

هناك تيار ثان مضاد داخل الحركة يحذر من أيّ تقارب معها ،كما أصدرت اللجنة السياسية والعسكرية للحركة في الجزائر، بيانا بتاريخ 18 جانفي 1961م ، حذرت فيه الجنرال ديغول من مباشرة أيّة مفاوضات دون إشراك مصالي وحركته واعتبرت أنّ أيّ تفاوض دونهما يعد لاغيا، وغير معترف به من طرف جيش التحرير التابع للحركة الوطنية الجزائرية[31].

في خضم هذا التباين في مواقف الحركة ، كان مصالي مصرّا على فكرة الطاولة المستديرة الّتي تجمع جبهة التحرير و الحركة المصالية والفرنسيون المقيمون بالجزائر والحكومة الفرنسية[32]، أمّا الحكومة المؤقتة فقد رفضت فكرة التيارات والمائدة المستديرة وأعلنت تمسكها بأن تكون جبهة التحرير المتحدث الوحيد باسم الشعب الجزائري مع الجانب الفرنسي[33].

انطلقت المفاوضات في ايفيان بتاريخ 20 ماي 1961 بين وفد الحكومة الفرنسية ووفد الحكومة المؤقتة دون حضور الحركة المصالية[34]، واستمرت لغاية 13 جوان من نفس العام أمام استحالة الوصول إلى اتفاق بسبب مسألة الصحراء، فتمّ ايقاف المفاوضات، بعدها دعا لويس جوكس الوزير الفرنسي مصالي الحاج إلى المشاركة المفاوضات فرفض ذلك[35]، وصرّح بعدها بأشهر بمايلي : « لقد رفضنا دعوة جوكس رغم العداء الّذي تكنّه لنا جبهة التحرير ، وفي الوقت الّذي تعطّلت فيه ندوة ايفيان حول الصحراء و القواعد العسكرية، فإنّ مبادئها هي الّتي دافعنا عنها قبل ايفيان وبعدها، وهي مبادئ الحركة الوطنية في المفاوضات، كما اعتقد بقناعة بأنّ دخولنا على الخط في هذا الوقت غير سليم، لأنّنا نعتقد وبدون شك بأنّ فرنسا تريد أن تستعملنا كورقة ضغط في هاته الفترة».[36]

لقد اعترف مصالي فيما بعد أنّ الحكومة الفرنسية من خلال بعض الاتصالات مع حركته _ الّتي حددها ما بين الفاتح جانفي 1961 و 20 ماي تاريخ بداية لقاء ايفيان_كانت تريد من خلالها تضخّيم الحركة بعض الشيء، لكي تمارس ضغطا على جبهة

التحرير الوطني و تجرها خلال المفاوضات لتقديم بعض التنازلات[37]، كما كشف مصالي في تصريح آخر « إنّ تصريح لويس جوكس و الوعد الّذي أطلقه في وهران بأن يتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما مع جبهة التحرير الوطني، لم يكن سوى مناورات لاستخدام حزبنا كوسيلة ضغط وأخيرا حدث التخلي عنا »[38]

رغم رفض مصالي التفاوض مع الحكومة الفرنسية فإنّها واصلت مساعيها لإقناعه، وكان الوسيط بينها وبينه محمد لامين بلهادي ، وبواسطة مبعوثين آخرين[39] ، وقد كشف جاك لوغران* أنّه زار مصالي في قوفيو- مقر إقامة مصالي- رفقة كلود شاييه**، وكان حسب قول لوغران اللقاء الوحيد مع مصالي الّذي أحيط علما بأطروحات فرنسا حول محادثاتها مع جبهة التحرير الوطني[40].

فإذا كان هذا الحال بالنسبة لمصالي رفقة بعض أعضاء المكتب السياسي المؤقت لحركته ، فإنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى أغلب القياديين في المكتب السياسي للتنظيم ، والّذين كانوا ينتظرون الاستفادة من الوضعية الجديدة الّتي أنشأت وبالفعل فقد أسّس المنشقون عن مصالي تنظيما سياسيا هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي الّتي غرقت في التعاون مع منظمة الجيش السري وقد نفى مصالي أيّ صلة بينه وبين هؤلاء ،الّذين ساهم بمرضى المفاوضات،وشرح موقفه هذا في مقابلة صحفية بقوله : «إنّ جوابي واضح ، فالمصاليون الحقيقيون ليس لهم أيّ اتصال مع منظمة الجيش السري ، ولكن لا أقول أنّ الاتصال لم يتم بين الجبهة الجزائرية الديمقراطية ومنظمة الجيش السري ، إنّ الجبهة الجزائرية الديمقراطية تنظيم سياسي من صنع ماتينيون ظهر في الوقت الّذي كان فيه الاعتقاد سائدا حول إنشاء قوة ثالثة »[41].

◄3 - اختراق المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وخلق جبهة الفاد :

اعترف مصالي الحاج بأنّ الاتصال بحركته في سياق التحضير لإيفيان الأولى كان بهدف الضغط على الجبهة لتقديم بعض التنازلات، كما اعترف بأنّ إقصاء الحركة من هذه المفاوضات « أحدث هزّة في صفوف مناضليه أقوى من هزّة مولان »[42].

وأمـام تأزّم المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي بسبب مسألة الصحراء ، عاود الفرنسيون الاتصال بمصالي بنفس الطريقة ولنفس الغرض لكن هذا الأخير رفقة بعض أعضـاء المكتب السياسي المؤقت للحركة[43] بادروا بالتعبير عن رفضهم لمناورة استعمال الحركة مجرد ورقة ضغط على الجبهة ، فإذا كان الأمر كذلك مع مصالي والقلّة من أعضاء المكتب ،فإنّه لم يكن كذلك بالنسبة للآخرين الّذين أصروا على المشاركة في المفاوضات وبأيّ ثمن ، ممّا أدى إلى تصدع قيادة الحركة[44] وفي ظل تباين المواقف داخل الحركة وظهور جناح داخلها يعارض موقف مصالي من مسألة المفاوضات الرافض للمشاركة كبيدق بيد السلطة الفرنسية ، جعل المصالح السياسية والعسكرية الفرنسية تسعى إلى استغلال هذا الوضع وإحياء مشروع قوة إسلامية مناوئة لجبهة التحرير باسم تنظيم يخالف الحركة الوطنية الجزائرية وتوجهاتها وهو ماكشفت عنه وثيقة سرية صادرة عن مركز التنسيق بين الجيوش مؤرخة بتاريخ 14 جوان 1961 [45] تحت عنوان : «آفاق عمل الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ».

◄4 - إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل

الديمقراطي:

اقتنع الجنرال ديغول أنّ الحركة المصالية ليس لها أيّ تمثيل قوي لإشراكها في المفاوضات ، و مع ذلك صمّم وسعى جاهدا لآخر لحظة للضغط على جبهة التحرير ، بغرض افتكاك تنازلات منها خلال التفاوض[46].

ولم يكن هذا خافيا على الزعيم مصالي الّذي اعترف بأنّ الاتصال بحركته في سياق التحضير لإيفيان الأولى ، كان بهدف الضغط على الحكومة المؤقتة لتقديم بعض التنازلات، لذا كان ردّه للجنرال ديغول واضحا بقوله:« تفاوضوا مع الّذين يحملون السلاح »[47].

وفي السادس من شهر جوان 1961 عام رفضت حركته الالتقاء مع الوفد الفرنسي المفاوض في ايفيان ، وأسقطت ورقة أساسية أرادت فرنسا أن تضغط بها على الحكومة المؤقتة بتهديدها بالتفاوض مع أطراف جزائرية أخرى [48]، وأمام تذمّر مصالي من هذه المناورة و إصراره على رفض استعماله كقوة ثالثة ضد جبهة التحرير فإنّ الأمر كان مختلفا مع أغلبية أعضاء المكتب السياسي الإستشاري المؤقت لحزبه الّذين صمّموا بأن يكونوا طرفا في المفاوضات ليتمكنوا من تبوء موقع لهم في جزائر ما بعد الاستقلال ، ومكانا في الحكومة الجزائرية المقبلة[49].

على وقع هذا الخلاف اجتمع المكتب السياسي الإستشاري المقيم في فرايبورغ الألمانية يومي 4 و 5 جوان 1961م، وقرر رفض اتباع ومسايرة أطروحات مصالي بأغلبية ثمانية (08) أعضاء من إحدى عشر(11) عضوا يتقدمهم محمد لامين بلهادي ، خليفة بن عمار، عبد الرحمن بن سيد، والعيد خفاش....[50]، الّذين أسّسوا تنظيما مناوئا لجبهة التحرير ومصالي وهو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من أجل المشاركة النشيطة في تجسيد مشروع «الجزائر الجزائرية» الّتي كان الرئيس ديغول يريدها بدون جبهة التحرير إذا اقتضى الأمر[51]. المؤكد أنّ القرار الّذي صدر عن المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية كان نتيجة اتصالات سرية مع قوى سياسية وأمنية قبلها و لم يكن وليد التاريخ الّذي اتخذ فيه [52].

في ظل هذه الظروف كانت المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي قد وصلت إلى درجة التأزم حول موضوع الصحراء فأدى إلى توقفها ، وفي الثلاثين (30) من شهر جوان صرّح ميشال دوبري بمايلي : « إنّ مستقبل الصحراء لا يمكن الفصل فيه أثناء المحادثات مع جبهة التحرير الوطني »[53] وقبله بيوم واحد كان لويس جوكس كبير مفاوضي الوفد الفرنسي قد صرّح في الجمعية الوطنية الفرنسية بمايلي:« لا يمكننا استئناف المفاوضات إذا ما أصرّت جبهة التحرير على طموحاتها حول الصحراء»[54].

هذه التصريحات في هذا الظرف والوقت بالذات تؤكد بأنّ السلطات السياسية والأمنية الفرنسية كانت تراهن على المنشقين من الحركة الوطنية الجزائرية ليؤدوا دور القوة الثالثة ويستعملوا بكيفية محدّدة من المصالح الفرنسية في قضية الصحراء[55].

أما مصالي الحاج من جهته تبرأ من هؤلاء المنشقين واعتبر حركتهم الّتي قاموا بإنشائها خائنة كما وصف أعضائها بالعصابة الّتي أغواها دور القوة الثالثة ، الّتي تراهن على عزم باريس عدم التفاوض حول المصالح الفرنسية في الصحراء ، وانتقد الحاج مصالي لامين بلهادي أبرز مؤسّسي تنظيم الفاد بشدّة مع زمرته على المضي في طريق القوة الثالثة، رغم

أنّ إيفيان قضت على هذه السياسة ، ويفسر هذا الإصرار بالرغبة في تعزيز « لجان المنتخبين » وجماعة «بني وي وي» الّتي لا تشكّل قوة جدّية، أي دعم القاعدة الاجتماعية لاستمرارية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر[56]، واتّهم هذه الزمرة بالعمل في هذا الاتجاه من داخل الحركة وخارجها، وفي صفوف النقابة ، وحتى القوات المسلحة في الجبال[57] .

كما شرع مصالي في الثامن من شهر جويلية 1961م بإعادة تشكيل مكتب فيدرالي جديد للإتحاد النقابي للعمال الجزائريين ، هذا المكتب الّذي ندّد بمؤامرة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي وبالعمل التخريبي والتحريف الّذي قام الأمين السابق للإتحاد عبد الرحمن بن سيد ، كما قام بفصل الأعضاء المنشقين عن الحركة ، ودعا مناضليه إلى عدم اتباعهم باعتبارهم لا يمثلون حركتة وأصدر في هذا الشأن بيانا بتاريخ الثاني عشر(12) جويلية 1961م، وفي نفس الشهر أقصى عبد الرحمن بن سيد[58] الأمين العام للإتحاد النقابي من منصبه لانضمامه لتنظيم الفاد [59] .

لم تمر الإجراءات الّتي اتخذها مصالي و الأوفياء من حزبه بسلام ، لأنّها أدت إلى تصدع أكبر في صفوف الحركة [60]، ففي اليوم الخامس والسادس من شهر أوت من سنة 1961 ، اجتمع أعضاء من المكتب السياسي المنشق و قادة من نقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين بمدينة كولون الألمانية وأعلنوا انشقاقهم عن مصالي الحاج وعدم اعترافهم لا به ولا بسلطته، بل حاولوا عزله وتجاوزه على صعيد النشاط السياسي ، كردّ فعل على إقصائهم وكان في طليعة الخارجين عنه أقرب المقربين إليه في السابق أمثال: محمد لامين بلهادي و وعبد الرحمن بن سيد وخليفة بن عمار.. ولم يبق مع مصالي إلا مناضلو القاعدة الأوفياء [61].

لهذا الأمر فإنّ تقرير أحد قياديي الحركة في الداخل، والمؤرخ يوم 29 ماي 1961 ، أشار بصريح العبارة إلى مايلي : « إنّ الحركة الوطنية الجزائرية أصبحت غائبة سياسيا، وأنّ وضعها أصبح مخيفا بعد ايفيان الأولى»[62] ، في الوقت نفسه أشار تقرير فرنسي آخر إلى أنّ : «الحركة تحوّلت من قوة سياسية إلى مجموعة وفيّة لشخص هو سرّ وجودها» [63].

في ظل الأزمة الّتي أصابت الحركة المصالية بعد ايفيان ، فقد وجدت السلطات السياسية والأمنية الفرنسية الوضع خصبا لتوظيف المنشّقين عن مصالي سياسيا لتحقيق أهداف محددة وهذا ما كشفته عدة تقارير سرية للمخابرات الفرنسية،ودونته بعض المصادر كون أنّ القوى السياسية والأمنية الحكومية قد ربطت اتصالات بقياديين في الحركة الوطنية الجزائرية لخلق تنظيم الموسوم بالجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي منذ 1960،لاسيّما وأنّ الوزير الأول ميشال دوبري كان يعتقد أنّه في حال مواصلة التفاوض يوما ما ، فلا ينبغي استبعاد التيارات المختلفة للمجتمع الجزائري كجبهة التحرير والحركة المصالية الّتي كانت من ضمنهم [64]، لذلك فقد كلّف العقيد ماتون للإشراف على العملية، وكلّفت مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة SDECE كذلك بالإشراف على التنظيم، وتمويله وتأطيره،كما كلّف النقيب آلان دو مارول الّذي تمّ تحويله من الفيلق الحادي عشر للمظليين بتأطير منخرطي التنظيم لعلمه الدقيق بتنظيم بلونيس وبقاياه كونه كان ملازما له[65].

وقد ذكر محمد ممشاوي* أحد الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية أنّه خلال سنة 1961م

كانت هناك اتصالات ولقاءات بين العقيد ماتون ووفد عن الحركة مكون من بلهادي ، بن سيد وفرحات ، بحيث ونهاية لهذه اللقاءات يقول ممشاوي «اخترت لخلافة فرحات - بسبب مرضه- ضمن الوفد ، وقد أدركت من خلال المناقشات أنّ الرفاق في الحركة (بلهادي وبن سيد) قد وافقوا على مبدأ الهدنة من جانب واحد لذا فإنّي انفصلت في الحال عنهم»[66] ،كما أنّ أحد القدماء المخلصين لمصالي الحاج خليفة بن عمار الّذي سيتحمل مسؤولية إدارة هذا التنظيم صرّح بأنّه أجرى عدة مقابلات ولقاءات مع مندوبين وممثلين تابعين للجنرال صالان ، وهذا ما ترك سمعة مشتبة ومشكوك فيها من كونه عون أو وكيل مزدوج، أو أكثر من ذلك[67]

لقد تأسست الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في باريس بتحريك من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة وإشراف مباشر من الوزير الأول ميشال دوبري وبعلم الجنرال ديغول[68] ويذكر برنارد تريكو الذراع الأيمن للجنرال ديغول في نشأة جبهة الفاد قائلا: « لقد أسّسنا تنظيما اصطناعيا (مصطنعا) والّذي كان وجوده دون أيّة سلطة لمدة غير محددة للسلام » ، وأضاف :« هو تنظيم للمسلمين له توجّه مصالي بهدف محاربة جبهة التحرير في ميدانه و بأساليب إرهابية »[69]،كما أنّ كونستانتان ميلينيك* مستشار ميشال دوبري قدّم العملية على النحو التالي: « بما أنّ الجنرال ديغول سعى لخلق قوة ثالثة ، وفي الوقت الّذي كانت فلول وبقايا المصاليين متجمعة حول الجنرال بلونيس في الجنوب الجزائري ، أنشانا تنظيما أوكلت مهمته للجنرال جوستين ».

نشأ التنظيم في صيف 1960م ، وكلّما وصلت المحادثات لمأزق يتم استعماله[70] ، تقرّر بدء نشاطه في مدينة عنابة ، بمساندة من نائب عنابة علي معلم*** وتنظيم ديغولي يسمّى لجنة الإعلام والعمل الديمقراطي للجزائر والصحراء STANAS[71]، أوكلت رئاسة التنظيم للقاضي بلهادي المدعو بلحاج أحد المصاليين الّذي كان مستقرا بسويسرا [72]، أمّا إدارته فأوكلت لخليفة بن عمار الّذي حلّ بالجزائر يوم 18 ماي 1961 في إطار الدعوة له ونزل بفندق أليتي (السفير حاليا) [73].

المؤكد أنّ التنظيم هو من صنع الأجهزة السياسية والأمنية الفرنسية ،وهذا ما أشارت إليه العديد من المصادر،[74]توفرت لديها عدة حقائق وأدلة، تشير إلى ذلك ومنها جريدة لالــجيريان «الجزائري» الّتي ينشطها فريق من الحركة الوطنية الجزائرية وحركة SFIO القريبة من مصالي[75]، كما تشير بعض الشهادات[76] أنّ خليفة بن عمار أحد مؤسسي التنظيم شوهد أكثر من مرّة رفقة ثلاثة أروبيين ،مما يرجح أنّهم من المصالح الخاصة الّذين كانوا ينقلون إليه التعليمات والأوامر، ناهيك عن تورط نقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين التابعة للحركة المصالية في تأسيس التنظيم بقيادة عبد الرحمن بن سيد وكذا لامين بلهادي النائب السابق بالمجلس الجزائري والّذي كان على اتصال دائم بمكتب رئيس الحكومة الفرنسي ميشال دوبري.[77]

وقد كتب جاك سيمون في كتابه (مصالي الحاج 1898/ 1974) ، بأنّ مصالي الحاج رفض التخلي عن برنامجه الّذي صادق عليه مؤتمر الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين لذلك مورست كلّ الضغوط لتفجير الحركة الوطنية الجزائرية ، ممّا جعله يحل المكتب السياسي ، ويطرد من الحركة القادة المرتبطين بحكومة دوبري والّذين كان يموّلهم الديغوليون [78].

نفس المعطيات أكدها محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية من أنّ لامين بلهادي من الّذين طردوا من حزب الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية في بداية الخمسينيات بسبب عدم التزامه بمبادئ وأخلاقيات الحزب لكن مصالي الحاج أعاده إلى الحزب سنة 1954 مع عدد من المطرودين لأسباب أخلاقية أو لشبهة فيهم ، ويبدو أنّ هذا التصرف فتح الأبواب على مصراعيها لخيانات كبيرة فيما بعد ، هذا إن لم نقل أنّ الحركة كانت مخترقة من المخابرات الاستعمارية بشكل كبير[79] .

الهوامش:

1 - MOHAMED HARBI , les Archives de la révolution algérienne1954 - 1962 ,édition jeune Afrique , paris,1981 , p p 358-362

2 - رابح لونيسي ، " تحولات الحركة المصالية وتفسيرها"، الملتقى الوطني حول استراتيجيه جبهة التحرير في مواجهة الحركات المناوئة ،البليدة، أفريل 2006 ، ص ص 143 - 144 .

* منطقة بالقرب من قوفيو (فرنسا) مقر إقامة رئيس الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج .

3 - HARBI, Les archives... , op.cit, p 360. et aussi , Yousfi , Les Otages de la liberté , quelques aspects de dessous de la guerre d'Algérie ,Alger ,1993 p p 168 -169.

4 - HARBI, opcit , p 360. et aussi , Yousfi , op.cit , p169

5- ibid , p 169 .

6 - Yousfi , op.ci t , p 170 .

7 - محمد تقية ، الثورة الجزائرية ،المصدر، الرمز ، المآل ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ص ص 523 - 524 .

8 - رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 ،تر: فارس غصوب ، ط1 ، دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ، ص 25

9 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 133 .

10 - نفسه ، ص ص 131 - 133 .

11 - نفسه ، ص 130.

12 - نفسه ، ص 139 .

13 - صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 ، ص 368 .

14 - نفسه ، ص 368 – 369 .

15 - تم في 30 مارس 1961م نشر البلاغين الرسميين يعلنان عن الشروع في المفاوضات في ايفيان يوم 07 أفريل 1961م .

أنظر في ذلك : بلحاج ، المرجع السابق ، ص 368 .

16 - سعد دحلب ، المهمة من أجل استقلال الجزائر منجزة ، منشورات دحلب ، 2007 ، ص 124.

17 - صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 369 .

18 - نفسه ، ص 369 - 370 .

19 - نفسه ، ص 370 .

20 - نفسه ، ص ص 370 - 371 .

21 - لونيسي ،" تحولات الحركة ...." ، المرجع السابق ، ص 147.

22 - محمد تقية ، المصدر السابق ، ص ص 252 - 260 . وأيضا : صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص 360 .

23 - محمد تقية ، المصدر السابق ، ص ص 252 - 260 .

24 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 125. وأيضا : صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص ص 360 - 361 .

25 - Phillipe Gaillard , L'alliance ,La guerre du général belounis ,l'harmattan ,paris , 2009, p 198.

26 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 141

27 - محمد لحسن أزغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956 - 1962 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 233 .

28 - لمزيد من التفصيل فيما يخص هذا التصريح راجع : رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 141 .وأيضا : دحلب ، المصدر السابق ، ص 124 .

29 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 142.

30 - نفسه ، ص 141 .

31 - Jaques Valette , La guerre d'algerie des messalistes 1954- 1962, l'harmattan ,paris , 2008, p276.

32 - ibid , p269 .

33 - صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص 361 .

34 - بنيامين سطورا ، مصالي الحاج رجل الوطنية الجزائرية، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 272 - 273 .

35 - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 132 .

36 - Gaillard , opcit, p 199

37 - رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص 141 - 142 .

38 - نفسه ، ص 142 . وأيضا :

HARBI, Les archives , opcit , p p 371 - 372.

*هو جاك لوغران المدير السابق لديوان الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس . أنظر : مالك ، المصدر السابق، ص 142 .

39 - HARBI , opcit , p.p 371-375 et aussi , Gaillard , op.cit , p198.

40 - * هو المستشار التقني في مكتب لويس جوكس . أنظر: رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 119 .

نفسه ، ص 142

41 - سطورا ، المرجع السابق ، ص ص 272 - 273 .

42 - HARBI, Les archives , op.cit , p p371-373 .

و أيضا : محمد عباس ، الثورة الجزائرية ، نصر بلا ثمن 1954 - 1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007، ص 806 .

42 - شكل مصالي بعد الإفراج عنه مطلع سنة 1959م مكتبا سياسيا استشاريا مؤقتا يضم أحد عشر عضوا منهم بلهادي ومحمد عبد العزيز ، بابا أحمد ، محمد فرحات ، عبد الرحمن بن سيد والمشاوي .،، هذا المكتب حل محل سلفه المنبثق عن مؤتمر هورنو في منتصف يوليو 1954 . أنظر : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .

44 - سطورا ، المرجع السابق ، ص273 .وأيضا : محمد عباس، المرجع السابق ، ص 806 .

45 - Maurice Faivre, Les Archives inédits de la politique algérienne, l'harmattan , paris , 2000, P 412 .(voir l'annexe n .....).

46 - Harbi , op.cit , p375

وأيضا : لونيسي ، " تحولات الحركة " ، المرجع السابق ، ص 174 .

47 - منتصر أوبترون ،" الفاد من القوة الثالثة إلى النهاية "، الخبر الأسبوعي ، العدد 316،من 19 على 25 مارس 2005، ص 10.

48 - أوبترون ، المرجع السابق ، ص 10 .

49 - سطورا ، المرجع السابق ، ص 273 . وأيضا : لونيسي، " تحولات الحركة "، المرجع السابق ، ص ص 146-147 .

50 - Gaillard , op.cit , pp 199-200 .

51 - Harbi , op.cit , pp 372-373

وأيضا : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .

52 - ناصر لمجد ، " تفاصيل فضيحة استخباراتية اسمها الفاد "، الشروق اليومي، العدد 3100، ل 30 أكتوبر 2010، ص 18 - 19 .

53 - نفسه ، ص 18 .

54 - نفسه ، ص 18 - 19 .

55 - نفسه ، ص 18 .

56 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص.ص 807-808 .

57 - نفسه ، ص 808 .

58 - منتصر أوبترون ، المرجع السابق ، ص 10 .

59 - ناصر لمجد ، " عبد الله السلمي من جيش التحرير إلى العمالة مع المنظمة السرية المسلحة " ، الخبر الأسبوعي ، العدد 533 ، كم 13 إلى 19 ماي 2009 ، ص 13 .

60 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .

61 - Gaillard , op.cit , p 199. Et aussi : Valette (j), op.cit , p286 .

وأيضا : لمجد ، " تفاصيل فضيحة.. "، المرجع السابق، ص 18 .

62 - Harbi , op.cit , pp 372-373 .

63 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 807

64 - Jean Moneret, la phase finale de la guerre d'algeri ,édition l'harmatta , ,France, 2000, p 09

65 - Gaillard, op.cit , pp 199-200 .

66 - *محمد ممشاوي:(1917_1996): أحد قادة الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، من مواليد 29 مارس 1917م، بتلمسان، حفيد مصالي الحاج (NEVEU)، انخرط في نجم شمال افريقيا سنة 1936، تولى مسؤوليات هامة في حزب الشعب الجزائر، اعتقل عدة مرات وحكم عليه بأحكام متفاوتة ثم بالإقامة الجبرية بالبرواقية وتم نقله عدّة مرات لسجون مختلفة بعد سنة 1946،أصبح عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ،في سنة 1953 تم عزله من اللجنة المركزية لوقوفه في صف مصالي، أحد منظمي مؤتمر هورنو ببلجيكا في جويلية 1954م، عين عضوا في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، الجناح التابع لمصالي، بعد اندلاع الثورة عين أحد مسؤولي حزب الحركة الوطنية الجزائرية الّذي تأسس في ديسمبر 1954م بوهران، اعتقل وتعرض للتعذيب وبقي سجينا خلال 1955_ 1958 في وهران ثم آفلو وغيرهما... سنة 1958 عين كمسؤول لحزب الحركة الوطنية الجزائرية ، في سنة 1989م ورغبة منه في إحياء حزب الشعب الجزائري، طلب اعتماد حزبه لكن وزارة الداخلية رفضت منحه الإعتماد ، توفي سنة 1996 . راجع في هذا :

Achour Cheurfi , Dictionnaire de la révolution algérienne 1954 – 1962 , édition Casbah , Alger, 2004 , p 232 .

Yousfi , les otages… , op.cit , p172 .

67 - Moneret (j) , op.cit , p10 .

68 - Yves Courriere , La Guerre d'Algérie , le feux de désespoir , édition fayard, 1971 , p435 .

و أيضا : دحمان تواتي ، "منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961- 1962 " ، مؤسسة كوشكار للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 279 .

69 - Moneret(j) , op.cit , pp 08-09 .

70 - كونستانتان ملنيك مستشار الوزير الأول ميشال دوبري ، وأحد من المشرفين الرئيسيين على إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من خلال تنسيقه المباشر مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة SDECE . أنظر :

Constantin Melnik , De gaulle ,les services secrets et l'Algérie , édition nouveau monde , paris , 2010, pp 264-269 .

** المسؤول الأول على المصالح الخاصة وبالتحديد مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ECEDS .

Moneret(j), opcit , p 09

***علي معلم (1915 - 1964): أحد مؤسسي التجمع الديمقراطي الجزائري، من مواليد 26 سبتمبر 1915م بباتنة، اشتغل بالمحاماة في باتنة، بعد 13 ماي 1958م، كان أحد أعضاء لجنة الخلاص العامة، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية في نوفمبر 1958م، أسس التجمع الديمقراطي الجزائري RDA بعد الاستقلال، عمل كمحامي في مدينة تولوز الفرنسية، توفي في سبتمبر 1964 أنظر في ذلك :

.Cheurfi , op cit , p 232

71- Gaillard , op.cit , p200 .

72 - Moneret(j) , op.cit , p10 .

73 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 806 .

74 - Gaillard, op.cit , p200 .et aussi : Harbi , op.cit, p357 et : Yousfi," les otages ", op.cit , p171.

75 - منتصر أوبترون ، المرجع السابق ، ص10 .

76 - ومنها شهادة المناضل الشيخ بلكتروسي وخوجة مصطفى مسؤولا الحركة الوطنية الجزائرية بالعاصمة . أنظر في ذلك :

Harbi , op.cit , p366.

77 - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص807 .

78 - أوبترون ، المرجع السابق ، ص10

79 - Harbi , op.cit , pp 374-375 .

موقف الأحزاب اليمينية في تركيا من الأزمة الإقتصادية في سبعينيات القرن العشرين

الدكتور طارق أحمد شيخو
قسم التاريخ، جامعة زاخو - العراق

الملخص:

عانت تركيا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من مشكلات وأزمات كانت في غاية الخطورة والتعقيد على المستويات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث استشرى العنف والإرهاب، والقتل في معظم أنحاء تركيا في ظل صراع أحزاب اليمين واليسار المتطرفة. وفي تلك الظروف عانت تركيا من أزمة اقتصادية تمثلت في حصول حالة من التضخم في الاقتصاد، وازدياد حجم الديون الخارجية، فضلاً عن تفاقم البطالة في البلاد. وقد بلغت الأزمة الاقتصادية تلك ذروتها عام 1978.

في ضوء ماتقدم، سنعرّف بـ ماهية الأزمة الاقتصادية في تركيا في عقد السبعينيات، مع بيان تأثير العوامل الخارجية والداخلية في تلك الأزمة. ثُمّ نبيّن موقف أحزاب اليمين التركي من تلك الأزمة، على أساس أن أحزاب العدالة والسلامة الوطني والحركة القومية كانت جزءاً من العملية السياسية المتمثلة في تشكيل الحكومات الائتلافية. ومهما يكن من الأمر فإن جميع الخطط والبرامج التي وضعتها تلك الأحزاب لم تكن لتجدي نفعاً في حل الأزمة الاقتصادية في ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي انتهت بقيام الجيش بانقلاب عسكري في 12 أيلول 1980 لتضع حداً نسبياً فيما بعد للمشاكل التي عانت منها تركيا آنذاك في ظل عجز الحكومات التركية عن إيجاد الحلول المناسبة لها.



الملخص باللغة الانجليزية

During the seventies of the last century, Turkey suffered from highly critical and dangerous problems and crises on the political, economic and social level. Violence, murder and terrorism prevailed all over Turkey under the radical right and left parties. Throughout these circumstances, Turkey suffered an economic crisis reflected by the inflation and the increase of foreign debts besides the exacerbation of unemployment where the economic crisis reached its climax in 1978.

On the light of what is preceded, it is possible to be aware of the economic crisis in Turkey during the seventies with more light is shed on the influence of interior and exterior factors. Moreover, the position of the Turkish right political parties about the crisis, taking into consideration that the Justice and National Security and the nationalistic Movement are parts in the political process, which formed a coalition government. Notwithstanding, all the plans and programs presented by these parties had no utility in finding a solution for the economic crisis with the deterioration of the security situation. The 12th September 1980 coup d›état put an end to a certain extent to the problems from which Turkey suffered under the incompetence of the Turkish governments to find appropriate solutions.

المقدمة:

عندما تأسست الجمهورية التركية في عام 1923، لم يكن لهذه الدولة اقتصاد قوي، وذلك بسبب الديون الخارجية التي ورثتها من الدولة العثمانية المنهارة، حيث إن تركيا الحديثة تعهدت للدول الغربية بدفع ما يترتب عليها من تلك الديون على فترات ودفعات ووفق صيغ معينة اتفق عليها الطرفان لتسديد تلك الديون[1]. ووفقاً لتلك الظروف فقد اتُخذت القرارات، ورُسمت الخطط في مؤتمر اقتصادي عقد في مدينة ازمير عام 1923، بهدف وضع سياسة الدولة الاقتصادية والتخلص من تراكمات الديون القديمة[2]، ووضع الصيغ التي تُمكن الدولة من السيطرة على القطاع الاقتصادي. واستمرت هذه السياسة طيلة عقد الثلاثينيات خصوصاً وأن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929- 1933 كانت قد تركت آثاراً سلبية كبيرة على الأوضاع الاقتصادية التركية في تلك المرحلة[3]، فضلاً عن آثار احداث الحرب العالمية الثانية 1939-1945. وفي تلك الظروف وقعت تركيا على ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران 1945 وحصلت في المقابل على مساعدات مادية - ومواد إغاثة، ومساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وفيما بعد عمدت الحكومة في عام 1947 إلى إعطاء اهتمام لبعض القطاعات مثل قطاع النقل والزراعة والطاقة[5]، وكل ذلك بهدف تقوية البنية التحتية للدولة.

وأما بخصوص مدة حكم الحزب الديمقراطي 1950- 1960 [6]، فقد عمدت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية تعمل على تعزيز اقتصاد السوق والقطاع الخاص إذ رفع الحزب ومنذ تأسيسه شعار الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص، ووضع سياسات من أجل تطوير تركيا اقتصادياً؛ لتثبيت أركان الدولة في جميع النواحي. فوضعت خططها التي عملت على تشجيع الصناعة لزيادة واردات الدولة من هذا القطاع من خلال تصدير منتجاتها الصناعية، وبالمقابل التقليل من استيرادها من الخارج[7]، فكان أن وضعت القوانين التي تستهدف تشجيع عمليات التصنيع في ضوء المساعدات التي كانت تصل إلى تركيا من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية[8]، بهدف تقوية البنية التحتية والدفاع الوطني وللأغراض التجارية.

ولكن فيما بعد منتصف الخمسينيات بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية بالظهور في تركيا؛ إذ شهدت وضعاً اقتصادياً سيئاً مع حلول عام 1958 [9]، يعود بالأساس إلى كثرة المشاكل السياسية الداخلية، وتأزمها في ظل صراع الحزب الديمقراطي الحاكم مع حزب الشعب الجمهوري المعارض، التي أوقعت الحكومة في أزمات داخلية، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز مشكلاتها السياسية التي بدورها اوقعتها في مشاكل اقتصادية انعكست سلباً على الوضع الاجتماعي في الوقت نفسه. وفي ذلك أشار مصدر إلى أن عوامل أخرى كانت وراء تدهور الوضع الاقتصادي التركي، ولجوئها إلى تخفيض سعر الليرة التركية بمقدار (2,8 %) ثم تبعها انخفاضاً آخراً بنحو (9%)، كان من أبرزها:

انخفاض الطاقة الانتاجية في مؤسسات الدولة وشركاتها.

النقص الحاصل في النقد الأجنبي في الداخل في ضوء عدم وجود استراتيجية تعمل على استقرار برامجها [10].

وعلى أية حال فقد حاولت حكومة الحزب الديمقراطي الحاكم أن تجد منافذ لها، لإصلاح

الوضع الاقتصادي، إذ أصبحت عضواً منتسباً في (الجماعة الاقتصادية الأوروبية-Avrupa Ekono mik Topluluğu) في 31 تموز 1959، ثم حاولت تطوير علاقاتها بشكل أكثر، فأقدمت على تقديم طلب رسمي إلى الجماعة المذكورة في 11 ايلول 1959 لتكون عضواً دائماً فيها[11]، ويبدو أن حدوث الانقلاب العسكري في 27 ايار 1960 حال دون تحقيق ذلك.

وخلال عقد الستينيات عمدت حكومة الانقلابيين «لجنة الوحدة الوطنية»، إلى إصدار دستور جديد للبلاد في 9 تموز 1961، ثم وضعت خططها الاقتصادية بعد ذلك فيما سمي بـ «الاقتصاد المخطط» (PlanlI Ekonomi) أو ما يسمى أحياناً بـ (سلطة التخطيط المركزي)، التي اعتمدت سياسة وضع الخطط الخمسية[12]، الأولى 1963-1967 والثانية 1968-1972 التي اعتمدت على سياسة تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة... فوضعت الحواجز الكمركية ومنحت الحماية للصناعة وغير ذلك من الإجراءات[13] التي من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد التركي، فكانت النتيجة حصول نمو اقتصادي في تركيا خلال المدة ما بين 1960-1968، إذ ارتفع دخل المنتجين بنحو (9,7%)، واستمر ذلك لغاية عام 1971 ليصل إلى نحو (10,2%)، ولكن الذي حصل أن هذا النمو وبعد عام 1971 بدأ نحو الانحدار ليصل إلى (0,4 %) لا سيا عندما بدأت حالة التضخم تشهد أرتفاعاً في البلاد بلغت نحو (15,9 %)، ثم استمر الأمر بالأرتفاع، ليصل مع عام 1978 إلى (107,2%) [14].

يتضح مما سبق أن تركيا قد شهدت في عقد الستينيات تحسناً في الوضع الاقتصادي وارتفاعاً في مستوى المعيشة إلى حَدٍ ما، لكن حدوث ما سُمي بـ «انقلاب المذكرة» [15] عُدَّ مؤشراً على تدهور الاوضاع الأمنية في البلاد نتيجة لصراع آيدولوجيات اليمين واليسار[16]، التي انعكست بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

◄ المبحث الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية

عانت تركيا خلال السبعينيات من القرن المنصرم من مشكلات وازمات عديدة كانت في غاية الخطورة والتعقيد، فإلى جانب الأزمة الاقتصادية برزت مشاكل اجتماعية فضلاً عن مشكلة العنف السياسي، حيث استشرى العنف والإرهاب والقتل في معظم أنحاء تركيا، وإلى جانب هذا فقد برزت مشاكل أخرى في تركيا تمثلت في المشكلة الكردية والمشكلة الأرمنية فضلاً عن المشكلة القبرصية التركية، وقد أسهمت بمجموعها في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا في عقد السبعينيات.

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية الأزمة الاقتصادية في تركيا؛ ليتسنى لنا فيما بعد بيان مواقف أحزاب اليمين التركي من هذه الأزمة، لا سيا تلك الأحزاب التي كانت جزءاً من العملية السياسية من خلال مشاركاتها في تشكيل الحكومات الائتلافية [17]، التي أصبحت سمة بارزة في تركيا.

وللأزمة الاقتصادية في تركيا جوانب عديدة، تتمثل في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية والنقص الحاد في العملات الصعبة والتضخم والبطالة وتدني مستويات المعيشة -وهو ماسنلاحظهُ-، الأمر الذي افرز تأثيرات وانعكاسات مباشرة على عموم الفئات الاجتماعية من المجتمع التركي.

كما هو معروف فان تركيا باشرت بوضع خطط

تنموية منذ عقد الخمسينيات، ثم الستينيات، جرى فيها التركيز على مسألة التصنيع بهدف تطوير تركيا وتأهيلها للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وعلى أية حال فإن الخطط التي وضِعَت حققت نمواً بنحو (7%) سنوياً [18]، إلاّ أنها أثقلت كاهل تركيا بالديون الخارجية كما هو موضح في الجدول رقم (1) [19].

السنة	1964	1967	1968	1969	1970	1971
الديون مليون$	0,988	1,344	1,529	1,705	1,920	2,210
السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الديون مليون$	2,300	2,654	2,901	3,012	3,822	4,410
السنة	1778	1779				
الديون مليون$	6,126	9,270				

وعلى أية حال فإن معظم تلك الصناعات اعتوعلى أية حال فإن معظم تلك الصناعات اعتمدت بالدرجة الأساس على قطع الغيار والمواد الصناعية المستوردة من الخارج، فمثلاً اعتمدت صناعة الإطارات والبلاستك على المواد الأولية المستوردة بنسبة (84,9%) والصناعات الكيمياوية بنسبة (70,1%) [20]. فكان من الطبيعي أن يؤدي تشغيل تلك المصانع وزيادة إنتاجها إلى حصول زيادة في المستوردات التركية التي بدورها خلقت عجزاً في الميزان التجاري الذي يمكن أن يعود إلى عجز الصادرات التركية من موازنة تلك المستوردات.

ومهما يكن من أمر فإن الذي أسهم في معالجة العجز الحاصل في الميزان التجاري في تلك المدة هو أن تحويلات العمال الاتراك في الخارج كانت قد أسهمت في إيجاد نوع من الموازنة ومعالجة العجز لفترة معينة [21]. الجدول رقم (2)

السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974
حجم التحويلات مليون $	141	273	471	470	1,135	1,462

وعلى أية حال فإن دور التحويلات الخارجية واهميتها في الجانب الاقتصادي قد برزت في نواحي مهمة، منها:

- إن التحويلات التي تقدمها العمالة التركية من الخارج إلى الداخل التركي، كانت مهمة إذ تشير الإحصائيات إلى أن العمالة ومنذ الستينيات ولغاية عام 1974، قد ساهمت بشكل كبير في وعلى أية حال فإن دور التحويلات الخارجية واهميتها في الجانب الاقتصادي قد برزت في نواحي مهمة، منها:

إن التحويلات التي تقدمها العمالة التركية من الخارج إلى الداخل التركي كانت مهمة إذ تشير الإحصائيات إلى أن العمالة ومنذ الستينيات ولغاية عام 1974، قد ساهمت بشكل كبير في معالجة العجز التجاري حيث بلغت نسبة تحويلاتها (43,3%) من الناتج المحلي.

إن التحويلات الخارجية كانت تعمل من ناحية أخرى على رفع المستوى المعاشي لأسر العمال المهاجرين في الداخل التركي، وهي بذلك تسهم في تحسين الوضع الاجتماعي لعدد غير قليل من الأسر التركية.

يضاف إلى ما تقدم أن العمالة في الخارج كانت تعود إلى الداخل التركي بعد أن تعلموا وتسلحوا بخبرات وأفكار صناعية وتجارية، فغالباً ما كان هؤلاء يُقدِمون على تأسيس مشاريع تجارية وصناعية ذات خبرات متقدمة تعلموها في أوروبا في مجالات العمل، وغالباً ما كانت هذه المشاريع ناجحة تعمل على انتعاش حالة فئات معينة، وإيجاد مجال حركة تجارية وصناعية في داخل تركيا [22].

والمسألة المهمة التي تستوجب الإشارة اليها هنا هو أن تحويلات العمال الأتراك من الخارج الى داخل بلدهم كانت ذات منفعة في ظل ظروف أرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية بنسب مضاعفة منذ عام 1973، بسبب حظر النفط العربي إلى الدول الغربية التي وقفت إلى جانب إسرائيل في حربها مع العرب[23]. السبب الذي كان وراء أرتفاع أسعار السلع الانتاجية الغربية، ونظراً لارتباط تركيا بالغرب في علاقاتها، الأمر الذي تسبب بالتالي في أرتفاع أسعار السلع في داخل تركيا بنسبة (60%) [24]، وتوافقاً مع انخفاض تحويلات العمال الاتراك من الخارج، بعد أن كانت الدول الغربية قد طلبت من تركيا إيقاف تصدير العمالة التركية إلى دولها، وصل العجز في الميزان التجاري التركي في عام 1977 نحو (3,3) مليار دولار [25].

ومع ماتقدم فقد ازداد العجز في الميزان التجاري التركي الذي يمكن أن يعود إلى عوامل أخرى مثل: زيادة حجم النفقات العسكرية [26]، بسبب التدخل العسكري في قبرص في تموز 1974 [27] وبالتالي فرض الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على مبيعاتها من الأسلحة إلى تركيا في عام 1975، وتخفيض حجم مساعداتها العسكرية والاقتصادية لها[28]، ما أحدث عجزاً في ميزان المدفوعات التركي. الأمر الذي استوجب على تركيا الاستدانة من الخارج ، الذي بدوره تسبب في تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجةً لزيادة الديون الخارجية، حيث بلغت في عام 1978 نحو (6,126) مليار دولار، من غير الفوائد التي استحقت على القروض السابقة التي بلغت في ذات العام (407) مليون دولار[29] وفيما بعد وفي عام 1979 وصل حجم الديون التركية إلى (9,270) مليار دولار[30].

وبناءً على ماتقدم فإن الأزمة الاقتصادية في تركيا كانت قد بلغت مداها مع أواخر السبعينيات في ضوء تقلص استيراد المواد الخام، وقطع الغيار بسبب النقص الحاصل في العملات الصعبة الذي بدوره أدى إلى تقليص حجم الانتاج الصناعي وبالتالي تقليص حجم صادرات تركيا، ما تطلب الاقتراض من الخارج وبالتالي تفاقم حجم الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها التي زادت من تفاقم وحِدَّة الأزمة الاقتصادية، ووصلت الحالة بالبلاد إلى مرحلة خطيرة ومعقدة في ظل مشكلتين تفاقمتا في تركيا وهما:

◄ أولاً: مشكلة التضخم

يلاحظ من الأرقام والبيانات الحسابية الآتية أن مشكلة التضخم كانت موجودة في تركيا لغاية عام 1971؛ لأن معدل التضخم لعشرِ سنوات سابقة على هذا العام كانت قد وصلت إلى (7,4%). ولكن وبحلول عام 1973 بدأت مشكلة التضخم في تركيا بالظهور على نحو لافت للنظر، ففي ذلك العام قفزت نسبة التضخم إلى (19,9%) [31]، وفيما بعد استمرت الحالة لتصل نسبتها إلى (20%) في عام 1976، ثم (40%) في عام 1977 [32]، ثم قفزت النسبة إلى (60%) في عام 1978، واستمرت الحالة لتصل إلى أقصى مدى لها في شباط عام 1980 حين تجاوزت النسبة الـ (137%)[33]، وفي ظل هذا التضخم كانت نسبة العجز في الميزان التجاري قد بلغت في عام 1978 (2,04) مليار دولار، وفي عام 1979 (2,25) مليار دولار، والفوائد المترتبة على الديون الخارجية التركية لعام 1979 (1,87) مليار دولار[34]. وفيما بعد فقد ازداد حجم الديون الخارجية التركية مع عام 1980 نحو (17) مليار دولار[35].

وبناءً على ما تقدم يمكن إرجاع سبب تفاقم مشكلة التضخم في تركيا إلى عوامل عديدة، منها: عوامل خارجية وأخرى داخلية وعلى النحو التالي:

أ. العوامل الخارجية:

إن أرتفاع أسعار النفط عالمياً بنسبة تقرب من الـ (130%) منذ عام 1973[36]، قد أثر بشكل كبير في زيادة حالة التضخم، في ظل اعتماد تركيا على أكثر من(70%) من احتياجاتها النفطية على الاستيراد، ففي عام 1970 لم تتجاوز قيمة مستورداتها من النفط الـ (65) مليون دولار [37]، الذي يمكن أن يعود إلى حالة الاستقرار السياسي النسبي في فترة الستينيات، وبالتالي فإن ظروف البلاد كانت شبه مستقرة، الأمر الذي كان قد هيأ جواً ملائماً ومشجعاً للصناعات المحلية. لكن وفيما بعد، ففي عام 1973 ارتفعت قيمة المستوردات التركية من السلع والبضائع من (364) مليون دولار عام 1973 إلى (800) مليون دولار عام 1974 [38]، وهو أكثر من الضعف. ولترتفع مع عام 1975 إلى (803) مليون دولار[39]، ولتبلغ في عام 1980 حداً خطيراً بحيث وصل الرقم إلى (3,614) مليون دولار[40].

لجوء الدول الغربية الصناعية إلى رفع أسعار منتجاتها، كرد فعل على أرتفاع أسعار النفط عالمياً حيث وصل معدل سعر البرميل الواحد من النفط خلال المدة 1973- 1980 إلى (40) دولاراً [41]، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تستورد معظم احتياجاتها من البضائع والسلع من تلك الدول الغربية [42].

وأمام تلك الظروف عمدت الحكومة التركية إلى اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها التقليل من آثار أرتفاع أسعار النفط عالمياً، والتي بدورها كانت قد أثرت سلباً في الأوضاع الاقتصادية بـ تركيا. فكان أن اتخذت الحكومة إجراءات عدة يمكن إيجازها بما يلي:

حاولت تركيا تعزيز دور صادراتها للتقليل من تأثير الأزمة النفطية العالمية، ووضع سياسة من شأنها تقليل تكاليف منتجاتها، فضلاً عن إجراء زيادة في حجم منتجاتها القابلة للتصدير.

التقليل من إنتاج المنتجات الصناعية التي تعتمد بالأساس على الطاقة، بهدف تقليل تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد التركي. ولكن الذي حصل هو الأرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية نتيجة لتلك السياسة، لا سيا الصناعات القائمة على النفط من المواد الكيماوية[43].

قيامها بقطع التيار الكهربائي في أنحاء البلاد لمدة ستة ساعات يومياً في محاولة لضغط فاتورة استيراد النفط التي كانت على وشك ان تصل إلى مليارَي دولار سَنوياً[44] .

ب . العوامل الداخلية:

تجدر الإشارة إلى أن العامل الداخلي الذي كان وراء التضخم الذي حصل في تركيا، هو مسألة التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية، بدأ من عام 1970؛ فقد عمدت الحكومة إلى تخفيضها ولمرة واحدة بمقدار (66%)[45]، وخلال المدة ما بين عامي 1972- 1977 خفضت قيمة الليرة التركية بنحو (15) مرة، كان آخرها بنسبة (30%)[46]. وفي آذار 1978 خفضت بمقدار (23%)، ثم أعيد تخفيضها في حزيران 1979 بنسبة (43%)[47]، وفي 25 كانون الثاني 1980 خفضت قيمة الليرة من 47 ليرة إلى (70) ليرة للدولار الواحد، لترتفع الأسعار بنسبة (50%). فكانت هذه الإجراءات بمثابة الخندق الأخير الذي يتعين التزامه لإبقاء تركيا على قيد الحياة اقتصادياً، ذلك لان نحو (40) مليوناً في حالة حدوثه سيعاني من الآثار القاسية لهذا التضخم[48].

ومن الطبيعي أن العوامل الخارجية والداخلية عملت كلتاهما مجتمعةً على زيادة حدة التضخم الذي حصل بـ تركيا في عقد السبعينيات حتى بلغ ذروته قُبيل الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 [49] . ولكن الخارجية كان لها الدور الاكبر في ذلك، مقارنةً مع مدى تأثير العوامل الداخلية فبالتالي ظهرت في تركيا مشكلة أخرى زادت من تعقيد الأزمة الاقتصادية ألا وهي مشكلة البطالة.

◄ثانياً: مشكلة البطالة

لا شك أن البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد، نظراً لما للأولى من تأثير على الثانية، بل أن مشكلة البطالة تتجاوز حدودها الاقتصادية والاجتماعية لتصل تأثيرها إلى الأوضاع السياسية. وفي تركيا فقد بدأت مشكلة البطالة تبرز مع أوائل الخمسينيات في ظل الهجرة الريفية إلى المدن التي شهدتها تركيا في تلك المرحلة، ففي عام 1951 تجاوز عدد العاطلين عن العمل مليون شخص[50]، ومع زيادة النمو السكاني الذي بلغ نسبته (3%)، واستمرار الهجرة الريفية إلى المدن كان لا بد أن يعمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل في المدن وبشكل مثير، فضلاً عن إيقاف استقبال العمال الأتراك لاسيما في دول أُوروبا الغربية الغربية وإلغاء عقودهم[51]، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل (1,440,000) شخصاً في عام 1967 [52]، ثم ازداد عدد العاطلين عن العمل بعد عشرة سنوات ليصل إلى (2,117,000) شخص في عام 1977، ثم استمرت الحالة ليصل العدد إلى (3) ملايين تقريباً في العامين التاليين، ثم وصل عدد العاطلين إلى (3,634,000) شخص عن العمل عشية الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 [53]، في محاولة لوضع حدّ للأوضاع المتدهورة في تركيا سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

◄المبحث الثاني: موقف الأحزاب اليمينية من الأزمة الأقتصادية

1 / حزب العدالة[54]:

ينطلق حزب العدالة في تشخيصه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا من حقيقة أن تركيا بلد متخلف، ويعاني من الفقر، وموارده الاقتصادية لم تستغل على النحو الأمثل[55] .

وفي ضوء نظرة الحزب إلى الأسباب التي تقف وراء المشاكل الاقتصادية في تركيا، يرى الحزب أن الحل يكمن في جوانب عدة يمكن إجمالها بما يلي:

- الجانب الاقتصادي المؤثر على الجانب الاجتماعي، إذ يرى الحزب أن إنهاء حالة الفقر تكمن في البدء بتنمية شاملة يقودها القطاع الخاص الذي يعد عماد الحياة الاقتصادية والسبيل لنجاح الاقتصاد التركي، ذلك لأن المؤسسات الخاصة والربح يشكلان القوة الأساسية للتقدم الاجتماعي[56] وفي ذات الوقت يتطلب الأمر ضرورة الإسراع في تطوير الصناعة بالاعتماد على القطاع الخاص والتأكيد على دور الدولة في تهيئة كل المساعدات وتوفير الظروف المناسبة للاستثمار، واستقرار السوق[57] .

- بناءً على ذلك يعد الحزب أن فتح أبواب تركيا أمام الرأسمال الأجنبي وجذبه بكل الوسائل يُعد أمراً ضرورياً للإسراع في عملية التنمية[58]، من خلال ربط الاقتصاد التركي بالبنوك والشركات الأجنبية والاعتماد على القروض واستثمارها لتطور الاقتصاد التركي[59] .

- يهتم الحزب بمسألة تحقيق ثورة زراعية أو ما يطلق عليه بـ « الثورة الخضراء» [60] .

وعلى الرغم من نظرة الحزب لمعالجة المشكلات الاقتصادية في تركيا، على أنها يمكن أن تحل من خلال استثمار الرأسمال الأجنبي ودعم القطاع الخاص، إلا أنه في ذات الوقت أكد أيضاً على مسألة العدالة الاجتماعية، وحاول أن يظهر نفسه أمام الجماهير بمدى اهتمامه في هذا المجال رغبةً منه في كسب ود الجماهير لا سيما في ظل المنافسات القوية بين الأحزاب السياسية في الستينيات والسبعينيات. وعلى وفق ذلك يرى الحزب أن تطبيق العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق من خلال:

1 - إيجاد نظام ضرائبي عادل[61] .

2 - التوزيع المتساوي لخدمات الدولة على جميع الولايات[62] .

3 - العمل على وضع الخطط التي من شأنها تحسين أوضاع الفلاحين، والتخفيف من مشكلة البطالة[63].

من جانب آخر فإن الحزب ينظر إلى البطالة المنتشرة والمتفاقمة في تركيا على أنها تمثل أخطر أنواع الظلم الاجتماعي في الوقت الذي تمثل هدراً كبيراً للقوى والطاقات البشرية؛ ولذلك يتوجب توفير فرص العمل لجميع القادرين عليه[64] .

ومن الناحية العملية اعتمدت سياسة حزب العدالة على وضع الخطط الخمسية، بهدف دعم وتسهيل أمر استثمارات القطاع الخاص ودعمها وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي والنظام شبه العسكري في أوائل السبعينيات، تمكن الحزب من تحقيق نوع من النمو بلغ نسبته (7 %) في القطاع الصناعي في ظل تشجيع سياسة الصادرات، الأمر الذي عمل على رفع قيمة الليرة التركية نحو (15 %) مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، بعد أن كان قد اتخذ جملة قرارات تمثل في إلغاء بعض القوانين الخاصة بالمزراعين التي عملت على تشجيع الزراعة وذلك في 25 حزيران 1973. فكانت سياسة زعيم الحزب سليمان ديميريل القائمة على سياسة الانفتاح على استيراد الرأسمال الأجنبي، قد بدأت بعض المؤشرات البسيطة لإصلاح الوضع الاقتصادي[65]، لكن ظروف أحداث الأزمة القبرصية – التركية في صيف 1974، كانت قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية في تركيا على الرغم من سياسات حزب العدالة التي سبقت أحداث الأزمة تلك.

وفي ظل ظروف الأزمة القبرصية التركية، وعدم الاستقرار السياسي في تركيا في الداخل، بدأت تلك الظروف تؤثر سلباً على الاقتصاد التركي، وظهرت آثارها واضحة؛ فقد وصل العجز التجاري في عام 1975 إلى نحو (8,7 %) ، وفي تلك الاثناء حصل أرتفاع في قيمة العقارات في ظل قلة الصادرات، وانخفاض نسبة السياحة وواراداتها في تلك المدة، كما رافق تلك الأحوال انخفاض في التحويلات الخارجية في ظل ظروف بلد ينمو بسرعة سكانياً[66] الأمر الذي تطلب اتخاذ تشريعات من شأنها إعداد وتهيئة جميع أنواع المصادر الخارجية، والاقتراض الخارجي.

ومن الناحية العملية، فإن موقف حزب العدالة يمكن إيضاحه من خلال برامجه وسياساته التي حاول تطبيقها بعد أن أصبح جزءاً من الحكومات التي كانت قد تشكلت في السبعينيات، فمع مجيء الحزب إلى الحكم في حكومة ائتلافية (31 آذار 1975- حزيران 1977)[67]، عمل على تطبيق شعار «الاقتراض يدفع بالاقتصاد على الركض السريع»، وكان من نتيجة سياسة الحزب القائمة على الاقتراض الخارجي، أن أصبحت ديون تركيا في عام 1977 (4,410) مليار دولار، في الوقت الذي كانت فيه الديون في عام 1975 لا تتجاوز (3,012) مليار دولار[68] .

ومع أزدياد الديون الخارجية عام 1977، تبنى الحزب برنامجاً اقتصادياً لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد الذي عُرف بـ «حسابات الإيداع بالليرة التركية القابلة للتحويل»، حيث تضمن هذا البرنامج إعطاء المودعين الأجانب نسباً محفزة تزيد على النسب الاعتيادية، يهدف إلى وضع عملاتهم في البنوك التركية. وفي إطار هذا البرنامج، أصدر الإيعاز إلى البنك المركزي التركي بتسهيل التعامل، وتحمل فروق الأسعار بين الليرة والعملات الأخرى[69] .

وعلى الرغم من كل المحاولات والخطط التي وضعها حزب العدالة، التي حاول تنفيذها بهدف معالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد، إلا أن التدهور الاقتصادي أزداد في تركيا سوءاً. ففي الفترة ما بين نيسان 1978 - آذار 1979 حصل العجز في ميزان المدفوعات، فكان العجز في ميزان المدفوعات التركي قد وصل إلى أعلى مستوياته في تاريخ الجمهورية التركية، حين وصل حجم الديون الخارجية إلى نحو (9,270) مليار دولار[70]، في وقت لم تتمكن الأحزاب السياسية (اليمين) المشاركة في تشكيل الحكومات الائتلافية في السبعينيات من تنفيذ برامج اقتصادية تتمكن من معالجة الأزمة الاقتصادية في تركيا، ورافقت هذه الظروف النقص في إنتاج السلع، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة الاستيراد والتصدير غير المشروعة قانوناً - بشكل سري من قبل التجار - فكان من نتائج ذلك ما يلي:

1 - الأرتفاع في أسعار السلع في السوق السوداء.

2 - أرتفاع نسبة البطالة في البلاد.

3 - أنخفاض معدل نمو الصناعة وقطاع الخدمات الذي وصل إلى أدنى مستوياته بالرجوع نحوالوراء على نحو (20) عاماً من تاريخ تركيا.

4 - حصلت مشاكل أخرى كثيرة في البلاد منها: أرتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الفقر، وشل حركة العمل، بسبب كثرة المظاهرات التي كانت تقودها نقابات العمال، فضلاً عن فقدان الوقود من البلاد[71] ، فَشُلَّت حركة البلاد اليومية.

ولكن السياسة التي وضعها حزب العدالة لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها تركيا في عقد

السبعينيات التي من ضمنها المشكلة الاقتصادية لم تتمكن من إصلاح الوضع القائم آنذاك، الذي يُعد أحد عوامل فشل الحكومة الائتلافية (حكومة الجبهة القومية الثانية 21 تموز 1977 - 31 كانون الاول 1977)[72] ، التي كان قد ترأسها زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل.

ومع تشكيل حزب العدالة لـ (حكومة الأقلية 12 تشرين الثاني -1979 12 أيلول 1980)[73]، كانت أزمات تركيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد وصلت ذروتها، ولمعالجة هذا الوضع تبنى الحزب برنامجاً تقشفياً وضعه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي عرف بـ «حزمة الإصلاح الاقتصادي (Ekonomik Reform Paketi) أو ما يعرف بـ «برنامج 24 كانون الثاني 1980» الذي نص على جملة خطوات وتوصيات كان أهمها:

1 - إن صنع القرار والتنفيذ هو من أخطاء السياسة الاقتصادية غير المتوازنة.

2 - ضرورة العمل على وضع الخطط الكفيلة للتقليل من حدة التضخم.

3 - العمل على معالجة اختناقات النقل ونقص الطاقة.

4 - العمل على زيادة الصادرات التركية وديمومتها.

5 - معالجة مشكلة البطالة المنتشرة.

6 - رفع الظلم الضرائبي الواقع على المجتمع[74] .

وفي الوقت نفسه نص البرنامج على جملة توصيات وهي:

- ضمان سلامة إدارة القرارات الاقتصادية وتنفيذها.

- إعطاء الأولوية للسيطرة على مسألة التضخم.

- رصد السياسات النقدية في البلاد ودراستها.

- ضرورة توفير فرص العمل من خلال رأس المال الأجنبي.

- الأستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة حالياً للتقليل من شدة الأزمة الاقتصادية[75] .

كما أن الحكومة حاولت اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي يمكن إيضاحها بما يلي:

- التشجيع على استخدام السلع المحلية بدلاً من السلع الأجنبية المستوردة.

- المواصلة في اتباع سياسة التصنيع القائمة على الاستفادة من رأس المال الأجنبي.

- العمل على الاستفادة من القروض القصيرة الأجل.

- العمل على إحلال عملية السلام في المسألة القبرصية للتقليل من حجم النفقات العسكرية التي تتخصص لهذا الشأن باستمرار[76] .

ومع كل ما تقدم وما خطط له حزب العدالة من خُطط، ووضع سياسات من شأنها إصلاح الوضع الاقتصادي في البلاد، من خلال محاولات الحكومة التي أعتمدت على مكافحة الفساد وبعض الخروقات القانونية، والعمل على تقليل تكاليف الصادرات التركية وديمومتها وذلك حسب برنامج «24 كانون الثاني 1980» [77] ، إلا أن كل ذلك لم يجدِ نفعاً في إصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن الاستدلال على أن حزب العدالة في كل الفترات التي شارك فيها في تشكيل الحكومات الائتلافية في فترة السبعينيات،

وما قدمه من برامج وخطط تهدف إلى معالجة المشكلات الاقتصادية في تركيا، كانت تقوم على عدة أسس يمكن تلخيصها بما يأتي:

-العمل على تحقيق الاستقرار السياسي، وإنهاء حالة العنف المستشرية في البلاد، بهدف توفير فرص وظروف تساعد على إنجاح برامجها للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا.

-محاولة التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة من خلال إيجاد فرص جديدة، بهدف رفع المستوى المعاشي، وتقليص التفاوتات بما يقلل من حدة التوترات السياسية والاجتماعية.

-العمل على اتخاذ تدابير من شأنها أن تهدف إلى هيمنة القطاع الخاص، بغية الأخذ بما يعرف بـ «اقتصاد السوق»، والعمل على تطوير تركيا بهدف انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة.

وعلى أية حالٍ فإن الخطط والبرامج التي وضعها حزب العدالة ضمن سياساته الرامية إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن السياسية، لم تكن لتحقق النتائج المرجوة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة أعمال العنف التي كانت ناتجة عن الصراع بين أحزاب اليمين واليسار التركي التي أدت بـ تركيا مع أواخر السبعينيات إلى حافة الهاوية لينتهي الأمر بتدخل العسكر، وقيامهم بانقلاب في 12 ايلول 1980 ليضع حداً لتلك المشكلات.

◄ثانياً / حزب السلامة الوطني[78] :

يعزو حزب السلامة الوطني الأزمة الاقتصادية في تركيا إلى ما يأتي:

تخلي المجتمع التركي عن القيم الروحية، وهذا ما أفقده جانباً أساسياً من جوانب التطور والتقدم.

خضوع تركيا للنادي الغربي -الدول الغربية-، حيث ترتب على ذلك أن أصبح الاقتصاد التركي، اقتصاداً ذيلياً تابعاً للاقتصاد الغربي، متأثراً بأزماته ومستهلكاً لبضائعه[79] .

وفي ضوء تشخيص الحزب للمشكلات التي تعاني منها تركيا لاسيما الاقتصادية، يرى الحزب أن هناك طرقاً لمعالجة تلك المشكلة من خلال:

أ- التخلي عن الغرب وإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي، حيث أكد زعيم الحزب نجم الدين اربكان في نيسان 1973 قائلاً: «تركيا يجب ألا تكون في السوق الأوروبية المشتركة، وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية. إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين، ولكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين» [80] .

ويستنتج من ذلك، أن الحزب يرى أن تركيا لا تستطيع منافسة دول أوروبا المتقدمة، وأنها سوف تراح إلى الهامش إذا ما انضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة، وما يدل على ذلك هو ماذكره اربكان حين قال: «إذا دخلت تركيا السوق المشتركة في الأوضاع السائدة اليوم، فإنها سوف تصبح مستعمرة» [81]. والأكثر من ذلك أن الحزب يرى في نظرته تلك، أن تركيا تعد دولة متطورة ومتقدمة إذا ما قورنت مع الدول الإسلامية، وأن ذلك سوف يوفر لها الفرصة لجعلها سوقاً لمنتجاتها وكذلك مصدراً للمواد الأولية لصناعاتها، لاسيما في ظل أرتفاع أسعار النفط عالمياً في عام 1973.

ب- البدء بتنمية شاملة ومتوازنة، والتنمية الحقيقية في مفهوم الحزب هي تلك التي تشتمل على الجانبين المادي والروحي. فالجانب المادي يتكفل بتلبية الحاجات المادية والمعاشية للفرد، والجانب

الروحي يزود الانسان بالقيم الأخلاقية التي توازي في أهميتها الحاجات المادية؛ لأنها تخلق التوازن في المجتمع[82] .

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال إزالة الفوارق الاقتصادية، وتقليص التفاوت بين الأقاليم التركية، عن طريق نشر الصناعات الثقيلة من أجل إنماء تركيا، وفي ذات الوقت القضاء على كافة أنواع الاستغلال وفي مقدمتها (الربا) الذي يعد أخطر أنواع الاستغلال[83] .

ومع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في تركيا وقبيل الانقلاب العسكري عام 1980، عرض الحزب برنامجاً شاملاً يهدف إلى معالجة الوضع القائم في تركيا، والذي تضمن جملة خطوات يمكن إجمالها بما يلي:

-إعادة النظر في جدولة الضرائب، وتحقيق العدالة.

-إرساء نظام سليم في هيكل الإدارة الاقتصادية.

وضع أساس سليم لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.

-استكمال بناء المصانع التي أوقف العمل في بنائها.

-الاهتمام بالثروة المعدنية، والغابات والسياحة.

-إنشاء سوق إسلامية مشتركة، والعمل على إقرار الدينار الإسلامي[84] .

ورغم ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية تفاقمت مع أواخر السبعينيات في ظل تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية التي اجتاحت تركيا، وأن برنامج الحزب هذا لم ينفذ ولم يترجم إلى واقع في تلك الظروف الصعبة، والأندى من ذلك أن انقلاباً عسكرياً حصل بعد إعلان هذا البرنامج بخمسة عشر يوماً فقط.

◄ثالثاً / حزب الحركة القومية[85]:

رؤية حزب الحركة القومية في معالجة الأزمة الاقتصادية في تركيا، تبدأ من الريف حيث يتطلب الأمر تأسيس مراكز ريفية متطورة تجعلها محوراً للنشاطات الاقتصادية، ووظيفة هذه المراكز الريفية تكون مزدوجة، فهي إلى جانب قيامها باستقطاب رؤوس الأموال والقوة البشرية التي تترك الريف إلى المدن، فانها ستكون عاملاً مهماً في تطوير الريف التركي[86] .

ويستدل مما سبق على أن حزب الحركة القومية يرى أن تطوير الريف التركي سيعمل على تقليص حدة التفاوتات بين الريف والمدينة من جهة، وبين الاقاليم الجغرافية من جهة أخرى.

ومن جانب آخر يمكن القول إن الحزب يدعو إلى إقامة قطاع اقتصادي شعبي والذي يسميه بـ (القطاع الوطني). ويقوم هذا القطاع بتسهيل النشاطات الاقتصادية للفئات الرئيسية للمجتمع التركي وهم «الفلاحون - العمال - الحرفيون - أصحاب الأعمال الحرة - الموظفون» [87]، الأمر الذي سيعمل على امتلاك هذه الفئات لوسائل الإنتاج وبالتالي تحافظ عليها من مسألة الاستغلال[88] . وهو بذلك يدعو حسب هذه الرؤية، إلى جعل القطاع الوطني أنموذجاً وصورة مصغرة للاقتصاد التركي الذي يمكن له أن يتخلص من الاستغلال الذي كان يؤدي إلى صراعات اجتماعية وسياسية نتيجةً لعوامل اقتصادية.

ووفق ما تقدم يمكن الاستدلال أيضاً على أن الحزب في رؤيته بخصوص تطوير الريف التركي والدعوة إلى القطاع الوطني، يهدف إلى منع تركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع، مما يؤدي إلى تأميم الصناعات والمشاريع الضخمة.

فضلاً عما سبق يمكن القول أن الحزب في ذلك يحاول القضاء على مشكلة البطالة لا سيما تلك التي كانت متفاقمة في الريف، ويأتي ذلك من خلال ما دعا اليه الحزب بتأسيس وإنشاء المشاريع الاقتصادية في الريف ونشرها في جميع الاقاليم الأمر الذي سيعمل على توفير فرص العمل لجميع القادرين عليه.

وفي الأحوال كلها يمكن الاستدلال على أن تحقيق الحزب لنظرته ورؤيته في حل الأزمة الاقتصادية سوف يتمكن من تحقيق مايأتي:

أولاً: التقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية الريف التركي بعد إنشاء المشاريع الصناعية، وتوسيعها وتوفير فرص العمل للجميع.

ثانياً: سوف تتمكن الحكومة من خلال ذلك الحد من الصراعات الاجتماعية وتنظيم العلاقة بين القطاعات الثلاث (القطاع العام ، والخاص والوطني).

وعلى أية حالٍ فإن البرامج والخطط التي قدمها حزب الحركة القومية لم تكن لتنفذ وبقيت أحوال البلاد متأزمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولحين الأنقلاب العسكري في 12 أيلول 1980.

الخاتمة:

عاشت تركيا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي أزمة اقتصادية نتيجةً للتضخم وزيادة حجم الديون الخارجية، في ظل تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، مع فقدان السلع والمنتجات في الأسواق وشل حركة العمل، كل ذلك يعود إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وبالتالي فقد شهدت تركيا حالة اضطرابات سياسية حادة، وبلغت أحداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل الانقلاب العسكري عام 1980 ذروتها، وتعود أسباب العنف السياسي التي عانت منها تركيا إلى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية المدعومة من جهات داخلية وأخرى خارجية، هذه القوى كانت تتصف بالأفكار والمبادئ المتناقضة والمتخاصمة؛ إذ أن كلاً منها تريد السيطرة على الدولة والمجتمع وتسييرها على وفق مشيئتها ومبادئها واهدافها.

المسألة الأخرى المهمة هي أن النقابات العمالية في تركيا وبتشجيع من الأحزاب اليسارية وفي تلك المرحلة، أدت دوراً سلبياً في قيادة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان ومستخدمة أساليب العنف الثوري في ذلك، ما أوقف المصانع عن العمل وأدى إلى إنخفاض الإنتاج، وشحة البضائع في الأسواق، وأرتفاع أسعارها، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، التي تسببت في ظهور المشاكل الاجتماعية في تلك الفترة، حيث انتشر الرعب في ظل خطف المواطنين، وقتل الأجانب وسلب البنوك، وقطع الطرق، والهجوم على دوائر الدولة والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية.

وعلى الرغم من جميع المحاولات والخطط التي وضعتها الأحزاب السياسية اليمينية التي كانت جزءاً من الحكومات التي تشكلت في عقد السبعينيات، إلا أن ذلك لم يجدِ نفعاً في إصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا. ولذلك وجد الضباط الأتراك أن الوقت قد حان للتدخل من أجل إنهاء حالة التدهور الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في البلاد، لاسيما بعد أن توسعت دائرة العنف لتشمل الاغتيالات السياسية على الصعيدين العسكري والمدني، فكان أن أقدم

الجنرال كنعان ايفرين إلى القيام بانقلاب عسكري في 12 ايلول 1980، ليضع حداً لإنهاء الأزمات التي شهدتها تركيا عقداً من الزمن

◄الهوامش:

1 بلغ حجم تلك الديون نحو (161) مليون ليرة ذهبية ، وقد تقرر في معاهدة لوزان تخصيص نسبة 67% من هذا المبلغ، أي: (107) مليون ليرة ذهبية في ذمة الجمهورية التركية التي تعهدت بتسديدها على وفق سياق اتفق عليها الطرفان. للاطلاع على تفاصيل هذا الموضوع، ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، (بيروت: 1946)، ص ص 336 – 337.

2 N. Oğuzhan Altay, Cumhuriyet KurluŞundan Bugüne Türke Ekonomisinde Temel DünüŞümler - Türk Ekonomisinde Temel Yapsal Reformlar (1923 - 2007) , (Yersiz : Tarihsiz), ss. 68 - 69 .

3 Meltem Tekerek , 12 Eylül Askeri Müdahalesi ve Ekonomi Politikalari , Yüksek Lisans Tezi , Ankara Üniversitesi , Türk inkilâp Tarihi Enstitüsü , (2012) , s. (i) .

4 Ekavi Athanassopoulou , Turkey : Anglo – American Security Interests 1945 – 1952: the First Enlargement of NATO,(London : 1999) , pp.72 – 74.

5 Altay , A. G. E,s. 83 .

6 أسس الحزب الديمقراطي أربعة أشخاص وهم: (عدنان مندريس، وجلال بايار، ورفيق كورالتان، ومحمد فؤاد كوبرلو)، ممن كانوا قد انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري في عام 1945، بعد أن قدموا تقريراً إلى المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) في 21 حزيران 1945، سُمي بـ « تقرير الاربعة »، انتقدوا فيه حزب الشعب الجمهوري، وقد أسسوا الحزب في 7 كانون الثاني 1946. للمزيد من التفاصيل ينظر:

محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946 – 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية الآداب : 1989)، ص ص 99 – 165 ؛ أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980، (بغداد : 1989)، ص ص 47 – 74.

7 كان من بين أهم الشركات الصناعية التي أسستها حكومة الحزب الديمقراطي هي: شركة الصناعات الكيميائية عام 1950، شركة صناعة الأسمدة، وشركة صناعات اللحوم والأسماك في عام 1952، شركة صناعة الأسمنت عام 1953 وشركة صناعة إنتاج الفحم عام 1957، وكانت ملكية كل هذه الشركات تعود إلى الدولة. ينظر:

Tekerek , A.G.E,s. 83 .

8 A.E,s. 81 ; Dnek , A. G. E, s. 174 ;

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات كبيرة لتركيا تمهيداً لانضمامها إلى حلف الناتو (NATO)، وقد أثبتت الأدلة بوجود نحو (100) اتفاقية سرية بين الطرفين. للمزيد ينظر:

Hüseyin Bağc , Türk DiŞ Politiksndnda 1950 Li Yllar ,(Yersiz : 2001), S. 133 ; Osman Bahadr Diner ve diğeleri , Yeni Dnemde Türk DiŞ Politikasi : Uluslararas IV. Türk DiŞ Politikas Sempozyumu Tebliğleri , (Ankara : 2010), ss. 77 - 79 .

9 Tekerek, A. G. E, s. (i).

10 Altay, A. G. E, ss. 82 – 84.

11 A. E, s. 86 ;

وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر: محمد جمال الدين العلوي، «انتساب تركيا الى السوق الأوربية المشتركة»، بحث مقدم الى المؤتمر الأول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، جامعة الموصل: 1989.

12 Ahmet Makal, Cumhuriyetin 80. Yılında Türkiye'de ÇalıŞma İliŞkileri, TartıŞma Metinleri, İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi'nde, Sosyal Siyaset Konferansları kapsamında 9 Ekim 2003, s. 10.

13 رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، (الأردن :2010)، ص 21.

14 Altay, A. G. E, s. 86 .

15 أنقلاب المذكرة: هو أنقلاب جاء نتيجةً لإستمرار الأضطراب السياسي وحالة القلق في البلاد، الأمر الذي دفع رئيس الأركان العامة للجيش إلى دعوة المجلس العسكري الأعلى لعقد أجتماع أستثنائي بشأن إقصاء رئيس الحكومة سليمان ديميريل. وفي 12 آذار 1971 أستلم رئيس الجمهورية جودت صوناي (28 آذار 1966 – 28 آذار 1973) مذكرة موقعة من الجنرال ممدوح طاغماق رئيس الأركان العامة للجيش، والجنرال فاروق كورلر قائد القوات البرية والجنرال محسن باتور قائد القوات الجوية والأدميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية، دعوا إلى إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، واتهموا حكومة ديميريل بعجزها عن حل المشاكل التي يواجهها البلد، بل وأنها قد جرّت البلاد إلى الأنشقاق والفوضى والأنحراف عن مبادئ أتاتورك، الأمر الذي دفع ديميريل إلى تقديم أستقالته. للمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع هذا الأنقلاب ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة المستنصرية – معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية « الملغى» – مركز دراسات العالم الثالث: 1988) ، ص ص 110 – 124؛

Erik Jan Zurcher, Turkey: A modern History, (London : 2004), p. 258 – 260.

16 تجدر الإشارة الى أن مصطلحا «اليمين واليسار» تستخدم كوسيلة مختصرة لوصف الأفكار والمعتقدات السياسية والمواقف الآيديولوجية للسياسيين والأحزاب والحركات السياسية المختلفة. حيث أن مصطلح «اليمين» يشير الى القوى المحافظة التي ترفض التغيير في النظام السياسي والأجتماعي، وتعمل على المحافظة على الأوضاع السائدة. في حين أن مصطلح «اليسار» يشير الى القوى التي تنادي بتغيير الواقع السياسي والأجتماعي. فضلاً عما تقدم يمكن القول على أن التقسيم بين اليمين واليسار، هو أن الأول يمثل الفكر الرأسمالي المؤيد للسوق الحرة دون تدخل الدولة، أما الثاني فيمثل الفكر الأشتراكي أو الأقتصاد الموجه في تكافؤ الفرص والعدالة الأجتماعية في توزيع الثروة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، (بيروت : 2005)، ص 429؛ ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط2، دار النهضة العربية، (بيروت : 2011)، ص ص 693 – 694؛ خوشابا سولاقا، «مفهوم اليمين واليسار في العمل السياسي». ينظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع:

www.zowaa.org/nws/ns7/n261008-5.htm

17 للاطلاع على تفاصيل مشاركة أحزاب اليمين في الحكومات الائتلافية ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960- 1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية التربية : 2002)، ص ص 126-142.

18 للمزيد من التفاصيل عن تلك الخطط. ينظر: الاتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية - التركية ووسائل تطويرها ، مطبعة المعارف، (بغداد : 1972) ، ص 11.

19 ينظر: تقارير البنك المركزي التركي:

T.C. Merkez Bankas , 1970 Yllk Raporu ; Merkez Bankas , 1975 ve 1979 Yllk Raporu.

20 أحمد علي، «التطور الاقتصادي في تركيا»، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: د.ت)، ص9.

21 أشار مصدر إلى أن مجموع تحويلات العمال الأتراك من الخارج بالليرة التركية في عام 1971 بلغ (701) بليون ليرة تركية، وهو ما يوازي حجم العجز التجاري التركي تقريباً، الذي بلغ في العام نفسه (703) بليون ليرة تركية . ينظر: بيرج بيروغلو، تركيا في أزمة : من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1983)، ص ص 171 – 172 . ومن أجل التعرف على حجم تحويلات العمال للمدة مابين الأعوام 1969 – 1974 بالدولار ينظر الجدول رقم (2) أعتماداً على تقارير وزارة المالية التركية والمنشورة في:

Dnek , A. G. E, s. 176.

22 Fikret Adama ve Ayhan Kaya , Orta ve Doğu Avrupa 'da Uluslararas Gün ve krdan Kante Güün Toplumsal Etkileri , Avrupa Birliği Komisyonu , Istiham ve Sosyal İşler Genel Müdürlügü adna , Nisan , (Türkiye : 2012) , S. 2.

23 مع نهاية عقد الستينيات ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية في تركيا، ثم تبعتها تأثيرات حظر النفط العربي بسبب الحرب العربية - الإسرائيلية حيث استخدمت الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الغربية الصناعية النفط كسلاح للضغط على الدول المساندة لإسرائيل فكان تأثيرات أرتفاع أسعار النفط عالمياً قد برزت بشكل واضح على الوضع الاقتصادي التركي، للمزيد عن هذا الموضوع ينظر:

Tekerek, A. G. E, ss. 44 – 47 ;

عيد مسعود الجهني، «ماذا عن أسباب ارتفاع أسعار النفط»، صحيفة المدينة اليومية، تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، (السعودية)، العدد (18446)، الخميس 24/10/2013.

24 ساجلا كيدر، تركيا الحديثة «الاقتصادي السياسي للديمقراطية التركية» في نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ط 1، ساهم في إعداده وراجعه: غانم بيبي وسامي الرزاز مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت : 1985)، ص10.

25 نهى عبد الكريم ، الديون الخارجية لتركيا ، منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، (بغداد : 1985)، ص 10؛ الطويل ، المصدر السابق ، ص 21.

26 بلغ حجم النفقات العسكرية التركية عام 1975، نحو (1,337) مليار دولار . ينظر: فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية 1970- 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة المستنصرية - معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية : 1988) ، ص 85.

27 أحمد ، المصدر السابق ، ص 229 .

28 Türkiye de Ekonomik Krizler 1969 – 1974 – 1978 ve 1980 Krizler Sinestezi E Dergi, (Yersiz : Tarihsiz), s. 70 .

29 عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 7.

30 ينظر الجدول رقم (1) .

31 فيروز أحمد ، « تدخل العسكريين والأزمة في تركيا »، في هوفسبيان وآخرون ، المصدر السابق ، ص228.

32 حسين ، المصدر السابق، ص 86 ؛

.(Tekerek , A. G. E, S. (i

33 نهى عبد الكريم ، الاقتصاد التركي ، منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية، (بغداد : 1984)، ص21 ؛ مديرية الأمن العامة ، الجمهورية التركية الجارة الشمالية ، مركز التطوير الأمني، محدود التوزيع، (بغداد : د.ت)، ص26 ؛ أحمد شاكر العلاق « الأزمة الاقتصادية وأثرها على انقلاب عام 1980 في تركيا »، موقع الدكتور أحمد شاكر العلاق على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع :

www.ahmedalag.wordpress.com

34 الطويل ، المصدر السابق ، ص 49.

35 أحمد ، المصدر السابق ، ص 215 ؛ وليد رضوان ، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، ط1 ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، (حلب : 2008) ، ص 207 ؛

Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

36 عبد العزيز محمد حبيب ، « أزمة الطاقة في تركيا » ، مجلة الأمن القومي ، العدد (1) ، (بغداد: 1985)، ص148 ؛ أحمد ، المصدر السابق ص 228 ؛

Tekerek, A. G. E, s. 45.

37 Tekerek, A.G.E,s . 46 .

38 Milliyet Gazetesi, 23 Ocak 1974 ;

أحمد ، المصدر السابق ، ص 228 .

39 في ظل حالة التضخم الحاصلة وبعد تولي بولنت أجاويد الحكم عام 1974، اضطر إلى رفع أسعار السلع النفطية بنسبة بلغت (74%) ، ثم تبعها بقية المواد والسلع الأخرى مثل السكر بنسبة (225%) ، والأسمنت بنسبة (52%) ، والمنسوجات التي تنتجها الدولة بنسبة تتراوح ما بين (20 - 70 %) ، والورق بنسبة (36,5%) ، ثم تبعها رفع أسعار معظم المواد السلع الاستهلاكية الأخرى. ينظر:

Milliyet Gazetesi, 25 – 26 Şubat 1974.

40 معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، دراسات عن تركيا ، الجزء الرابع ، ص 673.

41 الجهني ، المصدر السابق.

42 كان تأثير حظر النفط العربي قد وصل إلى نحو (184) دولة من الدول المستوردة للنفط ، وظهر تأثير ذلك بشكل أكبر على الدول الصناعية. ينظر:

. Tekerek, A.G.E,s. 45

43 A.E, s. 46 .

44 سعد عبدالعزيز مسلط موسى الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1983 – 1991)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل : 2007)، ص 18.

45 شارل زورغبيب ، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط ترجمة: خضر خضر ، سلسلة آفاق دولية، العدد(1)، (د.م : د.ت) ، ص 77.

46 محمد السيد ابراهيم ، « تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران » مجلة السياسة الدولية ، العدد (56) ، نيسان (القاهرة : 1979) ، ص 141.

47 حسين ، المصدر السابق ، ص 87 .

48 أحمد ، المصدر السابق ، ص 242 ؛ رضوان ، المصدر السابق ، ص 208 . وللتعرف على تفاصيل نفوس تركيا والتعداد السكاني للمدة مابين 1927 – 1980 ينظر:

Hakan Özdemir , Türkiye 'de İ Gler Üzerine Genel Bir Değerlendirme , İktisat ve GiriŞimcilik Üniversitesi, Türk Dünyası , Kırgız – Türk Sosyal Bilimler Enstitüsü , Sosyal Bilimler E-Dergisi , Sayı: 30 Mayıs – Haziran 2012 , s. 3.

49 للمزيد من التفاصيل عن عوامل قيام الانقلاب العسكري عام 1980. ينظر: الطائي ، المصدر السابق، ص ص 153- 170 .

50 بيروغلو ، المصدر السابق ، ص 131.

51 الجبوري ، المصدر السابق ، ص 18.

52 حسين ، المصدر السابق ، ص 88.

53 العلاق ، المصدر السابق.

54 تأسس حزب العدالة في 11 شباط 1961 برئاسة الجنرال المتقاعد راغب غوموشبالا وبمساعدة العديد من كوادر الحزب الديمقراطي « المنحل ». وبعد وفاة غوموشبالا في 5 حزيران 1964 ، ترأس الحزب سليمان ديميريل بتاريخ 27 تشرين الثاني 1964، وشارك هذا الحزب في تشكيل العديد من الحكومات خلال المدة مابين 1961 – 1980. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Erkin Topkaya, Anayasa Siyasi Partiler Kanunu: Program ve Tüzükleriyle Türkiye`de Baslıça Siyasi Partiler, Ulusal Basımevi (Yersiz : 1969), ss. 103 ;– 107

الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 67 – 71.

55 حسين ، المصدر السابق ، ص 98 .

56 Dogu Ergil , " Turkey : Electoral Issues ," In Electoral Politics In the Middle East : Electoral Issues , Voters and Elites , Crom Helm , (London : 1980), p. 18 ; Jacob M. Landau and Others,Electral Politics in the Middle East , Crom Helm , (London :1980), p. 17 .

57 Walter F. Wieker , The T urkish Revolution 1950 - 1961 Aspects of Millitary Politics , The Brooding in Situation , (Washington : 1963) , p. 102 ; Ergil , op. cit ., p. 18.

58 Turhan Salman , T. İ.P (Türkiye IŞi Partisi), Parlementoda: Turkiye Sosyal Tarih AraŞtrma Vakfa , Cilt. 4 , (Yersiz : 2005) , s. 602.

59 Feroz Bahrampour , Turkey Politics and Social Transformation , Brooklyn , (New York : 1967) , P. 56 ; Clement Henry Dodd , Politics and Government in Turkey , Rebuplished by the University of Manchester at the University Press , (London : 1969) . , p. 141

60 حسين ، المصدر السابق ، ص 60 .

61 Ergil , op. cit , p. 25 .

62 Ibid , p. 25 .

63 Dodd, op. cit ., p. 141 .

64 حسين ، المصدر السابق ، ص 98 .

65 Tekerek , A. G. E, s. 47 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

66 Tekerek , A. G. E, s. 61.

67 Faruk Şen , Turkei : Land und Leute , Publisher C.H. Beck , (Germany : 1985) , p. 96 ;

أحمد ، المصدر السابق ، ص 229.

68 ينظر الجدول رقم (1).

69 حسين ، المصدر السابق ، ص 99.

70 Dnek , A. G. E, s. 177 .

71 Tekerek , A. G. E ,ss. 71 – 78 .

72 ضمت هذه الحكومة كلاً من حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية. للمزيد من التفاصيل عنها ينظر: الطائي ، المصدر السابق ، ص 144.

73 Hüseyin Aykol, Türkiye 'de Parti Kapatmann Tarihi , (Ankara : 2009) , s. 194.

74 Tekerek , A. G. E, s. 81 .

75 A. E, s. 82 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

76 Demir Demirgil, "1980 nce ve Sonraki Alt yl Makro Politikalarn Bedelleri'', Belgelerle

Türk Tarihi Dergisi , Istanbul, Ekim 1985, Say 8 , s. 57 .

77 Tekerek , A. G. E, s. 78 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 72 .

78 أسس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الاول 1972، مجموعة من الشخصيات من ذوي الاتجاهات الإسلامية ، وفضّل نجم الدين اربكان أن لا يكون هو زعيم الحزب، لكنهُ بقي يدير أمور الحزب من وراء الكواليس لحين أنتخابه زعيماً للحزب في 21 تشرين الاول 1973. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. ينظر:

طلال يونس الجليلي ، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 – 1983 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل - كلية التربية : 1999)، ص ص 107 – 130 ؛ الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 73 – 77.

79 حسين ، المصدر السابق ، ص 101.

80 Cumhuriyet Gazetesi , 28 Nisan 1973 .

81 A.E.

82 Erglil , op. cit , pp. 19 - 20 ;

كيدر، المصدر السابق ، ص 57 .

83 حسين ، المصدر السابق ، ص 102.

84 صحيفة العرب ، العدد (779) ، لندن ، 28/8/1980.

85 يرجع تاريخ نشأة حزب الحركة القومية إلى عام 1948 حين تأسس حزب الأمة في 20 تموز من العام نفسه، ثم طرأت عدة تبديلات على اسمهِ وبنيته الفكرية في السنوات اللاحقة. وفي 1 آب 1965أنتخب ألب أرسلان توركش زعيماً للحزب. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. ينظر:

Milliyetçe Hareket Partisi Program, Publisher MHP, (Ankara: 1996), ss. 16 – 19 ; M. Serhan Yücel , Türkiye `nin Siyasal Partiler (1859- 2005), (Istanbul: 2006), s. 43 ;

الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 78 – 82.

86 Ergil , op.cit, p. 22.

87 حسين ، المصدر السابق ، ص 103.

88 Ference A. Vali , The forign Policy of Turkey : Bridge across the Bosporus , The foreing Policy of Turkey , the Ohn Hopkis Press , (London : 1971) ; p.91 ; Ergil , op. cit , p. 27.

عامل النفط في العلاقات السعودية الأمريكية
(1976 - 1982)
دراسة تاريخية سياسية

أ.د. جبار عبد القادر غفور
أ.د . نيزيار نعمان نعمان
جامعة زاخو - جمهورية العراق

الملخص:

بدأت العلاقات السعودية - الأمريكية تأخذ منحاً جديداً خلال الفترة (1976 - 1982م) وفق التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من جهة وحسب السياسة التي حددتها المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، آخذةً بنظر الاعتبار جملة الاحداث والتطورات التي جرت في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أن بدأت توجه النفط وتستخدمه لأغراض سياسية من توحيد أسعار الأوبك أو اتفاق ضمني لزيادة الأسعار حسب حاجة السوق من فائض أو نقصان فقد سلكت المملكة العربية السعودية في قراراتها النفطية سلوكاً حساساً اتجاه الضغوط المتناقضة التي مارست عليها وظهر ذلك خلال اجتماع دول الأوبك في نهاية السبعينات، وكذلك لجأت المملكة الى استخدام نفطها بطريقة هجومية إذ شعرت بالرغبة في الحصول على التأييد الأمريكي لبعض مواقفها. وقد اعتمدت قدرة المملكة في الحصول على الدعم الأمريكي على نظرة الكونغرس للسياسة السعودية النفطية، فعندما كانت هناك قرارات سياسية معلقة فإن تحديد سعر النفط وكمية تداوله كان يؤثر إلى حد بعيد في تصفية الكثير من القرارات والمسائل المعلقة بين الطرفين حيث لم يكن بمقدور الولايات المتحدة الاستغناء عن النفط السعودي خاصة بعد أن أصبحت السعودية المصدر الأكبر للنفط للولايات المتحدة الامريكية.

الملخص باللغة الانجليزية

The relations between Saudi and the U.S.A. Began to take a new grants during the period (1975-1982) according to the developments in the Middle East on one hand and the policy set by the Kingdom of Saudi Arabia on the other hand, taking into account, the events and developments that have taken place in the Middle East, especially after it began to draws oil and used for political purposes of the unification of OPEC prices or tacit agreement to increase prices according to market need of surplus or decrease. The Kingdom of Saudi Arabia has followed in its oil decisions a sensitive behaviour to the contradictory pressures, which has practiced and it appeared through the consensus of OPEC countries at the end of the seventies and the kingdom also resorted to the use of its oil offensive manner. If you feel the desire to get U.S.A. Support for some of its positions. Kingdom's ability to get US support to look congressional policy Saudi oil was adopted when there was a pending political decisions, the determination of the price of oil and the amount of a current was affected to a large extent in the liquidation of many of the decisions and outstanding issues between the sides. Where the United States was not able to dispense of Saudi Arabia's oil, especially after becoming the largest source of oil to the United States of America.

مقدمة:

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متعددة مع المملكة العربية السعودية التي شهدت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً مهماً منذ سنوات الحرب العالمية الثانية على نحو خاص. وتأكيدا لأهمية تلك العلاقات فقد اهتم عدد من الباحثين بدراستها. إذ تأتي هذه الدراسة في سياق ذلك الاهتمام أيضاً، أما اختيار النفط كمحرك وعامل رئيسي في العلاقات السعودية - الأمريكية موضوعاً لهذا البحث فيرجع إلى عدم تناولها في بحث أكاديمي مستقل حسب علمنا، فضلاً عن أهمية هذا العامل في هذه المرحلة في العلاقة بين البلدين.

وتكمن أهمية موضوع العلاقات السعودية - الأمريكية في المدة المذكورة لما شهدته هذه الفترة من تطورات كبيرة على مستوى العلاقات بين الطرفين انعكست تأثيراتها في بعض الأحيان على الساحة العربية وحتى الدولية.

ويغطي هذا البحث الفترة التي بدأت فيها أولى بوادر الاهتمام بالنفط ليكون أساسا في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية حيث حاولنا فيها توضيح المنطلقات التي انطلقت منها السياسة السعودية اتجاه الولايات المتحدة والمحاولات التي بذلتها المملكة في الابقاء على قوة هذا المرتكز الواضح والخطير في لعب دورا لا يستهان به في تقوية العلاقة الناشئة بين الطرفين فولدت على أثرها العلاقة متينة وجاء هذا التوضيح في جداول واحصاءات ذكرت أثناء البحث.

اعتمد البحث على مصادر هامة أوضحت جوانب مهمة من الفترة المخصصة للدراسة، يأتي في مقدمتها كتاب سميرة أحمد سنبل المعنون العلاقات السعودية - الأمريكية نشأتها وتطورها 1352-1395هـ/1975-1931م، والتي هي في الأصل أطروحة دكتوراه اعتمدت فيها الكاتبة على مصادر رئيسية وموثوقة، إضافة إلى أطروحة الدكتوراه العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وآثارها للكاتبة نادية بنت ماجد بن عبدالرحمن بري، والتي أوضحت فيها الدارسة للفترة وباسهاب المحاولات الاولى التي بذلتها المملكة في سبيل اقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية اضافة الى كتب ومصادر اخرى ذكرت في نهاية البحث.

المبحث الاول:اهمية النفط في العلاقات السعودية – الامريكية(1975-1980)

تتمتع السعودية فما يتعلق بإنتاج النفط بمجموعة مميزات جعلت منها محط اهتمام الولايات المتحدة الامريكية أبرزها ضخامة الانتاج حيث تمثل ثالث دول العالم إنتاجا للنفط بعد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ووجود نسبة احتياط كبيرة جدا حيث يقدر الاحتياطي المؤكد وجوده في باطن الأرض بحوالي 23 مليار طن أي ما يعادل 31 % من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط اما الاحتياط غير المؤكد للملكة العربية السعودية فيقدر بنحو 8.177ليار برميل، أي أكثر من ربع الاحتياطات العالمية المؤكدة[1]والسعودية بهذا الاحتياطي تشكل أولى دول العالم في هذا المجال وبالمقارنة مع الولايات المتحدة نجد أن احتياطها ضئيل نسبيا فهو لا يتجاوز 4 مليارات طن أي ما يعادل 4.5 % فقط من احتياطي العالم[2].

في الوقت الذي احتلت فيه المملكة مركزا متقدما من حيث انتاجها واحتياطها المؤكد من النفط في العالم فان استهلاكها لهذه المادة تميز بكونه

ضعيفا وذلك بسبب بنيتها الاقتصادية الضعيفة وقلة عدد سكانها وغياب القاعدة الصناعية التي تحتاج الى النفط بكميات وفيرة كما هي الحال في البلدان الصناعية والجدول التالي يوضح انها تمتلك لوحدها بين 20 - 25 %من احتياطي العالم المؤكد اضافة الى انتاجها الواسع لهذه المادة طيلة السبعينيات من القرن العشرين.

السنة	السعودية(انتاج)	السعودية(احتياط)	العالم (انتاج)	العالم(احتياط)
1975	2772	14600	18860	666883
1976	3095	14075	21175	627856
1977	3139	17150	21162	715673
1978	3367	15180	20117	658786
1979	3367	16489	22612	645848
1980	4379	16648	19661	461662
1981	3479	16500	22926	641653
1982	3585	16460	22874	670709

◄انتاج واحتياط النفط في السعودية والعالم (1975 - 1982)

إن أهمية موقع النفط في العلاقات السعودية الأمريكية مرتبط بعاملين ديناميكيين أولهما طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وحاجته الملحة إلى التحالف مع دولة عظمى كالولايات المتحدة ، والعامل الثاني هو حاجة الولايات المتحدة للنفط السعودي وقدرتها على تلبية جانب مهم من هذه الحاجة بيسر وسهولة من السعودية, فبالنسبة للعامل الأول نجد ان المملكة العربية السعودية تحكم بواسطة أسرة ملكية تشعر شعورا عميقا بضرورة التحالف مع واشنطن ،بالنظر إلى افتقارها إلى القوى الحقيقية على الصعيد الداخلي و الإقليمي[4] لذا فقد كان الدعم الأمريكي السياسي والعسكري أمراً حيوياً في ضمان استمرارية النظام السعودي بالدرجة التي يملكها حاليا من القوة والمرونة لذلك فقد طالب سياسيون أمريكيون في أوقات مختلفة بالمحافظة على النسق المتطور لهذه العلاقة رغم ان النظام السعودي لا ينسجم بمختلف المقاييس مع التطور السياسي الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية فما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومشاركة الشعب في صناعة مستقبله الوطني ان حاجة الاسرة المالكة ورغبتها العميقة في استمرار العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة تعتبر في نظر هؤلاء السياسيين أهم المحاسن التي تميز العلاقة بين واشنطن وأي دولة أخرى في العالم لأن تكاليفها ستكون أقل مما لو اضطر الامريكيون إلى إقناع أو فرض صداقتهم على حكومة أي بلد اخر منتج للنفط في العالم[5]وتظهر حقيقة هذه الرغبة السعودية في مقاومتها الشديدة لأي إتجاه محلي أو إقليمي يهدف للنيل من قانونية واستقرار المصالح الأمريكية في أراضيها كما وقفت موقفا معارضا للحد من اندفاع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى زيادة الأسعار أو فرض ترتيبات جديدة في سوق النفط تخالف الخطط الأمريكية مقابل استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة قويا وديناميكيا[6] .

أما العامل الثاني الذي كان وراء إعطاء الولايات المتحدة لعلاقاتها مع السعودية اهتماما خاصا لم تحظ بمثله إلا حكومات قليلة[7] هو الحاجة الامريكية المتزايدة للنفط فمع تزايد الحاجة إلى النفط السعودي تزايد بالتوازي اهتمام الادارة الأمريكية بالسعودية على الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة الامريكية بتخفيف الاعتماد على النفط السعودي فقد قدم الرئيس الامريكي فورد في عام 1975 مشروعا لمعالجة مشكلة الطاقة تضمن تخفيض حوالي 25 مليون برميل يوميا من النفط المستورد لذا فقد اصبحت الوسيلة الأساسية للملكة العربية السعودية لتحقيق مصالحها الوطنية هو النفط لذلك فإن القرارات المتعلقة بمستويات الانتاج والأسعار والاستثمار في مجال الانتاج المستقبلي لها أهمية استثنائية بالإضافة إلى ذلك فإنها واحدة من المرتكزات المحددة للعملية السياسية السعودية[8].

أما بالنسبة الى القرارات النفطية للملكة العربية السعودية فكان يتحكم بمسالة تسعيره وتجارته اتجاهين اثنين ,ركز الاتجاه الاول على العوامل الاقتصادية للمملكة فمثلاً عندما كان يتطلب صرفيات السوق السعودية الداخلية والخارجية مستوى معين من الانتاج للحصول على العوائد المطلوبة[9] كان يتم اضافة تعديلات طفيفة في السعر مقارنة لأسعار اعضاء الاوبك الآخرين هو شيء اعتيادي في ضوء الاحتياطي الضخم للملكة والاعتماد الكلي على النفط كمصدر للثروة كما دلت على أن من مصلحة المملكة العربية السعودية انتاج نفط أقل بأسعار اكبر وبالتالي تجنب مراكمة فوائض مالية والاعتماد على زيادة أسعار النفط وهو في باطن الأرض اعلى نوع من الاستثمار المستقبلي[10]هذه الحجة ساقها التكنوقراط السعوديين والذين اعتقدوا بأن حاجة السعودية للعوائد يمكن تأمينها بانتاج ما بين 6-5 مليون برميل في اليوم بدلاً من 8 مليون وكان هو المستوى الوسطي للسنوات 1975_1979[11].

أما الاتجاه الثاني فركز على الاعتبارات السياسية والمستجدات التي طرأت على الساحة العربية و الدولية كعنصر مقرر في القرارات النفطية السعودية[12]. حيث شدد انصار هذا الاتجاه على الاخذ بنظر الاعتبار التطورات السياسية في القرارات النفطية مستشهدين بانتاج السعودية للنفط بمستوى يتولد عنه فوائض مالية[13]، أو بيعهم للنفط بأسعار أقل من تلك السائدة في سوق النفط، وهو ما يتم بدوافع سياسية، وتشمل هذه اعطاء حوافز للولايات المتحدة الامريكية لممارسة ضغط على إسرائيل أو الاهتمام بسلامة المجتمعات الغربية التي تتعرض للضغوط السوفياتية إذا ما اهتز الاقتصاد العالمي بسبب نقص في امدادات النفط[14] فقد كان النفط سلاحاً اقتصادياً واداةً رئيسيا للسياسة الخارجية السعودية بسبب ضخامة العوائد النفطية وازدياد حجم الفائض من هذه العوائد الى درجة كبيرة من جهة وحاجة الاقتصاد الدولي له من جهة اخرى، ولم تكن في السعودية حتى عام 1972 أي شركة وطنية معنية بالانتاج ولعل هذا كان مؤشراً سلبياً في السياسة الخارجية السعودية، الامر الذي دفع الحكومة السعودية في العام نفسه الى توقيع اتفاقية عامة مع ارامكو للمشاركة بموجبها في حصص الشركة، اذ حصلت السعودية على 25% من مجموع موجودات الارامكو، ثم وقعت السعودية في عام 1974 اتفاقية اخرى لتسريع عملية التملك لتصل الى 60%,وفي 26 نيسان 1975 تم التوصل الى اتفاق عام بين وزير النفط السعودي احمد زكي يماني وممثلي شركة الارامكو في مدينة بناما في فلوريدا، اتفق بموجبه على ان تكون حصص ارامكو في السعودية 100% للحكومة السعودية

وان تتولى مؤسسة بترومين[15]ادارة الرامكو بعد انشاء هيئة حكومية تتولى هذه المهمة فاعتبر ذلك بمثابة انجاز خارق للمملكة خلال فترة زمنية قصيرة[16].

اما بالنسبة لمسالة تسيس المملكة للنفط في تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية فحاولت قدر الامكان تجنب الربط المباسر بين السياسة النفطية والصراع العربي الإسرائيلي الا ان الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل شكل سببا رئيسيًا في قرار الملك فيصل باستخدام النفط السعودي كسلاح سياسي أثناء حرب أكتوبر 1973 وبهذا الصدد ذكر وزر الصناعة والكهرباء السعودي غازي القصيبي، في حديث أمام المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في أبريل 1976قائلا:"لقد حال هذا الدعم غر النزيه دون وصول الصداقة السعودية الأمريكية إلى كل إمكانياتها وأدى إلى تور العلاقات وإذا لم يكن هذا العامل الوحيد موجودًا لكانت الصداقة الأمريكية السعودية حالة نموذجية للمشاركة بين قوة عظمى وقوة صغرى "[17].

وخلال اجتماع الاوبك في الدوحة بقطر في كانون الاول 1976 نادى معظم اعضاء الاوبك بزيادة فورية للاسعار قدرها 10% وفي منتصف 1976 وافقت المملكة على زيادة اسعار نفطهم بـ 5% للمحافظة على الوحدة السعرية مقابل موافقة اعضاء الاوبك الآخرين بتجميد الاسعار لباقي السنة[18], ومن اجل دعم موقفها فقد حافظت المملكة على انتاجها مرتفعاً خلال 1977 بمعدل 9,2 مليون برميل يومياً وقد ساعد هذا في جعل سوق النفط مرناً في 1978،واستهدفت المملكة من وراء قرارها الانف الذكر كسب إدارة كارتر الجديدة فقد ارادت تحركاً اميركياً حاسماً تجاه القضية الفلسطينية ورداً ايجابياً حول طلباتها من الاسلحة في نفس الوقت[19].

في شهر تموز 1977 تأزمَ الوضع الاقتصادي في المملكة نتيجة لانخفاض مفاجئ في سعر النفط حيث وافق اليماني على أن تقوم المملكة لوحدها برفع أسعارها بنسبة 5%، فانحلت الأزمة وعاد التماسك داخل المنظمة[20] وفي كانون الاول 1977 ، وفي العاصمة كاراكاس، تم تجميد الأسعار من جديد ، بعد ان وافق اليماني على تقليص إنتاج المملكة إلى 8،5 مليون برميل في اليوم[21]، ولكنه عمد في شهر كانون الثاني 1978إلى تقنين صادراته من النفط الخفيف إلى 65 % من الكميات المعتادة أما إيران والكويت وفنزويلا، فوجدت نفسها مضطرة لتخفيض أسعارها من 20_ 30 سنتًا للمحافظة على دخلها وهكذا انعكست الأزمة الاقتصادية في البلدان الغربية على الاسواق العالمية كلها[22].

خلال شهر أيار 1978 وفي مدينة الطائف السعودية، قررت منظمة الاوبك تشكيل لجنة خاصة لدراسة معطيات استراتيجية مشتركة للانتاج، صحيح أن متوسط دخل الفرد ارتفع من 176 دولارًا في سنة 1976ولكن هذا المتوسط لم يأخذ بعين الاعتبار التفاوت القائم بين الدخل الفردي لدول الاوبيك كل على حدة[23].

ومنذ قيام الثورة الإيرانية في بداية 1979 فإن الانتاج تجاوز 9 مليون برميل يومياً مع استثناءات محدودة[24]. فخلال الثلاثة فصول الأولى لعام 1980 والأشهر الثمانية الأولى لعام 1981 حافظت المملكة على انتاج 9,5 مليون برميل يومياً حيث كانت اوضاع السوق جيدة ثم عادت المملكة إلى تخفيض الانتاج في ايلول1981 إلى 9 مليون برميل يومياً[25].

تعتبر الفترة من كانون الأول 1978 حتى تموز 1979 من اصعب الفترات فهماً في السياسة النفطية السعودية. فقد ظل الانتاج السعودي

مرتفعاً 10,4 م برميل يومياً[26]. ويعود هذا بالأساس إلى انهيار الصادرات الإيرانية. وفجأة في 20 يناير 1979 اعلن السعوديون عن التعامل بحوالي 9,5 م برميل يومياً كسقف لإنتاجهم للفصل الأول لذلك العام وقد اتى هذا التقنين بعد ان وافقت الاوبك على صيغة لزيادة الاسعار تدريجياً لعام 1979 ما كان له تأثير فوري على انخفاض الأسعار[27]. في اوائل شباط انهار نظام الشاه واقيمت على انقاضه الجمهورية الإسلامية لأية الله الخميني وبعدها بدأت ايران تحمل المملكة المسؤولية لإنتاجها الكثير من النفط بأسعار متهاودة من كانون الأول 1978لغاية اذار1979 [28].

كان شهر آذار1979 شهر الهزة بالنسبة للمملكة فقد اعادت المملكة وضع 8,5 مليون برميل يوميا كسقف لإنتاجها من النفط للفصل الثاني من السنة[29]. وقد سمح هذا بإعادة تصدير النفط الإيراني ولكنه جعل السوق شحيحاً كما ارتفعت اسعار النفط الفوري فبدأت الولايات المتحدة بالضغط وبشدة لعودة المملكة إلى سقف انتاج 9,5 مليون برميل يومياً[03] فأبلغ الأمير فهد المفاوض الأميركي الجديد في الشرق الأوسط روبرت شتراوس بأن المملكة ستتجاوب مع الطلب الأميركي وفي حينها ارتفعت اسعار نفط الاوبك إلى ما يزيد عن 20 دولار/للبرميل رغم أن سعر النفط السعودي بقي 18 دولار/للبرميل لتضييق الشق ما بين سعرها وسعر اعضاء الاوبك الآخرين، وقد كانت احتياجات السعودية المالية هي العنصر المساعد في تلك الفترة[13] فقد انتهت السنة المالية 78 ـ 1979 بعجز في الحساب الجاري وكان يمكن مواجهته بزيادة الانتاج او رفع الاسعار. وبدلاً من ذلك فقد تم تخفيض الانتاج واستمر ذلك طوال النصف الثاني من 1979 متمسكة بسعر أقل من أعضاء الاوبك الآخرين[23] .

وفي 20 أكتوبر 1979 نقل عن وزر البترول السعودي، يماني، قوله في أطلانطا أنه توجد «ما فيا تركية جديدة في الحكومة السعودية تضغط من أجل رفع أسعار النفط السعودي وتدافع عن الحجة القائلة بأن المملكة بحاجة إلى إنتاج 5 ملايين برميل يوميًا فقط لتلبية الاحتياجات المالية المحلية.[33],وفي نفس هذا المؤتمر نقل عن السفر الأمريكي في السعودية، جون وست، قوله» أن خفض إنتاج النفط بنسبة 50 % سيسبب أكبر كساد اقتصادي في سار أنحاء العالم لم ر مثيلا له من قبل على الإطلاق»[34]وحدثت خلافات داخل القيادة السعودية حول الحفاظ على مستويات الإنتاج ، حيث رغب البعض في إبطاء التوسع في القدرة الإنتاجية وتقييد معدلات الإنتاج في المستقبل وجعلها مرتبطة بصورة أكر بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد، وبخاصة في ضوء حقيقة أن البترو دولارات المتراكمة تتخفض قيمتها مقابل العملات الصعبة الأخرى[35]. ووجب أيضًا وضع الضغوط الاجتماعية والدينية داخل المجتمع السعودي في الاعتبار.فكان هناك أعضاء من آل سعود، قادهم الأمر محمد الأخ الشقيق للملك خالد، عارضوا لتدخل الامريكي في مسالة الانتاج و التسعير من جهة ومن جهة اخرى مسالة التحديث السريع للمملكة ، نتيجة للأر الاجتماعي الناجم عن وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب وتآكل القيم الإسلامية التقليدية وبالإضافة إلى ذلك فإن التكنوقراط السعوديين الشبان الذين تلقى العديد منهم تدريبهم في جامعات أمريكية لكنهم ظلوا يميلون إلى إنتاج رؤية وطنية ينتقدون التبديد والتوسع في الانتاج[36] ويعتقد بعضهم أن إنتاج

النفط لا يجب التوسع فيه بالمعدل اللازم لتلبية احتياجات البلدان الصناعية في المستقبل، وفضل هؤلاء الحفاظ على مزيد من النفط في باطن الأرض من أجل استغلاله فما بعد وكيفما كان خليط الأسباب فإن توجه السياسة السعودية النفطية للنصف الأول من 1979 كان مضطرباً وقد أدى ذلك إلى الاستنتاج بأن العائلة الحاكمة لم تكن على اجماع في اتخاذ قرارات نفطية حاسمة بشان التسعير و المنافسة[37]. وإذا كان الهدف هو الضغط على الولايات المتحدة فإن ذلك لم يتحقق. رغم ذلك فإن التخفيض السعودي عزز من صعوبة التكهن بسوق النفط والتي سمحت بزيادات كبيرة في الاسعار في النصف الثاني من 1979 وإذا كان لذلك دلالة فإنها تظهر هشاشة السياسات السعودية النفطية تجاه ضغوط المنافسين كما أن المرء لا يستبعد الافتراض بأن القرارات السعودية بتخفيض الانتاج متعمدة ومقصودة لتوصيل رسالة لواشنطن عن سخط السعودية تجاه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[38].

عملياً، فإن المملكة في نهاية السبعينيات، قد مارست اتجاهاً معتدلاً في ضبط مستوى الانتاج آخذين بعين الاعتبار حاجة السوق والعوامل التقنية. فقد كان مستوى الانتاج المناسب هو 8,5 مليون برميل يومياً وحسب ما هو متعارف عليه فإن زيادة او نقصان 1,5 مليون برميل يمثل الهامش المدى الذي استخدمها المملكة للتأثير في سوق النفط او كحافز سياسي عند اتخاذها لأي قرار اقتصادي او سياسي تعزز بها من مواقفها في المنطقة وتستند على مواقفها على الولايات المتحدة[39].

وفيما يتعلق بمستوى انتاج النفط خلال (1975 -1979) فان المملكة العربية السعودية اجرت تعديلات في مستواه من وقت لآخر من اجل التأثير على الأسعار[40]. لكن مدى التعديل كان محكوما بسقف وقاع الانتاج. ففيما يتعلق بالسقف، فإن المملكة لم تطور قدراتها الانتاجية أكثر من 10,5 مليون برميل يوميا وهو سقف الانتاج في 1981 حيث بلغ الانتاج في عدة مناسبات سقف الانتاج هذا كما في نهاية 1979 [41].

ومن ضمن القرارات السعودية المرتبطة بالنفط ما يتعلق بتوسيع الطاقة الانتاجية وهو الأكثر تعرضاً للحسابات السياسية فإذا كان الحافز هو الحد الاقصى من القوة والغنى للسعودية. فإن توسعة الطاقة الانتاجية يعتبر في الأولوية المبرزة. وبالفعل فعندما أنيط بـ أرامكو تنفيذ هذه القرارات في بداية السبعينات فقد وضعت الخطط لزيادة الطاقة الانتاجية إلى 20 مليون برميل يومياً بحلول الثمانينات[24].

إن عدم وجود طاقة احتياطية فيما يخص الانتاج يعني ان المملكة لا يمكن ان تتوقع سيطرة مستمرة وقوية على التسعيرة داخل (الاوبك). والحديث المتكرر عن استراتيجية سعودية لوحدة الاوبك حول التسعير والزيادة المتدرجة للأسعار تتطلب قدرة المملكة على زيادة انتاج النفط لمنع اعضاء (الاوبك) الآخرين من فرض رفع الاسعار الى اعلى بتخفيض الانتاج. عما إذا كانت المملكة قادرة على فرض خياراتها السعرية على «الاوبك» ام لا فإنه يعتمد بشكل كبير على أوضاع سوق النفط العالمي. بدليل ان المملكة لم تتمكن من منع زيادة الاسعار في بداية 1980[43]، ولكنها وبتوفر امدادات نفطية في سوق النفط العالمي قد نجحت في تخفيض الاسعار بإنتاجها الى طاقتها القصوى[44].

في بداية الثمانينيات حاولت المملكة عدم توسعة طاقاتها الانتاجية، ويرى البعض بأن ذلك

كان مكلفا لها، بينما يرى البعض الآخر بأن المملكة العربية السعودية لم تكن محتاجة لانتاج النفط اكثر مما تسمح به طاقتها. وكلا النقطتين حقيقتين ولكن من المستبعد أن تكونا العاملين المقررين بل كانت عوامل اخرى هي المحرك وراء اتخاذ هذا القرار[45]. ويبدوا بانها ظلت مترددة في اتخاذ هذا القرار لعدة اسباب منها أولاً: أن مثل هذه الخطوة سينظر اليها بأنها موجهة لصالح الولايات المتحدة الامريكية والغرب وهو مالا يرضى اغلبية الشعب السعودي ثانياً: ان توسعة الطاقة الانتاجية سيثير شكوك اعضاء الاوبك الآخرين وستتعرض السعودية لضغوط استخدام طاقتها لإغراق السوق وبالتالي تخفيض الاسعار، ثالثاً: كما ان هذا القرار تجعل المملكة العربية السعودية مكشوفة أمام الضغوط الغربية مما سيضعف من امكانية قيادة السعودية لعملية التسعير في سوق الطاقة الدولي[46].

◄ المبحث الثاني:ميكانيزمية النفط واثرها على العلاقات السعودية-الامريكية(1980-1982):

بدأت العلاقات السعودية الامريكية تأخذ مجرىً جديداً وفق التطورات التي شهدتها المنطقة حيث حددت المملكة سياستها في كانون الاول1980 على أنها موجهة نحو توحيد أسعار الاوبك ويتبعها اتفاق ضمني على زيادات في الاسعار حسب حاجة السوق من فائض او نقصان ،لكن على الرغم من وجود فائض في سوق النفط فقد أبقت المملكة انتاجها عند مستوى 9,5 مليون برميل يوميا[47]. وكانت تبيع نفطها بـ 28 دولار/للبرميل. بينما باقي اعضاء الاوبك باعوا نفطهم بذات المواصفات بـ 13 دولار/للبرميل مما كان يعني محاولات المملكة ابقاء نفطها في الصدارة مستخدمة بذلك سياسة العصا و الجزرة في الحصول على الاولوية في تعاملاتها مع الولايات المتحدة الامريكية[48].

في شباط 1980 بدأت الولايات المتحدة تفكر في استئناف شراء النفط من اجل الاحتياطي النفطي الاستراتيجي (Stratigic Petrolium)[49] وكان هناك قلق بأن تتسبب زيادة الطلب ارتفاع الأسعار وقد تقوم المملكة بتقنين السوق من خلال تخفيض انتاجها إلى مستوى 8,5 مليون برميل يوميا. فقامت الولايات المتحدة بارسال سكرتير الطاقة شالز دبليو دنكان الى المملكة في اذار 1980فاستنتج دنكان بعد زيارته للمملكة بأن الوقت ليس مناسباً لشراء النفط من اجل الاحتياطي النفطي الاستراتيجي (SPR)[50].

ومع تطور الاحداث لم تقدم الولايات المتحدة على شراء امدادات لاحتياطي النفط الاستراتيجي حتى حلول الخريف وبكميات معتدلة قدرها 100 الف برميل يوميا بالمقابل حافظت المملكة على معدل انتاج 9,5 مليون برميل يوميا[51].ومن اجل المحافظة على وحدة تركيبة أسعار الاوبك رفعت المملكة سعر النفط الخفيف في أيلول إلى 30 دولار/للبرميل بدلاً من تخفيض الانتاج إلى المستوى السابق 8,5 مليون برميل يوميا ؛ويرجع ذلك الى ازمة الطاقة الجديدة التي حدثت بسبب الحرب العراقية الإيرانية في 22 أيلول1980 [52].

وخلال اجتماع الأوبك في فينيا في ايلول 1980 أقنعت المملكة الدول المنتجة الأخرى بتجميد الأسعار حتى نهاية العام بينما حافظت هي على معدل إنتاج يصل إلى 9,5 مليون برميل في اليوم بهدف تحقيق حل وسط أكبر من ذلك فيما يتعلق بسعر النفط. ومع ذلك فإن اندلاع الحرب

العراقية الإيرانية هدد بالقضاء على هذا الهدف لان الإيقاف المفاجئ لصادرات العراق وإيران حرم السوق العالمي من 3,5 مليون برميل يوميا، وقضى على فائض العرض الذى كان يتعاظم يقدر بنحو 2,5 مليون برميل يوميا أكبر من الطلب ما أعطى قوة دافعة جديدة لزيادات السعر إلا أنه كان يوجد مخزون احتياطي كبير لدى الدول الصناعية المستهلكة للنفط يتراوح بين 90 و 150 حددت السعودية سعر النفط الخام ب 28 دولارًا للبرميل بأر رجعى حتى نبسان من العام المذكور. وفي حين حدد اجتماع الاوبك المنعقد في يونيو 1980 سقفًا لسعر الخام وصل إلى 32 دولارا للبرميل، فإن السعودية قد اختارت أن تحافظ على السعر المحدد الذي أقرته في 1980 عند 28 دولارًا للبرميل بأثر رجعي[53] .

وردًا على الإيقاف المفاجئ للنفط العراقي والإيراني قررت المملكة زيادة إنتاجهم اليومي من مليون برميل ليصل إجمالي إنتاجهم إلى 10,3 مليون برميل يوميا[54]،وتنبأ وزير النفط السعودي، أحمد زكي يماني، في ديسمبر 1980 :" أنه مع استئناف الإنتاج والصادرات العراقية والإيرانية سيكون هناك فائض من النفط وأعلن يماني أن السعودية لن ترفع أسعارها ولن تخفض إنتاجه حتى يخفض أعضاء «الأوبك» أسعارهم بصورة جوهرية[55] وذكر ايضا» أن رفع أسعار النفط قد قطع شوطًا بعيدًا وأن حكومته تسعى بشكل محدد إلى خفض الأسعار بنسبة 15 %وقد أكد بعض المراقبين، بما في ذلك محللون متخصصون في الشؤون البترولية ومسؤولون في الشركات النفطية الدولية الكبرى أن السعوديين قد عملوا على خفض أسعار النفط لأسباب تتعلق بمصلحتهم الخاصة البحتة[56]"، وقد أعرب يماني ومسؤولون سعوديون آخرون عن قلقهم من أن السعر يرتفع بسرعة لدرجة ستضطر الدول المستهلكة لاتخاذ تدابير متزايدة للوقاية من ذلك، وإسراع حركتها تجاه أشكال بديلة من الطاقة. في حديث ألقاه في جامعة البترول والتعدين في الظهران في31 يناير 1981 ، قال يماني:

"فيما يتعلق بالسعودية.. فإن مصالحنا واضحة. فنحن أولا لا نعتزم استنفاذ هذه الثروة بسرعة ونحرم أجيال المستقبل منها. ومن ناحية أخرى … نحن لا نريد أن نقصر عمر النفط كمصدر للطاقة قبل أن نستكمل عنصار تنميتنا الصناعية والاقتصادية وقبل أن نبنى بلدنا لتكون قادرة على الاعتماد على مصادر أخرى للدخل غير النفط. وبهذا الصدد؛ قد تختلف مصالح المملكة عن مصالح زملائها في الأوبك. ففى الأوبك توجد بلدان ستتوقف عن تصدر النفط في نهاية الثمانينات؛ وبالنسبة لمثل هذه البلدان يجب ألا يمتد عمر. النفط كمصدر للطاقة مع نهاية العقد الراهن فإن ذلك سيشكل كارثة للسعودية "[57] .

وفي تصريح لاحق لذلك قال يماني:"إذا ما أخبرنا البلدان الغربية على استثمار مبالغ كبيرة من المال في موارد للطاقة البديلة، سيستغرق فترة تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام للحصول على نتائج لهذه الاستثمارات التي ستخفض الطلب على النفط إلى . مستوى سيؤر على السعودية، التي تجد في ذلك الوقت أسواقًا كافية لبيع نفطها لتلبية احتياجاتها الاقتصادية وقد أعرب أولئك المسؤولون السعوديون عن رغبتهم في أن يروا العمر الاقتصادي للنفط الخام يمتد لخمسين عامًا على الأقل وأن تتشكل بالتدريج صور بديلة من الطاقة وفي السوق الجارى الآخذ في الضعف للنفط الخام يبدو أن السعودية تستخدم وضعها المهيمن على كمية العرض للتأثر في مداولات الأوبك عن طريق عدم خفض الإنتاج

ورفض رفع الأسعار[58]،فيبدو أن معدل إنتاج أكبر من متطلبات السوق مع سعر أقل بنحو كاف من أسعار الدول الأخرى المصدرة للنفط، يضمن للنفط السعودي أن يحرز قصب السبق. لكن من ناحية أخرى فإن تبنى السعوديين لموقف متصلب للغاية من أجل قيادة حركة الأسعار يحمل في طياته الخطر الملازم لذلك بابتعاد السعودية عن التيار الرئيسي للأوبك وما يقترن بما يستتبعه مثل هذا الابتعاد من أخطار سياسية واقتصادية شى ومتعددة[59].

فأعلنت المملكة في أوائل حزيران 1980 عزمها على زيادة الانتاج بمقدار مليون برميل اضافي يوميا للتعويض عن النفط العراقي والإيراني وهذا ما جعل الانتاج السعودي يصل إلى سقف انتاجها المحتمل عندما عقد مؤتمر بالي في منتصف كانون الأول. وتم اقرار زيادة طفيفة للاسعار حيث رفع السعوديون سعر نفطهم الخفيف إلى 32 دولار/للبرميل فيما استمر الآخرون بالحصول على أسعار أعلى ببضعة دولارات للنوعيات المشابهة[60].

استمرت المملكة طوال الفصلين الأولين من 1981 في الانتاج بكامل طاقتها وبدأت اسعار النفط في الانخفاض واشتكى اعضاء الاوبيك من سلوك المملكة دون فائدة وتم في مؤتمر الأوبك بجنيف في حزيران 1981 تجميد الاسعار لما تبقى من السنة ولكن المملكة استمرت في رفضها لتخفيض انتاجها لمنع الاسعار من التدهور[61].

بذلت محاولة اخرى لتوحيد اسعار الاوبك في اجتماع خاص في جنيف في اغسطس 1981 لكن النتيجة كانت رفض باقي اعضاء الاوبك الموافقة على سعر متوسط قدره 34 دولار/للبرميل فاضطرت المملكة الابقاء على سعرها 32 دولار/للبرميل ،لكنها وافقت على تخفيض انتاجها ابتداء من سبتمبر إلى 9 مليون برميل يوميا؛ لمنع حدوث تدهور كبير في الاسعار62.

ان احد دروس تجربة 1980 ـ 1981اثبتت ان المملكة العربية السعودية لا تستطيع بسهولة فرض انضباط سعري على الاوبك ولكنها وبمرور الوقت تستطيع المساهمة في خلق ظروف في السوق تجبر مناصري زيادة الاسعار في الاوبك لتخفيض لانتاج او زيادة الاسعار[36]،إن الهزات التي قد تتعرض لها السوق النفطية تحسم بتدخل المملكة وسرعة اتخاذها لقرار نفطي يحدد مصير باقي اعضاء الاوبك بدليل عندما عاد العراق وإيران إلى ميدان الانتاج في 1981،فقد طالبا من المملكة العربية السعودية بتخفيض الانتاج حيث استطاعت المملكة مقاومة هذه الضغوط ولكنها على أية حال خفضت انتاجها عندما استقر معدل سعر النفط بحوالي 32 دولار/ للبرميل كما حدث في الاشهر الاخيرة من 1981. ومن خلاصة هذه الاحداث يمكن الاشارة الى :

أولاً: لم تكن هناك وضعية تناقضت فيها المصالح الاقتصادية و السياسية السعودية والمصالح الامريكية وحتى ابان التخفيضات في الانتاج بدوافع سياسية كما حدث في اواخر السبعينيات فقد ثبتت فيما بعد مدى فائدتها الاقتصادية بالنسبة للملكة العربية السعودية. فقد ادى سياسة الاعتدال في الاسعار التي سارت عليها السعودية مقارنة بأعضاء الاوبك الآخرين ادى إلى خسائر اقتصادية في المدى القصير ولكن اثبتت فاعلية كبرى على المدى البعيد وهي عدم تشجيع تطوير مصادر بديلة للوقود بمستوى يستغنى عندها الولايات المتحدة عن النفط السعودي ودعت المصلحة العامة لكلاهما في وجود نظام اقتصادي عالمي مستقر باستمرار الدولار الامريكي قوياً من

جهة واستمرار تدفق النفط السعودي الى الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى[64].

ثانياً: نادراً ما ربط السعوديون علناً ما بين القرارات النفطية والصراع العربي ـ الإسرائيلي وحتى عندما كانوا مستاءين من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فلم يترجموا استياءهم باستخدام انتاج النفط باستثناء ما حدث من اكتوبر 1973 و ما حدث في ربيع 1979[65].

ثالثاً: فيما يتعلق بتوسيع طاقة الانتاج فإن المملكة كانت بطيئة طيلة الفترة (1975_1979) في تنفيذ ذلك وقد يكون ذلك بهدف عدم تعريض نفسها للضغوط الخارجية ومنافسة دول الاوبك لها[66].

رابعاً: سلكت المملكة في قراراتها النفطية سلوكا حذراً وحساساً تجاه الضغوط المتناقضة التي مارست عليها، وقد تبلور ذلك في اجماع دول الاوبك في نهاية السبعينيات للتحكم في الانتاج في حدود 8 مليون ـ 10 مليون برميل/يوميا فيما تكون الاسعار ادنى بقليل من اسعار نفط بقية اعضاء الاوبيك[67].

خامساً: قد تلجا المملكة العربية السعودية الى استخدام نفطها بطريقة هجومية إذا شعرت بأنها معرضة للخطر او شعرت بالحاجة إلى زيادة قوتها او رغبت بالحصول على التأييد الامريكي لبعض مواقفها[68]. إن اكثر مشكلة ثار حولها خلاف ما بين الولايات المتحدة والسعودية هي النفط كما إن معظم دعائم العلاقات الخاصة الأميركية السعودية تقوم على المصالح النفطية المتبادلة، ولكون الولايات المتحدة مستهلكاً أساسياً للنفط المستورد فإنها اهتمت جداً بقرارات السعودية النفطية. فليس غريباً إذاً أن تناشد الولايات المتحدة الامريكية المملكة بإبقاء انتاجهم مرتفعاً وتطالب بضبط الاسعار لاجل اقامة مخزونها النفطي على حساب المملكة[69].

عادة ما كانت المملكة تستجيب لهذه الطلبات بالمقابل كانت تتوقع الحصول على الدعم الامني الامريكي لها ، فقد استطاعت خلال (1978 -1981)الحفاظ على انتاج مرتفع بما يتراوح ما بين 9 إلى 10 مليون برميل حتى نهاية 1981 وحصلت على أسعار أقل مما حصل عليه منافسوها، رغم ذلك فقد تضاعف سعر النفط السعودي خلال (1979 -1980) حتى استقر على سعر 32 دولار للبرميل في1981 [70]. ولو كانت العوائد النفطية هو الهدف الأول للمملكة كما يدعي البعض لكان بإمكانها أن تحصل في عام 1980 على 10 ملايين دولار اضافية دون المخاطرة بخسارة نصيبهما في سوق النفط[71].

لقد اختارت قيادة المملكة عدم التهديد باستخدام تخفيض انتاج النفط كأداة ضغط على الولايات المتحدة لكن الكثير من السعوديين وخصوصاً الجيل الشاب يرى بأن سياسة النظام النفطية مضرة وقصيرة النظر وخطرة[72]. فقد رفضوا اهدار أموال ضخمة على مشاريع لا مجدية كما انهم استنكروا نماذج منفرة من الفساد خصوصاً في أوساط العائلة الحاكمة. كما أن بعضهم تخوف من النتائج الغير منظورة للتحديث السريع للمجتمع الذي لا يزال تقليدياً واتهمت الولايات المتحدة بأنها تدفع السعودية لانتاج نفط يزيد عما تحتاجه مصالحها على المدى الطويل[73]،يضاف إلى ذلك فأن فوائض النفط الناتجة عن مستوى مرتفع من الانتاج كانت تتآكل بفعل التضخم، كما شعر البعض أن الاستثمار في الولايات المتحدة غير مضمونة في ضوء تجميد الولايات المتحدة لما يزيد عن 12 بليون دولار من الأرصدة الإيرانية في 1979 مما جعلهم يرددون مقولة أن النفط في باطن الأرض

أثمن من الصرفيات التنموية الحالية أو الاستثمارات في الخارج[74].

إتبعت المملكة في تعاملهم سياسة نفطية حذرة طيلة (1975-1982) فعلى مستوى الانتاج فإنها عملت على مواجهة احتياجات الولايات المتحدة الامريكية أثناء الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية الإيراني لاحقاً في 1980، وقد نتج عن ذلك فوائض مالية مهمة تقدر بأكثر من مائة بليون دولار بنهاية 1980 رغم قدرة المملكة الكبيرة لصرف معظم دخلها من النفط فانها على مستوى الأسعار عملت على مماشاة الاوبك وضغوط السوق مع الابقاء على سعر نفطها أقل من منافسيها[75]،فلم يكن من مصلحتها في دفع أسعار النفط إلى المستوى الذي تصبح فيه مصادر الطاقة البديلة في وضع تنافسي أفضل مع النفط. بالإضافة إلى ذلك فإنها تعرف أن مصلحتها على المدى البعيد تتطلب أن يكون اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الغربية قوياً[76].

وعند الحديث عن قضية تطوير الطاقة المكنة للانتاج، فإن المملكة العربية السعودية كانت بطيئة في القيام بذلك فلم يتجاوز انتاجها في بداية 1980 ـ 10,5 مليون برميل يومياً، وهذا أقل بكثير من 14 ـ 16 مليون برميل يومي[77]،وهو ما كانت تخطط له ارامكو والمملكة . فقد كانت خطتها الجارية خلال 1981 ان ترفع الانتاج إلى 12 مليون برميل والتوقف عن هذه النسبة بحلول كانون الثاني1982 ولكن ليس أكثر من ذلك فكانت بذلك ستضع سقفا للحد الأعلى لما تستطيع المملكة انتاجها لمواجهة الطلب الامريكي والغربي على مصادر الطاقة في بداية الثمانينات[78]،فقد بقي اعضاء الاوبك الآخرين في خوف من أن توسع السعودية من انتاجها تدفع الاسعار الى الاسفل وتستولي على حصة أكبر من سوق النفط. وبالتالي فإنهم سعوا لاستخدام كافة الوسائل الممكنة لمنع المملكة العربية السعودية من الانتاج الاقصى في ظروف سوق نفطية اعتيادية؛ على العكس من ذلك فالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ومعظم العالم الثالث كانت تريد من السعودية أن تنتج أكثر ما تستطيع من النفط[79].

إن رفض المملكة العربية السعودية لزيادة الانتاج خصوصاً في أوقات الازمات التي حدثت في (1979_1982) قد يثير مواجهة سعودية اميركية حادة، وبالتالي قد يؤدي إلى الكلام عن استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على حقول النفط السعودية. ومن اجل تحييد هذه الضغوطات المتضاربة، فإن المملكة العربية السعودية قد اختارت التوسع ببطء في طاقتها الانتاجية[80].

◄ المبحث الثالث : عوامل ومحددات القرارات النفطية للمملكة العربية السعودية:

لعبت جملة عوامل ودافع عديدة في شرح القرارات السعودية المتعلقة بالنفط خلال الفترة الممتدة من (1973_1982) منها:

1-اوضاع سوق النفط: لقد كان السوق منكمشاً خلال الفترة ما بين 73 ـ 1974 وطوال 1977 و1979 وأواخر 1980، فقد كان النقص في المعروض من النفط مرتبطاً بتخفيض الانتاج أثراً للحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول 1973 والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية أما خلال فترة 1975 ـ 1976 وطوال 1978 ومعظم 80 ـ 1981 فقد كانت امدادات النفط كبيرة[81].

2-عوائد النفط: ازدادت رغبة المملكة في الحصول على عوائد النفط المتزايدة بشكل حاد

لمواجهة متطلبات التنمية الداخلية وحسب الخطة الخماسية الثانية (1976 ـ 1980) فإنه كان من المتوقع صرف ما يتراوح ما بين 40 و 50 بليون دولار في السنة الأخيرة من الخطة لكن تم تسجيل عجز طفيف في ميزانية المصروفات للسنوات (1977 ـ 1979) فيما سجلت سنة 1980 فائضاً في ميزان المصروفات قدر بـ 35 بليون دولار، وحسب ما كان مخططاً للخطة الخماسية التالية فإن صرفياتها كانت بحدود 55 ـ 65 سنوياً. حيث كان سعر برميل النفط هو 32 دولار فتطلب مواجهة متطلبات الخطة 5,5 مليون برميل يومياً[82]، فكانت هناك حاجة للعوائد لمواجهة تكاليف الدفاع والمساعدات الخارجية بالاخص المساعدات الخارجية الامريكية. فإلى جانب عوائد النفط فإن المملكة حصلت على ما يقارب من 10 بليون دولار سنوياً من استثماراتها الخارجية[83].

3-السياسة الداخلية: ان المؤيدين لمحافظة على النفط رأوا بأن انتاجاً أقل من النفط سيمد من حياة المصدر الرئيسي لدخل المملكة وفيما ايد الوطنيون استخدام النفط للضغط على الولايات المتحدة الامريكية من اجل الدفع بالمصالح السعودية والعربية، فإن بعضاً من اعضاء الأسرة المالكة ابدوا تفهماً للمخاوف الأميركية تجاه سياسة الفئة الاولى والثانية و شعروا بالحاجة إلى اتباع سياسة نفطية معتدلة تستجيب للمتغيرات الدولية التي حدثت في واخر السبعينيات وبداية الثمانينيات[84].

4-ضغوطات الاوبك: تعرضت سياسة المملكة العربية السعودية بزيادة الانتاج للمحافظة على اسعار معتدلة وكسب التعاملات الامريكية لضغوطات من قبل اعضاء الاوبك الآخرين وكانت العراق وإيران في مقدمة تلك الدول خصوصا اذا علمنا بانها كانت تمتلك قدرات مادية لفرض ضغط محسوس على المملكة إذا ما تجاوزت حصتها في السوق خصوصا في السنوات (1979_1981)[85].

5-العلاقات مع الولايات المتحدة: اعتمد قدرة المملكة في الحصول على الدعم العسكري والسياسي الأميركي على نظرة الكونجرس الأميركي للسياسة السعودية النفطية فعندما كانت هناك قرارات سياسية وعسكرية معلقة، فان تحديد سعر النفط وكمية تداوله كان يؤثر الى حد بعيد في تصفية الكثير من القرارات والمسائل المعلقة بين الطرفين السعودي والامريكي ولا ينكر بوجود مصلحة مباشرة ومستمرة في المصادر النفطية السعودية مع التواجد الامريكي في الشرق الاوسط فلا يمكن لأميركا ولا لحلفائها الاستغناء عن امدادات كبيرة[86]،من النفط السعودي ، فقد أصبحت المملكة في الثمانينيات المصدر الأكبر للنفط للولايات المتحدة حين استفاد الأميركيون من فارق سعر النفط السعودي الأرخص. وتوحي مثل هذه الخلافات بأن العلاقة الخاصة الأمريكية السعودية لا يمكن افتراض أنها ثابتة وغير قابلة للتغير.بل تتعرض لجملة مخاوف متعلقة بالنفط منها:

1- العوائد: اعتبرت المملكة أن العوائد المستمدة من النفط مفرطة، ووجدوا أنفسهم عاجزين عن الحد من نمو العوائد سواء بإنتاج المزيد من النفط أو إنتاج ما هو أقل فقط[87].

2- فوائض البترو دولارات: حيث عانى السعوديون من صعوبة إيجاد منافذ لفوائضهم القابلة للاستثمار فالزيادات الكبيرة في الاستثمار المباسر في الخارج أثارت العداء للاستثمار العربي. فمثلا قدمت الشركات الامريكية كشركة ارامكو في منتصف السبعينات استثمارات بلغت حوالي

10 بلايين دولار كان ما يقارب 5،2 بليون دولار في المملكة العربية السعودية و الكويت والامارات العربية[88] فبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب معدلات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم قد خلقا صعوبات في إيجاد أصول رأسمالية تكون بمثابة استثمار أفضل من الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض[89].

3 - الإنفاق: اعتقد بعض السعوديين أن إنفاق المملكة على التحديث والأسلحة قد ولد توترا اجتماعيا واقتصاديا وخلق زيادات في وجود العمال الأجانب الكبيرة سلفًا. وقد كشفت الثورة الإيرانية وحادث الحرم المكي القلق السعودي من سرعة التنمية[90].

4- الأمن: ينظر إلى العوائد الكبيرة وعدم كفاية المنافذ للفوائض القابلة للاستثمار على أنهما مصدران لزعزعة الاستقرار الداخلي وفي نفس الوقت ادركت المملكة أن أمنها الخارجي يعتمد إلى درجة بعيدة على الدعم الأمريكي وعلى استقرار النظام الاقتصادي الغربي، الذي يحتاج بدوره إلى أن تحافظ السعودية على مستويات مرتفعة لإنتاج وعوائد النفط. وتشعر المملكة بأنه ما لم تضع الدول الغربية قيودًا على الطلب من النفط، لن يكون هناك مناص من هذه المعضلة[91].

5- نقص النفط السوفيتي: حذر وزير البترول السعودي، يماني، من أن الاتحاد السوفيتي سيصبح على الأرجح مستوردًا للنفط في النصف الثاني من الثمانينات. ونظر السعوديون إلى هذه المسالة على أنها عامل أساسي للتطويق السوفيتي لمنطقة الخليج، بما في ذلك وجودهم في القرن الأفريقي وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية و أفغانستان.وقد قال عبد الرحمن منصوري نائب وزير الشؤون الخارجية، في مقابلة صحفية، :"أنه لا يجب إساءة تفسر النوايا السوفيتية في الشرق الأوسط. وحذر من وجود دليل دافع يبرهن على أن غزو أفغانستان كان الخطوة الأولى فقط في خطة طويلة الأمد تستهدف الهيمنة المباشرة على شبه الجزيرة العربية ونفطها؛ «فقد وصل الروس اولا إلى القرن الأفريقي واليمن والجنوبي. ثم جاءوا إلى أفغانستان. وليست هذه مواقف معزولة عن بعضها البعض. وإنما هي جزء من كماشة كبيرة تستهدف نفط الشرقالأوسط»[92].

6- المخزون البترولي الإستراتيجي : المخزون البترولي الإستراتيجي هو احد المسائل التي لا يمكن عزلهاعن شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية. فهو مرتبط بمسائل مثل التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، والسعي السعودي للأمن العسكري والدور السعودي في سوق النفط العالمي.وقد تمت التوصية لأول مرة بالمخزون البترولي الإستراتيجي كجزء من «مشروع الاستقلال» الذي تبنته إدارة نيكسون، وشرعت فيه في أعقاب الحظر النفطي العربي عام 1973و1974 وارتفاع سعر النفط وتم تصمم مشروع المخزون البترولي الإستراتيجي ليمنع انكشاف الولايات المتحدة في حالة نقص نفط خطيرعلى نطاق العالم [93]،وقد أقر الكونجرس تكوين «المخزون البترولي الإستراتيجي» عام 1975بموجب القانون رقم 94163كوسيلة لخفض تأثر أي انقطاع في إمدادات النفط مستقبلا. وكان هدفه النهائي تخزين نفط يتراوح بين 750 مليون برميل ومليار برميل وهي كمية تكفي احتياجات الولايات المتحدة لمدة تتراوح بين أربعة أشهر، تبعًا لمعدلات الاستهلاك، دون الاعتماد على الواردات على أن يتم تخزين 325 مليون. برميل من النفط عام 1980 تصل إلى 500 مليون برميل عام 1982وأوقفت الولايات المتحدة

مشتريات الخام للمخزون البترولي الإستراتيجي في مارس 1979 أثناء ركود الإمدادات النفطية في أعقاب الثورة الإيرانية، وتوقف إجمالي احتياطيات المخزون البترولي الإستراتيجي في ذلك الوقت عند 91,7 مليون برميل[94] .واستمر هذا التوقف لأكثر من سنة حتى سبتمبر 1980 عندما تم استئناف التخزين بعد أن قام الكونجرس الذي انتابه القلق من جراء هذا التأخر باصدار قانون لأمن الطاقة رقم 96 294 يقضي بتخزين 100 ألف برميل يوميا ثم صدر في ديسمبر 1980 القانون رقم96 514 لسنة 1981 المالية لينص على أن التخزين يجب أن يكون 300 ألف برميل يوميا على الأقل وأشارت إدارة ريجان إلى أن ملء المخزون البترولي الإستراتيجي أمر له أولوية كبيرة[95] .لأنه في مارس1981 كان هناك 118 مليون برميل فقط في المخزون البترولي الإستراتيجي لا تكفي إلا لتعويض ثلاثة أسابيع من النفط المستورد[96].

ومن المنظور الأمريكي؛ فإن وجود مخزون احتياطي نفطي لدى الولايات المتحدة سيساعدها في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات: الأول حظر نفطي تقودها المملكة مستقبلا. والثاني خفض صادرات النفط لفترة ممتدة نتيجة لثورة أو اضطراب داخلي في واحد أو اكثر من البلدان المصدرة للنفط. والثالث استخدام القوة العسكرية أو ضغط إحدى الدول الخارجية من أجل الاستيلاء على النفط أو إيقاف شحنه.ومن المنظور السعودي؛ فإن قرار الحفاظ على إنتاج كبير من النفط، رغم نقد الدول الأعضاء الأخرى في الأوبك لذلك، قد تم اتخاذه لعدة أسباب، أهمها منع تمزق الاقتصاديات الغربية. كما أن المملكة حافظت على أسعار نفطها أدنى من أسعار الأعضاء الآخرين في الأوبك وسعت إلى ممارسة ضغط على باقي الاعضاء[97] .

وفي شهادته أمام لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ، في 29نيسان 1980 ، قدر البروفيسور هنري روين أن خفض 9 ملايين برميل يوميا من نفط الخليج لمدة سنة سيسبب أنخفاضًا قدره 7% في الناتج القوى الإجمالي الأمريكي، و 9 % من الناتج القوى الاجمالي لأوربا الغربية و 10 % من الناتج القوي الإجمالي الياباني[98] .وقدرت دائرة الميزانية بالكونجرس في دراستها الصادرة في مايو 1980 بعنوان «السوق العالمي في الثمانينات"أثار متضمنة على الولايات المتحدة واكدت أن نقص 3,5 مليون برميل يوميا لمدة عام، أي 40 % من الواردات الراهنة سيخفض الناتج القوي الاجمالي بنحو 270 مليار دولار، ويضيف أكثر من 2% إلى معدل البطالة، لكن تعرضت المملكة لضغط مكثف سواء من داخل السعودية أو من داخل الأوبك لخفض مستويات الإنتاج[99]واعتبرت أن مفهوم التخزين الاحتياطي من جانب البلدان المستهلكة سيعطى الدول المستوردة فعالية إستراتيجية، وأن المصداقية السعودية ستتعرض للأذى في المداولات سواء داخليًا أو مع أعضاء الأوبك إذا ما اشترت الولايات المتحدة نفطًا فائضًا لملئ مخزونها البترولي الاستراتيجي[100] .

الخاتمة

1- قاد انفتاح العالم العربي على البلدان النفطية وفي مقدمتها السعودية خلال الفترة (1975 1985-) إلى اعطاء السياسة العربية أبعادًا جديدة، حيث برز العامل الاقتصادي في العلاقات العربية الخارجية. وهكذا كان للحظر النفطي الذي مارسته السعودية مع البلدان العربية النفطية الأخرى

ضد الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص آثار مهمة على الموقع السياسي للسعودية في العالم العربي والخارج.

2- وشكل هذا الحظر نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، حيث انتقلت من مرحلة الاكتفاء بتقديم العون المادي إلى طور المبادرة السياسية، معتمدة بذلك على نمو نفوذها في العالم العربي وعلاقاتها القوية مع الغرب والولايات المتحدة.

3- وأدى نمو القوتين الاقتصادية والنفطية إلى ازدياد النفوذ الاقتصادي للسعودية في منطقة الخليج، إثر ظهور ملامح تحول مهم في علاقاتها الخارجية مع البلدان المجاورة حيث تخلت عن سياسة الضغوط والتهديدات العسكرية لصالح سياسة بسط النفوذ عن طريق العود الاقتصادي والمالي والأساليب السياسية الدبلوماسية.كما سعت الرياض إلى استخدام نفوذها المتصاعد في البلدان العربية النفطية وغير النفطية المجاورة لدعم مواقفها في المحافل العربية والدولية. الأمر الذي عزز دورها السياسي عربيًا ودوليًا.

4- ساهمت معطياتها الجيوسياسية في تعزيز دورها كقوة نفطية مالية سياسية ضمن إطار المنظمات النفطية العربية والدولية. فهي احتلت المركز الأول في العالم من حيث الاحتياط النفطي. طيلة السبعينيات وهي وحدها كانت قادرة على مضاعفة إنتاجها على المدى القصير والمتوسط لسد أية ثغرة في العرض في حال ازدياد الطلب العالمي على النفط بشكل مفاجئ. كما كان في وسعها تقليص انتاجها دون ان تلحق ضررًا بمتطلباتها التنموية على المدى القصير إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وقدرتها على التحكم بانتاجها سمح لها بممارسة ضغوط عملية على سياسة الأسعار على الصعيد الدولي، وهذا ما أعطاها مركزًا مرموقًا بين البلدان النفطية وأهمية متزايدة على صعيد الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، وكان من نتائج ذلك أن تمكنت من ممارسة تأثير ملطف على سياسة أسعار النفط التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وذلك مساهمة منها في خدمة الاقتصاد العالمي والبلدان الصناعية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

5-وكان من نتائج نمو القوتين الاقتصادية والمالية أن توطدت علاقات السعودية مع الولايات المتحدة بشكل سريع خلال السبعينيات الا أن هذه العلاقات اتسمت بكونها علاقة القوي بالضعيف. فالسعودية ضعيفة على الرغم من ثروتها النفطية والمالية وتحتاج إلى دولة قوية تحميها من الأخطار التي تحدث بها على الصعيدين الداخلي والخارجي والولايات المتحدة دولة عظمى ذات نفوذ واسع في المنطقة العربية وهي تحتاج إلى النفط والمشتريات والأموال السعودية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية ومصالح حلفائها الغربيين. وهي قادرة على حمايتها ودرء الأخطار عنها.

الاحالات والهوامش:

1 G. Stocking ,Middle East Oil, pp-43-62

2 ibid

3 التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ص144.

4 Williams and Meyrs, Oil and Gas Law,1964, pp. 203-209.

5 Islami and kavoussi, the politit cal Economy of Saudi Arabia, P. 26

6 سيد رفعت أحمد، اثرياء النفط وال سعود، د، م، د، ت، ص11.

7 المصدر نفسه.

8 جعفر عبد الله، ارامكو النفط والاستعمار، بيروت، 1980، ص18.

9 المصدر نفسه.

10 استراتيجية الربط بين النفط والسياسة، بيروت،1991، ص31.

11 توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، د، م، 1988، ص33.

12 المصدر نفسه، ص33.

13 Dennis Ross, Soviet Dexie sion Making for the Middle East Bouldcr,Colo: West view, 1987,p66.

14 Lyndon. B. Johnson, The vantage Point ,1971,p. 288.

15 بترومين وهي اول مؤسسة وطنية سعودية انشئت في عام 1962 لتأمين وتسويق وتنمية الصناعات النفطية، بعد ان كانت مشاريع النفط تدار من وزارة الصناعة والكهرباء السعودية، وهي لاتقوم بأي عمل انتاجي، وذلك لسيطرة الارامكو على انتاج النفط. للمزيد :ينظر: طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط اوبك،بغداد،1979،ص265. Economic Review of Saudi Arabia, OP.Cit, P16

16 وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية14 ربيع الآخر 1395هـ وارد في سجل رقم 76 من26 إبريل 197512/372/226إب1 ME FCO 8/2592

17 مقتبس من: توفيق الشيخ ، المصدر السابق، ص49.

18 جاك دولوناي، جان ميشيل شارليه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة: محمد سميح السيد، د. م، 1987، ص65.

19 أ. د. فهمي توفيق محمد مقبل، 5 بحوث ودراسات في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام (1902-2002)، جامعة البترا، ص132.

20 جاك دولوناي، جان ميشيل شارليه، المصدر السابق، ص73.

21 Nawaf Obaid, The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia (Policy Papers no. 55 , Washington: TheWashington Institute for Near East Policy, 2000,p76.

22 Ibid

23 الكسندر برياكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة: بسام خليل، بيروت، 1984، ص49.

24 كال حمدان، التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973 ، بيروت، 1976، ص44.

25 المصدر نفسه.

26 بنيامين فولفورد، أهمية الطاقة في الشرق، د.م، 2001، ص31.

27 كال حمدان، المصدر السابق، ص60.

28 Islami and kavoussi , O.p,Cit,p 44.

29 ibid.p.65.

30 Peter Mangold, Super Piwer Intervention in the Middle East,Newjersy,1993, p. 77.

31 ibid.p.79.

32 غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية ، بيروت 1980، ص66.

33 Longrigg, Oil in the Middle East, pp. 110- 113.

34 ibid.

35 سمير التنير، مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، بيروت، 1981، ص111.

36 أنتونى كوردسمان، السعودية وأمريكا وبناء الأحلاف بالخليج، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، د.م، 1999، ص 17

37 الكسندر برياكوف، المصدر السابق، ص78.

38 بنيامين فولفورد، المصدر السابق،ص21.

39 O.p,Cit,p.133 Nawaf Obaid

40 ibid,p.140.

41 أنتونى كوردسمان، المصدر السابق، ص67

42 غسان سلامة ، المصدر السابق،ص35.

43 Irvin H. Anderson, Aramco, The United States and Saudi Arabia, New jersey 1981,p.111.

44 بنيامين فولفورد، المصدر السابق،101.

45 Islami and kavoussi , O.p,Cit,p121

46 Irvin H. Anderson, O.p,Cit, p155.

47 Rachl Bronson,thicker than Oil America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia, newyourk, 2006, p.76.

48 بنيامين فولفورد، المصدر السابق، ص 111.

49 للمزيد عن الاحتياطي النفطي الاستراتيجي ينظر: ص 20-91 . O.p,Cit,p.133 Nawaf Obaid.

50 Irvin H. Anderson, O.p, Cit, p 55.

51 غسان سلامة ،المصدر السابق،ص77.

52 Irvin H. Anderson, O.p, Cit, p 158.

53 المصدر نفسه.

54 Peter Mangold,O.p,Cit,p28.

55 ibid,p.29-30.

56 Irvin H. Anderson, O.p, Cit, p155.

57 Irvin H. Anderson, O.p, Cit, p158.

58 Nawaf Obaid, O.p,Cit,p.123.

59 ibid

60 عبد الحميد الاحدب،النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية ، بيروت ،1982،ص98.

61 Irvin H. Anderson, O.p,Cit, p163.

62 Longrigg, O.p, Cit, p.98.

63 ibid,p.98-99.

64 محمد نجيب غزالي خياط و محمد سالم سرور صبان ،اثر تغيرات اسعار النفط في سعر صرف الدولار: دراسة اقتصادية تحليلية 1976-1980. مجلة جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة السعودية الاصدار الرابع العدد 1 ،1411. ص41-45.

65 Rachl Bronson,O.p,Cit,p.169.

66 UNCTAD,"DATATBASE", UNCTAD Handbook, http://stats.unctad.org.

67 سمير التتير، المصدر السابق، ص60.

68 عبد الحميد الاحدب، المصدر السابق، ص89.

69 محمد نجيب غزالي خياط و محمد سالم سرور، المصدر السابق، ص 66.

70 Longrigg,O.p,Cit,p.200.

71 عبد العزيز هيكل، النفط وتطور البلاد العربية، بيروت، 1986، ص19-20.

72 ايان سيمور، الاوبك اداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الامين، الكويت 1983، ص121.

73 عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت 1997، ص 30.

74 Robert Vitalis, O.p, Cit, p93.

75 ايان سيمور ،المصدر السابق،ص123.

76 Peter Mangold, O.p, Cit, p152

77 ibid

78 Alaan Jikoob “Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Oil Exporting Countries: The Case of Saudi Arabia”, Journal of Emergin Markets, pp. 45-57

79 ibid,pp.59-60.

80 Alaan Jikoob,O.p,Cit,p.73

81 ibid,p73-74.

82 Longrigg,O.p,Cit,p.262

83 عبد الحميد الاحدب، المصدر السابق، ص88.

84 المصدر نفسه.

85 Alaan Jikoob,O.p,Cit,p.73.

86 Rachl Bronson,O.p,Cit,p.69.

87 Alaan Jikoob,O.p,Cit,p.73

88 Mikesell and Chenery, Arabian Oil,NewYourk,2002,pp. 90-91

89 ibid.

90 Shwadran. ,O.p, Cit,. pp.319-322

91 غريغوري غور، الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية ،ص21.بحث منشور على الرابط الالكتروني www.qf.org.qa

92 المصدر نفسه.

93 Daniel Yergin, The Prize: the Epic Quest for Oil, Money, and Power ,New York, 1991,p221

94 Daniel Yergin,O.p,Cit,p133.

95 Rachl Bronson,O.p,Cit,p.57.

96 Daniel Yergin,O.p,Cit,p133

97 ibid,p.155.

98 محمد ايوب، السياسة الامريكية تجاه الخليج الاستراتيجيات والعواقب والفاعلية ، بحث منشور على الرابط الالكتروني: www.qf.org.qa

99 Irvin H. Anderson,O.p,Cit,p133

100 البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، د. اسامة عبد الرحمن ، الكويت 1982.

الثورة الجزائرية من منظور الصحافة الفرنسية
قراءة تحليلية لكتاب
" L’humanité censuré"



أ. نوال رضا
جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي-

على سبيل التقديم :

يضم كتاب " L’Humanité censuré. 1954-1962, un quotidien dans la guerre d’Algérie " الصادر في السادس سبتمبر من العام 2012م لمؤلفيه ،الصحفية الفرنسية ذات الأصول الجزائرية "روزا موساوي" Rosa Moussaoui بمعية المؤرخ "آلان روسيو" Alain Ruscio المتخصص في الحركات التحررية، ،مقالات صحيفة "لومانيتي" الشهيرة، كتبها محرروها ومراسلوها كتغطيات ميدانية أو تعليقات نقدية على أحداث و تطورات سياسية مست واقع الكفاح الجزائري بين 1954 و1962، ولكنها لم تصدر أبدا بسبب التدخل القوي والمباشر للسلطات الفرنسية لحجب كل ما لا يخدم سمعتها كدولة ديمقراطية تنتهك حقوق الإنسان بلا ضوابط في الجزائر.

حيث يأتي الإصدار الذي يشمل ثلاثة وعشرون من مقالات صحيفة لومانيتي الفرنسية الممنوعة من النشر على صفحاتها آنذاك من قبل الحكومة الفرنسية إبان حرب التحرير الجزائرية. ليمثل من خلال صفحاته المائتين وتسعون ، إضاءة جديدة عن تاريخ الثورة الجزائرية المكتوب صحفيا، الذي لم ير النور منذ نصف قرن، بسبب مقص الرقابة الفرنسية الاستعمارية من جهة ، والتفاتة طيبة بمناسبة الذكرى الخمسين لنهاية حرب الجزائر، بنشر مقالات صحفييها الذين نقلوا في تلك المرحلة، مشاهد القتل والنفاق الاستعماري، على حساب الجزائريين العزل.

ويستعرض الكتاب، الصادر عن منشورات " Le Cherche Midi "، موضوع الالتزام بالإنسانية ضد الحرب الاستعمارية في الجزائر، وماكان يميزه من الدعاوى القضائية، والرقابة القمعية والاستيلاء على الحكومات المتعاقبة لمدة ثماني سنوات، ومن ضمنها ما نشر عن تقارير المبعوث الخاص بالإنسانية في الجزائر" ماري بيرو" بحلول الفاتح من نوفمبر 1954، من الاحتلال، واستخدام النابالم والتعذيب التي نشرت في ربيع من عام 1955. مبرزا دواعي قانون الثالث من أفريل من سنة 1955 الذي أسس لحالة الطوارئ لضمان السيطرة على الصحافة والمطبوعات بكافة أنواعها وكذلك البرامج الإذاعية والأفلام و العروض المسرحية.

الجدير بالذكر ، أن جريدة "لومانيتي" الفرنسية الصادرة العام 1904 من طرف الإشتراكي "جون جوراس Jean Jauress ، تعرضت إلى مصادرة

أعدادها 27 مرة، وواجهت 150 متابعة قضائية وتكالب لا نهاية له استهدف الصحفيين ومنعهم من نقل الحقيقة، عما كان يسمى من قبل الحكومة بـ "الأحداث الجزائرية". بسبب تطرقها الصريح إلى الممارسات الاستعمارية في حق الجزائريين والمهاجرين، بتهمة "جريمة الحق المبكر جدا" وقال روني آندريو، رئيس تحرير الصحيفة في ذلك الوقت إنه قد تم جر الجريدة إلى المحكمة 313 مرة، وأنها قد دفعت 53 مليار فرنك ذلك الحين.

ما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم قراءة تحليلية -لعينة الدراسة لمختارة- في سياق تسليط الضوء على الكتابات التاريخية التي تناولت موضوع الثورة الجزائرية من منظور إعلامي ، ونظرا لخصوصية مادة الكتاب المذكورة آنفا، التي تعد أرشيفا وثائقيا لأحداث الثورة التحريرية وعليه نتساءل عن:

كيف تناولت صحيفة لومانيتي الفرنسية أحداث الثورة الجزائرية من خلال كتاب لومانيتي سونسوري ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي إسهامات الكتابة الصحفية عبر صحيفة" لومانيتي " في التأريخ لمرحلة الثورة التحريرية الجزائرية؟
2. ما هو معدل المقالات الصحفية عبر جريدة" لومانيتي" المؤرخة لأحداث الثورة الجزائرية؟
3. ما نوعية المقالات الصحفية التي عكست أحداث الثورة الجزائرية عبر الكتاب عينة التحليل؟
4. ماهو التوجه الفكري الذي تناولت به جريدة "لومانيتي" موضوع الثورة الجزائرية ؟
5. ما هي مستويات التغطية جريدة لومانيتي لأحداث الثورة الجزائرية؟

الخصائص التقنية للكتاب:

عنوان الكتاب:

L’Humanité censuré. 1954-1962 , un quotidien dan la guerre d’Algérie

بلد النشر : فرنسا.

المؤلف : **Rosa Moussaoui & Alain Ruscio.**

دار النشر: . **Le Cherche-Midi**

تاريخ النشر: سبتمبر 2012م.

عدد صفحات الكتاب:290 صفحة.

لغة النشر : اللغة الفرنسية.

سعر الكتاب : 18أورو.

نتائج التحليل :

أولا، إسهامات صحيفة "لومانيتي" في التأريخ لأحداث الثورة الجزائرية :

يعكس الكتاب -عينة التحليل -، السياق التاريخي الذي تزامن ظهور المقالات الصحفية المحذوفة والممنوعة من النشر بجريدة لومانيتي الفرنسية ، حيث وفي خضم أحداث ثورة التحرير الجزائرية ، برزت ثورة موازية لها اصطلح علها آنذاك ب "la bataille de l’écrit " ، كانت الكلمة فيها هي السلاح الذي استخدمته بعض الصحف للرد على وضعيات الغضب والرفض المطلق للسياسات التعسفية الممارسة آنذاك من طرف السلطات

الفرنسية والخارقة لحقوق الإنسان المنصوص عليها عبرالتشريعات الغربية، وفي مقدمتها التشريع الفرنسي. فالسلطات فضلت تحييد كل الصراعات واختيار لغة الصمت بديلا لحرية التعبير في ظل تازم الأوضاع السائدة آنذاك على غرار الأحداث الثورية الجزائرية .

سيما وقد شكل قانون الثالث أفريل من العام 1955 كحالة طوارئ استلزمت تطبيق مقص الرقابة على كل الكتابات الصحفية الموجهة للنشر عبر الصحف الإخبارية الفرنسية ، ليكون القرار بمثابة افعلان الرسمي عن الحياد عن مبادئ الديموقراطية في ظل السياسات الكولونيالية المطبقة في الفترة المذكورة .

فبالرغم من نشاط مقص الرقابة ، خلال الفترة المذكورة والتي جسدتها هيئة رسمية للرقابة اضطلعت بمهمة رقابة المواد الإعلامية الإذاعية والمكتوبة الموجهة للنشر ، وتقديم قرار الموافقة على كل مايبث وخاصة ماينشر ، لتشكل هذه الهيئة الرقابية ضربة حقيقة بالنسبة لليوميات الإخبارية الفرنسية ومنها يومية لومانيتي او الإنسانية إذا ما ترجمنا اللفظ إلى العربية .

وبالرغم من التضييق الذي مارسته السلطات الفرنسية آنذاك إلا ان مقص الرقابة لم يقف عائقا امام اهداف جريدة لومانيتي التي ساندت من خلال خطها الافتتاحي قضايا التحرر العادلة ونشر الحقائق دون تشويهها ومن ذلك احداث الثورة الجزائرية والممارسات التعسفية للسلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري والتي تتنافى وكل النصوص التشريعية والحقوقية التي تدعم مبادئ الإنسانية. حيث وخلال الحرب التحريرية الجزائرية تعرضت جريدة لومانيتي إلى عملية المصادرة 27 مرة ترتب عنها متابعتها قضائيا في 150 قضية تعلقت 49 منها التحريض ضد السلطات و24 بتهمة ضد السلطات و 14 قضية بتهمة المساس بأمن الدولة.

ثانيا : 23 مقالا صحفيا منع نشره بجريدة لومانيتي يؤرخ لأحداث الثورة الجزائرية :

يضم كتاب لومانيتي سونسوري ، 23 مقالا صحفيا تناول احداث الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1954-1962م ، منع نشره من طرف الهيئة الفرنسية المعينة آنذاك لمراقبة منشورات الصحف واليومية الاشتراكية خاصة ، ويجسد إعادة نشر لهذه المقالات التي وردت عبر صفحات جريدة لومانيتي على شكل مساحات بيضاء كلية تنوعت مساحتها لتصل إلى مساحة الصفحة الكاملة في بعض المرات . وقد اتبعت جريدة لومانتي طريقة العمدة والمساحات البيضاء للدلالة على نشاط الرقابة المارس بحق موادها الصحفية .وفي هذا الصدد تقول روزا موساوي عبر كتاب لومانيتي سونسوري :

Le recours aux ‘blancs’, fut donc tout à la fois, un moyen d’éviter les saisies, financièrement coûteuses, et une façon de matérialiser le bâillon, de rendre la censure plus ‘visible’ aux yeux des lecteurs et de l’opinion publique" (Rosa Moussaoui, p.282).

ثالثا، ربورتاج أحداث الثورة بمنطقة قسنطينة من أبرز مامنع نشره بلومانيتي العام 1955 :

يشير الكتاب عينة التحليل ،إلى أن اول عملية مصادرة تعرضت لها جريدة لومانيتي ،كانت نتيجة نشرها لربورتاج عن منطقة قسنطينة ، مرفوقا بصورة فوتوغرافية عن التعذيب الذي طال سكان فيليب

فيل وذلك بتاريخ 24اوت 1955م وكان المقال للصحفي روبرت لمبوت Robert Lambotte.

"en Algérie, les hameaux rasés par l'artillerie étaient encore habités", accompagné d'une photographie du massacre de Philippeville (page 15).

وبعد مرور سنة وتحديدا بتاريخ 11ماي 1956 تعرض ربورتاج الصحفي روبرت لمبوت للحذف وهذا مقتطف منه:

la « pacification »

Quel est le véritable caractère de ce qu'on présente à Paris comme une « oeuvre nécessaire de pacification » ? La lecture de la presse locale suffirait au moins averti pour découvrir son vrai visage.

Dimanche 23 avril, à 10 heures du matin, une vaste opération aérienne a été déclenchée dans le secteur de Tlemcen ; des mechtas - ou villages algériens - ont été écrasées sous les bombes. Toute une région a été mitraillée par une escadrille. Près de Nemours [1], la même semaine, d'autres villages ont été rasés. On a dit qu'il s'agissait de « refuges de rebelles ». Mais la presse colonialiste prend moins de précautions et c'est ainsi qu'on écrit que les villages situés près de Palestro [2] ont été bombardés parce que « suspects ». Un journal du soir d'Alger se contente même de dire qu'ils étaient considérés comme « douteux ». À ce titre, il n'y a pas en Algérie un village qui ne puisse être l'objet d'un raid aérien...

La « pacification » doit, paraît-il, être poursuivie pour permettre des élections ? Mais quel genre de paix règne aujourd'hui dans ces villages « pacifiés » par l'aviation de bombardement ? Va-t-on installer des urnes parmi les ruines ? Il resterait encore, hélas !, à trouver des électeurs ; et s'est-on demandé pour qui voteraient ces quelques ? survivants

Robert Lambotte

إلى جانب الريبورتاجات كمادة صحفية استهدفت السلطات الفرنسية منع نشرها ، ياتي نشاط الهيئة المنصبة للقيام بالمهمة وتوجهها نحو الشهادات المنقولة عبر صفحات جريدة لومانيتي وفي مقدمتها شهادة فرناند ايفتون Fernand Iveton عبر جريدة لومانيتي بتاريخ 26فيفري 1957م وفيما يلي نصها:

Fernand Iveton, militant du PCA, de la CGT et du FLN, a été guillotiné – pour l'exemple – le 11 février 1957 à Alger. Son crime ? Avoir posé une bombe le 14 novembre 1956 pour saboter l'usine à gaz d'Alger ; l'engin avait été programmé pour exploser à 19h30, c'est-à-dire à un moment où les lieux seraient déserts. Iveton fut repéré le jour-même et son engin désamorcé. Condamné à mort par le Tribunal militaire d'Alger à l'issue d'une seule journée d'audience, sa grâce sera refusée. Son témoignage sur la journée de son arrestation a été censuré dans L'Humanité du 26 février 1957 :

Avant la guillotine

J'ai été arrêté le 14 novembre 1956, vers 16 heures. Je fus conduit dans les locaux de la police, boulevard Baudin, à Alger. Là, je fus déshabillé. On me banda les yeux, et les tortures les plus atroces commencèrent immédiatement. On me fit passer sur tout le corps, le cou, les parties, le courant électrique. On me posa une question au sujet d'une deuxième bombe, à laquelle j'étais incapable de répondre. Les tortures continuèrent, accompagnées de la menace d'un revolver dont je sentais le canon sur mon corps. J'étais entièrement brûlé. On me fit alors subir le supplice de l'eau. Toujours nu, on m'enveloppa le corps d'une couverture humide. Couché sur un banc et ficelé très fortement, la tête pendant à l'extrémité du banc, un chiffon en fil genre gaze sur la bouche et le nez, on m'apporta sous un robinet d'eau. Le chiffon se collait sous le nez, m'empêchant de respirer et je fus obligé de boire jusqu'à étouffement complet. Mes tortionnaires s'assirent alors sur mon ventre en faisant pression et l'eau me sortait de partout par le nez. Les tempes me firent mal à éclater. Et cela a duré de 16h20 à 19h 15 environ)

وفي 02 من سبتمبر العام 1961 حذفت شهادة جيردى لومانيتي حول إرهاب المنظمة السرية وفيمايلي النص المحذوف:

La chasse aux Algériens continue à Oran. Un commando de l'OAS attaque un passant et le frappe à coups de couteau.

Oran, 1er septembre.

La « chasse » continue à Oran. Les commandos de l'OAS, qui circulent librement en ville, ce matin encore, s'attaquent à trente ou quarante passants algériens qu'ils rencontrent.

À coups de gourdin, à coups de barre de fer, l'Algérien est assommé et c'est mourant qu'on l'emmène à l'hôpital une demi-heure après... quand la police arrive. Le commando de tueurs court déjà après une nouvelle victime. On a compté ainsi plusieurs blessés graves dans la soirée d'hier. De nombreux Oranais désavouent ce qui se passe actuellement dans leur ville, mais eux aussi doivent se taire quand les voyous de l'OAS sont maîtres de la rue, car ils sont frappés de la même manière et ne doivent pas attendre la protection des CRS. On a parlé de renforts, on a dit que l'armée était intervenue. Mais, depuis trois jours, les ultras font ce qu'ils veulent.

Cet après-midi encore, un passant algé-

rien a été frappé de plusieurs coups de couteau par une bande d'une dizaine d'ultras. Hier, des unités du 2e zouave ont occupé quelques rues au moment où plusieurs centaines de personnes manifestaient aux cris de « Algérie française ». Mais on sait bien, dans les services officiels, que ce régiment cantonné à Oran et dont le tiers au moins est composé d'Oranais, n'est pas prêt à mettre à la raison les commandos de « chasse » qui circulent encore en ville à la recherche de nouvelles victimes.

Les Algériens ont du reste déserté la ville nouvelle habitée par une population d'origine européenne. Ils ont abandonné leurs magasins saccagés et pillés et restent cloîtrés dans leurs quartiers où la colère monte.

مقالات الصحفية المقاومة مادلين ريفود Madeleine Riffaud على شاكلة الصحافي المقاوم روبرت لمبوت ، والتي استطاعت ان تعرض السياسة التعذيبية التي مورست من طرف السلطات الفرنسية بحق المهاجرين الجزائريين بمدينة باريس وخاصة بمراكز الشرطة المسماة la Goutte-d'Or ، من، بتاريخ 07مارس 1961م خلال مؤلفها وكذلك مقالها عبر جريدة لومانيتي الذي تعرض للرقابة والحذف وجاء على صفحة كاملة بيضاء كتب في وسطها كلمة محذوفة « Censuré«.

وبشان العقوبات التي تبعت نشاط مقص الرقابة نورد المقتطف التالي :

Les procès représentent une autre arme dans l'arsenal de la censure. Pour avoir écrit dans L'Humanité du 25 mai 1957 un article protestant contre la condamnation d'Alban Liechti, militant communiste et insoumis, Étienne Fajon, directeur, est traduit devant la 17è chambre correctionnelle. Une nouvelle fois, le journal reçoit une forte amende et se trouve financièrement pénalisé. René Andrieu, rédacteur en chef de L'Humanité dresse le bilan à la fin de la guerre : 313 procès et 53 milliards d'anciens francs d'amendes avaient frappé l'ensemble des titres de la presse communiste (p.278).

رابعا، التوجه الفكري الذي تناولت به جريدة "لومانيتي" موضوع الثورة الجزائرية :

بالرغم من التوجهات الفكرية للحزب الإشتراكي حول المسائل الكولونيالية ، يبرز الكتاب من خلال مادته الصحفية التوجه الصريح نحو معارضة موضوعات الاحتلال، التعذيب ... صريحا ومحددا .

فمن خلال الطاقم الصحفي الذي تميزت به جريدة لومانيتي الفرنسية ، جاء الحرص على تغطية إرهاصات أحداث الثورة الجزائرية ، في الوقت الذي كان الحديث عن الثورة سابق لأوانه .

فغداة اندلاع ثورة التحرير الجزائرية وبتاريخ الثالث نوفمبر 1954م ورد نص المسير ليو فايكس Léon Feix بالذي يساند من خلال حركات التحرر والحق الشرعي للشعوب في الحرية ، حيث جاء التصريح واضحا ليخص الشعوب المغاربية

المطهدة آنذاك من طرف الاحتلال الفرنسي منها الشعب الجزائري ونورد المقتطف التالي بخصوصه :

: "La seule solution – nous ne cessons de le répéter -, c'est de faire droit aux légitimes revendications à la liberté des peuples tunisien, marocain, algérien" (page 12)

خامسا، مستويات التغطية جريدة لومانيتي لأحداث الثورة الجزائرية :

بالنظر إلى تاريخ مسيرة صحيفة لومانيتي خلال الفترة الممتدة من 1954-1962م ومن خلال نشرها للمقالات الممنوعة حول أحداث الثورة الجزائرية فالمؤلف استطاع أن يعيد حياكة أحداثها . فمن خلال إعادة انتاج المساحات البيضاء المنشورة عبر صفحات جريدة لومانيتي وفق امانة علمية تصور مستوى احترام الجريدة بصحفييها وفي مقدمتهم صاحبة المؤلف حق الشعب الجزائري في معرفة ما جرى من أحداث زمن ثورة التحرير.

فعملية الحذف التي مورست بحق المقالات الصحافية التي حملت حقائق الثورة الجزائرية وانتفاضة الشعب الجزائري ، وإعادة نشرها من طرف الصحيفة الفرنسية يؤرخ بشكل من الأشكال لصفحات السواد لتاريخ حرية التعبير والصحافة بفرنسا. ويؤكد مقولة الصحفي بيار دوروند Pierre Durand بانه لابد لجدار الصمت ان يسقط يوما "Mais les murs de la censure finissent toujours par tomber".

لتضاف هذه النقطة السوداء إلى ما سبقها من سواد عندما تعرضت الجريدة للمصادرة للمرة الثامنة بتاريخ 30جويلية 1957م بعد نشر رسالة هنري علاق الذي سجن وعذب بالأبيار.

على سبيل الخاتمة :

لأن عملية التوثيق لأحداث الثورة الجزائرية مهمة نبيلة ومطمح راق ، يرتقي كتاب L'Humanité censuré. 1954-1962, un quotidien dans la guerre d'Algérie " ، فعلا إلى مستوى الوثيقة التاريخية الملموسة التي تحمل في طياتها وعبر صفحاتها 290 شهادات حية وأحداث ووقائع يومية أسهم في كتابتها صحفيين فرنسيين آمنوا بقضية الشعب الجزائري وحقه في الحرية ، وهو الطرح الذي يؤكد يوما بعد يوم عدالة وشرعية الثورة الجزائرية التي يبقى مشروع جمع أرشيف أحداثها أسمى المهام .

ملاحق الدراسة:



الصورة رقم 01: الغلاف الخارجي لكتاب عينة الدراسة



Parce qu'elle dit la vérité sur les événements d'Afrique du Nord

l'Humanité

EDITION SPECIALE

"L'HUMANITE" SAISIE CE MATIN

ILS ONT quelque chose à cacher

MAROC : VASTE OPÉRATION MILITAIRE

ALGÉRIE : la répression se poursuit

Une protestation de Marcel CACHIN

50.000 aux obsèques du jeune ouvrier du Bâtiment assassiné à Nantes

الصورة رقم 02: جريدة لومانيتي بعد قرار الثالث أفريل 1955



En ALGERIE, les hameaux rasés par l'artillerie étaient encore habités

الصورة رقم 03: مجازر فيليب فيل

قائمة المراجع:

http://echahedonline.com/ar/permalink/10817.html 10/12/ 2013heure: 1O:1O

http://www.djazairnews.info/cultu

http://www.histoire-immigration.fr/

magazine/2012/9/l-humanite-censure-

1954-1962-un-quotidien-dans-la-guerre-d-algerie 15/12/2013 heure: 15:30 rel/46-2009-03-26-18-34-49/43828--------1954-1962-.html. 12/12/2013 heure:14:55

http://www.decitre.fr/rechercher/result/?q=l%27humanit%C3%A9+censur%C3%A9&search-scope=0 12.12.20 heure13 :52

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_1150353_0_1.html 12/12/2013 heure:16:15

http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article4460 date 16/12/2013 heure17:00

http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article5116 date 16/12/2013 heure17:05

http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article4892 date 16/12/2013 heure17:08

L'humanité censuré http://evene.lefigaro.fr/livres/livre/collectif-l-humanite-censure-1107589.php date 16/12/2013 heure17:12

http://www.humanite.fr/guerre-d%E2%80%99algerie-1954-1962-huit-ans-de-saisies-de-censures-de-proces-492482 date 16/12/2013 heure17:20

http://www.humanite.fr/guerre-d%E2%80%99algerie-1954-1962-huit-ans-de-saisies-de-censures-de-proces-492482 date 16/12/2013 heure17:30

شارل سينبوس: رائد مدرسة المناهج التاريخية «الوثائقية» (1854 - 1942م)



أ . نبيل زاوي
(طالب دراسات عليا)

مقدمة:

توصلت الشعوب أن تنتقل من الكتابة التاريخية العامة والتي تعد صورة من صور النهضة والرقي في حياة الشعوب وشكل من أشكال التعبير عن الإبداع ، إلى تأسيس مدارس ومناهج تاريخية تعنى بإرساء قواعد وأسس الكتابة والتأريخ ، أصبح يطلق عليها فيما بعد باسم المدارس التاريخية ، والتي اشتهرت بها أروبا على وجه العموم وألمانيا على وجه الخصوص. ولقد ساهم في بناء سرح هذه المدارس كوكبة من المؤرخين البارزين استطاعوا بذلك أن يضعوا الأسس الحقيقية للبحث في التاريخ وأعماقه ، وعلى رأس هؤلاء المؤرخ الفرنسي شارل سينابوس الذي يعد واحد من الأعمدة الرئيسية لمدرسة المناهج التاريخية (المدرسة الوثائقية) الفرنسية العريقة .

◄ 1 - تأسيس مدرسة المناهج الفرنسية وانعكاساتها على الكتابة التاريخية :

مر مفهوم التاريخ بمراحل كبرى شأنه في ذلك شأن أي معرفة إنسانية تتطور وتتغير مع تطور حياة الإنسان ، ومع حلول القرن 19 م وبفعل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية التي شهدتها أوروبا على وجه التحديد ، اندفع الكثير من المؤرخين و فلاسفة التاريخ إلى التفكير في مفهوم التاريخ ، فظهرت كنتيجة لذلك تفاسير جديدة للتاريخ الذي توسع مفهومه و أصبح أكثر شمولية بعدما كان محدود النظرة و المنهج يهتم فقط بسرد الأخبار و الوقائع السابقة.[1]

وعليه فقد شهدت أوروبا والغرب بشكل عام ميلاد عدة مدارس تعنى بالعلوم الإنسانية ، من ضمنها تلك المتعلقة بالتاريخ والتأريخ وفق مقاييس حديثة. أي أن فكرة قيام هذه المدارس الغربية كان على أساس تجاوز نمط الكتابة التاريخية العامة الكلاسيكية واللجوء إلى اعتماد أنماط جديدة سواء في اختيار المواضيع والمناهج وخاصة الأدوات .[2]

وشيئاً فشيء بدأت مناهج البحث التاريخي تتطور و تتقدم نحو مزيد من العلمية و المنهجية في الكثير من الجامعات الأوروبية ، كما ظهرت مدارس و اتجاهات تاريخية متعددة لعل أهمها

« المدرسة الوثائقية» التي تأثر روادها بالفلسفة الوضعية التي سادت أوروبا خلال ق19 م[3]. فقد دعا رواد هذه المدرسة إلى ضرورة اعتماد الوثيقة في كتابة التاريخ « فالتاريخ يصنع بالوثائق و لا تاريخ بدون وثيقة « حسب اعتقاد مؤرخي تلك المرحلة لانجلو[4] و سينبوس .

لكن ومع مطلع القرن20 م أصبحت المدرسة الوثائقية عرضة للكثير من الانتقادات الشديدة من قبل جيل جديد من المؤرخين الشباب في فرنسا على وجه الخصوص لوسيان فيفر[5] و مارك بلوك[6] اللذين نفخا روح جديدة في الدراسات التاريخية حيث استغلوا « مجلة التركيب « لتوجيه انتقادات شديدة للوضعيين ، الذين اتهموهم بالتركيز في كتابة التاريخ على الوثيقة التاريخية بمفهومها الضيق ونادوا بضرورة انفتاح الدراسات التاريخية على العلوم الأخرى و المساهمة أكثر في كتابة التاريخ اللغوي والأدبي والجغرافي والقانوني والطبي وغيرها من التخصصات .[7]

إن نظرة الثنائي لوسيان فيفر و مارك بلوك إلى الكتابة التاريخية على أنها طرح للمشكلات الكبرى للإنسان في سياق الزمن التاريخي الطويل ، جعلت من التاريخ علم ينفتح أكثر على العلوم الأخرى سواء الإنسانية منها أو الدقيقة ، نتج عن كل ذلك تمكن المؤرخين من استخدام أدوات بحث جديدة ،جعلتهم يعيدون النظر في كثير من الوقائع التاريخية و يطرحون أسئلة جديدة و مشكلات تاريخية لم تكن إلى عهد قريب في متناول المشتغل في التاريخ .[8]

◄ 2 - تأثر المدرسة التاريخية الفرنسية بالمدرسة التاريخية لألمانية :

تدين المدرسة التاريخية في فرنسا في تطورها إلى حد ما إلى تأثير المدرسة الألمانية عليها ، وخاصة إذا علمنا أن رواد المؤرخين الفرنسيين تلقنوا المبادئ العلمية الأساسية الأولى على أيدي أساتذة ألمان على أنه يمكن القول كذلك بصفة عامة أن تقدم المدرسة التاريخية الفرنسية يرجع في مجمله إلى الظروف المحلية في فرنسا ذاتها ، بحيث تمكنت المدرسة الفرنسية وبفضل جهود أوائل روادها بإرساء دعائم منهجية البحث في علم التاريخ وبذلك تخرج منها المئات من المؤرخين وعبر فترات عديدة لعل أهمها فترة التاريخ الحديث التي تميزت بظهور مؤرخين كبار تخصصوا في مجالات تاريخية عديدة وعالجوا مواضيع تاريخية مختلفة فمنهم من تخصص في تاريخ الروماني ومنهم من اهتم بالتاريخ الكنسي وبعضهم أصبح يعرف بالمختص في تاريخ الشعوب الأوروبية القديمة وهكذا دواليك .[9]

◄ 3 - المؤرخ شارل سينبوس حياته العلمية وإسهاماته الفكرية :

أ _ التعريف به :

ولد المؤرخ الفرنسي شارل سينوبوس في 10 سبتمبر 1854 في مدينة _لماستر_ ولاية ارديش الفرنسية ، حيث شغل والده منصب رئيس مجلس بلدية لماستر سنة 1892 ، زاول شارل دراسته في المدينة التي تربى فيها وتحصل على شهادة البكالوريا سنة 1871، ليتوجه بعدها إلى معهد الدراسات العليا ويتخصص في الدراسات التاريخية ، ثم توجه إلى ألمانيا وبالضبط إلى مدينة _ قوتنيقن_ في برلين ودرس في جامعاتها مدة عامين .

وفي سنة 1879عين كأستاذ محاضر في جامعة جون الألمانية تخصص « الدراسات العلمية والعالمية والسياسية » ، ليتحصل على الدكتوراه سنة 1881 ويعين كأستاذ في جامعة السربون بفرنسا ، توفي المسيو شارل كما كان يلقب من قبل زملائه في أفريل سنة 1942 بعد مسار طويل حافل في الكتابة والتأريخ في علم التاريخ . [10]

ب _ إسهاماته :

يعد شارل سينوبوس من مؤسسي مدرسة المناهج الفرنسية بحيث تعد نقطة التحول في مساره ألتعلمي زيارته وإقامته في ألمانيا وبالتحديد في مدينة برلين ، أين استطاع أن يصقل ثقافته التاريخية

ويبدع بعدها في إرساء قواعد الكتابة التاريخية ، ما جعل كتاباته وأعماله تعد إسهاماً فعلياً ، أرست قواعد المدرسة الوضعية في فرنسا ، والتي ازدهرت طوال فترة الجمهورية الثالثة 1870_1940.

تمثلت أولى إسهاماته العلمية في ميدان الكتابة التاريخية في إنشاء _الدليل_ الذي كان تابع للمجلة التاريخية التي كان يكتب فيها المؤرخ الكبير مونود ، واعتبر الدليل منهاج خاص بالباحث التاريخي كتبه هو وزميله لا نجلو 1898 . [11]

يعد « الدليل « عمل تقعيدي لمدرسة المناهج يذكر فيه سينبوس طرائق وأساليب العمل والاشتغال في حقل التاريخ ، إضافة إلى تقديم منهجية للباحثين والطلاب والمؤرخين والأكادمين في علم التاريخ . واستطاع بعدها المسيو شارل كما كان يلقب بالتعاون مع زميله لانجلو تأليف كتاب جامع يخص قواعد تطبيق علم التاريخ والذي صدر سنة 1898 تحت عنوان _ المدخل إلى الدراسات التاريخية _ تخصص لانجلو في فترة تاريخ القرون الوسطى الأوروبية أما شارل فتخصص في مرحلة العصور الحديثة ووضع مجموعة من الكتب المدرسية الموجهة للتعليم الثانوي . [12]

◄4 - أسلوب الكتابة التاريخية عند السينبوس :

ينطلق المؤرخ شارل سينوبوس من فكرة ألامبالاة والاحتقار أحيانا لكل من :

_ ميتولوجيا التاريخ - الخيال - ، فلسفة التاريخ كاهيجل وكونت وخاصة طريقة تناول التاريخ بأسلوب أدبي . كما نجده ينتقد بحدة مفهوم _ العناية الإلهية _ التي استخدمت في حقبة من الحقب في تفسير الوقائع واعتبر مؤلفه _ المدخل إلى الدراسات التاريخية _ المثال الحقيقي للقطيعة الايبستيمولوجية مع كل من نظرية العناية الإلهية في التاريخ من جهة ، والتطورية العقلانية والغائية الماركسية من جهة أخرى . [13]

يعتقد السينبوس أن التاريخ ليس إلا وضعية عمل بالوثائق« mise en œuvre de document» . وبتالي فبالنسبة له الوثيقة هي الوسيلة الوحيدة الحاملة للوقائع التاريخية ، أما عمل المؤرخ استدلالي ، أي أنه ينطلق من معطى الوثيقة ليصل إلى الحقيقة .

و يقدم سينبوس منهجية في دراسة الوثيقة تبنى على : (النقد الخارجي ، النقد الداخلي ، مرحلة الربط ، تحديد وظيفتها...) .كما يقسم الوقائع التاريخية إلى ستة أصناف : (الظروف المادية كدراسة علم الإنسان أو الأجناس ، العادات والتقاليد كاللغة والفن والدين ، العادات المادية كالغذاء والعمل

والمراسيم الاجتماعية ، العادات الاقتصادية كالإنتاج الصناعة والزراعة ، النظم الاجتماعية كالأسرة والتربية ، النظم العامة كالسياسة الحاكم والحرب. [14]

◄5 - اقتباسات من أقواله :

*التاريخ ليس إلا وضعية عمل بالوثائق .

*التاريخ يصنع من الوثائق و الوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم .

*لا بديل عن الوثيقة وحيث لا وثائق فلا تاريخ .

*يختلف منهج علم التاريخ اختلافا أساسيا عن منهج العلوم أي أنني اعني أن منهج العلوم يعتمد على الملاحظة المباشرة أما علم التاريخ ليس علم ملاحظة مهما قيل فيه .

*إن الأفعال الإنسانية التي تألف مادة التاريخ تختلف من عصر إلى عصر وبلد إلى أخر ،كما اختلفت الشعوب والجماعات والموضوع الحقيقي للتاريخ هو دراسة هذه الاختلافات . [15]

6 _ تقديم كتابه « تاريخ حضارات العالم « :

يعد كتابه هذا مصدرا أساسيا لدارسي الحضارات التاريخية وخاصة الشرقية منها ، حيث تطرق من خلاله إلى تقديم عرض خاص بالحضارات التي أثرت على كل أمة من الأمم ، منذ أن عرف التاريخ إلى يومنا هذا وتكلم كثيراً حول موضوع الشعوب الشرقية القديمة ، كالمصريين والفينيقيين والبابليين والأشوريين والفرس وحتى اليهود .

كما أنه خصص فصول وكلام مطول حول مدن اليونان والرومان ، واعتمد في دراسته على مئات من المصادر والكتب لانجاز مؤلفه ، وتوخي الإيجاز والسهولة في كتابته . [16]

◄ الهوامش

1 - وجيه كوثراني ، تاريخ التأريخ ، المركز الوطني للدراسات والأبحاث ودراسة السياسيات ، الدوحة ، قطر ، ط 2 ، 2013 ، ص ص -165 166.

2 - وجيه كوثراني ، نفسه ، ص 167 .

3 - هاري المربارتز، ترجمة : محمد عبد الرحمان برج ، تاريخ الكتابة التاريخية ، ج 2 ، دار الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ص ص -57 58.

4 – مؤرخ فرنسي ولد في 26 ماي 1863بمدينة رون بباريس ، درس في معهد الوثائق ، ليتخرج بعدها كمختص في الدراسة الأرشيفية 1885، توجه بعدها إلى المدرسة التطبيقية للدراسات العليا ، حيث تحصل خلالها على شهادة الليسانس في الأدب و القانون ، ليتخصص بعدها في التاريخ حيث تحصل على شهادة الدكتوراه 1887 من جامعة السوربون ، عين كأستاذ في جامعة السوربون ، ويعد لانجلو واحد من المؤرخين الكبار الفرنسيين الذين ارسوا معالم المدرسة التاريخية المنهجية ، توفي سنة 1929 بباريس .

5 – مؤرخ فرنسي ولد في 22 جويلية 1878 في مقاطعة نانسي الفرنسية ، درس في المدرسة العليا سنة 1899 تخصص أدب ، أصبح بعدها أستاذ بجامعة ستراسبورغ سنة 1919 ، ويعد من أعمدة الكتابة التاريخية ومن مؤسسي مدرسة الحوليات التاريخية ، أسس مع زميله مارك بلوخ « المجلة التاريخية » التي تعنى بالبحث في العلوم الإنسانية ، نقد في كتاباته وبحدة مدرسة المناهج التي أرسى دعائمها لانجلو و السينبوس ، توفي سنة 1956 بفرنسا .

6 –مؤرخ فرنسي ولد في 6 جويلية 1886 بمدينة ليون الفرنسية ، أستاذ التاريخ في كلية ستراسبورغ منذ سنة 1911 ، واحد من مؤسسي مدرسة الحوليات التاريخية مع زميله لوسيان فيفر التي تعني بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، وتدعوا بالتالي تجاوز النمط الكلاسيكي في كتابة التاريخ (مدرسة الوثائق) ، توفي بلوخ سنة 1941 .

7 – هاري المربارتز، المرجع السابق ، ص 59 .

8 - Charles-Victor Langloi et Charles Seignobos , INTRODUCTION aux ÉTUDES HISTORIQUES , Édition numérique . paris , p .6

9 - محمد شوقي ، الهوية والذاكرة ، مجلة يتفكرون ، العدد الرابع ، 2004 ، ص 74 .

10 - وجيه كوثراني ، نفسه ، ص 168 .

11 - هاري المربارتز، المرجع السابق ، ص 59 .

12- وجيه كوثراني ، نفسه ، ص 169 .

13 - محمد شوقي ، المرجع السابق ، ص 74 .

14 - وجيه كوثراني ، نفسه ، ص ص 171 – 173 .

15 - Charles-Victor Langloi et Charles Seigno- bos. Op.cit , p 7.

16 - شلرل سينوبوس ، ترجمة: محمد كرد على، تاريخ حضارات العالم ، ط 1 ، دار العالمية للنشر ، د ر ط ، مصر ، ص 7 .

فدرالية جبهة التحرير في فرنسا
1954 - 1962م



أ. سارة حدّاد
(طالبة دراسات عليا)

مقدمة:

تعتبر فدرالية الجبهة النفس الثاني للثورة التحريرية، والقوة الضاربة لها داخل التراب الفرنسي وقد ألقي على عاتقها مسؤولية نقل أيديولوجية جبهة التحرير الوطني والتعريف بها لدى الأوساط الجزائرية المغتربة التي كانت تدين بالولاء للمصاليين و هو ما صعب من مهمتها الوطنية المتمثلة في إقناع هذه الشريحة المغتربة بضرورة المساهمة في إنجاح الثورة .

1 - الظروف التاريخية الممهدة لظهور فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

إنّ كفاح العمال الجزائريين في المهجر منذ «نجم شمال إفريقيا» وصولا إلى «فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني» جزء لا يتجزأ من كفاح الشعب الجزائري في الداخل إذْ لم يدّخر العمال الجزائريون في المهجر أي جهد أو مال وحتى التضحية بالنفس في سبيل تحقيق الاستقلال .

كان دور الجالية الجزائرية في الحركة الوطنية واضح المعالم بداية من نجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري إلى الحركة من أحل انتصار الحريات الديمقراطية هذه الأخيرة التي أنشأت رابطة كهيئة خارجية أطلق عليها رابطة فرنسا تكمن أهميتها في التعبير عن انشغالات الجزائريين والدفاع عن مصالحهم[1] وفي هذه الأثناء بدأ الغموض ينتاب هذه الرابطة بسبب الصراع الذي نشب بين جناحي حركة الانتصار وهما المصاليين و المركزيين بحيث لم تتمكن من طرح خلافات الجناحين بكل وضوح وشفافية وهذا ما تولد عنه طفو الصراع على السطح من خلال مسارعة المصاليين إلى عقد مؤتمرهم في مدينة هورنو البلجيكية ما بين 14 و 15 جويلية 1954 انتهى بحل اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات وطرد أعضائها البارزين واتهامهم بتوجيه الحزب نحو البرجوازية , في الوقت نفسه سارع المركزيون إلى عقد مؤتمر خاص بهم في الجزائر ما بين 13 و 14 و 15 أوت 1954 ردا على قرارات مؤتمر هورنو قرروا فيه إدانة قرارات هورنو وعدم الاعتراف باتهامات الحاج مصالي وتأييد فكرة مواصلة الكفاح[2].

◄ 2 ـ وضع جبهة التحرير الوطني في فرنسا ما بين ما بين 1954 و 1956

مع اندلاع الثورة في الجزائر وصدور بيان أول نوفمبر وكذلك تحويل حركة الانتصار إلى جبهة التحرير الوطني والمنظمة الخاصة إلى جيش التحرير كان الوضع في فرنسا مغاير تماما حيث استولى المصاليون بصورة شبه كاملة على قواعد الحزب وعلى جزء كبير من المدن الفرنسية الكبرى ما عدا بعض المناطق مثل « سوشو» التي التف مهاجروها حول مجموعة من المناضلين بقيادة علي خلاف منهم أحمد مرار و أحمد دوم، وكذلك مدينة « ليون» بقيادة المناضل عسى النوي ويقال أن البعض منهم كانوا ضباطا بلا جنود بالإضافة إلى أعضاء من اللجنة الفدرالية لحركة انتصار الحريات بفرنسا الذين عارضوا سياسة المصاليين منذ البداية ومنهم الطيب بوكروف و موسى بولكروع و عمار العدلاني وإيدير بوزران و امحمد يزيد [3].

مع مطلع عام 1955 عقد المناضل محمد بوضياف اجتماعا في مدينة لكسمبورغ الفرنسية ضم إطارات حركة انتصار الحريات المتواجدين في المناطق الشرقية من فرنسا حيث كلف المناضل مراد طربوش أحد قدماء إطارات الحزب الاتصال بالمناضلين المعارضين لسياسة المصاليين وحتى المركزيين القدامى و بالاتفاق مع أحمد محساس ومحمد مرزوقي وعبد الرحمن غراس والطالب المهدي و أحمد دوم وبرئاسة مراد طربوش تم تشكيل أول فدرالية في فرنسا [4].

لقد تجسد التفاف المهاجرين الجزائريين حول قرار جبهة التحرير الوطني بنقل الكفاح المسلح إلى ما وراء الحدود الجزائرية وبالتحديد إلى أراضي العدو وإشراك الجالية الجزائرية التي فاق عددها آنذاك 450.000 نسمة وتكوين تنظيم سياسي وعسكري وفتح جبهة ثانية داخل أرض العدو قصد إرهاقه وتشتيت طاقته والتخفيف على الجبهة الداخلية إلاّ دليل على ذلك حيث سعت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي أطلق عليها اسم فدرالية فرنسا إلى القضاء على الضغط ألاستعماري من خلال الاتصالات السياسية مع المنظمات واللجان المعادية للحرب الاستعمارية بواسطة الصحافة و الملتقيات والإضراب والاحتجاج ضد نقل الجنود والأسلحة والبضائع إلى الجزائر [5].

◄ 3 - تأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني

إن بداية ظهور أول خلية للفيدرالية يعود بالدرجة الأولى إلى أول اتصال بين الجالية الجزائرية المغتربة وجبهة التحرير الوطني عن طريق المجاهد محمد بوضياف المدعو «سي الطيب» الذي دعا إلى عقد اجتماع سري في لوكسمبورغ مع بعض المناضلين الأوائل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية،الذين يعود لهم الفضل في تأسيس فيدرالية جبهة التحرير حيث تم فيه الاتفاق على ضرورة تشكيل النواة الأولى للفيدرالية داخل التراب الفرنسي [6].

◄ مراحل التأسيس

مرت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بأربع مراحل تاريخية ،عانت فيها من مضايقات الشرطة الاستعمارية لأعضائها وفرض الرقابة على نشاطهم الحزبي وهذا ما أدى في إحدى مراحلها الأولى إلى اكتشاف أمر القيادة الأولى و استطاعت بذلك السلطات الاستعمارية إلقاء القبض على أعضائها

لكن هذه السياسة القمعية لم تمنع أعضاء الفدرالية من مواصلة نشاطهم والعمل على تنظيم صفوف المغتربين الجزائريين وهذا ما ميز المراحل التاريخية التي مرت بها فدرالية جبهة التحرير و التي كانت وراء تحقيق نجاحات متتالية تمثلت بالدرجة الأولى في كسب ثقة الجالية المهاجرة ثم كسب تأييد المتعاطفين مع الثورة الجزائرية من الفرنسيين ومنهم أعضاء شبكات الدعم الأوروبية ،وكان الهدف الأساسي لهذا النشاط هو التعريف بحقيقة الثورة التحريرية بعمقها الشعبي داخل التراب الوطني والتأكد على ضرورة نقل هذا النضال داخل التراب الفرنسي وتحمل الجالية الجزائرية مسؤوليتها في المهجر و الرامية إلى تعريف الرأي العام الفرنسي بعدالة القضية الجزائرية وعدم السقوط في فخ أجهزة السلطات الفرنسية [7].

نظرا لصعوبة المهام الملقاة على عاتق مناضلي جبهة التحرير أمام قوة المصاليين داخل التراب الفرنسي ، فإنهم رأوا ضرورة تقسيم المهام بين أعضاء الفدرالية حيث تم تقسيم فدرالية جبهة التحرير إلى فرعين أساسيين ،هذا التقسيم الذي جاء نتيجة لاجتماع لوكسمبورغ عام 5195 ، الذي شّخص أوضاع المهاجرين ،ووقف على مواطن الضعف دون الدخول في مواجهات مع المصاليين من جهة ، والسلطات الفرنسية من جهة ثانية [8].

◄ أ ـ الفدرالية الأولى : (نوفمبر 1954 ـ ديسمبر 1956)

تؤكد المصادر أن أول خلية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت بداية من نوفمبر 1954 إلى غاية منتصف سنة 1956 و كانت تتكون من السادة : مراد طربوش ،و نور دين بن سالم ، وأحمد دوم وعبد الرحمان غراس ، وصالح الونشي ،و محمد ماضي ، وعبد الكريم سويسي ، ومحمد مشاطي ،و أحمد طالب الإبراهيمي وإن كان العمل جماعيا إلا أن رئاستها أوكلت لأحد المناضلين القدامى وهو السيد مراد طربوش غير أن شهادة محمد بوضياف أكدت أن هذا الأخير هو أول من بادر إلى تأسيس أول فدرالية مع بداية 1955 ضمت إلى جانب هؤلاء أحمد محساس ومحمد مرزوقي والطالب المهدي لكن الفدرالية الأولى تم اكتشافها من طرف الشرطة السويسرية التي يدورها بلغت نظيرتها الفرنسية , ومع رحيل المناضل أحمد محساس تفككت هذه الفدرالية [9].

وفي شهر ماي من عام 1955 تم تشكيل قيادة جديدة تتكون من أربعة أعضاء على رأس المناطق التالية :

1 ـ منطقة الشرق : المسئول عنها السيد محمد مشاطي .

2 ـ منطقة الشمال : المسئول عنها السيد فضيل بن سالم .

3 ـ منطقة الوسط الجنوبي : المسئول عنها السيد عبد الرحمن غراس .

4 ـ منطقة باريس وضواحيها : المسئول عنها السيد أحمد دوم . [10]

وخلال هذه الفترة انتقل المناضل صالح الونشي إلى باريس مكلف بإجراء الاتصالات مع اليسار الفرنسي المتعاطف مع القضية الجزائرية لذلك كلف بمهمة الدعاية و الإعلام بيت أوساط هذا التيار المثقف ونظرا للعدد المتزايد للمنخرطين في صفوف الفدرالية تقرر إضافة ثلاثة أعضاء وهم :

ـ حسين مونجي .

ـ الطيب بولحروف .

ـ أحمد طالب الإبراهيمي .[11]

ولعل الهدف من وراء تدعيم الفدرالية الأولى هاته بقيادات جديدة هو السعي في جلب أكبر عدد ممكن من المهاجرين إلى صفوف جبهة التحرير من جهة و العمل على كسب تأييد الرأي العام الفرنسي والأوروبي ومع ذلك كان العمل في تجنيد العناصر الجديدة ينتهي في غالب الأحيان بمواجهات عنيفة بسبب صعوبة المهمة ليستمر الوضع إلى غاية تعيين محمد لبجاوي على رأس الفدرالية .

◄ب ـ الفيدرالية الثانية : (ديسمبر 1956 - فيفري 1957)

جاءت بعد إلقاء القبض على أغلبية الأعضاء الذين كانوا يشكلون النواة الأولى بعد قرار لجنة التنسيق و التنفيذ بتعيين قيادي جديد على رأس الفدرالية حيث أوفد عبان رمضان ، المناضل محمد لبجاوي من الجزائر إلى فرنسا ، لإعادة تكوين الفيدرالية الثانية مع أواخر شهر ديسمبر من عام 1956 ، إلا أنها لم تدم هي الأخرى طويلا، حيث ألقي القبض على عدد من أعضائها خلال شهر فيفري 1957 من طرف الشرطة الفرنسية التي كانت تطاردهم آنذاك , وضمت الفيدرالية في صيغتها الثانية السادة المناضلين : محمد لبجاوي ، سعيد بوعزيز الطيب بولحروف ، أحمد بومنجل ، قدور العدلاني حسين منجي وعبد الكريم سويسي. [12]

لقد كان من أهم التعليمات التي أعطيت للسيد محمد لبجاوي من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ ما يلي :

1 ـ القيام بعمليات فدائية داخل التراب الفرنسي كرد فعل للعمليات العسكرية الجهنمية ضد الشعب الجزائري العزل .

2 ـ تصفية الحاج مصالي جسديا . [13]

وبناء على جملة التوصيات اعتمد رئيس الفدرالية الجديد السيد محمد لبجاوي على ما يلي :

أ ـ إعادة تنظيم صفوف الفدرالية في كل التراب الفرنسي .

ب ـ البحث عن إطارات وطنية جديدة كفأة لتأطير الجالية الجزائرية في الخارج .

ت ـ تشكيل أفواج قادرة على تنفيذ المهمات الصعبة بطريقة ذكية لا تجلب الانتباه .

ث ـ إنشاء تنظيم موازي بإمكانه تأطير كل المغتربين الجزائريين في المهجر .[14]

على هذا الأساس سارع محمد لبجاوي إلى عقد اجتماع طارئ مع بقية أعضاء الفدرالية حدد فيه النقاط التي سوف تكون هدفا للعمليات الفدائية منها ما يلي :

1ـ شل قطار المترو في باريس لفترة زمنية محددة.

2 ـ تفجير مخازن الحافلات .

3 ـ رفع العلم الجزائري فوق برج إيفل .

لكن هذه العمليات لم تنفذ وألغيت بسبب إلقاء القبض على رئيس الفدرالية محمد لبجاوي و مجموعته في 26 فيفري 1957 [15] .

◄ج ـ الفيدرالية الثالثة : (ماي 1957 - 1958)

بعد أن تولى عبان رمضان قيادة الثورة في الداخل بداية من عام 1955 بعد إطلاق سراحه من السجن قام بتعيين رئيس الفدرالية الثانية السيد محمد لبجاوي وبعد إلقاء القبض عليه عين مكانه المناضل عمر بوداود الذي كلفه بتولي المهمة

في فرنسا ، وقد نجح في تسيير الفيدرالية الجديدة بداية من 30 جوان 1957 وهو تاريخ وصوله إلى باريس يث ضمت كلا من : عمر بوداود ، وسعيد بوعزيز وأحمد بومنجل ، ومحمد حربي ، ومسعود قروج وقدور العدلاني وحسين مونجي [16].

لقد جاء هو الآخر محملا بتعليمات تضمنت ما يلي :

1 ـ تعميم المساهمة المالية على كل المهاجرين الجزائريين .

2 ـ تصفية صفوف الجالية الجزائرية من هيمنة المصاليين.

3 ـ نقل الحرب إلى التراب الفرنسي [17].

ومن أجل تطبيق هذه التعليمات و الأهداف المسطرة اتبع رئيس الفدرالية الجديد عمر بوداود ومجموعته استراتيجية جديدة تمثلت فيما يلي :

أ ـ تعزيز الهياكل وتعبئة أفراد الجالية المهاجرة و إفشال عملية الاعتقال الفرنسية

ب ـ تأسيس التنظيم المسلح للفدرالية [18].

د ـ الفيدرالية الرابعة : (1958 ـ 1962)

تكونت عام 1958 وضمت كلا من : عمر بوداود ، وسعيد بوعزيز ، وعلي هارون ،و قدور العدلاني وعبد الكريم سويسي واستمرت في نشاطها إلى غاية استرجاع الاستقلال عام 1962.

لقد بقي على رأسها عمر بوداود لأن أساس مهمته التي عين من أجلها على رأس الفدرالية هو نقل الحرب داخل التراب الفرنسي من أجل زعزعة أمن فرنسا واستقرارها ودفعها على إبقاء عدد معتبر من جنودها داخل أراضيها في حالة استنفار قصوى وتخفيف المجهود العسكري الكبير على جيش التحرير الوطني لذلك شكل رئيس الفدرالية عمر بوداود منظمة عسكرية خاصة ظهرت معالمها الأولى على عهده في الفدرالية الثالثة عام 1957 وقد ضمت هذه المنظمة الفروع التالية :

أ ـ فرع التخريب والنشاط المسلح .

ب ـ فرع الإمداد .

ت ـ فرع المخابرات [19].

ونظرا لأهمية هذه المنظمة تم هيكلتها الإدارية والسياسية على النحو التالي :

1 ـ الخلية : تتكون من مسئول وفدائيين اثنين .

2 ـ الفوج : يتكون من مسئول و خليتين .

3 ـ الفصيلة : تضم مسئولا وفوجين .

4 ـ السرية : تتكون من مسئول و فصيلتين أو أكثر .

5 ـ الكتيبة : تتكون من مسئول وسريتن أو أكثر .

بحيث وصل عدد الفدائيين بناءا على هذه الهيكلة عام 1960 حوالي 1500 فدائي [20]

إن الفدرالية الرابعة تحملت العبء الأكبر فالعمليات التي أعقبت عام 1958 اتسمت في معظمها بالعنف والقوة بسبب الجبهات المتعددة منها مواجهة الإخوة الأعداء من المصاليين ودعاة الجزائر الفرنسية إلى جانب الحركى وقوات الجيش والشرطة على وجه الخصوص وأهم عملية تلك التي كانت ضد قاعدة فرقة الحركى في الدائرة الثامنة عشر والثالثة عشر مقر النقيب مونتاني [21] .

◄ 4 - نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا(العمليات الفدائية)

تنفيذا لقرار لجنة التنسيق والتنفيذ شرعت الفدرالية بفرنسا القيام بعدد من العمليات العسكرية داخل التراب الفرنسي، أهمها عملية اغتيال العميل علي شكال الذي كان بصحبة رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي في 26 مايو 1957 من طرف المناضل محمد بن صدوق واغتيال النائب شريف بن حبيلس ، والنائب روبير بن عبد السلام [22] , و بالتالي فإن جبهة التحرير الوطني قررت فتح جبهة ثانية للثورة منتصف ليلة 25 أوت 1958 حيث قام أعضاؤها بعمليات تخريب طالت كامل التراب الفرنسي أهمها تفجيرات موربيان بمرسيليا التي أتت على أكبر مستودع لتخزين الوقود في جنوب شرق فرنسا [23] .

إن العمليات الفدائية التي قامت بها الفدرالية داخل التراب الفرنسي مست بالدرجة الأولى المصالح الحيوية للاقتصاد الفرنسي والجيش وكانت غالبا تتم في أيام العطل الأسبوعية وهذا يعود لسببن اثنين هما:

- أن الفدائيين المنفذين للعمليات العسكرية هم من العمال ويتخذون من عملهم غطاء لنشاطهم الفدائي .

- أن تعداد رجال الشرطة يقل خلال أيام العطل الأسبوعية .

لذلك تم اختيار مصنع تكرير البترول كهدف خلال يوم العطلة الأسبوعية وهذا ما أشار إليه رئيس الفدرالية عمر بوداود عندما أكد في شهادته بأن مصنع تكرير البترول كان هدفا للعمليات التخريبية خاصة وأن البترول بدأ اكتشافه في الجزائر في هذه الفترة وكانت فرنسا تبحث عن شركاء اقتصاديين للمجئ إلى الجزائر [24] .

لقد وقعت أول عملية على الساعة الثانية وخمس دقائق من ليلة 24 أوت 1958 استهدفت محافظة الشرطة الواقعة في نهج المستشفى بباريس العاصمة نتج عنها مقتل ثلاثة عناصر من رجال الشرطة وأصيب رابع بجروح وتمكن كمندوس الفدرالية من الاستيلاء على مسدس رشاش من عيار 38 مليمتر ومسدس أوتوماتيكي عيار 9 مليمتر هذا إلى جانب محاولة تفجير مستودع الذخيرة بفانسان والعملية التي استهدفت مقر شرطة الدائرة الثامنة عشر [25] .

يضاف إلى ذلك عمليات مماثلة منها تفجير خزانين للبترول تابعين لشركة بيرفينا بين مدينة كاركاسون و ناربون التهمت النيران بسبب التفجير حوالي عشرة خزانات أخرى كانت تحتوي على أكثر من 7000 متر مكعب من البنزين قدرت قيمتها المالية بحوالي 140 مليون فرنك فرنسي [26]يضاف إلى ذلك الهجوم على مخزن آخر للبنزين أيضا في مدينة تولوز تابع لشركة موبيل أويل كان وراء إضرام النار في مستودعين [27] .

وقد اعترفت شركة موبيل أويل أنها خسرت خلال هذا اليوم فقط أكثر من 8000 متر مكعب من الوقود [28] .

لتتوسع العمليات الفدائية بكل أنواعها بداية من ليلة 24 أوت إلى غاية أخطر عملية وهي محاولة اغتيال جاك سوستال في يوم الاثنين 15 سبتمبر 1958 حيث قام أحد الفدائيين المدعو مولود أوراغي بإطلاق الرصاص عليه وهو في سيارته لكنه نجى بأعجوبة من الموت ليتم القبض على الفدائي في حين تمكن الفدائي الثاني من الفرار[29] .

وعلى الرغم من التعليمات الجديدة التي أعطيت لأعضاء الفدرالية من طرف الحكومة المؤقتة

لتوقيف كل العمليات التخريبية ضد الاقتصاد الفرنسي وحتى الأشخاص إلا أنها قوبلت بالرفض [30] وبالتالي تواصلت العمليات الفدائية لكن بشكل أقل حدة عن سابقه إلى غاية استرجاع الاستقلال عام 1962 [31] .

وبالعودة للتقرير المقدم من طرف أعضاء الفدرالية في الملتقى الوطني لكتابة التاريخ تم ذكر نتائج العمليات التي وقعت ما بين 21 أوت و 27 سبتمبر من عام 1958 كالتالي:

- 56 تخريب .
- 242 هجوم مسلح .
- 181 هدف تمت إصابته .
- سقوط 28 قتيل .
- إصابة 188 جريح [32] .

وتؤكد المصادر أن العمليات الفدائية داخل التراب الفرنسي والتي نفذها أعضاء الفدرالية كانت أكثر من 80 عملية فدائية بداية من ليلة 25 أوت 1958 ، والتي مست عدة مدن فرنسية كما استطاعت الفيدرالية من تنظيم وتعبئة 205 ألف جزائري مقيم في فرنسا ؛ أصبحت نسبة 90 بالمائة منهم ينتمون إلى صفوف جبهة التحرير ويؤمنون بثورتها ، وفي هذا الصدد جاءت شهادة علي هارون بقوله : ...» إن الأوامر جاءت من الجزائر ، تدعونا إلى الشروع في العمليات الفدائية وضرب القدرات الاقتصادية للعدو ، وبدأت العمليات بعد اجتماع خاص جرى في كولون بألمانيا في 25 جويلية 1958 انتهى بضبط برنامج خاص ، واتفق الجميع على أن تنطلق العمليات في 25 أوت 1958، وهو ما أطلقنا عليه اسم الجبهة الثانية وبلغ عدد العمليات في تلك الليلة 80 عملية تخريبية ، مست مراكز الشرطة ووحدات تخزين وتوزيع الوقود وغيرها من المرافق الحساسة، انتهت بعد يومين ، أي في 27 أوت بتسجيل 80 قتيلا بين فرنسيين وضحايا جزائريين بعد تدخل قوات الشرطة الفرنسية القمعية للانتقام وكذا عدد كبير من الموقوفين الذين تمت محاكمتهم وتم على إثرها إعدام عدد منهم ، بعد محاكمتهم وصدور أحكام بالإعدام في حقهم.. » [33].

وأضاف قائلا :« ... إن تأسيس الفيدرالية جاء لفك الخناق عن الثورة في الداخل وكسب التعاطف معها و أن الهدف من تأسيسها في فرنسا هو رفع الخناق الذي ضربته فرنسا على المجاهدين في الداخل ، وتنظيم الجالية هناك ، وبشأن دورها في كسب أصدقاء الثورة من الفرنسيين فهذه الأخيرة كانت تقوم بتوزيع المنشورات والبلاغات على الشعب الفرنسي ، تشرح من خلالها أهداف الثورة وعدالة كفاح الشعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته الوطنية وكذلك تضامن مجموعة كبيرة من المثقفين الفرنسيين الذين قدموا خدمات جليلة لمناضلي الفيدرالية ، من خلال إيوائهم ونقلهم إلى مختلف الأماكن ، تفاديا لاكتشافهم من قبل السلطات الفرنسية كما قاموا بجمع الأموال ووضعها في البنوك الفرنسية وتحويلها بعد ذلك إلى الحساب البنكي الخاص بالثورة في سويسرا.» [34] ، ليتم توزيعها بعد ذلك على يد هذه الشبكة التي عرفت بشبكة جونسون على ممثليات الجبهة بمختلف عواصم العالم ؛خاصة العواصم العربية منها طرابلس وتونس والقاهرة ودمشق وبغداد [35].

لم يستثن فدائيو الفدرالية أي مركز حيوي فهاهو ذا مطار أورلي تم تحديده كمركز استراتيجي وحيوي لابد من زعزعته و تحديده يعود إلى المناضل الصادق محمدي كهدف حساس للتخريب خاصة وأن هذا المطار كان على وشك الانتهاء من أشغاله

لكن رئيس الجمهورية ديغول كان قد دخل في مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني خلال عام 1961 لذلك تخلى مناضلو الفدرالية على عملية التخريب [36] .

ولعل رفض أعضاء الفدرالية فكرة توقيف عملياتهم العسكرية له ما يبرره في ظل العمليات المسلحة التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسية المتطرفة ضد الجالية الجزائرية في فرنسا ناهيك عن الممارسات القمعية من طرف الشرطة الفرنسية [37] .

وبخصوص مجازر 17 أكتوبر 1961 ، فإن سبب وجود أعضاء مكتب الفيدرالية بألمانيا خلال تنظيم المظاهرات التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس ، هي إعطاء قادة الثورة تعليمات وأوامر لأعضاء مكتب الفيدرالية بعدم تواجد أكثر من عضوين في فرنسا ، حتى لا تقوم السلطات الفرنسية باعتقال كامل قيادة الفيدرالية وهذه الأخيرة لم تتلق أوامر من قيادة الثورة لتنظيم تلك المظاهرات التي تمت بطلب من أعضاء الجالية الجزائرية في فرنسا ، بعد أن شددت السلطات الفرنسية الخناق عليهم من خلال حظر التجول ، الأمر الذي أدى إلى شل حركة نضالهم ونشاطهم.قرر مناضلو الفيدرالية أن تكون تلك المظاهرات سلمية ولا يتم خلالها حمل أي نوع من الأسلحة ، لكن محافظ شرطة باريس موريس بابون أطلق دعاية مفادها أن الجزائريين قتلوا ثلاثة من رجال الشرطة الفرنسية ،وكان هدفه هو تهيئة الرأي العام الفرنسي والباريسي على وجه الخصوص وحتى السلطات القضائية لما هو آت ضد المهاجرين الجزائريين وعما كان يحدث لهؤلاء العزل من تقتيل وتعذيب و مداهمات ليلية وكان قصده إخلاء الشوارع الباريسية من الجزائريين حتى تكون ذريعة لاستعمال مختلف أشكال العنف والقمع ضد المتظاهرين [38]بل لم يسلم حتى الجزائريين الذين يستعملون سياراتهم الخاصة للتنقل من إجراءات محافظ شرطة باريس السيد بابون خاصة قرار منع التجول للجزائريين ابتداء من الثامنة والنصف ليلا إلى غاية الخامسة والنصف صباحا وبهذا الإجراء سارعت الإدارة الفرنسية ممثلة في وزارة الداخلية بوضع كل الجزائريين المهاجرين والذين يفوق عددهم أكثر من 150 ألف مهاجر في باريس وحدها في سجن كبير [39] ,وإن وجد قرار حضر التجول تأييدا مطلقا من طرف أعضاء البرلمان الفرنسي فإن أعضاء الفدرالية رأوا فيه انتحارا حتميا لهم و للقضية الجزائرية لذلك دعوا إلى الخروج في مظاهرات سلمية من أجل تكسير قرار حظر التجول [40] انتهت باعتقال قوات الشرطة الفرنسية لأكثر من 11 ألف جزائري في اليوم الأول من المظاهرات وأكثر من 500 امرأة خلال المسيرة المخصصة للنساء الجزائريات ، و اغتيال حوالي 200 جزائري من قبل القوات الفرنسية باعتراف مراسلي الصحف الأجنبية بفرنسا و أغلبهم تم رميهم في نهر السان مكبلي الأيدي وحتى الأرجل ورغم ذلك فإن الإدارة الفرنسية لم تعترف إلا باغتيال 80 جزائريا بعد أن أعلنت في الأول عن أن تلك الحادثة ما هي إلا معركة بين أنصار الحاج مصالي و مناضلي جبهة التحرير الوطني [41].

◄ الخاتمة

لقد توج هذا التطور بنضج كبيرو تنظيم محكم وعمل مثمر بالنسبة لفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا رغم بداية الشرطة الاستعمارية بعد شعورها بالخطر داخل التراب الفرنسي، في ممارسة مضايقات على أعضاء الفيدرالية وفرض الرقابة على نشاطهم الحزبي

إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة مناضليها في مواصلة نشاطهم من أجل نقل صوت الثورة الجزائرية داخل العمق الفرنسي على الرغم من الكبوات التي عانت منها خاصة في مراحلها الأولى حيث تم اكتشاف أمر القيادة الأولى وتمكنت بذلك السلطات الفرنسية من إلقاء القبض عليها ، لكن هذه العملية لم تمنع أعضاء الفيدرالية من مواصلة نشاطهم والعمل على تنظيم صفوف المغتربين الجزائريين ، وهذا النفس الطويل هو الذي ميز المراحل التاريخية التي مرت بها فيدرالية جبهة التحرير التي كانت وراء تحقيق نجاحات متتالية تمثلت بالدرجة الأولى ، في كسب ثقة الجالية المهاجرة ، ثم كسب تأييد المتعاطفين مع الثورة الجزائرية من اليسار الفرنسي بالدرجة الأولى ومنهم أعضاء شبكات الدعم الأوروبية.

لقد كان الهدف الأساسي لهذا النشاط هو التعريف بحقيقة الثورة التحريرية وعمقها الشعبي داخل التراب الجزائري والتأكيد على ضرورة نقل هذا الكفاح إلى التراب الفرنسي وتحمل الجالية الجزائرية مسؤوليتها الوطنية في المهجر والرامية إلى تعريف الرأي العام الفرنسي بكل أطيافه السياسية والمدنية بعدالة القضية الجزائرية وعدم السقوط في فخ أجهزة السلطات الفرنسية القائمة على دعم صراع الإخوة الأعداء.وكانت من أصعب المراحل التي عانت منها الفيدرالية ، ما دفع بقيادتها إلى تبني طريقة سلمية بعد عام 1957 ، تمثلت في كسب الساحة الفرنسية دون الدخول في المواجهات مع إخوانهم المصاليين ، بعد انتقال الحركة الوطنية المصالية إلى فرنسا ، وبرزت هذه المنهجية في العمل بعد تشكيل القيادة الجديدة لفيدرالية الجبهة برئاسة عمر بوداود مع بعض المناضلين ، واستطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في كسب عدد كبير من المهاجرين ، خاصة بعد تقسيم التراب الفرنسي جغرافيا وإقليميا ، وهو ما أربك السلطات الفرنسية في قدرتها الكبيرة على قلب الموازين من خلال تحريك المهاجرين في القيام بمظاهرات كبيرة ، هي مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في قلب العاصمة الفرنسية باريس، وكانت الدليل القاطع على اكتساح الساحة الفرنسية وبذلك أثبتت هذه الفيدرالية أنها قادرة على توحيد الصفوف وإيصال صوت الشعب وقضيته العادلة من العاصمة الفرنسية نفسها ، وأنه من واجبها نقل الثورة داخل التراب الفرنسي ، وهذا ما أحس به الجنرال ديغول الذي أجبر على قبول مبدأ المفاوضات.

كانت الفدرالية وراء تعبئة و تنظيم الجزائريين في المهجر الذين موّلوا ميزانية الحكومة المؤقتة ب 50 بالمائة باشتراكاتهم وهم الذين لبوا النداء دون تردد لمناصرة قضية الوطن وانتقلوا من مرحلة التعاطف والمساندة إلى التمويل بما يمتلكونه من مال ، ثم العمل السلمي بالتظاهر وتنظيم المسيرات السلمية التي كانت تهدف إلى إسماع صوتهم ورفضهم لممارسات الإدارة الفرنسية آنذاك ضد الجزائريين في المهجر.

لقد أقر مجلس الثورة بعد استرجاع الاستقلال بحق الفيدرالية والجالية في فرنسا ، في أن تكون بمثابة الولاية السابعة،كما أقر المجلس التأسيسي عقب استرجاع الجزائر لاستقلالها،بأحقيتها في التمثيل ب 16 مقعدا [42].

◄ الهوامش

1 ـ عبد الحميد زوزو :الهجرة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين
1919/ 1939 ,ط 1 ,المؤسسة الوطنية للكتاب ,
الجزائر 1985 ,ص ص 53 ـ 55 ,

2 ـ عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ,ط 1 ,دار
الغرب الإسلامي , بيروت 1997 ,ص 185 .

3 ـ شهادة المجاهد عمار العدلاني أحد مناضلي فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وهو مسئول التنظيم السياسي والإداري بالفدرالية لغاية 1962 ,المسجلة بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

4 – Mohamed Harbi le FLN mirage et réalité ,éditions naqd
– enal ,Alger ,1993 ,pp15 – 16 .

5 ـ تقرير فدرالية جبهة التحرير بفرنسا (الولاية السابعة) في الملتقى الوطني
الثالث لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بنادي الصنوبر الجزائر 1985 ,

6 -Harbi , op.cit., pp 15 – 16 .

7- Ali Haroun :La 7eme Wilaya éditions Rahma ,Alger 1992.

8 –Harbi , op.cit. p16,

9 ـ شهادة المجاهد أحمد محساس بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة
الوطنية والثورة بتاريخ 21 / 2 / 1996 .

10 ـ تقرير فدرالية جبهة التحرير , المصدر السابق .

11 ـ شهادة المجاهد عمار العدلاني , المصدر السابق .

12-Mohamed Lebjaoui : Vérité sur la révolution Algérienne
Editions Gallimard ,Paris 1970 ,p77 .

13-Ibid. p76 .

14-Ibid. p76 .

15-Ibid. p77 .

16-Jean Luc Einaudi : La bataille de paris ,éditions Seuil , Paris ,1991 .

17 ـ شهادة عمر بوداود رئيس الفدرالية الثالثة والرابعة

18-Mohamed Guentari:Organisation politico-administrative
Militaire de la révolution algérienne1954-1962 .

19 ـ تقرير الفدرالية, المصدر السابق .

20 ـ شهادة علي هارون أحد قادة الفدرالية ,منتدى الذاكرة ,جمعية مشعل الشهيد
بمقر المجاهد ,الجزائر بتاريخ 14 اكتوبر 2014 .

21-Ali Haroun ,op.cit. p446.

22ـ علي شكال كان نائبا لرئيس المجلس الجزائري والذي أوفدته الحكومة الفرنسية لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الجزائري أن الجزائر جزء من فرنسا لذلك خان وطنه فقتل رميا بالرصاص على يد أحد مجاهدي الفدرالية المدعو محمد بن صدوق الذي كان عمره آنذاك 26 سنة يوم الأحد 29 ماي 1957 في ملعب كولمب بباريس بمناسبة نهائي كأس فرنسا لكرة القدم بحضور رئيس الجمهورية الرابعة الفرنسية روني كوتي

والمدير العام للشرطة الفرنسية أندري روش ومحافظ شرطة باريس موريس بابون , حول الموضوع بالتفصيل عد إلى شهادة المجاهد محمد بن صدوق ,في فوروم ذكرى تأسيس الفدرالية من تنظيم جمعية مشعل الشهيد بقر المجاهد بتاريخ 13 / 10 / 2013 .

23 ـ عد إلى شهادة المجاهد عبد القادر بخوش منشورة بجريدة الأمة العربية بتاريخ 1 / 11 / 2011 .

24 ـ شهادة المجاهد علي هارون في منتدى الذاكرة من تنظيم جمعية مشعل الشهيد بمقر المجاهد ,بتاريخ 14 / 10 / 2014 .

25 - Ali Haroun , op.cit. pp92-93 .

26 - Ibid. , p92 .

27 ـ شهادة علي هارون المصدر السابق .

28-Ali Haroun , op.cit. p92 .

29 ـ حول محاولة اغتيال الوزير جاك سوستال في 15 سبتمبر 1958 على يد المجاهد مولود أوراغي عضو فدرالية جبهة التحرير بفرنسا أنظر :

Aron HERVE , Patrick ROTMAN : Les porteurs de valises
Editions Albin Michel , paris 1979,p196 .

30- Harbi ,op.cit. . p 156 .

31 - Ibid. p 156 .

32 ـ تقرير فدرالية جبهة التحرير , المصدر السابق .

33 ـ شهادة علي هارون , المصدر السابق.

34 ـ شهادة المجاهد يوسف حداد ,منتدى الذاكرة من تنظيم جمعية مشعل الشهيد بمقر المجاهد بالجزائر بتاريخ 14 / 10 / 2014 .

35 ـ نسبت هذه الشبكة إلى مؤسسها فرانسيس جونسون وأصبحت تسمى بحملة الحقائب وكانت تعمل تحت أوامر رئيس الفدرالية آنذاك عمر بوداود وكانت تقوم بدورين أساسيين هما :

ـ نقل أموال الثورة من فرنسا إلى الخارج .

ـ إيواء أعضاء الفدرالية المطلوبين من طرف الشرطة الفرنسية .

حول الموضوع أنظر , سعدي بزيان :دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر ,مطبعة هومة ,الجزائر 1998 , ص 84 .

36 ـ حول قضية محاولة تفجير مطار أورلي وهو في طور الإنجاز عد إلى شهادة علي هارون ,المصدر السابق .

37 ـ نفس المصدر .

38 ـ نفسه .

39 - Einaudi ,op.cit. p 85 .

40 - Ibid.

41 ـ مجلة أول نوفمبر العددان 157 / 158 الصادرة عن وزارة المجاهدين ,الجزائر 1997 .

42 ـ حول هذه القضية عد إلى شهادة علي هارون المصدر السابق,

جيش التحرير الوطني النشأة والتطور 1954-1962م



أ. سعودي مراد.
(طالب دراسات عليا)

مقدمة:

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر وهو يواجه العديد من مظاهر الرفض، خاصة المقاومات الشعبية التي أعاقت من توسعه في المجال الجغرافي الجزائري، وقد استمرت لمدة طويلة ، فقد كانت متقطعة زمانيا ومكانيا. هذا حتم على الجزائريين تغيير نمط النضال من المقاومة العسكرية (1830 - 1916)إلى النضال السياسي(1919 - 1945)، لكن هو الآخر أثبت فشله.وكانت من أكبر المجازر مجازر 8 ماي 1945م، فكان لزاما على الجزائري التفكير بنمط نضال من قبيل المستعمر الذي حل بأرضه، فعمد الى تكوين هيئة تتكفل بالكفاح المسلح،عرفت فيا بعد بـ: «جيش التحرير الوطني».

والاشكالية المطروحة:

ما هي الأصول الأولى لنشأة جيش التحرير؟ وما مراحل تطور هذا جيش التحرير؟

هذا ما سنتعرف عليه من خلال بحثنا الذي اتبعنا في المنهج الوصفي التحليلي.

◄1 - أوضاع الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية :

الفصل الأول: النواة الأولى لجيش التحرير 1947-1954م

1 – تكوين المنظمة الخاصة ونشاطها:

كان تكوين المنظمة الخاصة حدث مهم في تطور الحركة الوطنية في الانتقال من الكفاح السياسي إلى المسلح، وكان الهدف من انشائها هو الاعداد للثورة المسلحة لذلك تعتبر النواة الأولى لتأسيس جيش التحرير الوطني.

اتى المؤتمر السري لـ»حركة انتصار الحريات الديمقراطية» في 15 فيفري 1947م وتقرر فيه الإبقاء على المنظمة السرية وانشاء تنظيم شبه عسكري يدعى «المنظمة الخاصة[1]. وكان الاجتماع في منزل ريفي في بوزريعة، لأحد المناضلين وهو مهدي عماري وفي اليوم الثاني كان اجتماع في بلكور في محل للمشروبات الغازية وأثناء الاجتماع برز خلاف حول أمرين:

– أولها: الأمر الثوري الذي أصبح ضرورة كما ألح عليه شوقي مصطفاي

– ثانيها: قضية المشاركة في الانتخابات ودافع عنها حسين لحول.

واحتدم النقاش حول وسائل المقاومة ومشكل المقاومة المسلحة حيث أوصى حسين لحول

بالاعداد للعمل المسلح من خلال المنظمة السرية[2] كي لا يقع الحزب في الخطأ المرتكب سنة 1945م أين أراد الحزب المرور إلى العمل العسكري في غياب جناح عسكري يتكفل بالمهمة، خلص المؤتمرون حينها إلى اتخاذ أربعة قرارات رئيسية:

مواصلة الكفاح السياسي بجميع اشكاله.

توحيد مختلف الحركات السياسية والدينية في جبهة واحدة.

تهيئة الجماهير العريضة ضد سياسة الاستعمار العسكرية، لتوقف نجاح الكفاح المسلح عليها.

انشاء التنظيم الخاص أو السري كما يسميه البعض[3] وأسندت القيادة لـ:»محمد بلوزداد»[4] وبدأ عمله بإنشاء المنظمة حسب مبدأين:

الفصل التام بين المنظمة الخاصة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب، والمحافظة على السرية.

اختيار أحسن المناضلين وذلك بعد المرور بامتحانات صعبة جدا. فكان عليهم القسم على المصحف الشريف[5].

وعليه فان النشأة الحقيقية لجيش التحرير ALN كما سيعرف لاحقا كانت ببدايات تشكل المنظمة الخاصة.

وبعد وفاة محمد بلوزداد خلفه حسين ايت أحمد في نوفمبر 1947م، وحصرت مهامها في جمع الأسلحة والتنظيم الإداري والاهتمام بالاستعلامات، والاطلاع على تنظيمات العدو و أجهزته العسكرية والبوليسية[6]. وتم تأسيس فروع عبر كامل المناطق الشمالية خاصة في الأوراس وأسند الأمر لمصطفى بن بولعيد، الذي كان يجند في المساجد ويقسم المجندون الا يخونوا ولا يتراجعوا ولا يكشفوا سرها[7].

وتكونت البنية النظامية للمنظمة الخاصة من التشكيلة الآتية:

نصف فوج: يتكون من مناضلين يرأسهم مسؤول وبالتالي ثلاثة.

الفوج: يتكون من أربعة يرأسهم مسؤول وبالتالي خمسة.

الفرقة: تتكون من ثلاثة أفواج ومسؤول وتصبح ستة عشر.

الفصيلة: وتتكون من ثلاثة فرق ومسؤول وتصبح تسعة و أربعين. وتعد هيئة الأركان قمة الهرم الهيكلي[8].

وكانت مقسمة إلى عدة شبكات مثل:

– **شبكة الاشتراك**: وتقوم بتوفير الملاجئ السرية واعداد مخابئ الأسلحة والذخيرة.

– **شبكة الصناع**: وكان من مهامهم صنع وتركيب أنواع المتفجرات « القنابل المحرقة والهجومية» وكذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور وكان على رأسهم «بلحاج جيلالي»

- **شبكة الاتصالات**: وهي من أكبر الشبكات وذلك لاتساع مهامها فنجد قسم مختص بالراديو والكهرباء وجمع المعدات، وكذلك قسم للاتصالات مهمته شراء أجهزة الاتصالات والتدرب على استعمالها، وقسم آخر مهمته رصد حركات العدو ومعاقبة الخونة[9].- قسم الفداء: ومهمته هو الآخر تصفية الخونة وغلاة الإدارة الاستعمارية والقيام بتفجير مراكز العدو. وقد كانت هذه الهيئات مفصولة عن بعضها البعض حفاظا على سرية وأمن المنظمة[10].

وتم تنصيب هيئة الأركان وهي تعمل كالآتي:

محمد بوضياف: على منطقة قسنطينة وتضم

ناحيتين والجنوب الشرقي أي الأوراس وبسكرة.

عمار ولد حمود: منطقة القبائل.

أحمد بن بلة: منطقة وهران.

جيلالي رقيمي: العاصمة وضواحيها أي متيجة والتيطري.

محمد ماروك: مسؤول الشلف وضواحيها[11].

وفي ظرف حوالي سنة تمكنت المنظمة الخاصة منوضع الترتيبات الهيكلية والنظامية ووصل عدد أفرادها إلى 1500 مجند يعملون في سرية كاملة وتدريب مستمر[12].

استطاعت المنظمة الخاصة في فترة وجيزة أن تفرض نفسها وأن تطور الوضع النضالي في الحزب فعلى الرغم من افتقارها إلى الإمكانيات المادية إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها بنشاط أفرادها فصارت بذلك تجلب إليها متابعات الشرطة الفرنسية. ولم تكتف برفع الشعارات بل قامت بتنفيذ بعض العمليات العسكرية المسلحة فجلبت أنظار السلطات الفرنسية منها عملية قام بها سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين سنة 1949م بالهجوم على مقلع الرخام بفليفلة[13] .وكذلك عملية بريد وهران التي تم التخطيط لها بقيادة أحمد بن بلة يوم 1 أفريل 1949م وأسفرت عن غنم أموال البريد والتي قدرت بـ: 3.771.000 فرنك فرنسيالتي استعملت في شراء الأسلحة[14].

2- إكتشاف المنظمة الخاصة 18مارس1950م:

منذ تأسيس المنظمة الخاصة تم الاتفاق على التحضير السري للعمل المسلح لكن حصل ما لم يكن في الحسبان وهو اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف المخابرات الفرنسية والتي كادت أن تغتال جيش التحرير في المهد.

اختلفت الروايات التاريخية حول التفاصيل الدقيقة لاكتشاف المنظمة الخاصة لكن جل المؤرخين يتفقون حول حادثة واحدة تسمى بحادثة تبسة.

الرواية المتفق عليها هي للمجاهد عمار بن عودة في تصريح للصحفي المهتم بحقل الكتابة التاريخية محمد عباس كما يلي:« إن اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م إثر عملية تبسة وهي عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة والمتمثلة في الثلاثي: محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي، ومراد ديدوش»[15] فأثناء عملية تأديبية قام بها مسؤولو المنظمة الخاصة ضد أعضائها وهو «عبد القادر خياري» من مدينة تبسة[16]لكن هذه العملية كانت مضرة بالمنظمة الخاصة التي تعتبر الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تم تنفيذها يوم 18 مارس1950م،وتكمن هذه العملية في إقصاء عبد القادر خياري الملقب بــ»رحيم» من صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في تبسة، وهذا أدى إلى إفشاء الأسرار التي كانت بحوزته في المنظمة الخاصة، وارتكب بذلك خطأً فادحا حمل المنظمة على تأديبه وقد استطاع الفرار إلى محافظة الشرطة بما كان لديه من معلومات من أسماء أفراد المنظمة.وشملت حملة الإعتقالات التي تلت عملية الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة حوالي 450 مناضل في مقدمتهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة وأقرب مساعديه: بلحاج، ارجيمي، محساس، ويوسفي[17]. وقد أصدرت السلطات الاستعمارية سنة 1951م أحكاما قاسية تراوحت بين السجن من عامين إلى حد مدى الحياة مع الاشغال الشاقة والغرامات الباهظة، إلا أن بعض المعتقلين استطاعوا الفرار من السجن من عنابة

والبليدة وهم: زيغود يوسف مصطفى بن عودة من سجن عنابة، و بكوش، بركات علي محساس، أحمد بن بلة من سجن البليدة وذلك قبل صدور أحكام الإعدام عليهم[18].

3-إعادة تشكيل المنظمة الخاصة 1950-1954م:

بعد الضربة التي تلقتها المنظمة الخاصة واكتشاف أمرها للاستعمار الفرنسي، واعتقال أكبر زعمائها كان لزاما على دعاة العمل الثوري إعادة تشكيلها من جديد، وتذكر المصادر أنه بعد مرور حوالي سنة قررت اللجنة المركزية للحزب في فيفري 1951م القرار التالي:

التمسك بمبدأ الكفاح المسلح والمنظمة الخاصة.

وقف نشاط المنظمة الخاصة و إلحاق بالمنظمة السياسية في انتظار إعادة تكوينها على أسس جديدة.

وتم بالفعل إعادة تشكيلها من جديد وفق أسس صارمة[19] لكن الخلاف ظهر بين مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب التي كانت ترى ضرورة العمل الجماعي، ففي 3 سبتمبر 1953م طلب مصالي الحاج من اللجنة المركزية أن تعطيه صلاحيات مطلقة لأن الحزب في نظره قد حاد عن خطه وأعلن عن سحب ثقته من حسين لحول، هذا القرار الذي تفاجأت كه اللجنة المركزية مناشدة مصالي الحاج بالعدول عن قراره، لكنه رفض وصمم على الاستجابة لمطالبه[20]، لكن الخلاف تعمق الخلاف داخل «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بين المصاليين والمركزيين، وهنا تحرك طرف ثالث وتم عقد لقاءات بين أعضاء المنظمة الخاصة وهما: محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد مع عضوان من اللجنة المركزية هما محمد دخلي مسؤول عام للتنظيم ومساعده رمضان بوشبوبة مراقب التنظيم وتم الاتفاق على بعث المنظمة الخاصة للحفاظ على وحدة الحزب، بإنشاء «اللجنة الثورية للوَحدة والعمل» في يوم 23مارس1954م في مدرسة الرشاد بالعاصمة، ومن دلالة الاسم فإنها كانت تريد تجنيب الحزب من التفكك والعمل على تأسيس القاعدة العسكرية[21].

الفصل الثاني:جيش التحرير ما بين 1954-1956م.

1-التنظيم الأولي لجيش التحرير:

عقد اجتماع لجنة 22 في 24 جوان 1954م حسب أغلب الروايات التاريخية في منزل المناضل «إلياس دريش» وقد ترأس الجلسة مصطفى بن بولعيد وقد قدم التقرير العام محمد بوضياف، وقد تضمن التقرير عرض حال المنظمة السرية ثم ملابسات قرار حلها، غير أنه في الاجتماع انسحب أربعة أشخاص هم: محمد مشاطي-عبد السلام حبشي-رشيد ملاح- السعيد بوعلي، بحجة الاستفراد بالقرار. لكن رأي الأغلبية هو الثورة وجرى تعيين منسق وطني مع مجموعة مكلفة بالإعداد للثورة، فاختير محمد بوضياف إلى جانب: مصطفى بن بولعيد-العربي بن مهيدي-ديدوش مراد-رابح بيطاط. ثم تم اقناع «كريم بلقاسم» بالانضام لتصبح لجنة الستة بالإضافة إلى الثلاثة الموجودين في الخارج وهم: أحمد بن بلة-حسين آيت احمد-محمد خيضر ثم تصبح لجنة 6+3 واتفق على أن القيادة ستكون جماعية[22]، وفي الاجتماع الأخير بتاريخ 23 أكتوبر 1954م، أعلن عن ميلاد تنظيم جديد خلف اللجنة الثورية للوحدة العمل وهي «جبهة التحرير الوطني»[23].وتم اعداد دعامتين للثورة الأولى سياسية «جبهة التحرير الوطنيFLN» والثانية

عسكرية وهي «جيش التحرير الوطنيALN» كما تم الاتفاق على أن يرافق الانطلاقة العسكرية نداء سياسي يحدد الأفكار و الأهداف الأساسية لهذه الحركة[24]. وتقرر تقسيم البلاد على النحو التالي:

المنطقة الأولى: الأوراس، بقيادة «مصطفى بن بولعيد» ينوبه « شيهاني بشير».

المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، بقيادة «ديدوش مراد» ينوبه «زيغود يوسف».

المنطقة الثالثة: القبائل، بقيادة « كريم بلقاسم» ينوبه « أوعمران».

المنطقة الرابعة: العاصمة، بقيادة «رابح بيطاط» ينوبه « سويداني بوجمعة».

المنطقة الخامسة: وهران، بقيادة «العربي بن مهيدي» ينوبه كل من «عبد المالك رمضان» و«عبد الحفيظ بوصوف»

المنطقة السادسة: الصراء وبقيت مجرد مشروع[25].

وفي الحقيقة أن الاستعداد للثورة كان متوفرا لدى كل مناضلي المنظمة الخاصة حتى لا يكون الالتحاق بشكل عفوي وكان برنامج العمل يقوم على:

توزيع المهام بين أعضاء اللجنة التنفيذية تأكيدً على العمل الجماعي والقيادة الجماعية.

هيكلة وتنظيم الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة ضمن جيش التحرير الوطني.

استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على الرصيد التنظيمي للمنظمة الخاصة وذلك من خلال استغلال كتيباتها وإعادة طبعها وتوزيعها[26].

كان التجنيد يتم وفقا لشروط وعطيات كما يورد المجاهد الحاج لخضر:

هل تعلم انك ستلتحق بالثورة لتستشهد في سبيل الوطن والدين.

أنك ستموت بين عشية وضحاها.

إن كنت متزوجا ولك أولاد فإنك قد لا تراهم أبدا.

إن لم تكن متزوجا فإنك لن تتزوج حتى الاستقلال إن بقيت على قيد الحياة.

إنك لا تتقاضى أي مرتب ولا نضمن لك حياة غذائية منظمة، فأنت معنا ما تيسر لنا فهو بيننا بالتساوي ولا فرق بين الجندي والضابط في اللباس والاكل والعلاج.

تطبق الأوامر بدون نقاش وتطيع المسؤول في كل الأعمال.

لك الحق في الشهادة وحدها.

لا عدو لك فوق ارض الجزائر إلا الجندي الفرنسي او الذي سانده.

تلتزم بالصلاة في وقتها وتجعل في تصورك قوة الله فوق كل القوى، وهو معنا حيث أمرنا أن نكون ونبتعد حيث نهانا ألا نكون [27].

ونستطيع القول بأن التنظيم الجديد الذي حمل اسم «جيش التحرير الوطني» هو النواة الأولى للجناح العسكري بالاعتماد على أعضاء المنظمة الخاصة، وتقسيم البلاد وفق خمسة مناطق، كما اعتمد أعضاء اللجنة التنفيذية على تنظيم التجنيد بحيث تتأكد من المجاهد على استعداد كامل للتضحية بكل ما لديه تجاه الوطن، وبصرامة كبيرة.

2– هيكلة الجيش أثناء الحرب:

باعتماد نظام التجنيد داخل جيش التحرير كان لزاما عليهم أن يتم تدريب الجنود على الرماية والقتال والتمويه والتحصن وحتى صنع القنابل

والمتفجرات، وتفكيك وتركيب الأسلحة[28]، وتم تقسيم الجيش إلى وحدات كالآتي:

الفوج: يتكون من احدى عشر مجاهد بالإضافة إلى قائد الفوج ونائبه «نقيب وعريف أول» تقوم هذه الوحدة بالعمليات الاستطلاعية والتخريبية وتحمل الأسلحة الخفيفة.

نصف الفوج: يتشكل من أربعة مجاهدين يقودهم جندي اول وهذه الوحدة كانت موجودة قبل الثورة، مختصة في العمليات الاستطلاعية خاصة في المدن.

الفصيلة(القسم، الفرقة): مكونة من 35 مجاهدا، أي ثلاثة أفواج لكل فوج مهمة خاصة، الفوج الأول مكلف بالاستكشاف، ينقل ويختفي بسرعة بين أغصان الأشجار، والثاني يحمل الأسلحة الخفيفة، والثالث يحمل الأسلحة نصف الثقيلة وكثيرا ما كانت الفرق تجتمع في مكان واحد[29].

وقد اعتمد الجيش في بداياته على سلاح الصيد 95 بالمئة جمعت من سكان الأرياف كانت مخبأة في الجبال، من مخلفات الحرب العالمية وقد كانت من صنع ألماني وانجليزي بالنسبة للرشاشات وايطالي-ستاتي- بالنسبة للبنادق وبعض المسدسات الفرنسية[30]. لذلك اعتمد الجيش على ما وجد في الداخل وبهذا الصدد ينفي محمد بوضياف إدخال أية قطعة سلاح إلى الجزائر قبل غرة اول نوفمبر معتبرا ما حدث وعود لم يتم الوفاء بها[31]، وبلغ تعداد المجاهدين حوالي 3000 مجاهد[32].

3– نشاطاته والمشاكل التي عانى منها:

من أهم الأعمال التي قام بها جيش التحرير الوطني تلك الهجومات التي قادها في الفاتح نوفمبر 1954م ضد مراكز الشرطة والحرس وحراس الغابات والثكنات العسكرية وقد بـ: 40 هجوم[33]،

وأهم ما تميزت به هذه العمليات هو شمولها للتراب الوطني وقد كتبت جريدة «-la dépêche quo tidienne» يوم 2 نوفمبر1954م ما يلي:» ...فهذه الفجائية وذلك التزامن الدقيق في التنفيذ، أي في وقت واحد، يدلان على وجود منظمة منضبطة هي التي تحير أكثر من الخسائر المادية والبشرية»[34]. وكان الاعتماد على قوة ومناعة منطقة الأوراس ريثما تعم الثورة باقي أرجاء الوطن، ويقول العقيد الحاج لخضر:» لقد ساعدت الظروف المناخية في عرقلة تقدم القوات الفرنسية وأعطت المجاهدين مزيدا من الوقت لتنظيم الصفوف بعد توجيه الضربة الأولى للمراكز الفرنسية». وكان قادة الثورة يعلمون أنهم إذا صمدوا ثلاثة أشهر على الأقل فإن الثورة سترسخ[35].

ومن أكبر المعارك التي قام بها جيش التحرير هجومات الشمال القسنطيني 20أوت 1955م والتي ألحقت خسائر فادحة بالمستعمر فقد هوجمت مراكز الدرك والشرطة والحانات وخربت السكك الحديدية والجسور وأحرقت مزارع المعمرين، وعرفت مساهمة كبيرة جدا من عامة الشعب من الفلاحين بزيهم المدني[36]، وانتهت هذه الهجومات بأعمال عنف من فرنسا راح ضحيتها ما يقارب 12000شهيد[37].

كان أكبر مشكل واجه الثورة هو التسليح فعند اندلاع الثورة كانت كتائب الجيش لا تملك أكثر من 400 قطعة من السلاح 300 في الاوراس لوحدها إضافة إلى أن ربعها كان فاسداً، فكان المناضلون ينتظرون قدوم السلاح من الخارج، وكانت فقط وحدات الكومندوس هي التي تظهر بشكل جيش نظامي، أما الباقي فلا لعدم توفر الألبسة[38].

الفصل الثالث: تنظيم وتطور جيش التحرير 1956-1962م.

1 – مؤتمر الصومام واستحداث الهيئات القيادية:

يعتبر مؤتمر الصومام النقطة الفاصلة في الثورة الجزائرية، إذ عمل على تنظيم الثورة الجزائرية وذلك عن طريق خلق هيئات قيادة دائمة لها، وكان حتمية فرضتها الظروف خاصة مع ازدياد المواجهة مع المستعمر وتفاقم مشكل التسليح[39]، وجاء انعقاده بعد جهود طويلة قام بها عبان رمضان وزيغود يوسف بدأت من شتاء 1955م إلى صيف 1956م[40] وبعرض كل منطقة لتقريرها فيما يخص عدد الأسلحة والمناضلين وحالة المعنويات، تم دراسة كل التقارير وتمخض عن مؤتمر الصومام خلق قيادة دائمة للثورة تمثلت في:

تعيين «المجلس الوطني للثورة الجزائريةCNRA» [41]يتكون من 17 عضوا دائمين و 17 عضوا آخرين غير دائمين وقد اتفق على أسمائهم واتفق الجميع على أن صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة.

تعيين «لجنة التنسيق والتنفيذCCE»[42] وهي قيادة جماعية للثورة تقوم بشؤون الثورة، ومراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ولها الحق في مراقبة مختلف اللجان،وتتكون من خمسة أعضاء: عبان رمضان-العربي بن مهيدي-كريم بلقاسم-بن يوسف بن خدة-سعد دحلب.

اتفق على مبدأين أساسيين وهما:

1- أولوية الداخل على الخارج

2- أولوية السياسي على العسكري[43].

وبضبط الهيئات القيادية تم توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه، وقياداته، وقواته الرئيسية، وتنظيمه الإقليمي والعسكري، زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين، مع تحديد الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها، ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة[44].

2– استحداث الولايات وتنظيم جيش التحرير والرتب العسكرية:

تم تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات كل ولاية مقسمة إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسمات وكل قسمة إلى دوائر، والدوائر إلى مشاقي، ونجد على رأس كل وحدة إقليمية قيادةمنظمة[45]، والمنطقة تكون تحت أوامر ضابط ثان قائد كتيبة، والناحية تحت أوامر ملازم ثان قائد سرية، وهنا تم اضافة الولاية السادسة وهي الصحراء[46]، وكان الهدف من هذا التقسيم التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف الوطن[47].

كانت وحدات الجيش تتشكل من:

الفوج: يتركب من 11جنديا من بنهم عريف واحد وجنديان ، ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود.

الفرقة: تتركب من 35 رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

الكتيبة: تشتمل على 120-110 رجل.

الفيلق: يتكون من ثلاث كتائب ما بين 330-360.

فوج الكومندو: يتكون من 15-10 رجل [48].

أما تركيبة الجيش فكانت كالآتي:

المجاهدون: وهم الذين يشنون الهجومات والغارات ويلتحمون بالقوات الاستعمارية.

المسبلون: وهم الذين يقومون بتموين الجيش، كما يتكفلون بالحراسة، وحمل الذخائر والجرحى وتخريب الطرق ويكشفون كل المعلومات عن تحركات العدو، إضافة إلى تمكين جيش التحرير من التنقل داخل المدن والقرى، كما يشاركون في المعارك.

الفدائيون: يتواجدون في القرى والمدن والعواصم، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح الا عند تنفيذ المهمة، ويباغتون العدو[49].

أما الرتب العسكرية فهي كانت كالآتي:

الجندي الأول يحمل إشارة من معدن الفضة ملون بالأحمر.

العريف الأول يحمل إشارة من معدن الفضة ملون بالأحمر.

العريف الثاني يحمل إشارة من معدن الفضة يلون فقط الجزء العلوي باللون الأحمر.

المساعد يحمل إشارة من معدن الفضة الجزء السفلي أبيض.

الملازم الأول يحمل إشارة نجمة بيضاء.

الملازم الثاني يحمل إشارة نجمة حمراء.

الضابط الأول يحمل نجمتين واحدة بيضاء والأخرى حمراء.

الضابط الثاني يحمل نجمتين حمراوين

الرائد (الصاغ الأول) يحمل نجمتين حمراوين وواحدة بيضاء

العقيد (الصاغ الثاني) يحمل ثلاثة نجوم حمراء

وكانت هذه الإشارات يصنعها الصائغون بمختلف المدن والقرى[50]، وبهذه الرتب يصبح جيش عصري منظم تحدد فيه المسؤوليات.

وتم أيضا تحديد مرتبات وأجور لكل مجاهدوضابط ومساعدات مالية لعائلات الشهداء وتم استحداث الأوسمة للمجاهدين تقديرا لبطولاتهم وللرفع من معنوياتهم[51].

ولكن لم يبق جيش التحرير على هذه الشاكلة بل تطور ليرتقي في التنظيم إلى تشكيل وزارة عرفت بوزارة القوات المسلحة ما بين سنة 1958-1960موقد تولى كريم بلقاسم الاشراف عليها[52]. وفي مطلع أكتوبر 1958 م ، قام كريم بلقاسم بصفته المسؤول الأول على القوات المسلحة بإعادة خطة لإرسال وحدات عسكرية متواجدة على الحدود الى داخل الجزائر بعد ما تم تعويض لجنة العمليات العسكرية بقيادةللأركان الشرقية والغربية، ويترأس هيئة الأركان الغربيةOCOM[53]/العقيد هواري بومدين ويساعده الصادق دهيليس وقايد أحمد ، اما هيئة الأركان الشرقية COM / E[54]فأعيد تعيين العقيد أمحمدي السعيد، لكنه فشل في أداء مهامه بها [55].

تم تأسيس هيئة الأركان العامة EMG [56] وفق القرارات التي خرج بها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بطرابلس (ليبيا) والمنعقد في 18 جانفي 1960م[57]، وذلك لمواجهة خطط شال الجهنمية والقضاء على الحركات التمردية، ومع منتصف عام 1961م أصبحت هيئة الأركان قوة عسكرية معتبرة إذ تحول جيش الحدود إلى جيش نظامي شديد الولاء والخضوع لهم، إذ يصفه المؤرخ

الفرنسي «جلبار ميني» في الفترة 1960-1962م بانه كان شبيها بوحدات الحرس الامبراطوري الروماني القدم[58]. ويعتبر هذا ذروة تطور جيش التحرير من جماعات غير مدربة إلى جيش نظامي حديث.

3–المعارك الكبرى لجيش التحرير:

كانت تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ حكومة مصغرة وهي هيئة تنفيذية حربية[59] كانت قراراتها تتخذ من طرف عبان رمضان وفيالجانب العسكري كان يشرف عليها كريم بلقاسم شكليا[60]. وبهذا انتقلت الثورة الجزائرية من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام الجماعي[61].فكان من أكبر الأعمال التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ اضراب الثمانية أيام[62]. خاض فيها الفدائيون بما يسمى معركة الجزائر ضد قوات بيجار و غودار و ماسو[63]، وهذا دليل على أن الثورة الجزائرية قد تعدت كل الحدود وأصبحت تشكل خطرا، رغم أن جنرالات فرنسا اعتقدوا أنهم ربحوا المعركة بمحاصرة حي القصبة واعتقال العربي بن مهيدي[64]. لكن بتطورات الثورة داخليا تم انشاء اللجنة التنفيذية العسكرية com. في أفريل 1958م وكلفت بالاهتمام بالثورة في الداخل من مراقبة للولايات والقضاء على الحركات المناوئة وخاصة حركة بلونيس وتسوية أوضاع الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وضمهم للثورة، كما كلفت بمراقبة الحدود الشرقية والغربية[65].

ومن بين المعارك التي انتصر فيها جيش التحرير، فشل روبير لاكوست في ما يسمى بالربع الساعة الأخير من القضاء على جيش التحرير في سبتمبر 1957م.

- معركة الجرف 12فيفري 1958م اين تم اسقاط طائرتين للعدو وغنم أجهزة اتصال و أسلحة حديثة[66]. ناهيك عن فشل عملية الطير الأزرق في شهر فيفري 1956م.

- معركة حاسي قنبو في صحراء تميمون يوم 27 نوفمبر 1957م، اذ تكبد المستعمر ما يربو عن 410 جندي واصابة 15طائرة، بينما استشهد 56مجاهد[67]. إلى جانب معارك أخرى برهن جيش التحرير على كفاءته الحربية.

ومن بين المعارك المهمة في الأوراس معركة «عكريش» بأريس 19 نوفمبر 1954م، ومعركة «جينان» خسر فيها الفرنسيون 95 قتيل، إضافة إلى معركة «الولجة» 10 أفريل 1955م أدت إلى مقتل 3 ضباط و ثمانية جنود وعشرة جرحى. وبخنشلة حدثت معركة «تفاسور» التي أدت إلى مقتل 130 جندي فرنسي من بينهم ملازم أول وخمسة ضباط، في حين استشهد 8 مجاهدا و61مواطنا أعزلاً [68].

بالشمال القسنطيني حدثت معركة اضطرارية مع الجيش الفرنسي. 17 مجاهدا يقودهم ديدوش مراد بمنطقة سمندو، ضد 400 جندي فرنسي، دامت أكثر من خمس ساعات عبر فيها جيش التحرير عن بسالته[69].

وفي القبائل جرت معركة في جانفي 1959م، شارك فيها 45ألف جندي فرنسي بمساعدة 30 طائرة ضد 700مجاهد، أسفرت المعركة على خسائر فادحة في صف العدو 1200 جندي من بينهم النقيب قرازياني والملازم شاسال، بينما استشهد 391 شهيد، منهم 282 بين مجاهد ومسبل، و 109مدنيين معظمهم شيوخ ونساء و أطفال[70].

ومن بين أكبر المعارك التي خاضها جيش التحرير في الولاية الخامسة معركة «جبل عمور»

يوم 2 أكتوبر1956م ودامت لمدة أسبوع دارت فيها مواجهة بطولية بن 500 مجاهد وآلاف من الجيش الفرنسي، أسفرت عن انتصار مبهر لجيش التحرير حيث قتل 1375جندي من بينهم 92 ضابطا بينما سجل جيش التحرير 40 شهيدا وكان هذا بفضل التخطيط وسرعة المباغتة[71].

استطاعت المنظمة الخاصة رغم المتابعات والمحاكات والمضايقات المسلطة على أعضائها، أن تضع الأسس والمنطلقات والتصورات لميلاد مؤسسة عسكرية، تكون بمثابة الإطار العسكري للثورة التحريرية، وهكذا كان ميلاد جيش التحرير الوطني، والذي سوف تعتمد عليه جبهة التحرير الوطني لتخليص البلاد من السيطرة الاستعمارية وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية. وكان من أكبر المشاكل التي واجهت جيش التحرير الوطني: كيفية الحصول على الأسلحة، خاصة وأن السلطات الاستعمارية بدأت في جمع قواها وتوظيف إمكانيات حربية واسعة هائلة لقمع المناطق الثائرة، وتمكن جيش التحرير من التغلب على مسألة التسليح عن طريق غنمها في المعارك وجلبها من الخارج برا وبحرا حيث أعطى مؤتمر الصومام الجانب التنظيمي والهيكلي لجيش التحرير واستطاع نقله من جانب المبادرات الفردية الى الجانب العملياتي التكتيكي باستحداث تقسيمات محكمة للاطار الجغرافي و رتب عسكرية وفق الجيوش المتطورة ، هذا ما مكنه من استحداث قيادات متطورة مكنت هذا الجيش من استكمال العمل العسكري حتى تحقيق النصر وقابلت استراتيجية المستعمر باستراتيجية مضادة و أرغمته على الجلوس على طاولة المفاوضات، وكان عاملا مهما لدعم المفاوض الجزائري، وتحقيق الاستقلال في الأخير.

الهوامش:

1 - بنجامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974م، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص 200.

2-ben youcef ben khadda : abane-ben M'hidi, leur 2- apport à la révolution algérienne, Editions Dahlab, alger,2000, pp126-127.

3 - أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956م، رسالة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006م، ص 317.

4-محمد بلوزداد 1924-1952م: لقب بـــ» سي المسعود« ولد بالجزائر العاصمة، انتمى الى حزب الشعب الجزائري سنة 1934م كعضو اللجنة المركزية، و أسس قسم شباب بلكور في سن 19، أسندت اليه قيادة المنظمة الخاصة. أعتبر من أهم المنظمين للمظاهرات في حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947-1949من توفي يوم 14 جانفي 1952م، بالمركز الفرنسي الإسلامي بتونس بعد معاناة طويلة من مرض السل. أنظر: ben Youcef ben khadda : les origines du 1er novembre, Editions Dahleb,alger,1989 ;pp129-130.

5 - محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994م، ص237.

6- المرجع نفسه، ص238.

7- حسن بومالي: المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، الذاكرة، ع 2، اصدار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995م، ص 190.

8 - Mehsasahmed : le mouvement révolutionnaire en Algérie (de la 1er guerre mondiale à 1954), libraire, éditions l'haramattan, paris,1979, p257.

9- حسن بومالي: المرجع السابق، ص 185.

10 - فرحات عباس: حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، دت، ص255.

11 - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 237.13

12 -إبراهيم لونيسي: المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، مجلة المصادر، العدد 6، مارس 2002م، ص 61.

13 - ابراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية، دار البعث، قسنطينة، 1992م، ص81.

14 - إبراهيم لونيسي: المرجع نفسه، ص 67-66.

15 - محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992م، ص83.

16 - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983م،ص 75-74.

17 - محمد عباس:اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001م، ص32.

18 - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830 إلى 1954م ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954من دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص171.

19 - إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 75.

20 - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 174-173.

21 - أمال شلي: المرجع السابق، ص 337.

22-يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، جامعةالعقيد الحاج لخضر، باتنة،2008-2009م، ص88.

23 - مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954م، ط1، دار الطبع للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2003م، ص 305.

24 - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة،ط1، دار الطبع للنشر، قسنطينة، الجزائر، 1991م، ج1، ص183.

25 -عمار قليل: المصدر نفسه، ص 194. صرح به بناءً على حديث محمد بوضياف لجريدة الشعب بتاريخ 16/11/1988م.

26 -أمال شلي: المرجع السابق، ص342.

27 - المرجع نفسه، ص342.

28 - محمد قنطاري: حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر بغرب الوطن، الذاكرة، ع2، اصدار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995م، ص36.

29 -أمال شلي: المرجع السابق، ص-343 344.-

30 -الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2008-2009م، ص96.

31 -حكيمة شتواح:المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2000/2001م، ص19.

32 - د.الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1986م، ج1، ص 212.

33--د.الجنيدي خليفة وآخرون: المرجع نفسه، ص112. 34 - - مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأوليةداخلا وخارجا على غرة نوفمبر،ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1983من ص99.

35 - عمار قليل: المصدر السابق، ص 215.

36 - علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999م، ص 75.

37 - أمال شلي: المرجع السابق: ص378.

38 -محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض،تر: نجيب عياد-صالح المثلولي،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1994م، ص71-70.

39 - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص34.

40 - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، ص146.

41 -CNRA : conseil national de la révolution algérienne

42 -CCE : comité de coordination et d'exécution

43 - زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص30-32.

44 - الغالي غربي: جيش التحرير الوطني،(أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005،ص216

45 -André mandouze : la révolution algérienne par les textes, document du FLN, François Maspero Editeur, paris : 1962, p15.

46 - عمار قليل: المصدر السابق، ص392.

47 - أمال شلبي: المرجع السابق، ص396.

48 -عمار قليل: المصدرنفسه،395-397.

49 - أزغيدي لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1954-1962م، دار هومه، الجزائر، 1981م، ص153-154.

50 - عمار قليل: المصدر السابق، ص 398-400.

51 -المصدر نفسه، ص 400.

52 - عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 205.

53 COM/O :comité opérationnel militaire ouest

54 -COM/E :comité opérationnel

militaire est

55 - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص447.

56 -EMG :Etat Majore Général

57 - عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 228.

58 - المرجع نفسه، ص232.

59 -زغدود علي: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف، الجزائر، 2006م، ص75.

60 - سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص43.

61 -عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 398-397.

62 - سعد دحلب: المصدر نفسه، ص44.

63 - محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص121.

64 - خالفة معمري: عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م، ص 397.

65 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 164.

- عمار قليل: المصدر السابق، ج1، ص 414- 420.

67 - عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص 20-16.

68 - أمال شلبي: المرجع السابق، ص 118.

69 - المرجع نفسه، ص126.

70 - عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص32-25

71 - أمال شلبي: المرجع نفسه، ص 138.

مظاهرات شهر ماي 1945م بالغرب الجزائري



أ. فتيحة حميميد
(طالبة الدراسات العليا)

مقدمة:

بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية استبشر الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وتحقيق الاستعمار لوعوده، وانطلاقا من ذلك قدم الحزب الشعب الجزائري للسلطات الاستعمارية طلبا لتنظيم مظاهرات سلمية رد عليها الاستعمار بالقبول الشفوي. وقد أعطيت الأوامر لمختلف المدن الجزائرية بالتنظيم وإعداد وتأطير الشعب للخروج في مظاهرات سلمية ، وكان الغرب الجزائري بمدنه ونواحيه حاضرا في هذا الحدث الوطني الهام ملبيا نداء حزب الشعب الجزائري .

لبى الشعب الجزائري نداء حزب الشعب الجزائري إذ نزلوا بالآلاف في مظاهرات سلمية هاتفين بشعارات موحدة منها: «أطلقوا سراح مصالي » و» تحيا الجزائر مستقلة »، ردت عليها السلطات الاستعمارية بمجازر رهيبة وبعدة اعتقالات واحتجاز قادة الحزب وللمواطنين .

انطلاقا من ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية : ما هي ابرز أسباب اندلاع المظاهرات السلمية التي عرفها شهر ماي 1945؟. وكيف ساهم الغرب الجزائري في هذا الحدث الوطني ؟. وما هي ردود فعل السلطات الاستعمارية؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات تم التطرق إلى مجموعة من النقاط أولا: أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ثم مظاهرات غرة ماي 1945 و بالغرب الجزائري ثم تطرقت إلى مظاهرات ومجازر8 ماي 1945 م بمختلف المدن الجزائرية والغرب ، الأمر بالشروع في التمرد ثم الأمر المضاد وأخيرا مشاعل الحرية في مدينة سعيدة في 18 ماي 1945 م وردود الفعل الاستعمارية تجاه مناضليها .

01 ـ أوضاع الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية :

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرات في ميزان القوى ، فلم تعد القوى العظمى قبل الحرب هي نفسها بعد الحرب ، لاسيما بعد تعرض إحدى هذه الدول العظمى للاحتلال والقهر (فرنسا) كما لم تعد الشعوب المغلوبة (المستعمرة) في عالم ما قبل الحرب هي نفسها بعد الحرب ، فقد اكتشفت هذه الشعوب إمكاناتها وقدراتها ووعت بوهم تفوق العنصر الأبيض الأوروبي وكشفت القناع عن القوة الوهمية للاستعمار ، غير أن فرنسا لم تكشف عمق هذه التحولات ولم تتعرف على أبعادها بل استمرت في سياستها القديمة .[1]

حاولت الإدارة الفرنسية التهرب والتملص من مجموعة من المطالب التي قدمها السياسيون الجزائريون والتي أكدت أن الشعب الجزائري

لن يتنازل عن حقه في الحرية والاستقلال ، بل اكتفت بتقديم برامج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لكسب الوقت والتوعية ومحاولة احتواء الحركة الوطنية الجزائرية .[2]

لقد خيب أمر 7 مارس 1944 الموقع من طرف الجنرال شارل ديغول أمل وطموحات الجزائريين في الإنعتاق ، رغم ذلك بقي الشعب الجزائري متعلقا وآملا في أن تعترف الإدارة الفرنسية بجميل الجزائريين نحوها ، وتفي بوعودها .

شجعت وعود الحلفاء ووعود الجنرال ديغول لاسيا تصريحاته في برازفيل سنة 1944 ، وظهور هيئة الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان ، وإنشاء الجامعة العربية مشاعر الجزائريين للحصول على الحرية والاستقلال، كما كانت سببا ودعما إضافيا لانشغالات الحركة الوطنية .[3]

◄ 02 - أسباب المظاهرات :

من بين الأسباب المباشرة للانتفاضة كما ذكرتها لجنة التحقيق المعينة من الحاكم العام :

- الحماس المتولد عن مؤتمر سان فرانسيسكو إذ انتظر الجزائريون أن استقلال الجزائر سيعلن نتيجة فهمهم الخاطئ عن الميثاق الأطلسي وأن الأمريكيين سيضعون حدا للاستعمار بعد الانتصار على النازية ، إضافة إلى تأثير الجامعة العربية.
- الضعف والهزيمة التي منيت بها فرنسا في الحرب العالمية الثانية مقارنة بقوة الحلفاء النازلة بالجزائر وأن الجزائريون رأوا الثورة في أوروبا مقارنة ببلادهم وأنهم سيكونون غير راضين عن أوضاعهم .
- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين .
- التشجيع نحو حركة الحكم الذاتي التي اقترحها الجنرال بيروطون وحضور أحزاب يسارية فرنسية صديقة للحكومة المؤقتة .
- وعي الجماهير الجزائرية المسلمة بنفسه وأوضاعه وحقيقة الاستعمار وفرنسا .[4]

◄ 03 - مظاهرات غرة ماي 1945 :

في الوقت الذي كان فيه العالم يحتفل بنهاية الحرب وانهزام النازية والفاشية في أول ماي 1945 أراد الجزائريون إعطاء هذه الاحتفالات معنى يتناسب مع طموحاتهم نحو الاستقلال بعد إرغامهم على المشاركة في الحرب إلى جانب المنتصرين فخرجوا في مظاهرات سلمية وطنية ، موجهة بجملة من التوصيات أهمها:

- التأكيد على استمرارية الأمة الجزائرية المصممة على الاستقلال والدفاع عن مقومات شخصيتها
- اقتناع الأحزاب السياسية والوطنية بأن الحرية لن تأتي بالإدماج والمساواة .
- تهيئة المناضلين للكفاح المسلح بعد توفير الشروط اللازمة .
- كانت الاحتفالات ثورة عارمة نادت بإطلاق سراح مصالي الحاج والمعتقلين السياسيين والمناداة بسقوط الاستعمار والدعوة للجزائر المستقلة .
- تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية .[5]

تواجد المتظاهرون حسب أوامر حزب الشعب الجزائري في مدن البلاد الرئيسية وتحديدا في العاصمة ووهران ، سطيف ، بجاية ، تلمسان

وقسنطينة ومستغانم ، سيدي بلعباس ، سوق أهراس ، شرشال ، سعيدة، ضمت هذه التظاهرات جل مدن البلاد الأخرى، مؤكدة على القوة الوطنية الجزائرية ، حيث نزل الشعب بالآلاف وتبعوا المواكب ولوحوا بالرايات وهتفوا بشعارات «حرروا مصالي» و «الجزائر مستقلة» .[6]

وفي سطيف توجه حوالي 15 ألاف مسلم نحو قاعة الحفلات لعقد الاجتماع النقابي هاتفين « أطلقوا سراح مصالي » واستثارت النساء المتظاهرين بالزغاريد ، كما حملوا لافتات تحمل شعارات منها «تحرير مصالي» و « تحرير المعتقلين السياسين»«برلمان جزائري» و» الاستقلال».[7]

كانت مظاهرة العاصمة هي الأعنف والأكثر وقعا، فعشية أول ماي وزعت مناشير تحتج على تحويل مصالي الحاج ، حيث تشكلت مسيرتان الأولى ضمت متظاهرين من باب الواد وساحة الحكومة ، سلكت شارع باب عزون وشارع إسيلي (العربي بن مهيدي) ، أوقفتها الشرطة وحدثت اشتباكات مع الشرطة أسفرت عن 13 جريح وقتيلين وإصابة 3 أعوان ، أما المسيرة الثانية فتكونت بالقصبة لتصب في شارع إيسلي ، حاملين لافتات بالعربية والفرنسية والانجليزية « الحرية للجميع» «وأطلقوا سراح مصالي» ، ووصلت المسيرة إلى البريد المركزي ، وانظم إليها متظاهرين من بلكور كما تجمعت حشود من مختلف المناطق.[8]

أظهر المناضلون قدرتهم على تأطير الجماهير وقد حققت المظاهرات هدفها السياسي وهو التأكيد للحلفاء والفرنسيين أن هناك حركة وطنية منظمة وقوية قد بلغت النضج في مطالبها السياسية المشروعة، غير أن لا رد فعل الحلفاء ولا السلطات الفرنسية ولا رأي الأحزاب السياسية الأوروبية حققت رغبة الوطنيين .[9]

◄ 04 - المظاهرات بالغرب الجزائري :

في وهران يروي أحد مسؤولي حزب الشعب الجزائري بها « صياح الهواري » حيثيات التظاهرة قائلا : في أول ماي تم تنظيم تجمعين مستغلين عيد العمال متبعين أوامر الحزب ، التجمع الأول في الحمري في ساحة صحراء موجهة مناضل قديم في الحزب وهو معمر عبد الله الذي ألقى خطابا لإثارة حماسة المجتمعين ، أما التنظيم الثاني داخل مركز أنصار البيان والحرية حيث كان مناضلو الحركة مجتمعين يستمعون إلى الخطاب بواسطة مكبرات الصوت ، إذ في نفس الوقت عاد حمو بوتلاليس للتنسيق بين التجمعين .[10]

جاء موكب الحمري للانضمام إلى المتظاهرين في ساحة المدينة الجديدة ، أين بدأت التظاهرة ب 10 آلاف شخص في شكل صفوف محاطين بمناضلين أشداء يترأسهم الحاج صلاح وعبد القادر الملقب بالحشائشي وصحراوي وعبد الهادي المدعو دادي يتواجد خلفهم حاملو الرايات والعلم الوطني ولافتات بالعربية والفرنسية « حرروا المعتقلين السياسين » الجزائر حرة « » «دستور».

بدأ الموكب في التحرك بين 11:30 و 12:00 زوالا بزغاريد النساء عابرا طريق جوزيف أندريو ووصل إلى ساحة سباستوبول ، حيث اصطدمت بالشرطة بجانب السجن القديم ، أدت المواجهة إلى حالة من الفوضى العارمة ، أطلق خلالها رجال الشرطة النار على المتظاهرين في الهواء رد عليها المتظاهرين بهجوم مضاد بأسلحة تقليدية (المطارق) سقط خلالها 15 جريحا وجرحى من الشرطة .[11]

أما في مدينة تلمسان استغل المناضلون لقاء منظم من الاتحاد المحلي العمالي العام وخرجوا في مظاهرات هاتفين « حرروا مصالي» « الجزائر مستقلة» ولوحو بلافتات فأوقف رجال الشرطة 5 عناصر منهم وسجنوا .

وفي مدينة مستغانم توجه ألف متظاهر حاملين أربع لافتات مكتوبة بالعربية والفرنسية تحمل عبارات «حرروا مصالي « ، واتجهوا نحو مركز وكيل الحاكم العام منشدين النشيد الوطني ، انتهت التظاهرة بتحاور وكيل الحاكم العام مع المتظاهرين دون وقوع أي عنف .[12]

وفي مدينة سيدي بلعباس نظم الشيوعيون حفلة راقصة في نادي « رجل الإوزة» وبدأوا الغناء الجماعي بنشيد الأممية « الصراع الأخير « عندها أخذ المسلمون يتجمعون في كل مكان منشدين « من جبالنا» ، تفرق حينها الأوروبيون وشكلوا موكب منظم بشكل فجائي ، في حين تابع المتظاهرون سيرهم إلى تقاطع « الأربع ساعات» قبل أن يصطدموا قرب النصب التذكاري للموتى وجنود الفرق الأجنبية الذين وجهوا أسلحتهم نحوهم (ص259)

أما في غليزان فتشكل موكب ضعيف إلا أنه سرعان ما تفرق (ص 53) .

كان حزب الشعب الجزائري منظما وناشطا بمدينة سعيدة قبل سنة 1943 م ، وكان المناضل المدعو سي منصور يقوم بمهمة التواصل بين مدينة سعيدة و مدينة الجزائر ، حيث تؤمن له الحماية مستخدمين الكشافة الإسلامية الجزائرية كغطاء لنشاطهم.[13]

كانت مدينة سعيدة ومناضليها على وعي ومعرفة بالخطوط الكبرى لبرنامج حزب الشعب الجزائري بين (1943 ـ 1945) عن طريق الرسائل التي كانت توزع وتوضع تحت الأبواب مطالبين ببرلمان جزائري مستقبل وشخصية جزائرية وبالتحديد برنامج سنة 1933 م بشكل أوسع .[14]

لقد كان سكان مدينة سعيدة أيضا (كباقي الجزائريين) على وعي وإدراك واستعداد للأحداث والتظاهر ، وعملوا على تموين تلك التحضيرات.[15]

يسرد المناضل عثمان حمدوش(احد المشاركين في الحدث) مسار أحداث مظاهرات ماي بالمدينة ، فيذكر مثلا أنه كان عليه المثول أمام لجنة المراجعة حيث تلقى الأوامر من المسئولين مساء 1 ماي بإعداد التظاهرة بالمناسبة ، وكان هذا الأخير مدعو للاستحمام والمثول أمام لجنة المراجعة متمردا على الأوامر رافضا الاستحمام مؤكدا أن المسلمون مثال في النظافة وليس هناك ما يجعله يقبل التمييز كون المجندين الأوروبيين غير ملزمين بالاستحمام قبل المثول أمام اللجنة ، وشاركه في الأمر زميله في الحزب محمد بن محمد وأثاروا الفوضى وشاركهم الرفض 200 مدعوا للتجنيد ، وكانت النتيجة أن هجم نقيب على عثمان حمدوش .[16]

خرج المدعوين للتجنيد الــ 200 من الثكنة بمساعدة إبراهيم أحمد وقادوا تظاهرة المجندين منشدين الأناشيد الوطنية وعبروا الجادة الرئيسية للمدنية ووصلوا إلى مقر البلدية وتحولت المدنية إلى مركز للتمرد والفوران ، إلا أن حمدوش أوقف واستجوب ووضع في زنزانة وتحجج بانتسابه إلى الكشافة والتمييز العرقي الذي لقيه .[17]

إن مظاهرات غرة ماي 1945 مثلت تجسيدا وتمهيدا لحركات أمثر قوة مستقبلا ، كا حدثت هذه التظاهرات على المستوى الوطني مسيرة آلاف المظاهرات في المدن الرئيسية من

البلاد ، فلقد هتفت بنفس الشعارات وحملت نفس اللافتات « حرروا مصالي » « الجزائر مستقلة» فمن الأكيد أن مصالي يمثل وجه قائد وطني لا يقبل الجدل وبرهن حزب الشعب الجزائري بخروجه إلى الشارع على قاعدته الشعبية في مختلف أنحاء البلاد وأن مناضليه وتابعيه قادرين على تحريك القاعدة الشعبية بمختلف شعاراته . وعكست مظاهرات سعيدة التركيبة الاجتماعية لهذه الحركة فقد كانوا شبابا وطنيين ومدنيين ومنظمين ، فهم الذين سيروا وأعدوا وحرضوا مئات المجندين .[18] لقد حقق حزب الشعب الجزائري بشكل جدي تصميم الجماهير وإرادتها على متابعة المواجهة رغم توقيفات الشركة والإجراءات الردعية ، ورأى مكتبه السياسي أنه قد حقق نصرا ساحقا في غرة ماي 1945.[19]

ردت الإدارة الفرنسية على مظاهرات الجزائريين بشن مجموعة من الاعتقالات واحتجاز القادة البارزين لحزب الشعب الجزائري أمثال عسلة حسين ، هني محمد ، حفيظ عبد الرحمن ماحي محمد .[20]

وفي مدينة سعيدة أوقف العديد من المتظاهرين وتم استجوابهم ، إذ يذكر عثمان حمدوش « تم توقيفي واستجوابي ووضعي في زنزانة ، اختبأت إذن خلف انتسابي إلى الكشافة والتمييز العرقي الذي وجه إلي وهي الحجة التي قدمتها لرئيس البلدية عندما جاء لتهدئة الخواطر بعد المسيرة ... في المفوضية انقض علي مفتش مدني منذ ظهوري وبدأ يكيل لي الضربات وشتمني قائلا « أيها القذر كنت ستوفر علينا جميعا كل هذا لو تكلمت «وبعض رفاقي في غرفة الاعتقال عذبوا أيضا».[21]

◄ 05 ـ لمحة عن مظاهرات 8 ماي 1945 :

أرجعها الباحث أبو القاسم سعد الله إلى تأسيس أصدقاء البيان والحرية مارس 1944 وما انجر عنه من نشاط ووعي وطني ، حيث أدي ذلك إلى اتصالات علنية وسرية بين قادة الحركة الوطنية والسعي لتكوين جبهة موحدة لتحقيق أهداف البيان .[22]

أثار هذا النشاط مخاوف الإدارة الفرنسية فلجئوا إلى اللجان المختصة بالإصلاح والوعود الكاذبة، ولم ترد بالعنف والقوة لضعفها العسكري والسياسي في عين الجزائريين وانشغالهم بتحرير بلادهم من الألمان ، فكتمت فرنسا نواياها في انتظار الوقت المناسب .[23]

بدأت احتفالات الحلفاء في 7 ماي بإعلان نهاية الحرب إذ استعد المعمرون لتنظيم «مهرجان الأفراح» ، غير أن الجزائريين قاطعوه ونظموا مهرجاناتهم الخاصة هاتفين ومنادين بحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح مصالي الحاج ومزق العلم الفرنسي علما أن السلطات الفرنسة عي التي سمحت بتنظيم المظاهرات والمشاركة في أفراح نهاية الحرب وانتصار الحلفاء .[24]

تمثلت أهم أسباب هذه المظاهرات في :

ـ نضج الحركة الوطنية خاصة أحباب والحرية.

ـ تنامي الوعي لدى الشعب الجزائري .

ـ تنكر المجتمع الدولي لطروحاته السياسية (ميثاق الأطلسي 1941، ميثاق الجامعة العربية 1945 وميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تقرير المصير وحقوق الإنسان) .[25]

وفي 8 ماي المصادف للسوق الأسبوعية في

مدينة سطيف تجمع ما بين 8 و 15 ألف متظاهر قرب مسجد أبي ذر الغفاري ، فانطلقت المظاهرة السلمية وسط المدينة تتقدمهم حوالي 200 ألف 200 كشاف متبوعين بحاملي الزهور ثم الجماهير الشعبية رافعين رايات الحلفاء ولافتات كتب عليها عبارات منها « أطلقوا سراح قادتنا المسجونين» الموكب الشاب بوزيد سعال، وبعد غناء الكشافة « من جبالنا» خرج محافظ الشرطة القضائية «أوليفيري» أوقف الموكب وطالب بسحب العلم الجزائري وتدخلت الشرطة وأطلقت الرصاص على بوزيد ، فكان الأمر بداية لمجزر دامية ومؤلمة وتحولت المظاهرات السلمية إلى مأتم حيث هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعهم الأوروبيون المدنيون والمسلحون .[26]

أثار الأمر غضب المتظاهرين فأخذوا في مطاردة الأوروبيون في الشوارع وأمام عجز الشرطة في السيطرة عليهم استنجدت بالجيش البري والمليشيا وفرق اللفيف الأجنبي المرتزقة الذين بالغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي دون رحمة أو تميز علما أن هؤلاء لقوا المساعدة من المعمرون وشارك سلاح الطيران في القصف لمدة 15 يوما 27.

بدأ فتيل التمرد ينتشر عبر ربوع الوطن فعلى الساعة 15، وصل خراطة خبر الهيجان الشعبي في سطيف، وعلى ذلك تحركت القبائل فجرا وحاصرت خراطة حوالي 500 إلى 600 ثائر هاجموا المراكز ذات الصلة بالمحتل كالمحكمة ومركز البريد برئاسة شعبان مسعود .[28]

ومن خراطة اشتعلت الانتفاضة في بوقاعة وفي جيجل توجه 2000 مسلم متجهين إلى نصب الموتى حاملين لافتات كتب عليها : حرروا مصالي « : عاش الاستقلال» وعلى رأس الموكب تنشد الكشافة الأناشيد الوطنية ،وفي الطاهير مسقط رأس فرحات عباس نهب منزل حرجي دون وقوع ضحايا وتأهب للحرب قبيلة بن عفر وقبيلة بني صياع.[29]

وفي عنابة تجمع السكان في ساحة مارشي حاملين لافتات « حرروا مصالي » «يسقط الاستعمار» « عاشت الجزائر مستقلة» ، توجه الموكب على 3 بعد الظهر نحو نصب الموتى تتصدره الكشافة المسلمون والفرنسيون وعناصر الشرطة توسطت الأوروبيون الذين كانوا في المقدمة والمسلمين في المؤخرة.[30]

عقب ذلك لوح بالعلم الجزائري خلال المسيرة وسرعان ما التفتت الشرطة إلى الوراء وأطلقت رشاقات نارية أدت إلى اندلاع اشتباكات وسقوط عدة جرحى واتجه ألف متظاهر إلى مبنى وكالة الحاكمية وحطموا النوافذ وتوقفوا بعدها واتجهوا إلى تنظيم أعمال فردية ضد الأوروبيين .

وفي قسنطينة يروي عيسى مصطفى تشكل عدة مجموعات من المناضلين ،جالت مختلف الأحياء في المدينة لعقد لقاءات سريعة ولتحريض السكان على الاشتراك في التظاهرة ، حملت اللافتات مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والحرية والاستقلال وتطبيق ميثاق الأطلسي ، تقدم الموكب أعضاء من حركة البيان والحرية وأعضاء من حزب الشعب ، صفت الدبابات أمام الموكب مشكلة حاجز منيع وبوصول مفوض الشرطة توجه إلى المسئولين عن المظاهرة قائلا لهم « لدي أوامر يمنع الموكب من التقدم فإذا مررتم فسيكون ذلك على جثتي » إلا أن المسئولين رفضوا التوقف مؤكدين أن لهم تعليمات للقيام بمسيرة سلمية ، غير أنه تم تلقي الأوامر بالتفرق وإيقاف التظاهرة ، الأمر

الذي يفسر عدم إطلاق النار وعدم سقوط ضحايا .[31]

إن الانتفاضة التي قامت في سطيف وقالمة وما انجر عنها من قمع ، جعلت هذا اليوم عبر كامل التراب الجزائري من الأهمية في أوساطه وفي الواقع نظمت تظاهرات مماثلة في مختلف القطر الجزائري وفقا لكلمات سر حزب الشعب الجزائري كالبليدة وتيزي وزو وبرواقية و بوسعادة ومستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان وخنشلة وباتنة وبسكرة وواد زناتي والخروب والقل وسكيكدة ... وهذا ما شكل الفرق الأساسي مقارنة مع الانتفاضات وحركات العصيان المحصورة في مكان واحد خلال القرن 19 م وبداية القرن العشرين ، فهذه التظاهرات جرت في اليوم نفسه في قسنطينة كما في العاصمة ووهران .[32]

إذن اندلعت هذه الحوادث في كثير من المدن الجزائرية وكانت حوادث دامية ومذابح ومجازر دلت مراحل تنفيذها على أن العملية كانت مبرمجة بطريقة عسكرية علمية ، ما يؤكد هذا الاعتقاد هو أن السرعة الخارقة التي وصلت بها الإمدادات العسكرية والأمنية ، فقد حاصرت هذه القوات سطيف في ظرف قياسي ، مما دل على وجود هذه القوات واستعدادها من قبل المواجهة

لقد شكلت هذه المذابح صورة دموية رهيبة تفننت القوات الاستعمارية الفرنسية في رسمها وهاهي شهادة أحد من عاشوا هذه المجازر حيث يقول « كان القمع الفرنسي رهيبا ووحشيا ولا إنسانيا وكان من عمل ووضع الجيش والبحرية والطيران ورجال الدرك والمليشيات الأوروبية، والحقيقة أن كل عربي لا يحمل علامة مثلثة الألوان مسلمة من طرف السلطات الاستعمارية كان يردى قتيلا دون سابق إنذار ...» .[33]

لقد تشابهت مسيرة المظاهرات المنظمة منذ الفاتح ماي 1945م في كل المدن الجزائرية تقريبا. غير أن التفاوت بينها تمثل أولا في مدى التنظيم الذي عرفته خلايا حزب الشعب- أحباب البيان والحرية، ومدى تواصلها مع الإدارة المركزية وثانيا في مقياس العنف والقمع الذي اتسمت به السلطات الاستعمارية.

◄06 - انتفاضة 8ماي في الغرب الجزائري:

أعفيت منطقة وهران مثل العاصمة من تشكيل تظاهرة جديدة في الثامن ماي بعد أن شهدت تظاهرة كبيرة في أول ماي قوبلت بالقمع ، غير أن عدة مدن شاركت الحدث في نفس اليوم .

ففي مدينة سيدي بلعباس خرج تجمع من 4 آلاف شخص مع 600 من المغاربة (المور) انطلقت التظاهرة وعلى رأسها الكشافة إذ خرجوا من جانب دار العسكري في المدينة العربية نحو المدينة الأوروبية حاملين لافتات مكتوب عليها « حرروا مصالي » « الجزائر حرة » كما رفعت الأعلام، رابضت قوات الدرك في مواجهة المدينة العربية ، تابعت التظاهرة سيرها نحو النصب التذكاري للموتى ثم تقاطع الأربع ساعات والمسرح ثم رجعت نحو دار العسكري ..

كانت مدينة مستغانم حاضرة في الحدث الوطني حيث انطلقت مسيرة ووضع المتظاهرين باقة من الزهور على نصب الموتى دون تسجيل أي حادث .

أما في مدينة تلمسان فيروي أحد مسئولي حزب الشعب الجزائري قائلا « لقد نظمنا في تلمسان يوم الثامن ماي تظاهرة شعبية شارك فيها الآلاف الأشخاص ورددوا معا الأناشيد الوطنية ، لقد خفف تدخل العمدة السيد بلان المعروف بفطنته

من حدوث الصدامات التي يمكن أن تحدث»

أما في مدينة تيارت فقد اجتمع السكان في الساحة الرئيسية للمدينة حيث جرت مسيرة لتكريم ذكرى ضحايا الحرب ضد النازية ، رفعت لافتات كتب عليها شعارات وطنية « إن مسؤوليتنا عن مدينتنا تنادينا « ولافتة مكتوبة بالبند العريض « حب الوطن من الإيمان « ، اجتمع المعمرون بسرعة حيث حضرت قوتان إلا أن المتظاهرين بقوا على هدوئهم وأصدرت الشرطة انذراتها فتفرق المجتمعون ومنع التجوال وبعد الظهر وزع السلاح على المعمرين .

إن الانتفاضة التي قامت في سطيف وقالمة وما انجر عنها من قمع ، جعلت هذا اليوم عبر كامل التراب الجزائري من الأهمية في أوساطه وفي الواقع نظمت تظاهرات مماثلة في مختلف القطر الجزائري وفقا لكلمات سر حزب الشعب الجزائري كالبليدة وتيزي وزو وبرواقية و بوسعادة ومستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان وخنشلة وباتنة وبسكرة وواد زناتي والخروب والقل وسكيكدة ... وهذا ما شكل الفرق الأساسي مقارنة مع الانتفاضات وحركات العصيان المحصورة في مكان واحد خلال القرن 19 م وبداية القرن العشرين ، فهذه التظاهرات جرت في اليوم نفسه في قسنطينة كما في العاصمة ووهران .

إذن اندلعت هذه الحوادث في كثير من المدن الجزائرية وكانت حوادث دامية ومذابح ومجازر دلت مراحل تنفيذها على أن العملية كانت مبرمجة بطريقة عسكرية علمية ، ما يؤكد هذا الاعتقاد هو أن السرعة الخارقة التي وصلت بها الإمدادات العسكرية والأمنية ، فقد حاصرت هذه القوات سطيف في ظرف قياسي ، مما دل على وجود هذه القوات واستعدادها من قبل المواجهة .

لقد شكلت هذه المذابح صورة دموية رهيبة تفننت القوات الاستعمارية الفرنسية في رسمها وهاهي شهادة أحد من عاشوا هذه المجازر حيث يقول « كان القمع الفرنسي رهيبا ووحشيا ولا إنسانيا وكان من عمل ووضع الجيش والبحرية والطيران ورجال الدرك والمليشيات الأوروبية والحقيقة أن كل عربي لا يحمل علامة مثلثة الألوان مسلمة من طرف السلطات الاستعمارية كان يردى قتيلا دون سابق إنذار ...» .

◄ 07- الأمر بالشروع بالتمرد والأمر المضاد:

عاشت الجزائر طيلة ماي في مناخ الانتفاضة وازدادت حدة غضب الشعب كلما عُلم بمجازر شمال قسنطينة ، وازداد معها الإحساس بالحقد والانتقام فتشكلت مجموعات مقاومة ومحاولات للحصول على الأسلحة بالهجوم على الثكنات كشرشال فيما تحضر العديد من المناضلين الذين فرغ صبرهم للبدء بالعمل المسلح ولم ينتظروا كلمة السر كمدينة سعيدة.[40]

استغلت الصحافة الاستعمارية هذه الأحداث وراحت تحرض على القمع مما شجع جيش الاحتلال بقيادة الجنرال دوفال على استعمال شتى وسائل القمع المتوفرة لديه وحسب رواية « الحاج شرشالي « اجتمعت قيادة الحزب مساء 8ماي بعد أن وصلتها أنباء اعتقال عباس وسعدان في مبنى الحكومة العامة وأنباء عن اطلاق النار على المتظاهرين من قبل الجيش وما تبع ذلك من إعلان حالة الحصار بناحيتي قالمة وسطيف ، ثم تواترت الأخبار لتؤكد أن الطيران العسكري قصف عددا من المشاتي وتم تشكيل مليشيات مسلحة في قالمة

تسمى « لجان الخلاص العام « وشرعوا في تنفيذ عمليات الإعدام دون محاكمة واعتقالات جماعية في صفوف المسلمين» .[41]

لم تقف القيادة مكتوفة اليدين فاتجهت للتحرك لمواساة السكان المهددين بالابادة الجماعية ولم يكن ثمة بد من الشروع في الكفاح المسلح عبر ربوع الوطن بهدف اجبار العدو على تشتيت قواته وفك الحصار والخناق على تلك المناطق [42] ، وعليه اجتمعت اللجنة الإدارية المسؤولة لمدة 6 أيام في باب الواد وأجمعوا على وجود تحريك أعمال في مختلف أنحاء الوطن لإنقاذ شمال قسنطينة ، فقررت في 15 و 16 ماي إطلاق الانتفاضة العامة في البلاد وتم إرسال مبعوثين لمختلف أنحاء الوطن من أجل التنسيق والمتابعة [43] .

أرسل حواس بو قادوم و شاذلي المكي إلى منطقة قسنطينة وأرس محمد محفوظي ومبارك فيلالي إلى وهران وأرسل جيلالي و رقيمي إلى شرشال وعمراني وشرشالي إلى منطقة العاصمة وبن ماحل إلى الأغواط وعلي هليط إلى منطقة القبائل [44].

إلا أنه بتوزيع المهام بدأت المصاعب والصعوبات ، فحسب الحاج شرشالي تم اعتقال بوقادوم وهو في طريقه لأداء مهمته مما اضطر رفيقة الشاذلي المكي إلى الاختفاء أيام في عنابة ثم اللجوء إلى تونس ، كما عبر مسئولو الحزب في البليدة عن تحفظهم الشديد باعتبار أن قرار الانتقال إلى الكفاح المسلح من صلاحيات مؤتمر الحزب وحده ،كما جوبه عبد الله فيلالي في وهران بنفس التحفظ من طرف المناضلين ، وفي هذا الوقت كانت عمليات الاعتقال تجثم بكل ثقلها على نواحي قالمة وسطيف حيث استمر الطيران في القصف ،كما كانت الباخرة الحربية الطراد تصب نيران مدفعيتها في خراطة .[45]

عقد من بقي من المسئولين بالعاصمة اجتماعا لتحليل الوضع والمتميز ب تردد بعض المناضلين نقص التحضير للعمل المسلح ، تفكك النضال السياسي ، الاعتقالات الجماعية ، ولاتقاء اتساع رقعة المجازر قرروا التراجع عن هدفهم الأول فأصدروا أمرا مضادا بالعدول عن التمرد المسلح لاسيما وأنهم اضطرارا بعد أن اكتشفت السلطات الاستعمارية تاريخ الإعلان عنه كما قال شوقي مصطفاي « كان من الأفضل تأجيل الأمر لضمان التحضير المحكم والابتعاد عن الارتجال « ، رغم ذلك شهدت العديد من المناطق هجمات ضد المراكز الاستعمارية بما فيها مدينة سعيدة .[46]

◄ 08 - المظاهرات في مدينة سعيدة ونواحيها:

عاشت الجزائر طيلة ماي في مناخ الانتفاضة وازدادت حدة غضب الشعب عندما وصلت الاخبار عن حدوث مجازر بشرق البلاد ، وازداد معها الإحساس بالحقد والانتقام ، فتشكلت مجموعات مقاومة ومحاولات للحصول على الأسلحة بالهجوم على الثكنات كشرشال ، فيما تحضر العديد من المناضلين الذين فرغ صبرهم للبدء بالعمل المسلح ولم ينتظروا كلمة السر كمدينة سعيدة .

اجتمعت اللجنة الإدارية المسئولة لمدة 6 أيام في باب الواد وأجمعوا على وجود تحريك أعمال في مختلف أنحاء الوطن لإنقاذ شرق البلاد ، فقررت في 15 و 16 ماي إطلاق الانتفاضة العامة في البلاد وتم إرسال مبعوثين لمختلف أنحاء الوطن من أجل التنسيق والمتابعة .[47]

وتقرر الانتقال والبدء في الانتفاضة في ليل 23 ماي ، إلا أن مناضلي سعيدة كانوا قد استلموا

الأوامر بالبدء في 16 ماي ، حسب شهادات مناضلي المدينة إضافة إلى أن اللجنة المسئولة في حزب الشعب الجزائري ، أوفدت محمد محفوظي ومبارك فيلالي المسمى سي منصور وأحمد بوداعة وهو من مناضلي سعيدة كان صلة الوصل بين المناضلين بمدينتهم ومناضلي مدينة العاصمة وكشف حاج مبارك أحد المشاركين في الهجوم ضد البلدية في سعيدة قائلا « كنا إذا جاهزين ولم تكن ننتظر إلا الأوامر للمضي إلى التحرك المباشر ، لقد وصل هذا الأمر بعد مجازر سطيف وقالمة ... وبعد انعقاد اجتماع في وهران ، رجع بلقصير (أحد أقدم المناضلين القدامى في حزب الشعب الجزائري في سعيدة) ، رجع في القطار حاملا الأمر الخطي أذكر أنه كتب باللون الأحمر على ورقة صغيرة لقد نقله إلى امرأة محجبة تقوم بمهمة الاتصال عند محطة رباحية لأن كل المحطات كانت مراقبة في تلك الحقبة ».[48]

ويتساءل العديدون لماذا في تاريخ 18 ماي لهذه المدينة وليس 23 ماي ؟ ،وبقيت هذه الأسئلة دون أجوبة ، المهم أن سعيدة اتجهت للانتفاضة وبدأت الهجوم المنظم في 18 ماي على الساعة 11 ليلا مستهدفة 4 أهداف ، بداية دخل الشاب إبراهيم أحمد برفقة مبارك وموفق ، دخلو البلدية التي تقع في المدينة نفسها و أشعل النار في مكتب العمدة وأشعل النار في مكتب العمدة وفي قاعة الاجتماعات في الطابق الأول ، دوي جرس الإنذار في المفوضية إلا أن رجال الشرطة خافوا من الصعود وترددوا، ونشر أخر الأعمدة البرقية وقطع 17 خطا هاتفيا لعزل المدينة وفي نفس الساعة حاول مناضلون آخرون تخريب خط السكة الحديدية كما أخرقت مخازن الحطب التابعة للإدارة الاستعمارية نفذت العمليات الأربع واختفى المناضلون بسرعة بانتظار المزيد من العمليات .[49]

تحمس سكان سعيدة صباحا واستبشروا بهذه العمليات في نفس الوقت أصاب الاستعمار الضعف الشديد ، فقد جاءهم هجوم قوي ومفاجئ من حيث توقعوا أن يكون الهجوم أضعف .

إن هجمات مدينة سعيدة هي نمط للأعمال المنظمة التي ستصبح سارية المفعول في الجزائر بداية أول نوفمبر وعن عدد عناصرها وعن وسائلها المتاحة ولوحظ تنامي متزايد للوعي كما استعداد الشعب ثقته في حين أقلقت هذه الأعمال الإدارة الاستعمارية ، إلا أنه مع مضي شهر من الكر والفر تمكنت الإدارة الاستعمارية من توقيف أعضاء المنظمة خلال ظرف مفاجئ ويروي حيثيات ذلك « كانت اجتماعات الخلية تفتح باسم الشعب الجزائري وتعقد جميعها إلزاميا بوجود العلم الجزائري وتم وضع محضر الاجتماع متناولا جدول الأعمال ويحدد اسم المشاركين، يحضر نسختان عنه ترسل الأولى إلى العاصمة وتحفظ الثانية كوثيقة في صندوق يحتوي العلم الجزائري ، سلم الصندوق إلى عضو في الحزب وهو طالب وأستاذ في المدرسة القرآنية إلا أن مدبرة المنزل عثرت على الصندوق وذهبت به إلى جارتها الاسبانية إرضاء لفضولها بمعرفة ما في الصندوق ، ولم تتردد الاسبانية في إرسال الصندوق إلى مفوضية الشرطة أين تم توقيف أعضاء المنظمة في سعيدة البالغ عددهم 75 مناضل عذبوا بداية في سعيدة .[50]

تعرض المناضلون إلى أشد أنواع التعذيب حيث المناضل إبراهيم أحمد « لقد كان التحقيق يتم في إحدى قاعات المفوضية وفي طرف القاعة وضعوا مذياعا وقد وضع هناك لإخفاء صراخ الناس الذي يجري تعذيبهم أثناء الاستجواب فلم تكن هناك غرف تحت الأرض كان يشارك في الاستجواب مفتشوا الشرطة المخابرات العامة ، الشرطة القضائية والبلدية كل أنواع الشرطة كانت موجودة في سعيدة

وكل فئة تعيد الاستجواب بدورها »، دام التعذيب لمدة 4 أيام أو 5 أيام وبعدها نقلوا إلى سجن وهران.[51]

أكد أحمد إبراهيم أن النضال استمر في السجن متمثلا في صنعهم علم يقومون بتحيته كل صباح ، وخلال المحاكمة حكم على 6 بالإعدام (سي قاضي حنيفي ن خلف عمروش ، ميموني الحسين عطا الله بن هرمة ، بلقصير عبد القادر إبراهيم أحمد وآخرون حكم عليهم بالمؤبد(قسمي محمد ،حمدوش عثمان ،مبارك موفق) وعلى آخرين بأحكام مختلفة.[52]

وفي الأخير نقول إن اهتمام الصحافة العالمية آنذاك تركز على منطقة الشرق الجزائري دون التعرض بحقيقة ما جرى فعلا بمنطقة الغرب (ومنها منطقة سعيدة وما جاورها)، ومرد ذلك يعود بالخصوص لتواجد الكولون بالمنطقة وتأثير ذلك على الصدى الصحفي.

◄ 9- نتائج المظاهرات :

يصعب تحديد عدد الضحايا ، فقد ركز تقرير تيبار على الخسائر الأوروبية لكن لم يحدد خسائر المسلمين ، وحقيقة أن اللجنة لم تتمكن من متابعة تحقيقها ،ولم تتحدث إلا عن عشرين إلى أربعين من الجزائريين الأهالي سقطوا بسطيف بفعل الشرطة والدرك ، وقامت بنقل تقارير الجنرال ديفال « لقد قتل ما بين 500 إلى 600 من الأهالي على يد الجيش »كما أنها لم تذهب إلى قالمة ولم تتمكن سوى من الإعلان عن « التأثر العام لدى الأوساط المسلمة التي تزعم أن أوروبيي قالمة مارسوا الثأر الدموي والانتقام الشخصي بالاحتجاز والإعدام جون تمييز في حين أن المعارك قد توقفت وهو ما خلف 500 إلى 700 قتيل من شباب الأهالي» ، في حين سرحت الحكومة الفرنسية عن 1500 قتيل مسلم وصرح العسكريون ب 680 ألف أما الأمريكان فتحدثوا عن 80 ألف ، ويذكر الجزائريون 45 ألف ضحية .[53]

أعتقل الآلاف الجزائريون وزج زعمائهم في السجون وحلت حركة أحباب البيان والحرية وتم حظر صحيفة « ليغاليتي» ، وارتكبت أعمال القمع تحت مسؤولية حكومة ديغول ونائبه ووزير الدولة « موريس توريز » إلى جانب شارل تبون من كبار القادة الشيوعيين ووزير الطيران الذي أطلق العنان لسلاح الطيران لصب قنابله على رؤوس السكان في القطاع القسنطيني .

لئن ضمن المستوطنون لأنفسهم فترة من السلم الهش دامت عشر سنوات إضافية فإنهم لم يحسنوا الاستفادة من هذه المهلة لصالحهم بل استمرت فرنسا في وقايتهم وحماية امتيازاتهم وبالرغم من أنهم برهنوا عن مدى تطرفهم وشططهم ومرت أخرى ظهرت فرنسا مثل 1918 ناكرة للجميل ولم تبالي إطلاقا بالتضحيات الجسيمة التي تكبدها الجزائريون بل تعنتت ورفضت الاستجابة لتطلعاتهم .[54]

بعد عودة الفرقتين الثالثة والسابعة من الجنود القناصة الجزائريين من جبهات القتال في تونس وايطاليا ومقاطعة الألزاس وألمانيا أصيبوا بخيبة عميقة حين تبين أن تضحياتهم إلى جانب فرنسا قد ذهبت سدى وهالهم منظر قراهم المدمرة والمحروقة وعائلاتهم المنكوبة وما أصاب ذويهم من خراب وما تعرض له إخوانهم وأخواتهم وأزواجهم من قصف مدفعي من طرف المرتزقة الأجانب .

انكشفت حقيقة فرنسا أمام أعين أغلبية المجندين وتبين لهم أن ما أبلوه في سبيل فرنسا على جبهات الحرب في إفريقيا و أوروبا وتحت ظلال

الراية الثلاثية الألوان لن يخلصهم أبدا من وضعيتهم كقوم مستضعفين ينظر إليهم « وقود للحرب» ليس إلا .[55]

خاتمة :

بعد هذا البحث ، يمكن استخلاص مجموعة من الأمور :

- دلت المظاهرة أن الحركة الوطنية أخذت منعطفا جديدا منذ ميلاد أصدقاء البيان والحرية وأن الوعي ازداد انتشارا رغم قيود الحرب وحل حزب الشعب الجزائري واضطهاد العلماء .
- مظاهرات ومجازر ماي 1945 وعي وطني وانتظار لساعة الخلاص من جانب الجزائريين وتربص واستعلاء من جانب الفرنسيين.
- يعد الثامن ماي مرحلة أساسية من أساسيات الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري حيث أعطت هذه المرحلة نقلة نوعية في وعي الحركة الوطنية بالخطر الذي ترتب على جميع المستويات إذ تقرر بعد هذا اليوم تهيئة الظروف المناسبة للعمل المسلح والثورة الشاملة على الوجود الاستعماري .
- كانت لمظاهرات ماي انعكاسات ايجابية على الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت في تنظيم جديد ابتداء من 1946 وعدلت هذه الحوادث الكثير من المفاهيم والاتجاهات خاصة فرحات عباس كما كانت نواة بدأت تهيئ الظروف لتعبئة الجماهير لثورة تفجرت في 1نوفمبر 1954 م .
- أن الجريمة صفة مميزة للاستعمار الفرنسي في الجزائر حقيقة أكدتها مجازر 8 ماي التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد.
- لجوء فرنسا إلى الإصلاحات الليبرالية بين 1945و 1946 بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح لهم بالنشاط السياسي والذين أعادوا بناء الحركة الوطنية بعد سنة 1946 م وتأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947 .
- كان الغرب الجزائري بمختلف مدنه حاضرا وبفعالية في هذا الحدث الوطني الهام ، حيث وصلت الأوامر إلى مناضلي المنطقة بالإعداد للمظاهرة ، في وهران وسيدي بلعباس ومستغانم وسعيدة .
- إن هجمات سعيدة هي بمثابة نمط للأعمال المنظمة التي ستصبح سارية في الجزائر بدء من أول نوفمبر 1954 وتساؤل الجميع عن المنظمة السرية وعدد عناصرها والوسائل المتاحة ، كما لوحظ تنامي وتزايد الوعي الجماهيري واستعداد الشعب ثقته فاكتست المدينة أهمية تاريخية وثقافية .
- برهن سكان الغرب الجزائري بالمشاركة في هذا الحدث الوطني الهام عن وعي لا نظير له ووطنية متأصلة ، وهذا النشاط حلقة هامة من حلقات نضال ونشاط سكانها ضد الوجود الأجنبي.

المراجع المعتمدة :

01 ـ بلاح(بشير)، العربي (منور)، دادوة (نبيل): تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ج 2،ط 1

02 ـ بلعباس(محمد):الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ،2009 ، ط 1،

03 ـ بن خدة(بن يوسف) : جذور ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012، ط 2 .

04 ـ سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية ،دار البصائر ، الجزائر ،2009 ، ج 3،ط6، ص 227 .

05 ـ سعد الله (أبو القاسم):أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، عالم المعرفة ، الجزائر ،2009، ج 4، طبعة خاصة .

06 ـ العسلي(بسام) : نهج الثورة الجزائرية ، دار النفائس ،لبنان ، 2010 ، طبعة خاصة ، ص 131.05

07ـ عموره (عمار)،دادوة(نبيل) :الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1،ط1،

08ـ عيناد تابت(رضوان): 8 أيار / ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر ، تر:سعيد محمد اللحام ، منشورات ANEP، الفارابي ، لبنان ،2005، ط 1،

09 ـ قداش(محفوظ): تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية تر: أمحمد بن البار ،دار الأمة ، الجزائر ، ج 2(1939 ـ 1951) طبعة 2012

10ـ قريري (سليمان): تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 ـ 1954) ،أطروحة دكتوراه ، وجامعة باتنة ، الجزائر ،2011 .

الهوامش :

1 بسام العسلي : نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس ،لبنان ، 2010 ، طبعة خاصة ، ص 131.

2 بشير بلاح ، العربي منور ، نبيل دادوة : تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ج 2،ط 1، ص 105 .

3 المرجع نفسه ، ص 105.

4 أبو القاسم سعد الله : أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، عالم المعرفة ، الجزائر ، ج 4، طبعة خاصة ، 2009، ص ص 107، 108.

5 قريري سليمان : تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 ـ 1954) ،أطروحة دكتوراه ، وجامعة باتنة ، الجزائر ،2011 ، ص 84 .

6 رضوان عيناد تابت : 8 أيار / ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر ، تر :سعيد محمد اللحام ، منشورات ANEP ،الفارابي ، لبنان ،2005 ، ط 1، ص 48.

7 محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، تر : أمحمد بن البار ،دار الأمة ، الجزائر ، ج 2(1939 ـ 1951)طبعة 2012 ، ص 936.

8 قداش ،المرجع السابق، ص 937.

9 المرجع نفسه .

10 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص ص 49 ـ 51 .

11 المرجع نفسه ، ص 50

12 نفسه ، ص ص 51 ـ 53 .

13 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 259 .

14 المرجع نفسه ، ص 53 .

15 نفسه .

16 نفسه ص 271.

17 نفسه ، ص 52.

18 ، عيناد تابت ، المرجع السابق ص 54.

19 المرجع نفسه ص 54.

20 نفسه.

21 نفسه ، ص 269 .

22 أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية ، دار البصائر ، الجزائر ،2009 ، ج 3،ط6، ص 227 .

23 المرجع نفسه ، ص 227 ـ 228 .

24 نفسه .

25 محمد بلعباس :الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ،2009 ، ط 1، ص 64.

26 عمار عموره، نبيل دادوة :الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر ،2009، ج1،ط1،ص 321.

27 بلعباس ، المرجع السابق ، ص 64 ـ 65.

28 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 71 .

29 المرجع نفسه ، ص 73 .

30 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 74 ـ 75 .

31 المرجع نفسه، ص 75 ـ 76 .

32 نفسه ، ص 79.

33 بلاح ،منور ، دادوة ، المرجع السابق ، ص 106 ـ 107 .

34 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 81 .

35 المرجع نفسه ، ص 260.

36 نفسه ، ص ص 81، 82 .

37 نفسه ، ص 249.

38 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 79.

39 بلاح ،منور ، دادوة ، المرجع السابق ، ص 106 ـ 107 .

40 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 101.

41 بن يوسف بن خدة : جذور أول نوفمبر 1954 ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2012، ط 2، ص 142.

42 بن خدة ، المرجع السابق ، ص 143 .

43 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 101.

44 بن خدة ، المرجع السابق ، ص،144.

45 بن خدة ، المرجع السابق ، ص،144

46 المرجع نفسه ، ص 144 ـ 145 .

47 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 101.

48 المرجع نفسه ، ص 105..

49 نفسه ، ص 106 .

50 عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 107.

51 المرجع نفسه .

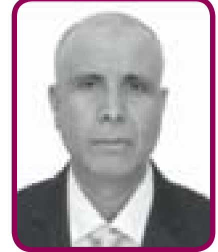
52 نفسه ، ص ص 278 ـ 279.

53 بن خدة ، المرجع السابق ، ص 147ـ 148.

54 بن خدة ، المرجع السابق ، ص 148.

55 المرجع نفسه

قضايا شائكة من الثّورة الجزائرية:
حادثة الإيليزيه سنة 1960م



أ. روا فيس جمال
(طالب دراسات عليا)

مقدمة:

مازالت الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية وقضاياها الشائكة، تحتاج إلى المزيد من البحث والتّنقيب والعمل المضني في دور الأرشيف المختلفة سواء أكانت منها الجزائرية او الفرنسية خاصة كونها تضم وثائق غاية في الأهمية عن تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ومن هذه المواضيع قضية الإليزي التي أسالت الكثير من الحبر وفتحت جبهة من التساؤلات والتأويلات حول لقاء قائد الولاية الرابعة سي صالح زعموم وبعض رفقائه بالرئيس دوغول وافرازاتها على مسار الثورة التحريرية .

◄ أصل التسمية :

تعود أصول التسمية للقضية إلى قصر الإليزيه بفرنسا الذي تم فيه إلقاء بين قائد الولاية الرابعة صالح بن زعموم بديغول [1] وهي من الأحداث الشائكة التي وقعت أيام الثورة ، عرفت في أدبيات ثورة التحرير الوطني بقضية قادة الولاية الرابعة ويقال لها أيضا قضية سي صالح نسبة إلى اللقب الحربي لقائد هذه الولاية وقتئذ واسمه محمّد زعموم من عائلة زعموم المعروفة بنضالات أفرادها ، فكانت هذه القضية وليدة الظروف التي أنجبتها[2].

◄ خلفيات القضية :

كانت قضية سي صالح وليدة مجموعة من الأسباب المتنوعة و المتداخلة ،أثر بعضها على بعض وتضافرت فأنتجت وضعا سمح ببروز المشروع في أوساط بعض المسؤولين بالولاية الرابعة، إضافة إلى الوضع الصعب الذي عاشته الولاية الرابعة بين سنتي 1959 ـ 1960 نتيجة مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم وتطبيقه حرب الإبادة عن طريق أعوانه العسكريين، من أمثال شال الذي عينه ديغول قائدا أعلى للجيش [3] والذي طبق مخططه في الولاية بين شهري مارس وجوان 1959 [4] من خلال عملية «الحزام» اعتبارا من شهر أفريل حتى جوان 1959 بقيادة الجنرال ماسو والذي شارك فيه حوالي 30000 عسكري أين خلفت الكثير من الشهداء كان من ضمنهم قائد الولاية الرابعة "سي امحمد بوقرة"، و عملية العصا والصرصور[5] الشهيرة التي أثرت سلبا على الولايات الداخلية الشبه معزولة عن قيادة الثورة الموجودة بالخارج، فقد كانت مصالح العمل السيكولوجي الفرنسية تسعى لتحقيق الانتصار بين الداخل والخارج إلى حد القطيعة بينهم[6]. حيث أنّ الولاية الرابعة عانت من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كانت من الممكن أن تخفف مرارة العزلة عن طريق مد السلاح والذخيرة.[7]

ورغم أن قادة الولايات حاولوا خلال اجتماع العقداء الأربعة ما بين 06 و12 ديسمبر 1958 إيجاد حل لقضية العلاقة بين الداخل والخارج لكن ذلك لم يجسّد على أرض الواقع[8] ، وبقيت الولايتان الثالثة والرابعة أكثر الولايات تضررا من العزلة وانقطاع التموين بالأسلحة والذخيرة من الخارج.

ولكن المشاكل الناجمة عن ذلك شملت كلّ الولايات وتسببت في استياء جميع القادة بالداخل لانعدام الأجوبة لمختلف الاحتياجات والاقتراحات التي تقدمت بها الولاية الرابعة للقيادة المركزية في الخارج بشأن القضايا التي تهم الثورة، فقائد الولاية علي كافي بسط الموضوع بهذه العبارات :"القطيعة شبه تامة بين الداخل و الخارج. لاجواب على برقيات النجدة من جميع الولايات. الجنود مجمدون على الحدود .الأسلحة المتطورة المشتراة والمهداة من الخارج مكدسة أموال الدولة تستعملها البنوك الأجنبية في حين أن جيش التحرير الوطني يعاني من قلة السلاح والذخيرة والتموين، والجنود والإطارات والأموال والشعب يأكله الحرمان وعلما أنّ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ آنذاك كانوا يردّون على برقيات قيادة الداخل بقولهم : «سلاحكم في أيدي عدوكم»[9].

فعدم إيجاد حلّ لوضعية العاصمة منذ إضراب الثمانية أيام سنة 1957 الذي قادته لجنة التنسيق والتنفيذ إلى غاية 1959 جعل الولاية الرابعة تقرّر إعادة ضم العاصمة وعزّزت هذا القرار الهيئات الوطنية في الخارج سنة 1960. فقد عانت مدينة الجزائر العاصمة بين سنتي 1957 و1960 من مشاكل صعبة ، البعض منها كان ناتجا عن رد فعل السلطات الاستعمارية عن إضراب الثمانية أيام، ومعركة الجزائر، والبعض الأخر ناتجا عن المشاكل التنظيمية خاصة بعد تحطم نظام النشاط الفدائي في المدن في أغلب المدن الكبرى بدرجات متفاوتة .ورغم مراسلات الولاية الرابعة للهيئات الوطنية بشأن الوضع في مدينة الجزائر إلا أنها لم تتحصل على الرد والحل الشافي للوضع الخطير في المنطقة.[10]

وبعد الافرازات السلبية المتعددة نتيجة استخدام ديغول أسلوب الحل العسكري وبعد اقتراحه سلم الشجعان وإشادته بشجاعة المقاتلين مركزا على النهاية المشرفة للمعارك وعلى كرامة الجنود التي يجب أن تحترم إن هم قبلوا وقف القتال من خلال تصريح الشهير : " أقول بكل وضوح أن أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأت سلم الأبطال .... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك.... فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية وفي هذه الحالة فان المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين [11]".

والحقيقة أنّ الاستفتاء الخاص بتقرير المصير يوم 16 سبتمبر 1959م ، كان أحد العوامل المشجعة لمبادرة الاليزي، فضلا عن انعدام قيادة وطنية

بالداخل، فلو كان مثل هذه القيادة في الداخل لما ظهر مشروع كهذا ولو ظهر لكان بالإمكان إفشاله في طوره الأول، لان التنسيق كان من شأنه أن تخفف من وطأة العزلة التي عان منها القادة في هذه أو تلك من الولايات [12].

شخصية سي صالح وتوليه القيادة :

قبل أن نشرع في مجريات الاتصال وكيفية التحضير للقاء ، هناك جملة من التساؤلات يطرحها المرء على نفسه: من هو سي صالح؟ .كيف كان يفكر؟ . وماهو أسلوبه في قيادة الثورة وما موقعه في نظر رفقائه المجاهدين ولدى قادة الولايات الأخرى؟

هذه قلة من الأسئلة يمكن أن يطرحها المرء على نفسه سعيا لمعرفة الرجل واستيعاب ما أقدم عليه.

يذكر أحمد بورقعة قائلا : « تعرفت شخصيا على سي لخضر في قرية بني مسيرة في شهر أكتوبر سنة 1956 وكان لقاؤنا الأول إثر عودتي ضمن الدورية التي نفذتها في غرب البلاد ، أما هو فقد عاد من مؤتمر الصومام ، وقد علمت يوما فقط أن سي صالح أصبح عضوا في قيادة الولاية الرابعة .

كان رحمه الله طويل القامة رشيقا ، قليل الكلام. وإذا تكلم أدرك ما يقول . يتقن العربية جيدا والفرنسية ، واسع الثقافة لم يتجاوز وقتها الثلاثين من عمره، يحض باحترام الجميع « .

كما انتقل سي صالح إلى الخارج في سنة 1957 لأداء مهمة رسمية كلفته بها ولايته وكان الهدف منها:

1ــ جلب الأسلحة من الخارج إلى الثوار

2ــــ تحسين سير الأفواج التي تتنقل من الولاية الرابعة إلى شرق البلاد وغربها[13]

- مجريات القضية :

- التحضير للقاء:

بعد استشهاد العقيد بوقرة يوم 05 ماي 1958م رفقة مساعده الجيلالي بونعامة ، عرف مجلس الولاية في فترة قيادته شغور عدة مناصب لاسيما بعد إلقاء القبض على الرائد عزالدين في نوفمبر 1958م ثم أطلق سراحه واتجه إلى تونس ، كما اتجه عمر أوصديق إلى تونس أيضا في سبتمبر 1958، دون أن تجد الهيئات المحلية حلا لهذه القضية ، لذلك اجتهد محمد زعموم في تسيير الولاية في ظروف صعبة .

ونظرا لعدم استجابة قيادة الخارج لاقتراحات وانشغالات مسئولي الولاية عمد محمد زعموم إلى عقد اجتماع لإطارات الولاية يوم 14 جانفي 1959 في ناحية الروابح شمال بوغار تم على اثره إختيار مجلس الولاية الذي أصبح يتشكل من :

1ــ أحمد زعموم : قائد الولاية

2ــ محمد بونعامة : مسؤول عسكري ونائب قائد الولاية

3 ــ عبد الحليم بن يحيى : مسؤول سياسي أختير لما يتمتع به من ثقافة واسعة ومتخرج من الكلية الحربية المصرية

4 ــ لخضر بوشمع : مسؤول الإعلام والإتصال[14]

وقد خصص جدول الأعمال الخاص بإجتماع الأربعة فيما يلي:

ـــ دراسة الوضعية العامة للولاية الرابعة التي لم ينظر فيها منذ استشهاد العقيد بوقرة وترك الأمر لاجتهادات الإطارات المحلية.

ـــ وضع استراتيجية لجبهة وجيش التحرير الوطني في ظل المتغيرات التي عرفتها الولاية منذ1959 على الصعيد السياسي و العسكري [15]

ولتطبيق هذا البرنامج وضعت الخطة العملية التالية:

1 ــ تطبيق الإجراءات المتخذة في اجتماع قادة الداخل خلال شهر ديسمبر 1958

2 ــ مواصلة عملية التنسيق بين الولايات بإعتبار ذلك هو السبيل الوحيد للتخلص من المشاكل التي تعاني منها الولايات وبالأخص الولاية الرابعة نظرا لميزاتها الطبعية و الإقتصادية و السياسية والعسكرية[16]

3 ــــ ابلاغ الحكومة المؤقتة بإقتراح المجلس الولائي بكل المستجدات التي تحدث بالولاية الرابعة وذلك بإرسال مبعوثين للقيام بتلك المهمة ، إلا أن الحكومة المؤقتة لم ترد على تلك الاقتراحات [17]

ــــ كما قسم المجلس المهام بينهم كما يلي :

يبقى محمد زعموم في مقر الولاية لمتابعة النشاط السياسي و العسكري للولاية .

ــــ يكلف الجيلالي بونعامة نائب قائد الولاية بالتوجه إلى المنطقتين الثالثة و الرابعة وينسق العمل مع الولاية الخامسة .

أما لخضر بوشمع و حليم بن يحي فقد كلفا بالتنسيق بين الولايات و كذا بالقيادة الوطنية بالخارج لكنهما قطعا مهمتهما و شرعا في الإتصال بالسلطات الفرنسية لمعرفة نواياها الخاصة بقضية تقرير المصير ومن أجل ذلك إتصلا بقائد الولاية الثانية عبد اللطيف لكي يسهل لهما المهمة ، واتصل هو الأخر بقاضي المدية المدعو مازيغي « ، الذي كلف بتقديم رسالة إلى السلطات الفرنسية تتضمن رغبتهما في الإتصال بالمسؤولين في أعلى هرم السلطة [18] ، ثم أعلم قاضي المدية و الوكيل العام لمدينة الجزائر الذي أعلم بدوره وزير العدل الفرنسي «إدمون ميشلي» و هو زميل قديم للجنرال ديغول الذي وافق على الاقتراح وترك أمر ترتيب الاتصالات « لبرنالدو تريكو» مستشار ديغول و مكلف بالقضية الجزائرية، وقد تمت المقابلة السرية يوم 29 مارس 1960م والتي جمعت كلا من الرائدين لخضر بو الشمع و عبد الحليم بن يحيي أصحاب المبادرة من جهة ، وبرنالدو تريكو ممثل الإليزي وبحضور بيار تاتون ، ممثل رئيس الحكومة ميشال دوبيري والجنيرال شال قائد الجيش في الجزائر،و قد أطلع الحاضرون على مضمون اللقاءات و التحضيرات السابقة ، وأرادت الشخصيات الحاضرة دفع لخضر وعبد الحميد إلى الاعتراف بفكرة وقف إطلاق النار كشرط للمحادثات مع السلطات الفرنسية لكنهما رفضا العرض وطالبا الاتصال بالجنرال ديغول [19].

وكان لقاء ثان بين الأشخاص أنفسهم يوم 21 مارس حددت فيه شروط وقف القتال في إطار سلم الشجعان:

1 ـ ايداع الأسلحة في أماكن متفق عليها سلفا.

2 ـ قيام الجنود بالاختيار بين العودة إلى ذويهم أو الانضمام إلى الجيش الفرنسي .....الخ في انتظار تقرير المصير.

وتفيد بعض الروايات أن لخضر و عبد الحليم وعبد اللطيف تصرفوا في فترة أولى دون علم سي صالح قائد الولاية . ويبدو شبه مؤكد أن سي صالح كان مترددا إزاء المسعى الذي انطلق فيه الثلاثة بحماس واضح ، إلا أن السلطات الفرنسية ألحت على حضورهما مادام الأمر يتعلق بقضية مصيرية وتشارك فيها أعلى هيئة في الدولة الفرنسية ، ولكي يكون للخضر بوشمع و عبد الحليم بن يحيي شرعية التمثيل قدما رسالة إلى الحكومة المؤقتة يطالبان فيها بإعطائهما حق التمثيل في المحادثات مع السلطات الفرنسية وكان رد الحكومة الرفض

لتلك المبادرة لكونها تعد عملا انفراديا[20].

في يوم 09 جوان زوالا ، استقبل ضابط المخابرات العقيد جاكان ،سي صالح ، لخضر ،بضواحي المدية واصطحبهم إلى المدينة حيث كان بانتظاره وتريكو وماتون ، نقلوا مع هذين الأخيرين بثلاثة مروحيات إلى مطار دار البيضاء العسكري ، ومنه على متن طائرة عسكرية انجليزية الجنسية إلى فرنسا يوم 10 جوان 1960 على الساعة العاشرة ليلا وتناول الجميع على متن الطائرة وجبة العشاء وامتنع سي صالح و رفيقه على تناول لحم الخنزير وشرب الكحول واكتفا بأكل الخبز و الجبن وبعض الفاكهة، وقد ذكر الصحفي الفرنسي إيف كوريار في الصفحة 94 من كتاب «نيران اليأس» أنّ سي صالح لخضر أتى على علبة الجبن بأكملها لأنه لم يعرف من قبل مذاق «الكمبار» ،لكن الكاتب نسى أن فرنسا الاستعمارية حرمت الشعب الجزائري قرنا وربع القرن من أدنى ضروريات الحياة البسيطة وأن سي صالح مثله في ذلك الوقت مثل نفس أبناء الشعب الجزائري البسطاء [21].

وبعد العشاء استأنف الفريقان الحديث عن اللقاء وفاجأ سي صالح محدثيه بقوله « لابدأن تسهلوا لي مهمة لقائي مع بن بلة و بقية الزعماء المسجونين «. ارتبك المسؤولون الفرنسيون وكانت خدعة سياسية أراد بها سي صالح أمرين إثنين :

1 ـ أنه ورفاقه جز ء لا يتجزأ مع القيادة في الداخل و في الخارج على حد سواء.

2 ـ دفع السلطات الفرنسية على إعتبار الزعماء الخمس المسجونين لديها أصحاب حقوق وطنية وليسو خارجين على القانون كما روجت وسائل الإعلام الفرنسية.

رد بونار تريكو عليه « إن مقابلتك بن بلة تجعله يخبر الحكومة المؤقتة ويفسد عليكم لقائكم بالرئيس ديغول[22].

◄المفاوضات مع ديغول :

وقد تم لقاء الجنيرال ديغول بممثلي الولاية الرابعة يوم 10 جوان 1960على الساعة التاسعة مساءا ، استهل ديغول اللقاء بقوله : « أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا» وفي أقل من ساعة واحدة تم عرض وتلخيص كل ماجاء في المفاوضات الأولية بالمدية و بعد أن استمع الجميع لهذا العرض الذي قدمه أعوانه ..... استأنف الحديث من جديد وقال :» إن الاستفتاء سيقع بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا و الإتفاق عليها بين الطرفين «. تدخل سي صالح وتلا سي محمد بونعامة ثم سي لخضر وانتهى الطرفان إلى الإتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط موضوعية وسلمية ،أضاف سي صالح قائلا لديغول :أرجوا أن لاتعتبروا مجيئنا إلى الإليزي هو موقف انعزالي أو معارض لرأي من رفقائنا في جيش وجبهة التحرير الوطني « وتلا سي لخضر بقوله :» سنعمل على الإتفاق مع باقي المسؤولين و القادة في الداخل وعليه لابد أن تسهلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات « وافق ديغول على هذا الطلب و أردف يقول قائلا: سيوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة ندعوها فيه مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار .

تناول الكلمة سي صالح من جديد وقال : لابد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثناه و اتفقنا عليه هنا ...... وإذا إستمعت الحكومة المؤقتة لندائكم و استجابت لطلبكم و هو مانرجوه عندها لم يعد بد من مفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار بإسم مصير الثورة أما إدا رفضت مقترحاتكم فإننا نستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف سيلان الدم بين الجيشين» ،وهكذا انتهت المحادثات ووفق ديغول وهو يقول « أيها السادة أتمنى أن نلتقي مرة أخرى و عندها أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أشدّ على أيديكم . أمّا في هذه المرة فتحيتي لكم ، تحيتي لكم».

وقف سي صالح ورفيقاه يردون التحية العسكرية في انضباط واحترام وفتح تريكو باب المكتب واستبق الجميع إلى البهو الخارجي فيما ضل ديغول واقفا يراقب خروج الجميع. [23]

رجع الجزائريون إلى المدية يوم 11 جوان وحدد موعد آخر ليوم 18 جوان .كان ممثلوا الجانبين في الموعد لعقد اجتماع آخر كشفت الأحداث اللاحقة أنه آخر لقاء بينهم. حضر اللقاء لخضر وسي صالح وقال الأخير أنه بحاجة أن ينتقل إلى تيزي وزو ليذهب منها إلى قيادة الولاية الثالثة ، وفي يوم 21جوان نقل هو وحليم بمروحية فرنسية إلى تيزي وزو ومنها إنطلاقا من غابة أكفادوا حيث كان مقر قائد الولاية محند اولحاج وقع في قيادة الولاية الرابعة الإنقلاب الذي غير الوضع رأسا على عقب وكان مصدر الانقلاب سي محمد الذي غير موقفه فجأة في ظروف وأسباب اختلفت الروايات بشأنها ومهما كانت الحيثيات الحقيقية التي تصرف فيها سي محمد، فالثابت أنه بعد ان تمكن من الانفصال عن زملائه بفضل حيلة نفذها الرائد بورقعة ، قرر إستأناف القتال والتضامن مع الحكومة المؤقتة وأمر باتفاق لخضر وعبد اللطيف[24]

ما إن سمع سي صالح خبر الانقلاب حتى اشتدّ به الغضب فقرر فورا الترحيل مع حليم من القبائل لاسترداد زمام الأمور في ولايته[25]

◄نتائج اللقاء:

أ ـــ من ناحية الطرف الفرنسي :

خلفت قضية سي صالح آثارا في العلاقة بين ديغول والجيش الفرنسي بالجزائر خاصة في تصور الرئيس الفرنسي في حل القضية بصورة شاملة وكذلك في موقف الحكومة المؤقتة من نداءاته اللاحقة إلى التفاوض كما صارت هوة الخلاف بين ديغول وجيشه ، حيث حملوا ديغول مسؤولية فشل المفاوضات فوصلت إلى الانقلابات في شهر أفريل من السنة التالية.[26]

ب ـ من ناحية الطرف الجزائري :

كانت هذه القضية دليلا على أن جيش التحرير في الداخل مازال ورقة أساسية في معارك الحرب بوجه عام،فمن ناحية العلاقة بين الحكومة المؤقتة وديغول، تمثلت الآثار التي خلفتها القضية في مضاعفة الحذر و الارتياب من الحكومة المؤقتة اتجاه مقاصد ديغول وزيادة الشك في نواياه الحقيقية، وكانت الحكومة المؤقتة قد استمدت مبررات ارتيابها هذا من لقاء مولان 23 ـ 29 جوان حيث سمع أعضاءها أنّ ديغول استقبل يوم 10 جوان سي صالح ورفاقه مستخدما العبارات نفسها التي وردت في ندائها إلى الحكومة المؤقتة يوم 14 جوان تأكد تحليلها أن ديغول لازال يراوغ للحصول على وقف القتال من غير مقابل سياسي [27] كما اعتبرت تلك المبادرة عملا انفراديا خارجا عن الإجماع الوطني إذ لا يمكن قبولها سواء على المستوى الولائي أو الوطني ، ومهما كانت الدوافع التي أدت إلى تلك الاتصالات مع القادة الفرنسيين إلا أنها لم تشفع لأصحاب المبادرة ولم تعد مبررا كافيا

، بل اعتبرته تعديا على صلاحيات الهيئات الوطنية المخوّلة القيام بمثل هذا الدور ، بحكم مواثيق الثورة ولذلك لقي بوشمع وبن يحيي جزاءهما جراء عملهما .

ويقول الرائد بورقعة:» أن هذين الشخصين كان لهما دور مركزي في تحضير اللقاء»[27].

◄سي صالح ورفيقه يحاكمان:

كادت تلك القضية التي عرفت بقضية سي صالح أن تزرع الشك بين إطارات الولاية لكونها تمت في سرية تامة بعيدة عن جلسات المجلس الولائي ، كما تم التحضير لها في غياب المسؤولين المباشرين للولاية وهما زعموم وبونعامة اللذان لم يكونا على علم بالاتصالات الأولية، ولم يتم إعلامهما إلا عندما تقرر السفر إلى قصر الإليزيه كما أنهما لم يستشيرا قادة المناطق و مجالسها التي استنكرت تلك الاتصالات التي لم تحترم فيها تقاليد الثورة [28].

طبق حكم المحكمة الثورية في الأعضاء المخططة لتلك الاتصالات وهم عبد الحليم وعبد اللطيف ولخضر وبذلك تكون الولاية قد خسرت ثلاثة أعضاء [29] في وقت كانت فيه الولاية إلى أشد الحاجة إلى تماسك إطاراتها بفعل الصعوبات التي سبق ذكرها.

أمّا محمد زعموم المدعو سي صالح ، وبحكم مسؤولياته المتمثلة في كونه قائدا للولاية وعضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فإن النّظر في قضيته تمّ من طرف الهيئة الأعلى منه وهي الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني لكنه عزل من مهامه في انتظار محاكمته ، كما إتهم من طرف مسؤولي المناطق بعدم استخدام سلطاته كمسؤول للولاية بهدف توقيف الإتصال بقصر الإليزي[30].

ونظرا للأهمية الإستراتيجية التي تميزت بها منطقة وسط البلاد فإن السلطات الفرنسية باختلاف مستوياتها السياسية و العسكرية قد رحّبت بفكرة اللقاء لجس نبض تفكير المجاهدين في الداخل حول قضية المفاوضات التي سبق للجنرال ديغول التصريح بها رسميا .

ختاما نقول أن قضية الإليزيه اختلفت حولها الآراء في تفاصيل وقوعها لسريتها التامة ولكن عادت بالنفع على تطور الثورة الجزائرية كونها ساهمت في إقناع ديغول بضرورة التفاوض الشامل وأضعفت موقفه بتعمق الأزمة بينه وبين جيشه.

◄الهوامش:

1 صالح بلحاج ،» قضية قادة الولاية الرابعة» مجلةالمصادر ،العدد 18 ، السداسي الثاني ، 2008،ص153

2 نفسه ، ص 155

3 مصطفى تونسي ،قضية قادة الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،ص85

4عمار قليل،ملحمة الجزائر الجديدة، ج1،ط1، دارالبعث، قسنطينة، الجزائر،1991،ص47

5 المنظمة الوطنية للمجاهدين ، التقرير المقدم للولاية الرابعة، ص197

6 صالح بلحاج، المرجع السابق ،ص ص 165 ـ 166

7 لخضر بورقعة ، مذكرات الرائد سي لخضر شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة للطباعة والنشر ، الجزائر ،ص 214

8 يحيي بوعزيز،ثورات الجزائرفي القرنيين التاسع عشر والعشرين ، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزاير،210،ص111

9 عبد القادر خليفي، سيسة ديغول من خلال مذكراته، دار المنار للنشر والتوزيع ، الجزائر ص 230

10 لخضر بورقعة، المصدر السابق ص 215

11 لخضر بورقعة، المصدر السابق ص ص ـــ 45 ـــ 46

12 لخضر بورقعة، المصدر السابق ص 61

13 محمد سايكي ، مذكرات النقيب محمد سايكي ، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط2 مطبعة دار الأمة ،2003، ص 263

14 لخضر بورقعة، المصدر السابق ص 62

15 محمد سايكي ، المصدر السابق ، ص 62

16 محمد بوحوم ، التنظيم السياسي والعسكري في الولاية الرابعة التاريخية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة الجزائر، 2005 ،ص103

16 صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2008، ص155

17محمد بوحوم ، المرجع السابق ص 205

18 Robert Dorezac, L'affaire de si Saleh, recherche de sa thèse, Alger1958,1961

19 لخضر بورقعة، المصدر السابق ص62 و ص 66

20 نفس المصدر ص 70

21لخضر بورقعة، المصدر السابق ص71

22 صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ، ص ـــ ص، 156, 157

23 صالح بلحاج ، قضية الولاية الرابعة،المرجع السابق ، ص163

24 صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ص173

25 أحمد مسعود سيد اعلي ، تطور الثورة سياسيا و إداريا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة بكلية

العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 111

26 لخضر بورقعة، المصدر السابق ، ص 65

27 صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ، ص174

28 بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية ، ثورة أول نوفمبر1954 ، دار النعمان للطباعة و النشر،2012 ص 481

29 المرجع نفسه ، ص 481

30 محمد بوحوم ، المرجع السابق ، ص 206.

محطات من تاريخ
الولايــــات المتحدة الأمريكيــة



أ (ة) . زواوي سعاد
(طالبة دراسات عليا)

مقدمة:

استوطن الانكليز في أمريكا عام 1607م، بعد أن تأسست أول مستعمرة بريطانية سميت فرجينيا، ومنذ ذلك الوقت و حتى حرب الاستقــلال عام1776 م، كان لبريطانيا ثلاثة عشـــرة مستعمرة على الســـاحل الشرقي لأمريكا ، يشرف على إدارتها والموافقة على تعيين حكامها التاج البريطاني و تمتعت هذه المستعمرات بنوع من الحكـم الذاتي إذ كان لكــل منها ميثاقها الخـاص الذي نظم شؤونها الداخلية وفيها مجالس تمثيلية وتشريعية قــائمة على الانتخاب سواء كان مباشر أو غير مباشر ولم يكن هناك خلاف مع الــوطن الأم حتى نهاية حرب السبع السنوات (1756-1763)مع فرنسا. لذا نتساءل ماهي أسبـــاب ثورة المستعمـرات البريطانية بالرغم أن هذه المستعمرات الثلاث العشرة لم تكن ولايات متجــانسة ولا توجد بينهما رابطــة طبيعية أو ما يسمى بالـــوحدة الطبيعية ،ولكن اجتمعوا من أجل هدف واحد و هو المواطنة و القانون الجديد؟ وكيف استطاعت هذه الولايات من التوسع و تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي ضمت خمسون ولاية ؟

الكشوفات الجغرافية ونشأة المستعمرات في أمريكا:

◄ 1 - الإسبانية:

قام كريستوفكولومبس[1] في أوائل أوت سنة 1492 م بإرسال ثلاث سفن هي سانتا ماريا نينا ، بنتا (Santa Maria, Nina, Pinta) . وصلت في أكتوبر من نفس العام إلى جزر البهـــاما ، من ثم إلى كوبا و هـــايتي . وقد اعتقد بأن هذه الأرض الجـــديدة هي أطراف لجزر الهند الشرقية ، ولذلك أطلق على سكانـــها الأصليين اسم (الهنود) (In-dians) ، وكان أول دخول للإسبانيين إلى ما يعرف الآن بالولايات المتحدة قد بدأ عام 1513 م عندما قام بونس دي ليون (Ponce de Leon) باكتشاف فلوريدا ، وقد قام بعده بانفيلو دي نارفيز (Pan-filo de Narvaez) على رأس 600 رجل بالنزول في فلوريدا عام 1539 م. وقد استطـاع هؤلاء السير إلى الشمال الغربي حتى وصلــوا إلى أوكلاهوما ، وقد اكتشفوا نهــر المسيسبي. في المنـطقة الجنوبيـــة الغربيـــة،و قام فرانسسكو كورونادو (Coro-nado) فيما بين 1540 و 1542م بالخروج من

المكسيك متجها إلى الشمال قاطعا نهر ريوجراند مكتشفا المناطق العليا في نيومكسكو ، تكساس أوكلاهوما ،كنساس ،هذه الاكتشافات أعطت حقوقا إقليمية لإسبانيا في هذه المناطق تبعها فيا بعد تكوين المستعمرات .[2]

وبفشل الإسبانيين في الحصول على المعادن الثمينة التي جاءوا من أجلها أو بالتعرف على حضارات هندية غنية يستفيدون منها في القارة الأمريكية ، فإنهم قد أهملوا تكوين أي مستعمرات في تلك المناطق، ولكنهم أجبروا على ذلك نتيجة مجيء بعض الأوروبيين الآخرين مثل الفرنسيين الإنجليزو الروس . وحتى يقاوم الإسبانيون احتلال الفرنسيين لساحل فلوريـدا الشرقي ، قاموا بإنشـاء أول مستعمر لهم سنة 1560 م تسمى سينت أوغستين ،وقد كانت هذه أول مستعمـرة للرجل الأبيض ضمن حـدود ما يعرف الآن بالولايات المتحدة . ولقد كانت نيومكسكو ثاني منطقة يستوطن بها الإسبان ، حيث قام جون دي أوناتي باحتلال أعالي وادي ريوجراند ، ولقد أصبحت مستعمرة سانتا في التي أنشئت عام 1609 م عاصمة لنيومكسكو ، وفي سنة 1769 م أقيمت مستعمرة إسبانية في شمال كاليفورنيا سميت سان .[3]

◄ 2 - الإنجليزية:

استغلت إنجلترا موقعها الجغرافي في القرصنة البحرية، وذلك باعتراض السفن الاسبانية التي تأتي محملة بالمعادن النفيسة من العالم الجديد، لم تقتحم إنجلترا الكشوفات الجغرافية إلا في فترة متأخرة من القرن 17م[4]

كانت أوائل الرحلات التي قادها «جون كابوت» [5]بدعم من الملك هنري السابع في 2ماي1497م والتي تكفل بها تجار بريستول بنفقاتها، عبرت الحملة المحيط الأطلسي ويعتقد أن كابوت شاهد فقط شواطئ أمريكا الشمالية واكتفى فقط برفع الأعلام الإنجليزية، ثم أعاد رحلة ثانية في 1498م حيث اتجهت سفنه الى جزيرة «جرينلاند Green land» ومنها واصل السير حتى نيو انجلند new England جنوبا،ثم أكمل ابنه «سيباستيان كابوت» فيا بعد مسير الرحلات في عام 1509م حيث اكتشف مدخل خليج «هدسون» لكن بموت هنري السابع يغيب اهتام إنجلترا بالكشوفات الجغرافية [6]

في سنة 1606م تأسست في إنجلترا شركتان ملاحيتان وهما: شركة لندن London company وشركة بليموث Plymouth company وتم الاتفاق فيا بينهما على الاستيلاء على الشاطئ الأمريكي، فشركة لندن تأخذ الجزء الجنوبي والأخرى الجزء الشالي، فأقامت شركة لندن سنة 1620م مستعمرة جيمس تاون، وأخذت معها جماعة من المستوطنين المتدينين الذين أسسوا مستعمرات أخرى مثل: بليموث، ثم أسس القائد بلتيمور الإنجليزي إقليم «ميرلاند» سنة 1665م، وأقام كبار الملاك الانجليز مستعمرة كارولينا. وبحلول عام 1665م نجد أن الانجليز أقاموا سبعة مستعمرات هي: ماتشوستس- كانيكتيكوت- رود أيلندا- مين - نيوهامبشر - ميريلاند - كارولينا.[7]وحتى سنة 1750توطدت دعائم المستعمرات الثلاث عشر ة محتوية حوالي 1105مليون نسمة تشكلت في أربع قطاعات محددة:

القطاع الأول:تشكل من مستعمرات نيوانجلند التي احتوت مستعمرات مساتشوستس

ورود أيلاند وكونكتيكت و نيوهافن وقد اندمجت هذه الأخيرة في كونكتيكت ثم نيوهامبشاير واستمرت نيوانجلندفي التوسع باضطراد حتى

وصلت إلى المحيط الهادي

القطاع الثاني:احتوى على المستعمرات الوسطى وهي :نيويورك و نيوجيرسي وبنسلفانيا ،ريدلاوير،وماريلاند.وقد كانت أكثر تسامحا ،فيا يتعلق بالتعصب الديني

القطاع الثالث:فقدضم المستعمرات الجنوبية ،والتي احتوت مستعمرة فرجينيا و كارولينا الجنوبية و الشالية و جورجيا،وكانوا هؤلاء يؤمنون بمبدأاستخدام الرقيق

القطاع الرابع: وقد امتد هذا القطاع من مين شمالا إلى جورجيا جنوباوعلى ذلك استقرت المستوطنات في النهاية على ثلاث عشرة كانت هي التي شكلت الولايات المتحدة مساتشوستس ،رودايلاند ،كونكتيكت ،ريدلاوير ،نيوهامبشاير ،نيوجيرسي ، نيويورك، بنسلفانيا،ماريلاند،كارولينا الشالية وكارولينا الجنوبية ،فرجينيا وجورجيا[8]

◄ 3 - الفرنسية:

يعتبر الملاح «كارتييه»[9] المؤسس الحقيقي للكشوفات الفرنسية، حيث بدأ عام 1524م برحلات بحرية عبر المحيط الأطلسي ووصل الى كندا و اكتشف مصب نهر سانت لورنس.

بعد كارتييه توسع الفرنسيون في كندا ووصلوا مونتريال لكن البرد القارس أعاق من توسعهم إضافة إلى عدائهم الشديد للهنود. بعدها أقام «دي شامبلان»مستعمرة كيبيك في كندا، ثم تمكن البحار «لاسال» من اكتشاف المسيسبي في 1682م وبهذا تكتمل السيطرة الفرنسية على حوض المسيسيبي وكندا[10] ،كما قام الفرنسيون بانشاء مستوطنات بيلوكس ،و موبيل و نيوأورليانز،على خليج المكسيك مابين 1718-1699م.[11]

◄ 4 - الهولندية :

اقتحمت هولندا ميدان الكشوف الجغرافية لعدة أسباب منها موقعها على نهر الراين ما يسمح له بأن تلعب دور الوسيط بين القوافل التجارية والدول الأوربية، ما ولد لديها الرغبة في كسر الاحتكار البرتغالي.[12]

في عام 1609م كلفت شركة الهند الشرقية الملاح الإنجليزي «هنري هدسون»[13] باستكشاف طريق شمالي شرقي إلى آسيا لكنه غير الطريق وعبر شمال الأطلسي للبحث عن مر شمال غربي لآسيا فوصل هدسون إلى خليج نيويورك و إلى نهر هدسون المسمى باسمه، وفي عام 1616م اكتشف القبطان الهولندي « فيليم شويتن» رأس هورون[14] والذي أصبح طريقا بحريا مهما[15]. وفي عام 1624 م قامت تلك الشركة بإنشاء مستوطنة نيوأمستردام (نيويورك) على نهر هدسن وكذلك مستعمرة نيوفاوندلاند.[16]

◄ الثورة الأمريكية 1776 :

1 - أسباب الثورة الأمريكية :

لعل العوامل الآتية ذكرها سوف تساعد على فهم الظروف التي دفعت بالمستعمرات إلى إعلان الاستقلال عن البلد الأم ومن أهمها مايلي:

أ - تذمر المستعمرات من السياسة البريطانية الجديدة حيث تعودت المستعمرات طيلة فترة استعمارها على نوع من الاستقلال و الحرية التي لم يتمتع بها سكان بريطانيا نفسها ، كا أن بريطانيا طيلـة القرن و النصف من الاستعمار لم تكن جـادة في تطبيق قوانين صارمة في حق السكان ،وعندما تغيرت السياسة البريطـانية بعد 1763 اتجهت في تطبيق القـوانين خصـوصا

تلك الخاصة بضـــرورة مساهمة المستعمـــرات في نفقات الحرب مع فرنسا (حرب سبع سنوات 1754-1763)وذلك بفرض ضـرائب جديدة وسن قوانين جائرة منها قانون إعلام المساعدة الذي أصدره جرنفيـل[17]و قانون 1763م للفصـل بين مناطق الهنـود و منـاطق المستوطنين البيض كما أجبر كل من يريد التجارة مع الهنود من البيض أن يحصل على رخصة ، كما منع البيض من شراء الأراضـي من الهنود ، ووضعت أيضـا قانون السكر 1764،وإصدار قانون العملة 1764 حيث منعت بريطانيا المستعمرات من صك العملة وإصدار قانون الطـوابع و قانون الإسكان 1765

ب - سياسة بريطانيا الجديدة هددت مصالح فئات عديـدة من السكان مثل التجار و المستوطنين ، العمال ، مضاربي الأرض ثم البروتستنت و بالتالي فقد سببت عداوة هؤلاء بما لهم من نفوذ محلي و دفعت إلى أن يتكاثف الجميع منهم لمقاومة السياسة بقوة.

ج- الخلاف الدستوري حول وضع المستعمرات داخل الإمبراطورية البريطانية بسبب رفض السكان قبول فكرة التمثيل بالتبعية أو أنهم جزء ثانوي داخل الإمبراطورية

د- العامل الديني كان له أثر قوي في إعلان الاستقلال فالكثير من المهاجرين كانوا من المتطرفين البروتستنت الذين هربوا من الاضطهاد الديني في أوربا ساعين وراء إيجاد حرية دينية أفضل في العالم الجديد ، ولذلك فإنهم رأوا السياسة الجديدة هي إنذار لهمبأن بريطانيا تريد في المستقبل أن تدعم وجود الكنيسة الأنجلكانية شرعيا بأمريكا بتعيين بيشوب أنجلكاني عليها.

ه-العامل النفسي ويتمثل في أنه كان لموظفي الإمبراطورية ميزات ومكانة تختلف عن الأمريكيين، و هكذا فقد حسد الأمريكيون هؤلاء الموظفين على وضعهم ولم يتقبلوا فكرة أنهم يمثلون طبقة ثانوية .

و-التأثر بفلسفة جون لوك التي تؤمن بحريات الإنسان الطبيعية وبحقه في الثورة ضد الحاكم إذ لم يراع هذا مصالح المحكومين وهي الفكرة التي أخذتها المستعمرات تعليلا لضرورة إعلان استقلالها

ي-سوء تصرف بريطانيا حين منحت لشركة الهند الشرقية سنة1773م حق احتكار بيع الشاي في المستعمرات لتجتاز الأزمة المالية، وكانت الشركة في نفس الوقت معفاة من دفع الضرائب ما عدا ضريبة اسمية صغيرة تحت «قانون تاوشند»[18]،ولقد مكن هذا القانون بيع الشاي بأسعار أرخص من أسعار المهربين ، وعندما شعر تجار الشاي بأن هذا يشكل خطرا على مستقبل تجارتهم ، بدأوا يميلون لتأييد المتطرفين في المستعمرات وقاموا بتشجيع الآخرين على منع تفريغ الشاي في موانئ بوسطن كصموئيل آدمز و جماعته المتطرفة مسؤولين عن تنظيم ما يسمى بحفلة شاي بوسطن ،حيث قام المتطرفون باغراق الشاي في بوسطن[19]وتمثل الرد البريطاني في :

1/إغلاق ميناء بوسطن كي يؤدب سكانها تأديبا اقتصاديا

2/منع الانتخابات المحلية في المدينة ومنع عقد الاجتماعات فيها[20]

2 - تطورات الثورة الأمريكية:من أهم الأحداث التي ميزت الثورة الأمريكية:

-انعقاد مؤتمر فيلادلفيا الأول 1774: قرر المجتمعون مقاطعة البضائع البريطانية وفرض على

الجميع الأمريكيين بالقوة،وأعلنوا أن أي اعتداء على أي ولاية أمريكية من قبل السلطة البريطانية يعد اعتداء موجها ضد جميع الولايات الأمريكية الممثلة في المؤتمر واحتجوا على الأعمال الجائرة في مدينة بوسطن.

- وثيقة اعلان الحقوق 1774جاءت في شكل قانون ملتمس الحقوق الذي صدر في انجلترا من أجل أن يحد من السلطة المطلقة ، ويعتبر قانون الحقوق عند الأمريكيون من أهم وثائق التاريخ الأمريكي و كان جورج واشنطن[21] أحد الأعضاء البارزين فيه.

- عقد مؤتمر فيلادلفيا الثاني 1775: صيغ فيه عريضة للملك الانجليزي و الشعب الانجليزي يطلبون منهم رفع الظلم عنهم و إلغاء الإجراءات الجائرة التي تضر بالعلاقات الودية بينهما[22]،وقد تقرر في هذا المؤتمر تنظيم قوات المستعمرات المتجهة إلى بوسطن لتصبح «جيش القارة الأمريكية » و عين جورج واشنطن من مستعمرة فرجينيا قائدا عاما لقوات الثورة الأمريكية ،وكلف للدفاع عن بوسطن وأعلن المؤتمرون أن هدفهم ليس الانفصال عن انجلترا ولكن تحقيق مطالبهم السياسية والاقتصادية العادلة [23].

-وثيقة استقلال أمريكا: كانت المستعمرة المبادرة باعلان استقلال مستعمرة فرجينيا إذا أعلن أحد نوابها ريتشارد هنري لي صيغة الانفصال عن بريطانيا في 07جوان 1776 ثم أعلن النائب الفرجيني توماس جيفروس صيغة إعلان الاستقلال في 04 جويلية 1776 وجاء نص إعلان الاستقلال الأمريكي عل النحو الآتي:

«بناء على هذا ،فإننا نحن ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر عام مجتمعين ،سائلين الله القاضي الأعلى سداد خطواتنا، نعلن وننشر باسم شعب هذه المستعمرات الطيب وبتخويل منه أن المستعمرات المتحدة هي ومن حقها أن تكون ولايات حرة مستقلة ،وانه طليقة من كل تبعية للتاج البريطاني وأن كل صلة سياسية بيننا وبيندولة بريطانيا العظمى هي وينبغي أن تكونمنحلة تماما وأن بوصفها ولايات حرة مستقلة كامل السلطة في إعلان الحرب وإبرام الصلح والعقد المعاهدات وإقامة التجارة ، والقيام بكل الأعمال والأمور التي يحق للدولة المستقلة أن تقوم بها ، وفي سبيل تأييد هذا الإعلان مع اتكالنا الوثيق على رعاية العناية الإلهية نتبادل فيما بيننا العهد ببذل أرواحنا وأموالنا وشرفنا المقدس»، وكانت لإعلان الاستقلال من جانب المستعمرات في أمريكا عدة نتائج على المعارك الدائرة ضد البريطانيين فقد تطوع و تبرع الأمريكيون من أجل المحافظة على الاستقلال وعلى نظام الحكم في الولايات المستقلة بل وفي اتصال الولايات المستقلة مع دول أخرى هي فرنسا.[24]

◄معركة ترنتون سنة 1776م :

حاول جورج واشنطن في نهاية 1776 تحقيق انتصار يعيد للأمريكيين الأمل في النجاح بعد سلسلة الهزائم و الانسحابات المتكررة و كان أوهن هدف يمكن مهاجمته قوات المرتزقة الألمان العاملين مع بريطانيا في بلدة ترنتون في ولاية نيوجرسي وسيطر على البلدة و أجبر القوات البريطانية الانسحاب [25].

- معركة ساراتوجا سنة 1777:

وقد خسر البريطانيون ألفي مقاتل و أعلن القائد برجيون الايطالي استسلامه[26] ونتج عن هذه

المعركة عدة نتائج منها :

-أفشلت المعركة حركة القوات البريطانية التي خطط لها أن تتوجه إلى مدينة نيويورك و منها إلى مدينة فيلادلفيا المركز الرئيسي للكونغرس الأمريكي

-أعلنت فرنسا دخول الحرب إلى جانب الثوار الأمريكي حتى أن أكثر الأسلحة التي استعملها جورج واشنطن وقواته في معركة سرا توجا كانت من فرنسا.

- أعلنت اسبانيا الحرب ضد بريطانيا ووقفت إلى جانب الثوار و اعترفت باستقلالهم

- اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 06 فيفري 1778

- زاد عطف الرأي العام الأوربي على الثوار الأمريكيين وعلى ثورتهم ، وكانوا بذلك يشكلون ضغطا قويا على حكوماتهم من أجل مساعدة الثوار على أخذ حريتهم من بريطانيا[27].

◄ معركة يورك تاون سنة 1781:

قرر البريطانيون مواصلة عملياتهم العسكرية لفرض السيطرة على الولايات الجنوبية، وكانت وجهتهم ولاية فرجينيا،و لقد طلب جورج واشنطن المساعدة من قبل الفرنسيين لإنقاذ الموقف المتدهور في الولايات الجنوبية، وهكذا بعد انضمام فرنسا توجه واشنطن وحاصر القوات البريطانية فاختارت هذه الأخيرة التحصن في مدينة يورك تاون الساحلية[28] وهكذا استسلمت بريطانيا وتعد هذه المعركة الفاصلةفي تاريخ العمليات العسكرية حيث أنهت بريطانيا الحروب ودخلت في مفاوضات طويلة للسلامو تم الاتفاق على الهدنة ووقف العمليات الحربية منذ الشهر الأول من سنة 1783، وكانت معاهدة باريس في 3سبتمبر1783[29]ومن أهم بنودها:

1 - اعتراف بريطانيا العظمى بأن المستعمرات الأمريكية التي كانت تابعة لها تتمتع بالحرية والسيادة و الاستقلال وتخلي التاج الآن ومستقبلا من أي إدعاء ملكي في تلك المستعمرات.

2 - تحديد حدود الولايات المتحدة من سانت رويكي الفاصل ما بين مين ونوفاسكوتشيا و المتد إلى مياه نهر سانت لورنس على خط عرض 40و الذي يربط مجرى مياه البحيرات العظمى ببحيرة سوبريو إلى نهر المسيسبي غربا حتى خط عرض 31 جنوبا حيث يكون حدا فاصلا مع لوزيانا الاسبانية وعند خط 31 من نهر سانت ماري وجبال الأبلاش كحد فاصل مع فلوريد الأسبانية.

3 - قيام الكونغرس بتقديم توصيات لكافة حكومات الولايات بالعمل على إعادة أملاك الموالين لبريطانيا في الحرب التي تم مصادرتها .

4 - التزام الولايات كافة بمنع أملاك الموليين لبريطانيا مستقبلا.

5 - الاعتراف بحق الملاحة لبريطانيا والولايات المتحدة في نهر المسيسبي.[30]

3 - نتائج الثورة الأمريكية :

يمكن أن نوضح بعض النتائج التي كانت وليدة قيام حرب الاستقلال الأمريكية:

-أصبحت المستوطنات البريطانية الثلاث عشرة من أمريكا الشمالية الممتدة من مين إلى فرجينيا دولة مستقلة متحدة ،وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية مجتمعة في العالم الجديد.

- شجعت الثورة الأمريكية سكان المستعمرات

البريطانية في آسيا و افريقيا على القيام بثورات ضدها كي يتخلصوا من استعمارها

- صارت الولايات المتحدة الأمريكية ملاذا لدعاة الفكر من الأوربيين ،وصارت تعد رمزا للجديد و التجديد بعكس أوربا القديمة ، وتوجه الكثير من سكان أوربا إليها للعمل و الاقامة الدائمة فيها .

- التوسع الأمريكي باتجاه الغرب و الجنوب الغربي بفضل ما يتمتع به السكان من حقوق ومساواة أمام القانون الأمريكي.

- توجه المستعمرات الاسبانية اللاتينية في القارة الأمريكية الجنوبية في التخلص من الاستعمار الأوربي بعد مرور حوالي عشرين سنة على حادثة استقلال الأمريكيتين.

- قيام الدستور الأمريكي عام 1788)[31].

- الدستور و نظام الحكم.

1 - بعد إعلان الاستقلال:

بعد إعلان الاستقلال الصادر في 04جويلية 1776 ، حاولت الولايات الأمريكية إقامة حكومة قومية حقيقية لكنها فشلت ، حتى أن وثيقة إعلان الاستقلال لم تذكر حق المستعمرات كأمة جديدة في أن تتمتع بالاستقلال على أساس المبدأ القومي ولكن اشارت إلى المثل السياسية كالحرية والمساواة و الارادة الالهية وفي عام 1777م قام الكونجرس القاري بتعيين لجنة بغرض وضع نظام لحكم مركزي للولايات . وقد صادق على الدستورالكونفدرالي عام1781ومن أبرز الذين كتبوا هذا الدستور الكونفدرالي كان جون دكسون من ولاية بنسلفانيا وقد تمسكت بنود هذا الدستور بنص الثورة . وتجب الملاحظة بأن الولايات كانت تخشى وجود حكم مركزي يحرمها من كثير من سلطاتها ، ولذلك فإنها سعت على إيجاد حكومة مركزية ضعيفة بحيث تبقى السلطة الكبرى في يدها ،ولكن نجد الكثير من نقاط الضعف في الحكومة الكونفدرالية سرعان ما اتضح بعد إعلان الدستور الكونفدرالي ومن أهم هذه النقاط مايلي :

-عدم سريان أي تشريع جديد إلا بعد موافقة تسعة من الولايات من بين الثلاث عشرة – وهذا أمر صعب ، وأي إضافة لهذا الدستور إنما كان يتطلب موافقة جميع الولايات ، ومعنى هذا أن ولاية واحدة لها حق النقض في هذا الأمر ؛ أي أن هذا الدستور غير قابل للتغير حتى يناسب تغير الظروف .

-لم يكن هناك رئيس واحد منتخب للحكومة المركزية ، وإنما كانت هناك لجنة مكونة من ثلاثة عشر عضوا – واحد عن كل ولاية – وهذا عقبة في سبيل أي عمل تنفيذي يخص الولايات ؛ وأخيرا بما أنه ليس من حق الحكومة الكونفدرالية جمع أي فوائد على التصدير والاستيراد ، فإن هذا الدستور قد حرم الحكومة الكونفدرالية من سلطة يمكن أن تستعملها هذه الحكومة في علاقاتها مع الدول الأجنبية.[32]

2 - إصدار دستور17سبتمبر1787:

أقرت الولايات المتحدة الأمريكية دستور البلاد الذي جعل نظام الحكم جمهوريا برلمانيا ،حيث أقام الأمريكيون نظام حكم فدرالي يسمح لكل ولاية اختيار حكومتها وقوانينها الداخلية،في حين تشرف الحكومة المركزية المكونة من الرئيس الأمريكي و الحكومة و الكونغرس على الشؤون المشتركة

كالسياسة الخارجية و الدفاع و شؤون الأمن وقد نص الدستور على شكل الحكومة الفدرالية فأقر أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصلة[33] وهي:

-السلطة التشريعية: الممثلة في الكونغرس يتكون من مجلس الشيوخ و مجلس النواب :

أ- مجلس النواب : يتألف من أعضاء منتخبون كل عامين من قبل سكان الولايات وعدد النواب و الضرائب يوزع بين الولايات المختلفة بنسبة عدد السكان كل منهما بحيث لايزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل 300ألف نسمة .

ب- مجلس الشيوخ : يتألف من شيخين عن كل ولاية تختارهما الهيئة التشريعية لمدة ست سنوات ،ومجلس الشيوخ السلطة الوحيدة للمحاكمة في جميع الاتهامات بعدم الولاء ،يحاكم الرئيس و يرأس الجلسة كبير القضاة.[34]

-السلطة التنفيذية : السلطة التنفيذية تكون بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بأكملها ،وهو المسؤول أمام الشعب الأمريكي وليس أمام البرلمان كما هي الحالة في الأنظمة الديمقراطية ، ومدة ولاية الرئيس ونائبه أربع سنوات يمكن تجديدها أما سلطات الرئيس فهي واسعة جدا فهو الذي يمارس صلاحيات السيادة وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية ،وهو الذي يعقد المعاهدات بين البلدان الأجنبية شرط أن يوافق عليها مجلس الشيوخ وكذلك بعض السفراء والقضاة.

-السلطة القضائية : تمارس السلطة القضائية في الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الأمريكي المحكمة العليا و المحاكم الفدرالية الأدنى التي يعينها الكونغرس ،و تتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرون يعينهم الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ ومن مهامها:

- النظر في النزاعات الناشبة بين الولايات المتحدة الأمريكية ،وفي الدعاوي المقامة على الحكومة الاتحادية من قبل الولايات او الأفراد بصورة عامة

- التأكد من دستورية القوانين الصادرة من الكونغرس أو مجالس الولايات[35]

لقد اتخذ كونغرس البلاد التدابير اللازمة لإجراء انتخابات الرئاسة،وفي يناير 1789 وبعد اختيار بالإجماعأقسم جورج واشنطن يمين الإخلاص والولاء للاضطلاع بأعباء رئاسة الولايات المتحدة [36]

3 -التوسع الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية:

بعد معاهدة باريس 03سبتمبر1783اعترفت انجلترا باستقلال الولايات المتحدة ،وكان من الممكن أن تنحصر حدود الولايات بين جبال الأبلاش و المحيط الأطلسي ولكنها كانت منذ اللحظة الأولى كالطفل المحظوظ فقد تمتعت الدولة الجديدة بمساحات هائلة تمتد من المحيط الأطلسي إلى المسيسبي ومن البحيرات العظمى شمالا إلى خط العرض 31جنوبا.

وفي خلال العشرين عاما، زادت هذه المساحة بشراء لويزيانا من نابليون بمبلغ15 مليونا من الدولارات وهي التي كان قد حصل عليها من اسبانيا بالتنازل وخشي وقوعها في يد انجلترا، ففضل بيعها للولايات في 03أفريل 1803 . ثم ضمت فلوريدا التي التي تقع في الحدود الجنوبية للولايات المتحدة فالجزء الغربي منها كان قد وقع في يد رجال الحدود الأمركيين ،وفي عام 1810قامت الثورة ضد الحكم الاسباني فأمر الرئيس ماديسون باحتلال هذا الجزء ،وبقي الحكم الاسباني في فلوريدا الشرقية بعض الوقت ،ولكن قبضة الحكم الاسباني كانت واهية ،وفي عام 1819تخلى الاسبان عنها للولايات المتحدة

مقابل خمسة ملايين دولاروقد توقف التوسع الأمريكي بعض الوقت[37].

تحرك رجال الحدود الأمريكيين إلى منطقة تكساس الواقعة غرب لويزيانا التي كانت تحت قبضة المكسيك مهتزة ،وانتهى الأمر بضم ولاية تكساس إلى الولايات المتحدة،وعندما توانى المكسيكيون عن الاعتراف باتحاد تكساس مع الولايات قامت الحرب بينهما في عام 1836، وترتب على انتصار الولايات المتحدة في هذه الحرب توسع آخر في المساحة الإقليمية لها فأضيفت كاليفورنيا ،وأجزاء من أريزونيا ونيو مكسيكو ونيفادا ويوته وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر سويت الخلافات التي كانت قائمة بين مين كندا البريطانية بمعاهدة وبستر أشبرتون التي أبرمت عام 1842، فأصبحت الحدود الشمالية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر وضوحا ،وبنفس هذه المعاهدة أضيفت مساحة كبيرة في مينيسوتا إلى الأراضي الأمريكية.[38].

وإلى أقصى الغرب اتفقت الولايات المتحدة و بريطانيا على ترك أراضي أورجون حرة مفتوحة لأهالي كل من الدولتين ،وفي عام 1846م تم الاعتراف بالخط 49 حدا فاصلا بين أراضي الدولتين ،فأصبحت المنطقة الواقعة جنوب هذا الخطباستثناء جزيرة فانكوفر جزءا من الولايات المتحدة ، وكان العمل الذي اختتم به التوسع نحو الغرب هو شراء جيمس جادسدن في سنة 1853إقليمي صغيرا في الجنوب الغربي، ثم كان شراء الاسكا من روسيا في عام 1867 على هذا النحو استكملت الولايات المتحدة مساحتها أو توسعها القاري قبيل عام 1853م -أو عام 1867 .[39]

وقبل نهاية هذه الفترة كانت قد بدت مظاهر الاهتمام داخل الولايات المتحدة بالأراضي التي تقع وراء الحدود الأمريكية .

ففي خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر كانت الإرساليات الأمريكية قد مدت نفوذها في جزر هاواي .وفي عام 1853وقعت معاهدة تقضي بضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة، ولكن مجلس الشيوخ لم يصادق عليها .

وبعد ذلك بعشرين عاما أبرمت معاهدة مع ملك هاواي ربطت اقتصاد هاواي بالاقتصاد الأمريكي ربطا محكما.وفي العقد السابع بدأت الحكومة البريطانية تظهر اهتماما بجزر ساما في جنوب المحيط الهادي .وفي عام 1889 م دخلت هذه الجزر في نوع من الحكم الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا و ألمانيا ،وذلك عندما أرادت ألمانيا الاستيلاء على هذه الجزر . وفي عام 1900م وعلى إثر حرب أهلية نشبت في الجزر ،اقتسمت بين الولايات المتحدة وألمانيا فقط ،وبذلك تم للولايات المتحدة الاستيلاء على ميناء «باجوباجو»المهم في ساموا.

وفي العقد الثالث و في العقد الخامس أيضا، ثم في الفترة من 1868م إلى 1878

م، ارتفعت الأصوات المنادية بضم كوبا ،وهو ما تحقق عام 1898 كثمرة من ثمار الحرب الأمريكية الإسبانية ، التي انتهت بالاستيلاء أيضا على بورتو ريكو وجوام و الفلبين[40].

◄ الخاتمة:

أفرزت حرب الاستقلال الأمريكية (1776 - 1783) نتائج مهمة على الصعيد القاري و العالمي فالنجاح الذي تحقق للأمريكيين يعتبر أكبر انتصار حققته الولايات الثلاثة عشر بالرغم من اختلاف الولايات إلا أنهم سلكوا طريقا واحدا ،كان يبدو شبه مستحيل لكن هذا الاختلاف

اتضح بأنه سلاح سري في حرب الاستقلال، فإن كان سكان المستعمرات متناثرين في مساحات شاسعة وإذا افتقدوا وجود مركز واحد لهم فإن ذلك سبب الاضطراب لأعدائهم وهذا جعلها تنتصر على البريطانيين وتكوين الولايات المتحدة الامريكية الثلاث عشروازدادمن خلال سياسة التوسع لتصبح الان خمسون ولاية وهذا وحده دليل على قوة الاتحاد الامريكي بالرغم من انه بعد نجاح المستعمرات في حرب الاستقلال كان من الصعب أن تكون أمة واحدة جديدة فكل ولاية كانت تريد أن تتصرف كدولة مستقلة لوحدها وكان من الصعب أن تعمل مجتمعة ،لكن الدستور الجديد عام 1788 استطاع تكوين دولة قوية سارت بثبات نحو أول ممارسة عملية لقيام النظام الجمهوري ،والعمل بمبدأ فصل السلطات وكان همها الحفاظ على مصالحها السياسية و الاقتصادية.

◄ الهوامش:

1 - كولومبس،كريستوف1506-1451: واحد من أشهر البحارة و الملاحين في التاريخ ويطلق عليه لقب مكتشف أمريكا حيث فتحت رحلته الطريق إلى العالم الجديد الواسع وراء الاطلس .كما أدى نزوله في جزر الهند الغربية إلى اتصال دائم بين أوربا و نصف الكرة الأرضية الغربية،ومما لاشك فيه أن رحلة كولمبوس إلى أمريكا كانت من أهم الأحداث في التاريخانظر :الموسوعة العربية العالمية اصدار 2002م

2- محمد النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدةالأمريكية،ج1،الطبعة الأولى ،1997 ،دار الثقافة الجديدة، القاهرة،ص25-24

3-نفسه ،ص24

4 - أشرف صالح محمد سيد : أ صول التاريخ الأوربي الحديث، دار واتا للنشر الرقمي، الكويت، ط1، 2009م،ص91

5 - جون كابوت1498-1450قام باول رحلة من انجلترا الى أمريكا الشمالية ،مكنت انجلترا عام 1497م من وضع يدها على الاراضي امريكا الشمالية .ولد كابوت في جنوة بايطاليا ،وكان اسمه بالايطالية جيوفاني كابوتو .وأثناء صباه رحل رحل الى البندقية بايطاليا مع والديه وقد نشأهناك وأصبح تاجرا ومصمم خرائط و أبحر في البحر المتوسط مابين البندقية و مصر يقايض بالبضائع الايطالية البهارات من الشرق الاقصى انتقل الى بريستول باجلترا في الثمانينات من القرن الخامس عشر الميلادي ،وكان يعيش هناك عندما قام كريسوفر كولمبوس برحلته التاريخية غلى امريكا موفدا من اسبانيا عام 1492 عاد جون الى انجلترا في اوت عام 1497 واعلن انه وصل الى اسيا واطلق عليه لقب الاميرال العظيم واعطاه الملك جائزة و منحه معاشا تقاعديا سنويا أنظر الموسوعة العربية العالمية اصدار 2002م-،

6 -.صلاح أحمد هريدي، عاصم محروس عبد المطلب، د.محمد رفعت الامام: تاريخ أوربا الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2008م، ،ص86-85

7 - عبد العزيز سليمان نوار- محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي-مصر، 1999م،،ص76

8 - النيرب محمد ، المرجع السابق ،ص93

9 - كارتييه جاك 1557-1491بحار فرنسي ارست اكتشافاته اساس مطالب فرنسا بملكية الاراضي التي تعرف اليوم بكندا وقاد كارتييه في عام 1535 اول بعثة اوربية شمالا على نهر سانت لورنسأنظر الموسوعة العربية العالمية اصدار 2002م

10 -أشرف صالح ، المرجع السابق ،ص89

11 -محمد النيرب، المرجع السابق، ص26

12 - أشرف صالح ،المرجع السابق ،ص85

13 -هدسون هنري(توفي1611م):مكتشف وبحار إنجليزي .قام بأربع رحلات بحرية في محاولة لاكتشاف طريق شمالي بين أوروبا و آسيا .ولم يكتشف هدسون أبدا مثل هذا الطريق البحري،ولكنه أبحر شمالا أبعد من أي مكتشف سابق له .فحدث أن كشف ثلاث طرق مائية لشمال أمريكا ،وقد سميت فيما بعد باسمه.وهي نهر هدسون و مضيق هدسون .أنظر الموسوعة العربية العالمية.

14 -رأس هورون: كيب هورنآخر بقعة من الجزء الجنوبي لأمريكا الجنوبية، في الطرف الجنوبيلجزيرة هورن في تشيلي

15 - صلاح أحمد هريدي، د.عاصم محروس عبد المطلب، د.محمد رفعت الامام: المرجع السابق ص90-89

16 - محمد النيرب ، المرجع السابق،.ص26

17 -جرنفيل : رئيس وزراء بريطانيا في عهد جورج الثالث جاء الى الحكم سنة 1763

المسؤول المباشر عن السياسة الجديدة في المستعمرات

18 - تاوشند :رئيس وزراء بريطانياقرر سنة 1767م فرض الضرائب على استيراد الزجاج ،الرصاص،الورق،الدهان و الشاي

19 - محمد النيرب ، المرجع السابق،ص94-95.

20 - عبد الفتاح حسن أبو علية،تاريخ الأمريكتين و التكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية،دار المريخ للنشر ،1987،الرياض ،ص52

21 -جورج واشنطن : جورج واشنطن(-1732 1799):ولدفي 22شباط 1732في مستعمرة فرجينيا ، كانت أول حياته العسكرية قيادة قوة مستعمرة ضد الهنود عام 1753،مثل مجلس نواب فرجينيا (1753-1774)، شارك القيادة في حرب السبع سنوات ، مثل فرجينيا في المؤتمر القاري الأول و الثاني ، قاد حرب الاستقلال الامريكية (1776-1783)نتولى رئاسة الولايات المتحدة لدورتين (1789-1799)ن توفي في 14 كانون الاول 1799

22 -محمد النيرب ، المرجع السابق، ص96

23 - عبد الفتاح حسن أبو علية، المرجع السابق ص 53-54.

24 -رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث و المعاصر،ط1،عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية ، 2006،ص43-44

25 Ramasay ,David,the history of the American -Rovolution,London, 1783,p120 -

26 -مجلة مركز بابل «مقال العمليات العسكرية في الصراع بين بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية (-1776 1783م)،ص172.

27 -عبد الفتاح أبو علية ، المرجع السابق ، ص60

28 - مجلة بابل ، المرجع السابق ،ص178

29 -دان لس ، الثورة الأمريكية دوافعها و مغزاها ،ترجمة سامي ناشد ، ج2 ،القاهرة ،1966،ص 178-177

30 - مجلة بابل ، المرجع السابق ،ص179-180

31 -محمد النيرب المرجع السابق،ص100

32 -رأفت الشيخ،المرجع السابق ص46-47

33- نفسه ،ص48

34 -محمد محمود النيرب ،المرجع السابق،ص79

35 -رأفت الشيخ،المرجع السابق،ص48-49

36 -عبد العزيزسليمان نوار،محمود محمد جمال الدين،تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين،دار الفكر العربي ،القاهرة،1999،ص79

37 -عبد العظيم رمضان ،تاريخ أوربا و العالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة،ج2،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1997،ص154

38 -نفسه،ص156

39 - نفسه ص157

40 -نفسه ص159

الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960 - 1962م)

أ . شويحات مريم

(طالبة دراسات عليا)

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية (1954 - 1962م) كغيرها من الثورات في العالم العديد من الأزمات الداخلية والصراعات بين صفوف قادتها. فبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) في 19 سبتمبر 1958م دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة في إنجاح المعركة الدبلوماسية . لكن الحكومة حديثة النشأة عايشت العديد من الأزمات الدّاخلية، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس هيئة الأركان العامة للجيش(EMG) في جانفي 1960م إذ دخلت هذه الأخيرة في صراع حاد معها دام لما بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962م.

فقد اشتدت حدة وخطورة هذا الصراع بعد تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة منذ 1961م الّذي خلف فرحات عباس، حيث قرر الرئيس الجديد عدم الخوض في الصراع مع هيئة الأركان حتى التوصل لتسوية مع العدو الأجنبي فرنسا، و هذا ما عارضته قيادة الأركان بشدة.

إن ثمّة تساؤلات مطروحة هي : هل كان هذا الصراع امتدادا لسلسلة الصّراعات التي كانت قائمة بين السّياسيين والعسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام ؟ وما مدى تأثير هذا الصراع على مسار الثورة الجزائرية في مرحلتها الأخيرة ؟وهل إنعكس هذا الصراع سلبا على مسار الثورة الجزائرية؟.

1 - تأسيس الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

أ - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA):

لم تكن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة وليدة المستجدات الثورية بل ظلت تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ 1955م حيث ظهر هذا المصطلح أول مرة في رسالة وجهها عبان رمضان إلى محمد خيضر بتاريخ 08 أكتوبر من نفس السنة موضحا له فيها أن إجراء المفاوضات سيكون بين حكومة جزائرية مؤقتة و الحكومة الفرنسية[1].

بعد إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر الصومام 20أوت 1956م، كلّف هذا المجلس بمهمة تأسيس هذه الحكومة[2].

كما تم طرح المسألة في مؤتمر طنجة (أفريل 1958م) حيث أبدت الحكومتان التونسية و المغربية موافقتهما على تأسيس الحكومة و أظهرتا استعدادهما للاعتراف بها[3].

وفي 05 ماي 1958م قدم كريم بلقاسم تقريرا لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE) طالب فيه بضرورة إنشاء الحكومة في هذا الوقت بالذات لرفع عزيمة الشعب الجزائري و جيش التحرير الوطني معا، و اقترح أيضا ترشيحه لرئاسة هذه الحكومة"[4] .

خلال اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 09/09/1958م تمت مناقشة الترتيبات لإعلان الحكومة من طرف كل من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عمار أوعمران و فرحات عباس، و تم اختيار هذا الأخير لرئاسة الحكومة و كان الإعلان الرسمي عنها يوم الجمعة 19 سبتمبر1958م من العاصمة المصرية القاهرة وقد أثار خبر تأسيسها صدى واسعا في الداخل و الخارج، حيث استقبله الشعب الجزائري بكثير من التفاؤل واعترفت به العديد من الدول(14 دولة نهاية شهر سبتمبر) وهو الأمر الذي أقلق الجنرال ديغول في بداية المشوار[5].

ب- هيئة الأركان العامة للجيش(EMG):

أولت الحكومة المؤقتة الجانب العسكري ما يستحق من الاهتمام بدليل إنشاء وزارتين للتكفل به: وزارة القوات المسلحة و وزارة التسليح و التموين العام، كما تم إنشاء هيئة أركان في الشرق (الكوم الشرقية)بقيادة محمدي السعيد ومقرها بلدة غار الدماء التونسية، وهيئة أركان الغرب (الكوم الغربية) بقيادة العقيد هواري بومدين الذي اتخذ من مدينة وجدة المغربية مقرا له[6].

وخلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التي انطلقت أشغالها يوم 16 ديسمبر 1959م تم طرح مختلف قضايا الثورة و بعد مناقشات دامت 33 يوما تم الخروج بالقرارات التالية:

- تأسيس حكومة مؤقتة جديدة.
- إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير.
- تشكيل لجنة وزارية للحرب[7].

تم اختيار العقيد بومدين لقيادة هيئة الأركان العامة وجعل كلا من علي منجلي، قايد أحمد و عز الدين زراري معاونين له و اتخذ بلدة غار الدماء التونسية مقرا له.

تولى بومدين مهامه رسميا في 23 جانفي 1960م وقام بإعادة تنظيم الجيش على الحدود كما استطاع أن يفرض الانضباط تحت القوانين الصارمة و تمكن من توحيد الجيش تحت لواء قيادة هيئة الأركان العام.

2 - نشأة و تطور الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان:

تميز الوضع العسكري لسنة 1960م بتنامي قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فقد أدرك قادة هيئة الأركان نقاط ضعف خصومهم في الحكومة المؤقتة، ففور انتهاء العقيد بومدين من توحيد الجيش بدأ يتطلع للسلطة، و كانت معارضته موجهة في البداية لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف)[8].

أ-أسباب الصراع:

-السلطة على ولايات الداخل: كانت قيادة الأركان تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير، و هذا ما يحتم على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، فهذه الأخيرة كانت ترى أنه من غير الممكن أن تمارس الهيئة سلطتها على الداخل و هي مستقرة بالخارج و قد أصبح الخلاف حول التحكم

في الداخل هو جوهر الصراع[9].

وما زاد في حدة الأزمة هو القرار الذي استصدرته اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة و القاضي بعودة جيش الحدود إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961م و هذا ما رفضته الهيئة فقد رأت في امتثالها للأمر فقدانا للسيطرة على جيش الحدود[10].

-المفاوضات: تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدء بمولان جوان 1960م لغاية أيفيان الثانية مارس 1962م فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لذلك فقد أكدت الهيئة حرصها الشديد على إنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا، كما اعترضت على كيفية إجراء المفاوضات و التوقيت المناسب، فقد كانت الهيئة تريد تأجيل الخوض في التفاوض مع العدو إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها و بين الحكومة حول السلطة على الولايات[11].

- أزمة اختطاف الطيار الفرنسي: في خضم النزاع بين الحكومة و الهيئة و بالتحديد في يوم 21 جوان 1961م قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين تونس والجزائر وبينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب العسكري التابع لجيش الحدود الجزائري، أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها و أسقطتها فألقى الطيار بنفسه من الطائرة بواسطة مظلته و استطاع الوصول سالما إلى الأرض فقام الجنود باختطافه وأسره[12].

بما أن الحادث وقع على التراب التونسي فقد طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار، فاستجاب بورقيبة و ألح على تسليمه لكن قيادة الأركان رفضت.

موازاة مع رفض الهيئة تسليم الأسير الفرنسي و من دون القيام بالمساعي الدبلوماسية لدى الحكومة المؤقتة قام بورقيبة بقطع الماء والتموين عن جيش التحرير و منعت تنقل قوافل الأسلحة و تحركات الجنود[13].

في الجانب الجزائري اختلفت ردود الفعل حول الإجراءات التونسية، فقد تنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر الجيش و قابل قائد الأركان هواري بومدين و أمره بإعادة الطيار الفرنسي، لكن الهيئة ادعت أنه قد مات عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم جثته لكن الهيئة تمادت في الرفض.

نقلت الحكومة المؤقتة إنذارا شديد اللهجة يفيد أن القوات التونسية سوف تتدخل وبعد أيام من المراوغة و عدم الامتثال قرر بومدين بمفرده التنازل عن الطيار الفرنسي[14].

-استقالة قيادة هيئة الأركان العامة: كرس تراجع العقيد بومدين القطيعة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان كما حقق رغبة الحكومتين الجزائرية و التونسية معا و شرعت الهيئة في إعداد مذكرة مطولة وجهتها لرئيس الحكومة المؤقتة، وفد تصاعد التوتر بين الطرفين ما جعل بومدين و رفاقه يقدمون استقالتهم يوم 15 جويلية 1961م[15].

كانت المذكرة التي وجهتها (EMG) للحكومة عبارة عن أكوام من التهم بمثابة محاكمة للحكومة، ففي المجال الداخلي كانت الاتهامات موجهة خصوصا ضد قرارات CNRA و سوء التسيير و التبذير.

أما في المجال الخارجي فقد تعلق الاتهام

بسوء اختيار التحالفات الأجنبية و نقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي[16]، و فيما يخص الوضع العسكري فقد أوضحت قيادة الأركان أن الجيش في صيف 1961م أفضل ما كان عليه طيلة الفترة السابقة[17].

بعد تقديم الاستقالة مباشرة فادر قادة الهيئة (بومدين، منجلي و قايد أحمد) إلى ألمانيا ملتمسين تحكيم الزعماء الخمسة المعتقلين، وكانت هيئة الأركان قد استخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية و الغربية لغلق الباب أمام أي تمرد و أي محاولة من طرف الحكومة للسيطرة على الجيش[18].

ب- تطور الصراع في الفترة ما بين (1961 - 1962م):

مع حلول صيف 1961م كانت قيادة الجبهة منقسمة إلى ثلاث مجموعات: قيادة هيئة الأركان العامة، قدماء المركزيين و الحكومة المؤقتة.

فهيئة الأركان طالبت بتأجيل المفاوضات لحين التوصل إلى تسوية لصراعها مع الحكومة، أما قدماء المركزيين بزعامة بن يوسف بن خدة فقد اتهموا فرحات عباس بالتساهل مع ديغول خاصة حول قضية الصحراء، و فيما يخص الحكومة المؤقتة فقد كانت مؤيدة للمفاوضات و معارضة لانعقاد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA).

بعد فشل مفاوضات لوغران التي انطلقت في 20 جويلية 1961م لم يعد أمام الحكومة المؤقتة أي مبرر تعترض به على انعقاد دورة لمجلس الثورة، و هكذا أخذ الجميع يستعدون للدورة الرابعة له في طرابلس الليبية[19].

كان الصراع بين GPRA و EMG من بين الأسباب الرئيسية التي دعت لانعقاد المجلس من 09 إلى 17 أوت 1961م[20]، وقد طرحت فيه مسألتين رئيسيتين هما المفاوضات و القيادة:

المفاوضات: انقسم الحاضرون إلى صفين هما : هيئة الأركان العامة من جهة و غالبية الأعضاء من جهة أخرى، فالأولى رأت أن الحكومة المؤقتة مستعدة للتضحية بمصالح الثورة من أجل التعاون من فرنسا، أما رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم فقد قدم عرضا عن ملف المفاوضات و بين مظاهر التشدد التي أبداها أمام المندوبين الفرنسيين ودعمه أعضاء الوفد الآخرين باستثناء عضوي قيادة الأركان منجلي و قايد أحمد، إلا أن كريم بلقاسم كان مدعوما بغالبية أعضاء المجلس لذلك لم تنجح مساعي الهيئة في عزله و قد صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات و تم تجديد الثقة بكريم بلقاسم[21].

القيادة: أهم النقاط التي تم طرحها خلال الدورة فقد اقترحت هيئة الأركان إنشاء قيادة موحدة لجبهة وجيش التحرير في الداخل و الخارج مستقرة بالحدود و تضم كلا من الباءات الثلاث (بلقاسم، بوصوف و بن طوبال) وأعضاء قيادة هيئة الأركان (بو مدين، منجلي و قايد أحمد) بينما طالب بن خدة بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل و اقتصار دور الحكومة المؤقتة على الوظيفة الدبلوماسية.

لكن المتفق عليه هو تعرض فرحات عباس لمعارضة و انتقاد واسعين فتمت الموافقة على تنحيته بسهولة، لكن المشكلة التي طرحت هي في خليفة فرحات عباس من جهة و القيادة الجديدة لجبهة التحرير من جهة أخرى[22].

كان ترشيح كريم بلقاسم واردا لعدة اعتبارات أهمها أنه الوحيد من القادة التاريخيين

الستة المفجرين للثورة الذي بقي على الساحة خاصة بعد استشهاد بعضهم و اعتقال البعض الآخر، إلا أنه لقي معارضة شديدة من أعضاء هيئة الأركان و من بن طوبال و بوصوف.

نظرا لتضارب الآراء فقد شكلت لجنة كلفت باستطلاع آراء الحاضرين و تقديم الاقتراحات وبعد أيام من المناقشات تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل بن خدة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة.

كان قادة هيئة الأركان ينظرون بعين الريب إلى مجريات الدورة لذلك بمجرد التصويت على بن خدة غادر أعضاؤها الاجتماع و قدموا بلاغا بعدم الاعتراف بمقررات الدورة[23].

تتمخض عن هذه الدورة ثلاث نتائج رئيسية هي:

-تحالف الباءات الثلاث مع قدماء المركزيين و تمكن هؤلاء الأخيرين من الاستئثار بالمناصب القيادية في الحكومة (أصبح بن خدة رئيسا للحكومة و وزيرا للشئون المالية و سعد دحلب وزيرا للخارجية أما محمد يزيد فقد بقي في منصبه بوزارة الإعلام).

- إلغاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب.

- تعميق الأزمة بين EMG و GPRA نتيجة إخفاق الأولى في تمرير مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل فيها العقيد بومدين و نوابه مكانة متميزة[24].

3 - تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان:

أدى الانسحاب المفاجئ لأعضاء قيادة EMG لتأزم العلاقات أكثر بينهم و بين GPRA كما سبقت الإشارة و هذا التأزم الجديد بدوره نتج عنه ضعف الحكومة المؤقتة و ظهور الانقسامات داخل صفوفها، فأمام هذا التمرد الذي أعلنته الهيئة لم يتمكن بن خدة و وزراؤه من التصدي للعقيد بومدين و نوابه.

ففي النصف الثاني من سنة 1961م كان المركزيين يعتبرون الصراع لا يعنيهم مباشرة فهو صراع بين العسكريين أنفسهم قادة الأركان من جهة و الباءات الثلاثة من جهة أخرى، أما بوصوف و بن طوبال فقد رأيا أنه من مصلحتهما عدم حدوث قطيعة بينهما و بين بومدين، بينما كان كريم بلقاسم هو المستهدف الأول من طرف هيئة الأركان و كان يعلم أنه كذلك.

1 - محاولة التحكم في جيش الحدود:

منذ تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود حيث ذهب في سبتمبر 1961م إلى بلدة غار الدماء و اقترح إعادة تنظيم الجيش بتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين واحدة بالمغرب والأخرى بتونس، لكن الضباط الذين كان بومدين قد استخلفهم عند استقالته رفضوا المشروع.

و في أواخر سبتمبر أصدر بن خدة أوامره للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الأركان، و اقترح منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد الذي وافق على ذلك، لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة فقد قرر قادة الهيئة المستقيلون العودة لاستئناف نشاطهم و قاموا باعتقال بن أحمد و أنصاره فكانت النتيجة مزيد من التوتر و التصعيد في العلاقة بين الطرفين[25].

واصلت هيئة الأركان انتقاداتها الصريحة و الحادة للحكومة المؤقتة و أعلنت عدم اعترافها

بها بل و عملت كسلطة موازية لها، و في جانفي 1962م عقد بن خدة اجتماعا مطولا للنظر خصيصا في مشكلة قيادة الأركان[26].

فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها فعارض بوصوف ذلك بشدة و تمكن من إقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح.

أيقنت GPRA أنها عاجزة عن التصدي للهيئة لذلك رأت أن عليها أن تدعم صفوفها بالقوات في الداخل، فقامت بإرسال مفوضين عنها إلى الولاية الرابعة للسهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا ة استرداد الرقابة على قيادة الولاية خاصة و أن الأوضاع التنظيمية فيها كانت سيئة جدا، و شرع الرائد عز الدين في إعادة تنظيم الولاية بسرعة و وضع الهياكل التنظيمية و الإقليمية تمثلت في إنشاء خمس مناطق وصل عدد الجنود بها عند وقف إطلاق النار لحوالي 350 رجلا مسلحا[27].

بداية من شهر فيفري أصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين و اتسعت هوة الخلاف بينهما، ما اضطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع يوم 22 فيفري 1962م فعبرت خلاله الهيئة عن معارضتها للمفاوضات و الاتفاقيات التي ستتم مع فرنسا و كانت العبارة التي رددها بو منجل لأعضاء الوفد المفاوض هي: « الفرنسيون لعبوا بكم»[28].

2 - تحالف قيادة الأركان العامة مع بن بلة:

لم يكن قادة EMG لا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني و لا من إطارات الحركة الوطنية قبل 1954م لذلك رأوا من الضروري لهم البحث عن سند سياسي تاريخي لتوفير التزكية الشرعية التاريخية و الثورية لحكمهم.

بداية قام بومدين بإرسال عبد العزيز بوتفليقة المدعو (عبد القادر المالي) لمقابلة بوضياف في السجن و عرض عليه التحالف، لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض عرض بومدين فلجا بوتفليقة لأحمد بن بلة الذي لم يرفض عرضه، و قد كانت بداية تلك الزيارات مع بداية ديسمبر 1961م على إثر تحويل السجناء إلى سجن أولنوي[29].

مع بداية جانفي 1962م تمت الصفقة بين أحمد بن بلة و هواري بومدين لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، و في 03 فيفري قام كريم بلقاسم و بن طوبال بزيارة السجناء الخمسة فأطلعهما خيضر و آيت أحمد على خلافات السجناء والاتفاق الذي تم بين بن بلة و قيادة الأركان[30].

وحسب محمد حربي فإن بومدين لجأ للتحالف مع بن بلة لأن بوضياف كان قد تحالف مع كريم بلقاسم[31]، أما بقية المؤرخين فقد أشاروا إلى أحد السببين التاليين: أولهما رفض بوضياف للتوجهات العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة، أما السبب الثاني فهو اقتناع هذه الأخيرة أنه سيتعذر عليها التحكم في بوضياف[32]، إذ أكد مبعوثها لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل عنيد وصارم، لكن الواقع أن بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين و ليس العكس[33].

وقد جاء في تصريح بعث به بن بلة لإلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكد له فيه عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزالة خصومه السياسيين[34].

3 - قرار وقف إطلاق النار و انعكاساته:

بعيدا عن الصراع القائم بين EMG و GPRA تم التوصل بين الطرفين الجزائري و الفرنسي إلى اتفاق وقف إطلاق النار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962م ضمن شروط و ضمانات[35] محددة قبل بها الطرفين[36].

رأت EMG في تلك الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري لصالح فرنسا في حين اعتبرته GPRA نصرا كبيرا لها[37].

كانت GPRA تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد السلطة في البلاد و لكي تضمن أحقيتها في نيل هذه الشرعية كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل، كما دعا بن خدة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة، و في موعد هذا الاجتماع المقرر يوم 19 أفريل زار بن بلة جيش الحدود بتونس و رأى أن انتقال السلطة لا يمكن أن يتم إلا من خلال عقد دورة لـ CNRA و هذا ما رفضته GPRA [38]

وقد دعم شرعية الحكومة انتصارها السياسي في اتفاقية إيفيان ما دفع بن بلة و بومدين لاتهام أعضائها و خاصة العسكريين الثلاث فيها بالبرجوازية و خدمة الاستعمار، وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من الاتهامات، و في خضم هذا الجو المكهرب خرج آيت أحمد عن صمته و دعم فكرة عقد المجلس فتحصل بن بلة على غالبية الأصوات[39].

4 - مؤتمر طرابلس جوان 1962م:

بدأ الإعداد لهذا المؤتمر منذ شهر أفريل حيث أرسلت الاستدعاءات لمختلف قادة الثورة سواء بالداخل أو الخارج و الهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل في المصادقة على مشروع تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية و تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية لحين تنظيم مؤتمر تقييمي[40].

بالنسبة لبرنامج الجبهة فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره تضم عضوين من الحكومة المؤقتة هما بن بلة و محمد يزيد و عضوين من CNRA هما محمد الصديق بن يحي و مصطفى الأشرف إضافة إلى رضا مالك و محمد حربي و بعد المالك تمام.

في غضون عشرة أيام تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية و هي الوثيقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بميثاق أو برنامج طرابلس[41].

وفيما يخص قضية القيادة فعند طرحها برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير والقائل بأن تتكفل الحكومة المؤقتة بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني و إقامة المؤسسات النهائية، فالرأي الأول يفيد الإبقاء على حكومة حتى انتخاب مجلس تأسيسي، أما الرأي الثاني فيدعو إلى تعيين قيادة جديدة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية[42].

أمام هذا التضارب عارض بوضياف فكرة تعيين القادة ما لم يتم النظر في القضايا التالية: الفراغ الإيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية و غيرها من الأخطاء واشترط في نفس الوقت تكوين قيادة سياسية و عسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل و الخارج، و عند هذه النقطة عارض كل من بومدين ومنجلي الفكرة فتدخل كريم و اقترح تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع عناصر CNRA مشترطا أن تكون مؤقتة لحين انعقاد مؤتمر لجميع

الأهداف من القمة إلى القاعدة.

وقد تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة لغاية 03 جوان دون التوصل لقرار، و برز اتجاهان متعارضان هما اتجاه بن بلة المدعم بهيئة الأركان من جهة و الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، حيث صمم بن بلة على إقصاء العسكريين الثلاثة، و أمام هذا الوضع تدخلت لجنة مكونة من 22 عضوا لإنقاذ الموقف و إيجاد صيغ للتقارب بعد اجتماع تشاوري لهذه اللجنة تم الاتفاق على تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم الزعماء الأربعة إضافة للباءات الثلاثة، لكن هذا الحل كان مرفوضا[43].

اشتد الصراع بين GPRA و أحمد بن بلة لحد الشتم و هو ما دفع رئيس الجلسة لرفعها، و منذ ذلك الحين لم يجتمع CNRA بكامل أعضائه لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة و على رأسهم رئيسها بن خدة، و وصف بومدين ذلك بالمناورة[44].

بعد رحيل معظم أعضاء الحكومة المؤقتة إلى تونس دعا رئيسها إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناء على اقتراحين: تمثل الأول في توسيع GPRA بإدخال ثلاثة عناصر جديدة هم: فرحات عباس، الحاج بن علا و هواري بومدين، أما الاقتراح الثاني فتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس و بن خدة إلى جانب ثلاث نواب هم بن بلة، كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، وبعد مناقشات قصيرة تم رفض الاقتراحين[45].

بعد هذا الرفض وصل الصراع بين EMG و GPRA لنقطة خطيرة فقد كاد هذا الصراع أن يتحول إلى حرب أهلية فيما يعرف بأزمة صيف 1962م.

خاتمة:

شهدت المرحلة الأخيرة و الحاسمة من عمر الثورة الجزائرية صراعا طويلا بين قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لفترة تقارب السنتين لم تعرف سوى زيادة الأزمة.

فمنذ تأسيس قيادة الأركان العامة بزعامة بومدين استطاع هذا الأخير أن يكسب الولاء التام لجيش الحدود الذي كان أكثر عدة و عتادا من الجيش في الداخل ما أعطى لقائده القناعة و الثقة بتحقيق النصر في سباق السلطة لذلك أعلن تمرده على الحكومة و دخل معها في صراع.

إلا أن مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والتي وقفت الهيئة طرفا معارضا لها كانت أهم بالنسبة للحكومة المؤقتة التي فضلت تأجيل الخوض في صراعها مع الهيئة، لكن المواقف التي اتخذتها هذه الأخيرة و تحديها المعلن للحكومة حال دون تأجيل الخوض في الصراع، لذلك تم القيام بعدة محاولات لحل الأزمة باءت بالفشل، كما أن للأحداث المحيطة بالصراع دور بارز فيه كأزمة اختطاف الطيار الفرنسي و استقالة قادة الأركان و الانقسامات داخل الحكومة.

وخلاصة لما سبق تمكننا من التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الصراع الذي نشأ بين GPRA و EMG يعتبر امتدادا لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين و العسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام.

- رغم النفوذ الكبير الذي يتمتع به أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (بلقاسم كريم، بوصوف و بن طوبال) إلا أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على قيادة الأركان العامة و التي كان من المفترض أن تكون تحت سلطة هذه اللجنة.

- هذا الصراع في واقع الأمر صراع حول السلطة.

- أدت الانقسامات داخل الحكومة المؤقتة إلى ضعفها و عجزها عن التصدي لهيئة الأركان رغم الصلاحيات الواسعة التي كانت تمتلكها.

-إن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن الحكومة المؤقتة وبالرغم من الأزمات التي مرت بها إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مظهر الوحدة خاصة أمام العدو الفرنسي الذي دخلت معه في المفاوضات و استطاعت أن تضمن للجزائريين وحدة التراب الوطني والاستقلال التام.

-انعكس هذا الصراع سلبا على مسار الثورة الجزائرية بل و كاد يقضي على كل ما أنجزته و ما أحرزته من انتصارات على الحكومة الفرنسية في المفاوضات الأخيرة بإيفيان و التي توجت باستقلال الجزائر، حيث كاد هذا الصراع أن يدخل الجزائر في دوامة الحرب الأهلية فيما يعرف بأزمة صيف 1962م و التي كانت قيادة الأركان الطرف الأبرز والأقوى فيها.

◄ الهوامش:

1 - محمد عباس: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 479.

2 - عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ الثورة و نصوصها . دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 115.

3 - محمد عباس : الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، المرجع السابق، ص ......

4 - عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 116.

5 - محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ، ج2 منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص105.

6 - محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 483.

7 - علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل إلى القائد العسكري (1942-1962) ط1، دار القصبة الجزائر ص256.

8 - صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2009 ص 483.

9 - سعد بن بشير لعمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،ط1 قصر الكتاب ، البليدة ، 1997 ص29.

10 - عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، ط1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997 ص498.

11 - ربيحة زيدان : جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، دار الهدى ، الجزائر 2009، ص 133.

12 - عبد الله مقلاتي : المرجع السابق ص 159 و انظر أيضا شهادة علي منجلي ، جريدة الشعب الجزائري ، ع (6367)، 28 جويلية 1985، ص05.

13 -محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى انموذجا، الجزائر، 2010، ص 165.

14 - صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 492.

15 - محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 861.

16 -صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 493-492.

17 -مصطفى هشماوي : جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ،الجزائر ص 189

18 -نفسه.

-19صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 496

20 -حكيمة شتواح : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر ،جامعة الجزائر 2011، ص18

21 - صالح بلحاج : المرجع السابق، ص 499

22 -نفسه، ص500.

23 - نفسه، ص 501.

24 -نفسه، ص 503.

25 - بن يوسف بن خدة: شهادات و مواقف، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، 262.

26 - نفسه.

27 -علي كافي: المصدر السابق، ص 284.

28 - مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 178.

29 - الطاهر الزبيري : نفس المصدر، ص 13.

30 -محمد عباس : اغتيال حلم (أحاديث مع

بوضياف)، الجزائر، 2002، ص

31 - Mohammed Harbi: Le FLN mirage et réalité- des origines à la prise du pouvoir(1954-1962),NAQD-ENAL, Alger , P210.

32 - : علي كافي : المصدر السابق، ص 283-282.

33 - حكيمة شتواح : المرجع السابق، ص

34 - فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ط1 ،دار المستقبل العربي القاهرة، ص 984.

35 - تتمثل هذه الشروط و الضمانات في بعض الامتيازات الّتي حصل عليها الجانب الفرنسي و هي موضحة في الجزء الثالث من الاتفاقية و من بينها حماية المستوطنين و احتفاظهم بالجنسية المزدوجة و كذلك استخدام الميناء البحري في المرسى الكبير و للمزيد انظر: سعد دحلب : المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر 2007، ص 337-290.

36 - عمار ملاح : المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص 172.

37 - Slimane Chikh: L'Algérie en armes ou le temps de certitude, Alger, 1981, p 400.

38 - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 123.

39 - نفسه، ص 124.

40 - حضر المؤتمر أعضاء مجالس الولايات و وزارات الحكومة المؤقتة و كذا أعضاء فدرالية فرنسا تونس والمغرب بلغ عددهم 52 عضوا، انظر:- Ali Haroun :L'été de la dis-corde, édition casbah, Alger, p 14-15.

41 - IBID, p18.

42 - حكيمة شتواح : المرجع السابق، ص 127-126.

43 - علي كافي: المصدر السابق، ص 290-289.

44 - نفسه، ص 290 .

45 - نفسه، ص 293.